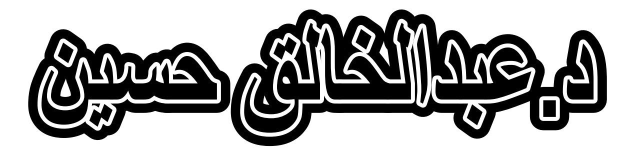
# ثورة وزعيم

د.عبدالخالق حسين






**دار ميزوبوتاميا**

## دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع – بغداد





**يصدر هذا الكتاب ضمن سلسلة منشورات دار ميزوبوتاميا،التي تتبنى آراء و طروحات فكرية تخص الثقافة العراقية**

**أسم الكتاب: ثورة وزعيم**

**(دراسة في ثورة 14 تموز العراقية وعبدالكريم قاسم)**

**المؤلف: د.عبدالخالق حسين**





**الطبعة الثانية موسعة 1428هـ\ 2007م\4377 عراقي**

**رقم التسلسل الدولي ISBN 91-975357-0-2**

**تصميم الغلاف: د.علي ثويني**

**دار ميزوبوتاميا : بغداد– شارع المتنبي**



**المراسلة:mazinlateef2005@yahoo.com**

: **thwanyali@hotmail.com**


## Title Page


**Book title:**

**Revolution and leader**
**(A study in the revolution of July 14 Iraqi and AbdulKarim Qassem)**

**Author**: Dr.AbdulKhaleq Hussain

Second edition: 2007

# محتوى الكتاب

**المادة** **الصفحة**

# مقدمة الطبعة

بعد نشر الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الحصاد في دمشق عام 2003، ونفاذ نسخه في الأسواق بعد فترة قصيرة، وردت طلبات كثيرة وخاصة من العراق بعد سقوط النظام الفاشي فيه، واستجابة لرغبة الجمهور العراقي الكريم في التعرف على هذه الثورة العراقية الأصيلة وقائدها العراقي الأصيل، شهيد الوطنية العراقية، الزعيم عبدالكريم قاسم، وبناءً على اقتراح قدمه الصديق الأستاذ مازن لطيف علي بتكفل هذه المهمة، رأيت من المفيد إعادة طباعته في بغداد.

تمتاز هذه الطبعة بعدة نواح، إنها منقحة، وموسعة بنسبة 40٪ عن الطبعة الأولى، حيث استفدت كثيراً من رسائل القراء والأصدقاء والكتاب الذين كتبوا عن الكتاب بعد صدوره عام 2003. كما وهناك تغيير في عنوان الكتاب، فرأيت من الأفضل جعل العنوان قصيراً (ثورة وزعيم) بدلاً من العنوان السابق الطويل (ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبدالكريم قاسم) الذي جعلناه في هذه الطبعة عنواناً ثانوياً. وإضافة فصل تضمن أخر مقابلة صحفية للزعيم عبدالكريم قاسم مع صحيفة اللوند الفرنسية يوم 5 شباط 1963، وآخر خطاب له يوم الإنقلاب الأسود في 8 شباط 1963.

لقد عملت حكومات التيار القومي التي حكمت العراق منذ انقلابهم في 8 شباط 1963، وخاصة خلال حكم البعث الفاشي، على تشويه تاريخ العراق وبالأخص فيما يتعلق بتاريخ ثورة 14 تموز والزعيم عبدالكريم قاسم. ولا ننسى أن رئيس "جمهورية الخوف" صدام حسين، كان أحد المساهمين في محاولة اغتيال الزعيم الشهيد، لذا فسقوط نظام البعث في 9 نيسان 2003، أتاح فرصة ذهبية لظهور مؤلفات جديدة لشخصيات ساهمت في أحداث الثورة، سلطت الضوء بشكل أكثر على تاريخ الجمهورية الأولى، جمهورية 14 تموز، فوفرت لنا هذه المؤلفات والدراسات، معلومات مفيدة جداً كانت مغيبة عنا، استفدنا منها في هذه الطبعة ومن المفيد نقلها إلى الجيل الذي حجب عنه الحكم الساقط الحقيقة.

إضافة إلى ما تقدم، كتب العديد من الكتاب الأفاضل، مقالات ودراسات عن هذا الكتاب بعد صدوره في طبعته الأولى، نشرت في الصحف وعلى مواقع الإنترنت، بعضهم كانوا قريبين من أحداث تموز وساهموا فيها وشهود عيان في تلك المرحلة، لذا اعتبرت العديد من هذه المقالات والدراسات مكملة لما ورد في الكتاب من معلومات، فقمت بجمعها وإعادة نشرها في ملحق خاص في نهاية هذه الطبعة وذلك لتعميم الفائدة.
وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل لكافة الأخوة الذين كتبوا عن هذا الكتاب والذين بعثوا لي بالرسائل ومدوني بالمعلومات الإضافية والملاحظات النقدية القيمة ساعدتني كثيراً في تنقيح وتوسيع هذه الطبعة. كما وأشكر الصديق الكاتب والصحفي اللامع الأستاذ مازن لطيف علي على حسه الوطني واقتراحه وحماسه في العمل على إعادة هذه الطبعة الموسعة التي أرجو أن تنال رضا القراء الكرام، متمنياً عليهم إرسال ما عندهم من ملاحظات نقدية عما ورد في هذا الكتاب، ومعلومات إضافية عن الثورة، أرجو إرسالها على عنواني الإلكتروني المذكور أدناه، للاستفادة منها في الطبعات القادمة، مع الشكر الجزيل سلفاً.

عبدالخالق إسماعيل حسين
إنكلترا، أيلول/سبتمبر 2007
العنوان الإلكتروني:
**Abdulkhaliq.Hussein@btinternet.com**

أرشيف المؤلف على صوت العراق:
**http://www.sotaliraq.com/Dr-Abdulkhaliq-Hussein.html**

أرشيف المؤلف على الحوار المتمدن:
**http://www.rezgar.com/m.asp?i=26**

# مـقـدمـة

لا شك إن ثورة 14 تموز 1958، تعتبر من أهم الأحداث العاصفة في تاريخ العراق الحديث بعد ثورة العشرين (30 حزيران 1920)، وذلك لما أحدثته من تغييرات جذرية، ليس على صعيد العراق وشعبه فحسب، بل وعلى سياسة المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، ولحد ما على السياسة الدولية بشكل وآخر، الثورة التي كادت أن تقود إلى الحرب العالمية الثالثة في ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين العملاقين. كما وتعتبر هذه الثورة حداً فاصلاً بين مرحلتين في تاريخ العراق الحديث، العهد الملكي والعهد الجمهوري، وستبقى تأثيراتها مستمرة ولأمد بعيد، ليس من حيث طبيعته السياسية فحسب، بل ومن حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كذلك.

كانت ثورة العشرين هي ثورة التأسيس للدولة العراقية، قام بها جيل نشأ في ظل الحكم التركي العثماني وكان الإحتلال البريطاني هو المحفّز له لإيقاظ شعوره الوطني والقومي ودفعه للثورة على الحكم الأجنبي وتأسيس دولة خاصة به، فتحقق له ذلك بفضل تلك الثورة ولكن بنواقص فرضتها ظروف المرحلة التاريخية من تطور العراق السياسي والإجتماعي. أما ثورة 14 تموز 1958، فكانت المكمِّلة لثورة العشرين ونقلة نوعية جديدة في التحولات التاريخية. فهي ثورة جيل جديد على تلك النواقص، نشأ على الوطنية الكاملة منذ الولادة دون المرور بمرحلة العثمنة التركية. فالثورة في هذه الحالة هي منعطف تاريخي كبير، والمنعطفات التاريخية تكون بالضرورة مصحوبة بشق الصف وعواصف وهزات اجتماعية ترافقها أحداث عنف دموية مؤسفة لأنها عملية ولادة جديدة وعهد جديد ولتحقيق تطلعات وطموحات جيل جديد.

ثم توجه التاريخ بعد أربع سنوات ونصف إتجاهاً آخر غير الذي خطط له قادة ثورة 14 تموز وبالتالي إلى ديكتاتورية مدمرة وحروب مهلكة. فلماذا

حصل كل ذلك؟ وهل يتحرك التاريخ بإرادة الشعوب أم هناك قوى أخرى تتحكم في مساره؟

لذلك فدراسة ثورة 14 تموز العراقية ليست من باب الترف الفكري، بل ضرورة ملحة للبحث في هذا الحدث الكبير الذي كانت الغاية منه تحقيق أهداف سامية في الوطنية، وحياة أفضل للشعب، ولكن بعد الثورة حصلت صراعات عنيفة بين تلك القوى ذاتها التي دعت للثورة وقامت بها مما أدى بعد أربعة أعوام ونصف من إندلاعها إلى إغتيالها وإغراق البلاد في بحر من المشاكل الدامية قادت إلى هذا الوضع الكارثي المريع الذي عاشه الشعب العراقي منذ 8 شباط عام 1963 وحتى الآن.
وبعد أن هدأت عاصفة الحقد، ظهرت دراسات الباحثين ومؤلفات المؤرخين ومذكرات العديد ممن ساهموا بصنع تلك الأحداث، سواء في ثورة 14 تموز أو الثورات المضادة، هذه المطبوعات، على إختلاف مواقف مؤلفيها وميولهم وإتجاهاتهم السياسية، وفرت للباحثين عن الحقيقة فرصة جيدة للبحث في هذا الركام للعثور على آلاف القطع الصغيرة المتناثرة من الصورة الممزقة وجمعها وإعادة ترتيبها لتشكل منها الصورة الحقيقة لثورة 14 تموز وقيادتها، إنها أشبه بما يسمى بعملية إعادة ترتيب قطع الجكسو jigsaw، إذا جاز التعبير.

لقد مر أكثر من أربعة عقود على ذلك اليوم التاريخي الحاسم، ومعها مر العراق في مراحل مختلفة، منها كانت حافلة بالمنجزات العظيمة ومنها كانت عاصفة بالكوارث والزلازل والهزات السياسية ودورات عنف دموية، سواءً خلال سنوات الثورة (1958–1963) أو السنوات التي تلت. ويمكن القول أن العنف الدموي العاصف قد تعاظم إبتداءً من إنقلاب 8 شباط 1963، حيث تناوبت الإنقلابات العسكرية حتى بلغ العنف ذروته بعد مجيء النظام البعثي الثاني في تموز 1968 وبلغ الأوج بعد أن تبوأ صدام حسين رئاسة الجمهورية العراقية عام 1979 بعد أم قام بمجزرة واسعة ضد رفاقه في قيادة الحزب، وحروبه العبثية وسياساته الطائشة التي أطاحت بكل ما بنته الأجيال السابقة من عمران و أعادت العراق إلى عهود متخلفة، وعانى الشعب العراقي معاناة قاسية لا مثيل لها في تاريخه القديم والحديث.

لقد قُتِل معظم قادة ثورة 14 تموز والمساهمون بها، من الضباط الأحرار دون أن يملكوا من هذه الدنيا شروى نقير، بعد أن نكل بهم شر تنكيل، لا على أيدي رجال العهد الملكي الذي أطاحوا به، بل على أيدي بعضهم البعض ورفاق الأمس. هذه الثورة التي كانت نقطة انعطاف كبير ومحط آمال الشعب العراقي، لتحقيق طموحاته المشروعة وآماله وأحلامه الوردية في إنجاز المشاريع الوطنية وتحقيق السيادة الكاملة والإستقلال السياسي الناجز، وإقامة النظام الديمقراطي وبناء مؤسسات المجتمع المدني والسيطرة على الثروات الوطنية وتسخيرها لخدمة الشعب ورفع مستواه المعيشي وإنقاذه من تخلف القرون السحيقة واحترام آدمية الإنسان العراقي وكرامته.

بعد أكثر من أربعين عاماً من الأحداث، أغلبها دامية ومدمرة، يقف الإنسان حائراً ومتألماً ليطرح على نفسه عشرات الأسئلة، وأهمها: لماذا حصل كل هذا للعراق؟ وهل كانت الثورة ضرورية؟ وهل ثورة 14 تموز هي المسؤولة عن الكوارث التي حلت بالعراق وشعبه فيما بعد؟ وهل ما حدث يوم 14 تموز 1958 هو ثورة حتمية فرضتها قوانين التطور السياسي-الاجتماعي- الاقتصادي، أم مجرد انقلاب عسكري قامت به مجموعة من الضباط العسكريين المغامرين، بدوافع ذاتية لتحقيق طموحاتهم الشخصية في السلطة والشهرة والمجد؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ وهل كان بالإمكان تجنب الثورة؟ وماذا كان موقف الضباط الأحرار وأحزاب جبهة الإتحاد الوطني من قضية الوحدة العربية، تلك القضية التي أشعلت فتيل الصراع بين القوى السياسية بعد الثورة مباشرة وأدت بالتالي إلى إغتيالها؟ ولماذا فشلت الثورة في إنهاء فترة الإنتقال وتحقيق الديمقراطية وإصدار الدستور الدائم وإجراء الإنتخابات البرلمانية وبناء مؤسسات المجتمع المدني وحل المسألة الكردية.. الخ

لا شك إن الجواب على هذه الأسئلة وغيرها يختلف باختلاف أمزجة الناس وميولهم السياسية، ومعتقداتهم الفكرية ودرجة وعيهم السياسي ومستواهم الثقافي وفهمهم لحركة التاريخ وقوانين التطور الحضاري ودرجة تأثير هذه الحركات أو الثورات على مصالحهم المادية والمعنوية ومكانتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسي.. الخ. ولكن مع ذلك سأحاول الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها كثير دون الإدعاء بإحتكار الحقيقة، فالحقيقة لها وجوه عدة كالهرم.

نعم هناك إختلاف في وجهات النظر وجدل عنيف بين المعنيين بالشأن العراقي حول هذه الحركة، الثورة "الحدث" . لذا فمن المفيد أن تطرح الآراء المختلفة محاولين الموضوعية قدر الإمكان ودون تشنجات، خاصة بعد أن هدأت فورة الحقد والغضب والثأر البدوي وحصل البديل لحكم قاسم وما نتج عنه بعد إنقلاب 8 شباط 1963، آخذين في نظر الإعتبار الظروف السائدة في تلك الفترة، أي يجب أن نحكم على الأحداث التاريخية الكبرى، كثورة 14 تموز 1958 وما تلاها، وفق المعايير السائدة في زمن الحدث التاريخي وليس وفق معايير الزمن الحاضر، فالأمور مرهونة بأوقاتها، ومن حق كل جيل أن يتصرف بشأنه ويصدر أحكامه فق معايير ومتطلبات زمانه، فالأحكام عرضة للإختلاف بإختلاف الزمان والمكان.

كذلك هناك تباين في وجهات النظر من شخصية قائد الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم المثيرة للجدل. فمنهم من يعتقد "أنه كان حمامة سلام بثوب نسر ومسيحاً يحمل صليبه معه، ومزيجاً من الجندي والكاهن" بينما يرى آخرون أنه كان دكتاتوراً دموياً متعطشاً للسلطة ويحمّلونه مسئولية كل ما حصل بعد الثورة. لذلك خصصتُ فصولاً عديدة حول شخصية قاسم، لأني أعتقد أنه لا يمكن الحديث عن ثورة 14 تموز دون الحديث عن هذه الشخصية الفريدة من نوعها والتي نالت أوسع شعبية، وواجهت ألد عداء، وتم إغتياله بطريقة تنم عن حقد من قبل رفاق الأمس، دون أن يعطوه أية فرصة للدفاع عن نفسه في محاكمة علنية عادلة كما عمل هو مع خصومه أيام حكمه.

لا شك أنه كان للمثقفين دور كبير في تحريض الشعب على الثورة ضد سلطة العهد الملكي ثم أنقلب بعضهم على الثورة فيما بعد واتخذوا موقفاً معادياً من قائدها، ومنهم الشاعر محمد مهدي الجواهري. لذلك خصصت فصلاً عن علاقة شاعر العرب الأكبر وموقفه من ثورة 14 تموز وقائدها كمثال على موقف المثقفين من هذه الأحداث.

وليس المقصود من هذا الكتاب سرداً تاريخياً مفصلاً عن الثورة، أو تفاصيل عن تشكيل تنظيمات الضباط الأحرار، لأن هذا من إختصاص المؤرخين وكتاب المذكرات الذين ساهموا بالثورة، وهناك عشرات الكتب

ومئات الدراسات التي تناولت هذه الأمور بإسهاب وتفصيل، ومنها قيِّمة جداً يمكن أن يرجع إليها كل من يرغب في المزيد للتعرف على هذه التفاصيل، وإنما الغرض الأساسي من هذا الكتاب هو جمع الحقائق المتناثرة هنا وهناك في كتاب واحد والدفاع عن التاريخ العراقي الحديث، وحمايته من التشويه، لا سيما وإن النظام البعثي الذي حكم العراق نحو 35 عاماً، قد جند جيشاً من شرطة الثقافة لتشويه تاريخنا تحت شعار "إعادة كتابة التاريخ". لاسيما وإن رئيس نظام البعث قد شارك فمحاولة اغتيال قائد هذه الثورة، واعتبر عمله ذاك عملاً بطورلياً كرس له آلاف الأقلام المأجورة، وكما يقولون: "التاريخ يكتبه المنتصرون". فبعد إعدام قاسم وإسدال الستار عليه، راح العديد من الكتبة يكرسون جهدهم لتشويه الحقائق التاريخية عن الرجل والثورة والتاريخ. لذا فقد آن الأوان لقول الحقيقة، وهذا الكتاب عبارة عن مساهمة متواضعة في البحث والإستقصاء عن مجموعة حقائق تاريخية بإسلوب سجالي وتحليلي ومناقشة مواقف العراقيين من هذا الحدث التاريخي الكبير، عسى أن يفيد المهتمين بالشأن العراقي للخروج من أزمتهم الحالية والتخطيط للمستقبل، إذ تقول الحكمة: من أجل أن تعرف مستقبلك، يجب أن تعرف ماضيك.

وليس هناك من هو معصوم عن الخطأ. لقد عانى شعبنا كثيراً نتيجة الإدعاء بإمتلاك الحقيقة وأنه يجب التخلص من الذين يختلفون عنه تحت أية ذريعة، سواء بحجة الحتمية التاريخية، أو إرادة الأمة أو إرادة الله. فعهد الإدعاء بإمتلاك الحقيقة وتوزيع صكوك الغفران قد ولىّ. نحن في بداية القرن الحادي والعشرين، ومن السهل الحصول على المعلومات، عصر الفضائيات والتكنولوجية المتطورة والإنترنت، والثورة المعلوماتية... عصر العولمة وحرية التفكير والديمقراطية. فمن حقنا أن نختلف وأن نجادل بإسلوب حضاري وديمقراطي. لذا يجب تجنب التعصب والتشنج وإلغاء الآخر، أملاً في التقرب من الحقيقة واستخلاص الدروس والعبر والخروج من هذه الأزمة القاتلة لمصلحة شعبنا. وهذا هو الغرض الأساسي من هذا الكتاب.

حاولت قدر الإمكان تجنب التكرار، ولكن هناك بعض الفقرات وردت في أكثر من مكان وذلك لعلاقتها الوثيقة بفكرة ذلك الفصل وإكمالاً للصورة. لذا اقتضى التنبيه والإعتذار.

وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل إلى الصديق الدكتور عقيل الناصري على جهده في مراجعة جميع فصول الكتاب وملاحظاته النقدية البناءة. كما وأشكر الصديق الدكتور عزيز الحاج على مراجعته الفصلين الخاصين بعلاقة الثورة بالحزب الشيوعي العراقي والحركة الكردية وملاحظاته القيمة. كذلك أعرب عن جزيل الشكر والإمتنان للصديق سعد الشديدي على تصميمه الفني لصورة الغلاف. وأشكر جميع الأخوة الذين مدوني بالمصادر التي أعانتني كثيراً على تقصي الحقائق وكتابة هذه الدراسات عن الثورة.

د. عبدالخالق حسين
إنكلترا في 19 مايس/أيار 2002

# القسم الأول

## دراسة في
## ثورة 14 تموز
## 1958
## العراقية

## ثورة 14 تموز العراقية هي الثورة الوحيدة في العالم العربي.

### المستشرق الفرنسي

### مكسيم رودنسون

# الـفـصـل الأول

## معلومات أولية لا بد منـها

هناك بعض الملاحظات الأولية لا بد من ذكرها من أجل توضيح بعض الأمور عن ثورة 14 تموز 1958. وهذه الملاحظات تتناول مسائل مهمة تتعلق بالثورة وقد تناولها عدد غير قليل من الباحثين بإسهاب، لذلك رأيت من المفيد ذكرها بإختصار شديد يوفر علينا الكثير من الجهد والوقت ويساعد القارئ العزيز على فهم هذه الدراسات بين دفتي الكتاب بشكل أفضل.

**ثورة أم إنقلاب؟**

أرى من الضروري توضيح هذين المصطلحين بإيجاز شديد من أجل إزالة الغشاوة و الإلتباس في فهم ما حصل يوم 14 تموز 1958 وتحديد موقفنا منه. فماذا حصل بالضبط في ذلك اليوم التاريخي المشهود الفاصل بين مرحلتين مختلفتين كل الإختلاف في تاريخ العراق الحديث: يوم 14 تموز 1958؟ هل كان إنقلاباً أم ثورة؟

لقد أسيء إستخدام هذين المصطلحين (الثورة والإنقلاب) أيما إساءة وذلك بناءً على الموقف العاطفي، لا الموضوعي، الذي يتخذه الشخص مما حدث في ذلك اليوم، فإن كان مؤيداً له استخدم كلمة ثورة، و إن كان معارضاً، قال أنه مجرد إنقلاب عسكري. إن هذين المصطلحين، الإنقلاب والثورة، لهما مدلولاتهما العلمية والتاريخية ويجب عدم ترك إستخداماتهما للعواطف. لأن الفرق بينهما كبير.

والفرق بين الإصطلاحين، ببساطة واختصار شديد هو كما يلي: الإنقلاب يعني تبديل رجال الحكم بالعنف المسلح وغالباً بعملية عسكرية، دون أن يكون مصحوباً بأي تغيير للنظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي. أما الثورة فهي عملية تبديل الحكام، وقد يتم بالعنف المسلح أو بدونه، ولكن بالضرورة تكون مصحوبة بتغيير النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي. المهم هنا تغيير القاعدة الإقتصادية والإجتماعية وتطورها من مجتمع قبلي متشظي ذو سمات شبه إقطاعية في الريف وعلائق كومبرادورية في المدينة، إلى مجتمع قائم على تعددية الأنماط الإقتصادية نحو العصرنة والتحديث وبالتالي تغيير الفئات الحاكمة من حيث جذر الانتماء الطبقي.

وعليه، ماذا حصل يوم 14 تموز وما تلاه؟

إن "الحدث" الذي حصل في ذلك اليوم وما تلاه من تغييرات هائلة مثل: إسقاط النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري وتبنى سياسة عدم الإنحياز وإلغاء جميع المعاهدات الإستعمارية الجائرة المخلة بالإستقلال الوطني والخروج من الأحلاف العسكرية (حلف بغداد) وتحقيق الإستقلال السياسي التام والسيادة الوطنية الكاملة وتحرير الإقتصاد والعملة العراقية من الكتلة الإسترلينية وإلغاء حكم العشائر والنظام الإقطاعي وتحرير الملايين من الفلاحين الفقراء من سيطرة الإقطاعيين بإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وتحرير 99.5٪ من الأراضي العراقية من سيطرة الشركات النفطية الإحتكارية بإصدار قانون رقم 80، وازدهار الصناعة وبناء عشرات الأحياء السكنية للفقراء والتفاف الجماهير حول قيادة الثورة وحماية منجزاتها... وغيرها والقائمة تطول... وبعد كل هذه التغييرات التي حصلت في المجتمع العراقي بعمق، فلا يمكن لأي باحث منصف إلا وأن يعترف بأن ما حصل يوم 14 تموز، كان ثورة بكل معنى الكلمة.

ولعل أدق شهادة بهذا الخصوص جاء على لسان المستشرق الفرنسي الراحل مكسيم رودنسون الذي قال: "إن ثورة العراق هي الثورة الوحيدة في العالم العربي"، وأيد ذلك بقوة الموضوعية المؤرخ والباحث الأكاديمي الراحل حنا بطاطو عندما سأل: "هل ترقى أحداث 14 تموز (يوليو) إلى مستوى الثورة أم أنها مجرد إنقلاب؟ ويجيب قائلاً: "والواقع إن إلقاء نظرة سريعة على الآثار اللاحقة، يكفي لجعلنا نعرف أننا أمام ثورة أصيلة. ولم يكن لظاهرة سياسية سطحية أن تطلق كل تلك المشاعر بهذا العنف...

والواقع إن 14 تموز أتى معه بأكثر من مجرد تغيًّر في الحكم. فهو لم يدمرً الملَكية أو يضعف كل الموقع الغربي في المشرق العربي بطريقة جذرية فحسب، بل أن مستقبل طبقات بأسرها ومصيرها تأثر بعمق. ولقد دمرت إلى حد كبير السلطة الإجتماعية لأكبر المشايخ ملاكي الأراضي ولكبار ملاكي المدن، وتعزز نوعياً موقع العمال المدنيين والشرائح الوسطى، والوسطى الدنيا في المجتمع. وتغير كذلك نمط حياة الفلاحين نتيجة لإنتقال الملكية من ناحية ولإلغاء أنظمة النزاعات القبلية وإدخال الريف في صلب القانون الوطني من ناحية أخرى"[1]. لذا فإننا ننظر إلى إنجازات الثورة بالإرتباط إلى ما حققته من تحولات كبيرة في المجتمع العراقي وبقيت تأثيراتها حتى اليوم رغم الثورات المضادة.

## تنظيمات الضباط الأحرار

لا أود الدخول في تفاصيل تشكيلات الضباط الأحرار، فقد نوقشت هذه المسألة في العديد من الكتب والدراسات الأكاديمية القيمة ولعل أهمها كتاب حنا بطاطو، تاريخ العراق المشار إليه أعلاه، وكذلك البحث الأكاديمي الذي قدمه الدكتور ليث الزبيدي الموسوم: ثورة 14 تموز 1958 العراقية، وكتاب المرحوم إسماعيل العارف (أسرار ثورة 14 تموز 1958) وكتاب الدكتور عقيل الناصري (عبدالكريم قاسم، من ماهيات السيرة الذاتية، الصادر عام 2006) تغطي هذه المسألة، ولكن لا بد من ذكر بعض الحقائق التي أثير حولها الجدل والاختلاف، لذا أود إبداء الملاحظات التالية وبإيجاز شديد:

1- لا يعرف أحد بالضبط متى بدأت تنظيمات الضباط الأحرار ومن هو أول شخص شكل أول حلقة لها. فكان هناك مثلاً تنظيم المنصورية الذي شكله الزعيم عبد الكريم قاسم مع عدد من زملائه الضباط، ويعتقد أن الزعيم قاسم فكر بتشكيلها منذ مساهمته في حرب فلسطين عام 1948 وذلك لما أصابهم من يأس، وشعورهم بتواطؤ السلطة مع المستعمرين وعدم إخلاص الحكام للقضايا الوطنية والقومية. ومن أعضاء هذا التنظيم عبدالسلام محمد عارف وطاهر يحيى وعبدالجبار عبدالكريم وعبدالرحمن محمد عارف وغيرهم كثيرون.

---

1-حنا بطاطو، الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية في العراق، ج3، ترجمة عفيف الرزاز، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية-بيروت، ص 116. وسف نختصر الإسم إلى (تاريخ العراق) كلما جئنا على ذكر هذا الكتاب كمصدر في الفصول القادمة.

2- إن تنظيم المرحوم رفعت الحاج سري الذي تم تشكيله عام 1952، رغم أنه نال إهتماماً واسعاً وكبيراً دون غيره من قبل حنا بطاطو والتيار القومي العربي وكأنه التنظيم الأول والوحيد، ولكن ظهر فيما بعد ونتيجة لنشر بحوث عديدة في هذا المجال ومذكرات الضباط الأحرار، أن تنظيم الحاج سري لم يكن التنظيم الوحيد ولا الأقدم بين التشكيلات، بل كان أحد التنظيمات العديدة. يؤكد هذه الحقيقة الرئيس الأسبق الفريق عبدالرحمن محمد عارف فيقول: "إن كثيراً من الكتاب ضخَّموا الدور الذي لعبه الشهيد رفعت الحاج سري"[2] .

3- وتدريجياً تعرَّف هؤلاء الضباط من مختلف التنظيمات والحلقات، على بعضهم البعض ووحدة أهدافهم، وتم دمج هذه الحلقات في تنظيم واحد وتشكيل قيادة موحدة لها باسم (اللجنة العليا للضباط الأحرار) عام 1956، وتم اختيار الزعيم عبد الكريم قاسم رئيساً لها عام 1957.[3]

## لماذا أنفرد قاسم وعارف بتنفيذ الثورة؟

لعل أهم سبب في الصراع بين الضباط الأحرار بعد الثورة هو الصراع على السلطة والأمجاد الشخصية وكذلك نتيجة للتباينات الفكرية والأحوال الإجتماعية وفلسفة الحياة بينهم، كما تبين فيما بعد. ولكن تمت تغطية هذا الأسباب ب"إنحراف" قاسم عن أهداف الثورة وتحقيق الوحدة العربية. بطبيعة الحال، لا ينكر أن كل إنسان يملك مثل هذا الطموح، ويؤكد فاضل حسين هذه المسألة فيقول: " إن من أسباب تحرك الضباط الشباب لتشكيل خلاياهم هو "طموحهم للوصول إلى السلطة بعد أن رأوا الضباط المصريين قد فعلوا ذلك "[4]. ولكن يجب أن لا نغمط حق هؤلاء الذين خاطروا بحياتهم في الثورة، فبالإضافة إلى الطموح الشخصي المشروع، كان هؤلاء الضباط أصحاب مبادئ وطنية وقومية وأرادوا تغيير النظام وتحقيق أهداف الثورة الوطنية. فالطموحات الشخصية في السلطة وحدها لا تكفي لتحقيق الثورة ما لم تكن الظروف الموضوعية مهيأة لها. كما وإن أغلب الضباط كانوا مسيَّسين إما ضمن أحزاب معينة أو متأثرين بها.

---

[2]-من تصريحات الرئيس الأسبق الفريق عبدالرحمن محمد عارف لجريدة (القمة) العدد الخامس الصادر يوم 2001/1/20.

[3]-حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 85-97

[4]-أنظر فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، ص62

أما سبب انفراد قاسم وعارف بتفجير الثورة والذي خلق حسداً وحقداً كبيرين لدى العديد من الضباط الأحرار الآخرين، ولعب دوراً كبيراً في الصراع بينهم وتمزيق وحدتهم فيما بعد، فهذا ليس ذنب قاسم وعارف وإنما الإحترازات الشديدة الواجب إتخاذها لتنفيذ الثورة كانت تحتم ذلك، حيث فشلت محاولات عددية سابقة، وذات الصراع بين الضباط أنفسهم وانفراد آخرين دون الحصول على إجماع كلي مثل حركة مايس 1958، بسب شمول جميع الضباط الأحرار بساعة الصفر. ونتيجة لذلك، وصلت أخبار تلك المحاولات إلى السلطة الملكية وتم تأجيلها مرة بعد أخرى. فإما أن تقوم الثورة بالشكل الإنفرادي الذي تم بين قاسم وعارف وفي منتهى السرية، أو لا تقوم أبداً .

يقول الدكتور ليث الزبيدي بهذا الصدد: " سبق وأن حدثت مناقشات عديدة داخل اللجنة العليا للضباط الأحرار حول تنفيذ الثورة، ولكن أغلب أعضاء اللجنة العليا كانوا يتذرعون بأسباب واهية خوفاً من التنفيذ وعند ذلك قرر عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بمفردهما دون إخبار أي عضو من أعضاء اللجنة العليا بتنفيذها."[5]
كذلك كان متفقاً بين الضباط الأحرار أن أي ضابط منهم يحصل على الفرصة المناسبة للثورة فلينفذها دون الإتصال بالأعضاء الآخرين في اللجنة العليا خوفاً من تسرب أمرها إلى السلطة، كما حصل في المناسبات العديدة السابقة.
ولكثرة تأجيل الحركة من قبل اللجنة العليا، خاطب العقيد عبد السلام عارف أعضاء اللجنة قائلاً: " سوف نقوم بالحركة لوحدنا (ويقصد هو والزعيم عبد الكريم قاسم) ولا نريد منكم مساعدة، وإنما فقط نطلب منكم أن لا تقفوا ضدنا، وأن لا تجعلوا من أنفسكم أبطالاً عند نجاحها"[6]. لا يستغرب أن يقول عبد السلام عارف مثل هذا الكلام.

أما صراع الضباط القوميين مع قاسم فكان من أجل الكرسي وحده ليس غير، واتخذوا من قضية الوحدة العربية الفورية حجة وقميص عثمان

[5]-د.ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958، دار الرشيد للنشر-بغداد، سنة 1979 ص405 ، المحاكمات ج5، ص472.
[6]-ليث الزبيدي، نفس المصدر ص 196.

لتحقيق غاياتهم الشخصية، بدليل أنهم تخلوا عنها حينما استلموا السلطة منذ إنقلابهم في 8 شباط 1963 ولحد الآن .

كما ويصر البعض على إن عبد السلام عارف هو وحده مفجر الثورة، وهذا غير صحيح إذ كان قاسم هو رئيس اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار ولعب دوراً كبيراً في التخطيط لها وتوزيع المسؤليات على منفذيها وتعيين الوزراء في حكومة الثورة. وكان عارف قد قام بدوره حسب خطة الثورة التي وضعها عبدالكريم قاسم وكانت ذات عدة حلقات .. تبدأ بالأولى التي نفذها عارف وإذا تباطأ أو فشل فهناك الحلقة الثانية التي تنطبق عليها ذات المضمون ثم الحلقة الثالثة كان يقودها الزعيم عبدالكريم قاسم نفسه. فكان عارف آمراً للفوج الثالث للواء العشرين الذي دخل بغداد (في طريقه إلى الفلوجة) فكان من خطة الثورة أن يبدأ بالتنفيذ ويحتل المواقع الإستراتيجية ومنها محطة الإذاعة في الصالحية ويذيع منها البيان الأول الذي أكد العديد من الباحثين أن قاسم كان هو كاتبه والذي تضمن الأهداف الأساسية للثورة حسب اتفاق جميع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار. ولم يكن عارف لوحده الذي قام بإحتلال النقاط الاستراتيجية في العاصمة يوم الثورة وإنما كان هناك العشرات غيره من الضباط ساهموا في أحداث ذلك اليوم، سواءً داخل العاصمة أو في مختلف أنحاء العراق. كما دخل بغداد بعد ساعات من بدء الثورة الزعبم عبدالكريم قاسم على رأس لوائه التاسع عشر والذي حسم الموقف لصالح الثورة كما أكد ذلك الرئيس الأسبق عبدالرحمن محمد عارف في تصريح له لصحيفة القمة[7]. فلماذا ينفرد عارف وحده بهذه الميزة دون غيره. وهذا لا ينفي قيادة قاسم للثورة على أي حال من الأحوال.

## من كتب البيان الأول؟

**كما تجدر الإشارة إلى اجدل حول من كتب البيان الأول، خاصة وقد أذاعه عبد السلام محمد عارف والذي أدعى فيما بعد أنه هو الذي كتبه. واستغل عارف موقف عبد الكريم قاسم يوم 9 شباط 1963 المحاصر في الإذاعة وهو يواجه الموت، عسى أن يحصل على إعتراف منه بأنه هو (أي عارف) الذي كتب البيان. إلا إن عارف فشل في ذلك فشلاً ذريعاً كما يشهد بذلك طالب شبيب في مذكراته الذي كان شاهد عيان في ذلك اليوم. ومن معرفتنا لثقافة عبد السلام**

[7]-راجع تصريحات عبدالرحمن محمد عارف، القمة، العدد 5، 2001/1/20.

**عارف المحدودة وضعفه في اللغة العربية، كما اعترف هو بذلك مراراً وإلقاء خطاباته باللهجة العراقية الدارجة، كما هو معروف، فمن الصعب الإعتقاد أن عارف كان كاتب هذا البيان. كما وقد طرح عارف نفسه بعد الثورة كوحدوي متحمس بأن أهم هدف للثورة هو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، فإذا كان هو كاتب هذا البيان، فلماذا لم يذكر هذا الهدف ولو بإشارة خفيفة فيه؟ كذلك لو كان عارف هو صاحب هذا البيان كما يدعي، فلماذا أزاله من ساحة التحرير حين إستلامه السلطة، إذ كان البيان المذكور مكتوباً بأحرف معدنية كبيرة منصوباً في ساحة التحرير (الباب الشرقي في بغداد.) وقد أزيل من الساحة بعد أيام قلائل من إنقلاب 8 شباط 1963، وذلك كمحاولة منهم لإزالة أي أثر من الآثار التي تذكِّر بقاسم.**

**وقد ناقش الباحث ليث الزبيدي هذا الموضوع بإسهاب وتوصل إلى القول: "ونتيجة البحث والإستقصاء عن الحقائق، توصلنا بأن الذي وضع البيان الأول هو الزعيم عبد الكريم قاسم ومن المحتمل أنه استعان بمسودة البيان الذي أعده من قبل الإستاذ محمد صديق شنشل والسيد فائق السامرائي عام 1956 عندما طلب الضباط الأحرار منهم ذلك."[8] ومن الطبيعي أن تكون فكرة البيان وأهداف الثورة قد نوقشت قبل مدة في اللجنة العليا للضباط الأحرار واستشاروا حوله السياسيين المدنيين في جبهة الإتحاد الوطني، إذ كان عدد من أعضاء اللجنة العليا ومنهم قاسم على صلة بقيادة الجبهة.**

*************

## البيان الأول

### البيان رقم واحد

### صادر من القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم . .. أيها الشعب الكريم

بعد الإتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة، أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة

[8]-ليث الزبيدي، نفس المصدر ص222.

الفاسدة التي نصبها الإستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته وفي سبيل المنافع الشخصية.
إن الجيش منكم وإليكم، وقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب، فما عليكم إلا أن تؤازروه. وأعلموا أن الظفر لا يتم إلا بترصينه والمحافظة عليه من مؤامرات الإستعمار وأذنابه وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لإستئصاله. ونطلب منكم أن تكونوا يداً واحدة للقضاء على هؤلاء والتخلص من شرهم.
أيها المواطنون:
إننا في الوقت الذي فيه نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة، ندعوكم إلى الإخلاد والسكينة والتمسك بالنظام والتعاون على العمل المثمر في سبيل مصلحة الوطن.
أيها الشعب:
لقد أقسمنا أن نبذل دماءنا بكل عزيز علينا في سبيلكم، فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم وان الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا بتأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونك. وعليه فإن الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن (الجمهورية العراقية). وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا رئاستها بصورة وقتية إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم إستفتاء الشعب لإنتخاب الرئيس. فالله نسأل أن يوفقنا في أعمالنا لخدمة وطننا العزيز انه سميع مجيب.

بغداد، في اليوم السادس والعشرين من شهر ذي الحجة سنة 1377 هجرية، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر تموز سنة 1958م.

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

الـفـصل

# نبذة تاريخية

من الضروري إلقاء نظرة سريعة على تاريخ العراق الحديث وذلك إكمالاً للصورة ولكي لا يكون الحديث مبتوراً، ولأننا لا نتحدث عن إنقلاب عسكري الذي يمكن أن يكون نتيجة رغبات عدد من الضباط العسكرين المغامرين والمتعطشين للسلطة، وإنما نتحدث عن ثورة. والثورة لم تكن بنت الساعة، بل هي وليدة مراحل سابقة.. بمعنى أنها نتيجة ظروف موضوعية وتاريخية تتحقق فقط إذا توفرت لها العوامل الذاتية.

## العراق في العهد العثماني:

حكم الأتراك العراق لمدة أربعة قرون. وكانت فترة حكمهم مظلمة جداً ومدمرة حضارياً. فكان كل هَم الحكام الأتراك هو جمع الضرائب من الناس وإرسالها إلى العاصمة إسطنبول دون أي إهتمام بالشعوب المحكومة، إلى أن حرر الحلفاء العراق من الحكم العثماني في الحرب العالمية الأولى 1914-1918.

تميزت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بمرحلة نهوض وحركات التغيير التي اجتاحت العالم وخاصة أوربا. والشعوب العربية لم

تكن بمعزل عن تلك الحركات التحررية. فكانت هناك بدايات تكوين الوعي الوطني والقومي تمثلت في حركات ونوادي عربية تدعوا إلى النهضة والإستقلال والتحرر من الحكم التركي. وعلى هذا الأساس تحالف الشريف حسين بن علي (شريف مكة) مع الحلفاء وتحديداً مع بريطانيا، بعد أن أعطوه وعداً بإستقلال البلاد العربية. ولكن بعد الانتصار على الأتراك، خان الحلفاء الشريف حسين ونفذوا مؤامرتهم في تقسيم البلاد العربية بين فرنسا وبريطانيا، حسب اتفاقهم السري الذي سمي بإتفاقية سايكس–بيكو في 17 مايس 1916. ونفوا الشريف حسين إلى جزيرة قبرص واحتل الفرنسيون سوريا بعد واقعة ميسلون التي كانت عبارة عن مجزرة ارتكبها الفرنسيون ضد الشعب السوري وذلك لعدم التكافؤ بين الجانبين، السوري والفرنسي. وقضوا على المملكة السورية الفتية وابعدوا الملك فيصل الأول عن سوريا.

بعد إنتصار الحلفاء وموت الرجل المريض (الإمبراطورية العثمانية) صار العراق من نصيب بريطانيا، وذلك حسب إتفاقية سايكس–بيكو، كما اسلفنا، بخلاف وعودهم قبل الحرب العالمية الأولى بأنهم كانوا يريدون تحرير البلاد العربية من الحكم العثماني. ولما احتل الإنكليز العراق، صرحوا في البداية انهم (محررين ومعمرين.. لا مستعمرين). بينما في الواقع، كانوا قد بيتوا مؤامرة خبيثة وهي فرض إستعمار إستيطاني على العراق وتغيير ديموغرافيته كلياً أي تغيير التركيب السكاني، والقضاء على عروبته وذلك بجلب أربع ملايين من الهنود وإسكانهم في العراق وجعل سكان العراق الأصليين من الأقلية، إذ كان سكان العراق آنذاك لا يزيدون عن مليون ونصف المليون نسمة، تماماً كما فعلوا في جزيرة فيجي ومستعمرات بريطانية أخرى، وان تكون بغداد مقراً لإدارة المستعمرات البريطانية الواقعة شرق السويس و تسمية الخليج العربي بالخليج الإنكليزي–الهندي. (Anglo-Indian Gulf).

**ثورة العشرين:**

ولما انتصرت الثورة البلشفية في روسيا، نشر فلاديمير إيلج لينين الإتفاقيات السرية بين فرنسا وبريطانيا (سايكس_ بيكو) و الظلم الذي لحق بالشعوب العربية من جراء هذه الإتفاقية. وكرد فعل لفكرة الإستعمار البريطاني الإستيطاني للعراق وظلم المستعمر ونشوء الوعي الوطني والقومي، اندلعت ثورة العشرين التي كلفت الإنكليز ثمناً باهظاً في

الأرواح والمعدات، مما اضطروا إلى إعادة النظر في حساباتهم رأساً على عقب واتخاذ موقف جديد من مستقبل العراق. فبدلوا مخططاتهم المجحفة وقرروا تشكيل حكومة أهلية في العراق بدلاً من فرض استعمار إستيطاني عليه وأن يحكم الإنكليز من وراء الكواليس.

وقد رشح الإنكليز الأمير فيصل بن الشريف حسين، ونصبوه ملكاً على العراق وذلك كرد الجميل لمواقفه الإيجابية منهم، كما ونال هذا الترشيح تأييد قادة ثورة العشرين. وهكذا نُصِّبَ فيصل ملكاً على العراق بعد إجراء إستفتاء صوري، من أجل إضفاء الشرعية على حكمه. ولكن من المنصف القول، أن أغلب قادة ثورة العشرين كانوا مع تنصيب فيصل ملكاً على العراق.

المهم إن ثورة العشرين ولو لم تحقق جميع أهدافها، ولكن إذا ما أخذنا ظروف المرحلة ومقاييس ذلك الزمان بنظر الإعتبار، فإنها حققت الكثير من أهدافها، وأهمها: إرغام بريطانيا على التخلي عن مشروعها الإستعماري الإستيطاني وتأسيس الدولة العراقية الحديثة. وهذا بحد ذاته يعد مكسباً عظيماً من مكاسب الثورة. وهناك مقولة فرنسية تفيد: (يقوم بالثورة الشجعان ويموت فيها المجانين ويقطف ثمارها الجبناء). وهذا بالضبط ما حصل لأبطال ثورة العشرين. لقد استلم الحكم الأهلي أولئك الذين ناهضوا الثورة ووقفوا إلى جانب الإنكليز. وفي الوقت نفسه اتبع الإنكليز سياسة فرق تسد لحكم العراق. اتبعوا سياسة عنصرية وطائفية في بنيتها لحصر السلطة بأيدي ما يسمى (بالنخبة) من القوى التقليدية في المدينة والريف ومن الضباط الشريفيين خريجو المدرسة العسكرية التركية، والمعجبين بأتاتورك وموالين للسادة الجدد، والذين كانوا ينظرون إلى أبناء الشعب نظرة إستعلاء.

لقد تعمد الإنكليز زرع بذور الطائفية والعنصرية وإعطاء السلطة لما يسمى (بالنخبة) وذلك من اجل ضمان ولائهم للمستعمر الإنكليزي مقابل كسب دعم الإنكليز في إبقائهم في السلطة وليس دعم الشعب الذي لا يأتي إلا إذا كانت السلطة تمثل أغلبية الشعب ومن خلال النظام الديمقراطي.

وهكذا كانت ثورة العشرين السبب المباشر، وحسب اعتراف مس بيل (سكرتيرة حكومة الإنتداب)، لتأسيس الدولة العراقية الحديثة، التي تقول:

(لم يكن يدور بخلد أحد ولا حكومة صاحبة الجلالة، أن يمنح العرب مثل الحرية التي سنمنحهم إياها الآن كنتيجة للثورة (ثورة 1920)[9].
لقد تأسس الحكم الوطني في العراق عام 1921 حسب معاهدة مع الحكومة البريطانية، وكان ذلك هو الحد الأقصى مما كان ممكناً تحقيقه للعراق في ذلك الوقت. والسياسة كما تعرف بأنها فن الممكن. والحق يقال إن الملك فيصل كان سياسياً محنكاً ومخلصاً للعراق وقد بذل قصارى جهده لتحقيق أكبر ما يمكن تحقيقه من المكاسب وخاصة إكمال الإستقلال السياسي والسيادة الوطنية مع نواقص. ولكن كان الإنكليز ضد مشروعه الوطني إلى حد أن أحد رؤساء الوزارة وهو عبد المحسن السعدون قد انتحر بسبب معارضة الإنكليز لإعمار العراق. وهناك قول مشهور للملك فيصل عندما قال: (أنا موظف لدى الحكومة البريطانية برتبة ملك.)

## الدولة العراقية قبل 14 تموز 1958

لقد تأسست الدولة العراقية على أساس نظام ملكي دستوري برلماني ديمقراطي تداولي وتعددي أي تداول السلطة بين الأحزاب الديمقراطية عن طريق الانتخابات الحرة وبالطرق السلمية. ولكن كان هذا نظرياً فقط، أما عملياً فقد كان الحكم الحقيقي لبريطانيا وشلة من الذين يأتمرون بأوامرها. وكان الإستقلال السياسي شكلياً فقط، إذ كان الحكم الحقيقي بيد المندوب السامي البريطاني وسكرتيرته مس بيل. فكان النظام الملكي مقيداً بأغلال المعاهدات الجائرة ولم يستطع التحرر منها. فمعاهدة 1924-1925 التي فرضتها بريطانيا على المجلس التأسيسي والتي أقرت وضع 99٪ من الأراضي العراقية تحت تصرف البريطانيين وإمتلاك حق التنقيب عن النفط فيها، وأخضعت السلطات كلياً للمندوب السامي حتى عام 1932 حيث تم تبديل شكل السيطرة البريطانية بمعاهدة أخرى أطلق عليها العراقيون إسم معاهدة (الإذلال والإستعباد) والتي نصت على إخضاع كامل للأراضي العراقية للقوات البريطانية في حالة الضرورة وبناء قواعد عسكرية دائمة للقوات البريطانية وان يكون مستشارو وزارتي الدفاع والداخلية من البريطانيين. وقد حاولت بريطانيا بالإتفاق مع البلاط والنخبة الحاكمة إستمرار هذه التبعية وفق معاهدة 1948 (بورت سموث) التي أسقطها الشعب العراقي بوثبته المعروفة لكنهم

[9] -أوراق مسس بل، عن وميض عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية ص399.

أعادوا بتجديدها عن طريق إلحاق العراق بالمعاهدة المركزية (حلف بغداد) عام 1955–1958. وهكذا ظلت السيادة الوطنية ناقصة والنظام الملكي تابعاً حتى إسقاطه في صبيحة 14 تموز 1958.

ومن الإنصاف القول أن المرحوم الملك فيصل الأول كان سياسياً محنكاً وخبيراً بالفطرة في إدارة الحكم، ومحترماً ولا يضاهيه في دهائه السياسي إلا الملك عبد العزيز آل سعود (حسب رأي الدكتور علي الوردي)، وكان مخلصاً للعراق وشعبه دون شك، وقد عمل جاهداً لتأسيس دولة دستورية وديمقراطية حديثة ومستقلة ذات سيادة كاملة. وكان كمن يمشي على حبل مشدود محافظاً على توازنه، يعمل بذكاء السياسي الداهية في التوفيق بين طموحات الشعب في تحقيق المزيد من الإستقلال السياسي من جهة، وتجنب شرور ومكائد الإنكليز للإيقاع به من جهة أخرى. ولكن لسوء حظ الشعب العراقي إن فيصلاً قد مات في 1933/9/8 في مدينة برن السويسرية وفي ظروف غامضة في وقت مبكر من حياته، وقبل أن ينتهي من إنجاز مهمته التاريخية. ويعتقد البعض أنه أغتيل من قبل الإنكليز والنخبة الحاكمة لأنه كان مصدر إزعاج لهم في مطالبته بالإستقلال التام.

وقد ورث العرش بعده إبنه الملك غازي الذي كان شاباً يافعاً ملؤه الحماس الوطني والقومي ولكن كانت تنقصه الخبرة، وقُتل في حادث سيارة وفي ظروف غامضة أيضاً، وأصابع الإتهام تتجه إلى الإنكليز ونوري السعيد وعبد الإله لما عرف عنه من ميول وطنية وقومية متشددة ومطالبته بالكويت، وانحيازه إلى ألمانيا ضد الإنكليز، ونصبه إذاعة في القصر يبث منها نداءات ضد الإنكليز...الخ. وبعد مقتل الملك غازي فرغ المجال للثنائي عبد الإله ونوري السعيد، المتعطشين للسلطة والإستهانة بالشعب ولفترة طويلة وهما المسؤولان عن خلق الهوة السحيقة بين السلطة والشعب.

## العلاقة بين السلطة والشعب في العهد الملكي

وعلى صعيد العلاقة مع أبناء الشعب، وبسبب من أنانية نوري السعيد ونظرته الإستعلائية، وإستهانته بالجماهير، وإحتقاره لأحزاب المعارضة الوطنية والديمقراطية، وتزييفه للإنتخابات، وفرض سيطرته التامة على البرلمان، لذلك يمكن القول أن النظام كان في واد والشعب في واد. ولا

نستغرب أن هناك من يشبه نوري السعيد بصدام حسين مع بعض الفوارق وذلك لو توفرت لنوري السعيد نفس الظروف والإمكانيات التي توفرت لصدام حسين، لما توانى السعيد أن يسلك نفس المسلك. وقد بلغ استهتار السعيد بالحكم حداً حتى فكر البعض من رجال العهد الملكي بالتخلص منه. فيذكر البعض انه كانت هناك محاولات من بعض الشخصيات السياسية والعسكرية من داخل النظام الملكي مثل رفيق عارف وغازي الداغستاني والهاشمي وجميل المدفعي، بالقيام بإنقلاب والتخلص منه ومن عبد الإله. وهذا يعود إلى كون نوري السعيد قد كسب ثقافته المحدودة من المدرسة التركية ولم يحاول أن يتطور. وكان يعتقد جازماً أن مصلحة العراق لا تتحقق إلا بالإخلاص والوفاء للإنكليز، بحيث كان وفياً للإنكليز أكثر من الإنكليز أنفسهم.

ولتحقيق أغراضه هذه، لم يكن يتردد نوري السعيد في اتباع العنف ضد مناوئيه حتى ولو كان هذا المعارض من داخل المؤسسة الملكية. فقد بلغ به الحد أنه قام بإنقلاب القصر ضد زميله الدكتور محمد فاضل الجمالي عام 1954، عندما كان الأخير رئيساً للوزراء وذو ثقافة عالية نسبياً، حيث تخرج من إحدى الجامعات الإمريكية وكان حاملاً لشهادة الدكتوراه في التربية ومتأثراً بالديمقراطية الغربية وفلسفة أستاذه جون ديوي. فحاول الجمالي القيام ببعض الإصلاحات الديمقراطية. فأطلق سراح السجناء السياسيين، ومنح حرية الصحافة نسبياً، وسمح بتشكيل الأحزاب المعارضة، ولكن هذا الوضع لم يعجب نور السعيد، فقام بإزاحته عام 1954 وأعلن الأحكام العرفية للتحضير لعقد حلف بغداد. وبذلك فقد قضى السعيد على آخر أمل للمعارضة في الإصلاح السياسي بالوسائل السلمية.

كما وقامت الجماهير الشعبية بانتفاضات عديدة ضد النظام الملكي، وعلى فترات مختلفة ولا ننسى حركة العقداء الأربعة بقيادة صلاح الدن الصباغ والتي سميت بحركة رشيد عالي الكيلاني، حيث قام العقداء الأربعة بإنقلابهم وشكلوا على أثره (حكومة الدفاع الوطني) في مايس (أيار) 1941، وتطورت الأحداث إلى الحرب العراقية- البريطانية والإحتلال الثاني للعراق. لقد وقف النظام الملكي مع المحتلين البريطانيين وحكمت بالإعدام على القائمين بالحركة. وبلغ من حقد الوصي على عرش العراق -عبدالإله- أن يبصق بوجه العقيد صلاح الدين الصباغ وأمر بشنقه أمام وزارة الدفاع وإبقاء جثته معلقة عدة ساعات في يوم 16 تشرين الأول

1945 أي بعد أربع سنوات ونصف على فشل الحركة. ومما له مغزاه أن أحد السياسيين المتعاونين مع القصر في بغداد وهو خليل كنة يقول في كتابه (العراق أمسه وغده): "أما الوصي على العرش فقد كان من أشد أنصار الإنتقام وأعنفهم في مطاردة المشتركين في الحركة ومعاقبتهم لما ناله من إهانة وتشريد، وبهذا التقى مع الإنكليز في اتجاه واحد"[10].

وبمناسبة ذكر حركة مايس 1941، ووقوف النظام الملكي بقيادة عبد الإله إلى جانب الإنكليز ضد حركة العقداء الأربعة وضد العراقيين الآخرين، يقول حنا بطاطو: "ولم يمح الزمن من ذاكرة العراقيين أبداً أن البيت الهاشمي وقف في ساعة الشدة إلى جانب أعدائهم. وشكلت حرب ال 1941 حافزاً كبيراً لمشاعرهم الوطنية والقومية. ولم يكن العراقيون مُوحدي الرأي حول تدخل الجيش في شؤون الدولة، أو حول الإتجاهات السياسية لكبار الضباط. ولكنهم ما أن اندلعت الحرب حتى نسوا خلافاتهم... واختلطت واندمجت مشاعر الشيعة والسنة والعرب والأكراد في بغداد والمدن الأخرى في تلك اللحظة وعلى امتداد أيام القتال. وسادت بين ذوي الحياة المتواضعة خصوصاً الروحية، لم يكونوا قد عرفوها منذ ثورة 1920. وفي هذه الأجواء بدا كل تصرف يقوم به عبد الإله خيانة. وعلى كل حال، فمنذ هذه اللحظة وما بعدها تحرك القوميون والهاشميون في خطين مختلفين في الأفكار والمشاعر. وفقدت الملكية ملامحها القومية، وامتلأت قلوب القوميين بكراهية الملكية ومعارضتها"[11].

---

[10] -خليل كنة، العراق أمسه وغده، ص 68.

[11] -حنا بطاطو،المصدر السابق، الكتاب الأول ص48.

# الـفـصـل الـثـالـث

# أسباب ثورة 14 تموز 1958
# (الوضع قبل الثورة)

**ضرورات التغيير**

هناك بديهية تفيد أن كل مرحلة تاريخية هي وليدة المرحلة السابقة، لذلك فمن نافلة القول أن بذور ثورة 14 تموز قد نمت في رحم العهد الملكي نفسه. والثورات لا يمكن تفجيرها "حسب الطلب" أو بفرمان من أحد وإنما هي نتيجة لانفجار تراكمات ومظالم ومتطلبات سياسية واجتماعية واقتصادية، وعندما تنتفي الوسائل السلمية الديمقراطية لتحقيق هذه التحولات المطلوبة، وتتوفر لها الظروف الموضوعية والعوامل الذاتية، عندئذٍ يحصل التغيير بالعنف الدموي وما يصاحب ذلك من هزات عنيفة واضطرابات خطيرة في المجتمع .

كذلك يجب التوكيد على إن ثورة 14 تموز كانت الإبنة الشرعية لثورة العشرين (30 حزيران 1920) ووريثتها، مضموناً وفكراً والتي أرغمت

المستعمرين الإنكليز في الإستجابة لمطالب الشعب العراقي في تأسيس الدولة العراقية فيما بعد، كما مر آنفاً. إلا إن الإستقلال السياسي بقي ناقصاً دون طموحات الشعب وقواه السياسية، وكانت الدولة مرتبطة بمعاهدات جائرة، لذلك استمرت الإنتفاضات الشعبية والوثبات الوطنية والإنقلابات العسكرية، تتفجر بين حين وآخر، وكانت ثورة 14 تموز تتويجاً لتلك الإتفتضات والحركات السياسية ومكملة لثورة العشرين، إذ حققت طموحات الشعب العراقي في إنجاز إستقلاله السياسي الكامل وسيادته الوطنية ومهدت السبيل للسيطرة على ثرواته الطبيعية مستقبلاً.
سأحاول قدر الإمكان، وبشكل موثق، إثبات إن المسئول الأول والأخير عن اندلاع ثورة 14 تموز 1958، هو النظام الملكي نفسه ونوري السعيد تحديداً، الذي وقف ضد الديمقراطية والتحولات الاجتماعية وأمعن في انتهاك حقوق الجماهير الديمقراطية وأعاق تطوير مؤسسات المجتمع المدني وأوقف التطور السلمي التدريجي، ووقف عقبة كأداء أمام التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها قوانين التطور إلى أن استنفد دوره. وحتى الإنتفاضات الشعبية والوثبات الوطنية فشلت في تغيير سياسة السلطة نحو الأفضل بسبب القمع، لذلك صرح قائد الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم مرة: " لو اعتقدنا أنه كان باستطاعة الشعب أن يزيل كابوس الظلم الجاثم على صدره، لما تدخلنا بالقوة المسلحة، ولكننا كنا نعرف أن الناس كانوا يائسين ولا من يدافع عنهم".

## تدشين مرحلة الإنقلابات وتسيس العسكر

يحاول البعض، سواء عن جهل أو عمد، تحميل ثورة 14 تموز 1958، تبعات سياسات النظام البعثي الساقط في العراق وما حل بهذا البلد من خراب ودمار لاقتصاده وتمزيق وحدته وتلويث بيئته وتدمير نسيجه الاجتماعي وتشريد أكثر من أربعة ملايين من أبنائه إلى الخارج، وتحويل الوطن إلى سجن كبير لمن لم يستطع الخروج منه... يعتقد هؤلاء، أنه لولا ثورة 14 تموز لما ابتلى العراق بهذا النظام ولما نزلت عليه هذه الكوارث. فهؤلاء يذكرون فقط ما حصل بعد الثورة، ويتجنبون ذكر ما كان يجري قبل الثورة من مظالم، أي الأسباب التي أدت إلى تفجيرها.

وقد استغل أنصار عودة الملكية وحتى البعض ممن أيدوا الثورة في وقتها، هذا الوضع المزري الذي عاشه العراق في عهده الجمهوري –

البعثي، وتبعات سقوطه، فيلقون باللائمة على ثورة 14 تموز وقادتها مسؤولية تسييس العسكر وتسلطهم على الحكم ومقدرات البلاد والعباد، وأنها دشنّت عهداً للانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار. ويدّعون أيضاً، أن العهد الملكي كان عهداً ديمقراطياً زاهراً مستقراً، فيه دستور وانتخابات وبرلمان وأحزاب معارضة ديمقراطية، كانت تمارس نشاطاتها بحرية تحت قبة البرلمان، وحقق تقدماً واسعاً في التطور الاجتماعي والاقتصادي، وكان نبتة طرية لبناء المجتمع المدني ومؤسساته الديمقراطية "لولا اقتلعها عبد الكريم قاسم" على حد تعبير أحدهم. وبذلك فهم يدَّعون أنه لم تكن هناك أسباب كافية لقيام "الإنقلاب" وإن ما حصل في 14 تموز 1958 كان نتيجة طيش بعض الضباط المغامرين في الجيش لتحقيق طموحاتهم في السلطة والجاه.

إن سبب هذا التفسير الخاطئ لما لحق بالعراق في عهد صدام حسين من دمار، هو لأن العراق يعيش مرحلة الإنحطاط الحضاري والإنهيار الوطني، منذ تسلط حزب البعث على السلطة. والإنهيار الوطني يصاحبه عادة إنهيار فكري، إذ يسيطر اليأس والإحباط على النفوس في الخلاص من الوضع المزري، وتحصل البلبلة والتشويش، فيلجأ قطاع واسع من الناس إلى الإيمان بالخرافات والتفسيرات الغيبية، فيفسرون ما حصل انه عقاب من الله تعالى لإبتعادنا عن تعاليم الدين، وانه إمتحان لنا بهذا البلاء. لذلك نجد قسماً كبيراً منهم، يلجئون إلى الغيبيات والدين متضرعين إلى الله تعالى، طالبين العفو والغفران عن المعاصي لخلاصهم من هذا الظلم.

وهذا الإنهيار الفكري لم يشمل الناس البسطاء في المدن والأرياف فحسب، بل أثر بشكل وآخر حتى على عدد من المثقفين. فلن نستغرب أن نرى شخصاً كان بالأمس متحمساً للماركسية وإذا به الآن يدعو للورع والتقوى والتدين. هذه هي ظاهرة الإنهيار الفكري التي تصاحب الإنهيار الوطني في كل مكان وزمان نتيجة الشعور باليأس والإحباط في الخلاص من الكارثة، لأنها فقدت الثقة والأمل بتحقيق الخلاص من هذه المحنة عن طريق النضال الحاسم والقوى المادية، فتلجأ النفوس إلى الإيمان بالخرافات والغيبيات والقوى الخارقة الميتافيزيقية.. الخ أملاً في الخلاص.

ولا نستغرب أيضاً من تفسيرات غريبة وعجيبة يطلقها هذا المثقف أو ذاك في تفسيرات مشبوهة أو خرافية وغير معقولة لتعليل هذه الظاهرة أو تلك، متصيدين بالماء العكر في عملية خلط الأوراق وحرق الأخضر بسعر اليابس. ومن الجدير بالذكر أني ذكرت مثل هذا الكلام في إحدى الندوات في شمال شرق إنكلترا عام 1998، فقاطعني أحد الحضور بغضب، متهماً إياي بالكفر، مدعياً إن هذا التوجه الإيماني والحملة الإيمانية في العراق بعد حرب الخليج الثانية، ما هو إلا من الله تعالى الذي أدخل الإيمان في قلوب العراقيين. فذكرته بأن هذا السلوك ليس غريباً على الدين وقد جاء ذكره في القرآن الكريم أيضاً وتلوت عليه الآية الكريمة: "وإذا مسكم الضر في البحر من تدعون إلا إياه فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الإنسان كفوراً" (الآية67، سورة الإسراء). إن لجوء الإنسان إلى الله أيام المحنة فقط وتخليه عنه فيما بعد ليس بالأمر الجديد. واتهام الآخرين بالكفر أصبح أمراً مألوفاً في هذا الزمن الرديء. لذلك فلا عجب أن نواجه بعضاً من هذه التفسيرات الخاطئة ومنها تحميل ثورة 14 تموز تبعات ما حصل في العراق على يد النظام البعثي الصدامي في العراق. وهذا التفسير الخاطئ هو نتيجة الإنهيار الفكري وإستثمار الأزمة لأغراض مشبوهة من قبل البعض.

إن إلقاء تهمة تسييس العسكر وتدشين مرحلة الانقلابات على ثورة 14 تموز لم يصمد أمام أية مناقشة منصفة. إذ لم يكن العسكر غرباء عن الدولة العراقية في عهدها الملكي، فأغلب المساهمين في تأسيس الدولة العراقية كانوا من العسكر، سواءً الذين عرفوا بالضباط الشريفيين من خريجي المدرسة العسكرية التركية ومنهم نوري السعيد نفسه الذي كان برتبة جنرال والذي تولى رئاسة الحكومة 14 مرة. كذلك الفريق جعفر العسكري والفريق نوري الدين محمود كانوا عسكريين وتسنموا رئاسة الحكومة في العهد الملكي وغيرهم من الضباط العراقيين في الجيش العثماني. لا بل أن العسكر قد وجدوا حتى قبل تأسيس الدولة العراقية، بمعنى أنهم كانوا مسيّسين قبل تأسيس الدولة ولهم دور كبير في تأسيسها. وكون العراق يعش وضعاً متخلفاً كأي بلد في العالم الثالث، وهو أن الدولة كانت تابعة للجيش وليس الجيش تابعاً للدولة.

لذلك، فمرحلة الإنقلابات العسكرية لم تبدأ بيوم 14 تموز 1958 كما يدعي البعض، وإنما دشنت في العهد الملكي نفسه بإنقلاب الفريق بكر

صدقي عام 1936، (ويعتقد البعض أن الملك غازي كان مشاركاً به) وما تلاه من خمسة إنقلابات عسكرية مستترة أخرى وأحداث مايس 1941 بقيادة العقداء الأربعة والتي عرفت بحركة رشيد عالي الكيلاني. وكانت هناك محاولات انقلابية عسكرية لم يكتب لبعضها النجاح، كلها حصلت في العهد الملكي أي قبل 14 تموز 1958[12]. وبذلك فإن تسييس العسكر قد حصل في العهد الملكي وإن ثورة 14 تموز هي نتيجة وليست سبباً لتسييس العسكر.

## الثورة والتطور السلمي التدريجي

وإنصافاً للتاريخ يجب أن يذكر أن العهد الملكي لم يكن شراً كله، كما يدعي بعض أنصار الثورة ولم يكن خيراً كله وازدهاراً عميماً كما يدعي أنصار الملكية، بل كانت هناك جوانب إيجابية تبشر بالخير لو سارت الأمور كما كان مخططاً لها من قبل المخلصين من أمثال الملك فيصل الأول. أقول لا يمكن لأي منصف أن ينكر دور الملك والسياسيين الأوائل من أتباعه فيما بذلوا من جهود مضنية في تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبمساعدة الإنكليز بعد تحرير العراق من الاستعمار التركي العثماني المظلم وما أعقب ذلك من تململ الشعب العراقي في ثورة العشرين. إذ كان العراق يسير بقيادة فيصل الأول، بخطى ثابتة ومتزنة على طريق التطور السلمي التدريجي لبناء دولة عصرية دستورية وديمقراطية وفي أشد الظروف تخلفاً وصعوبةً. ولا يمكن أن نقلل مطلقاً من الصعوبات التي واجهها الرواد الأوائل في بناء الدولة العراقية.

ولكن هذا التطور السلمي التدريجي توقف فجأة بوفاة الملك فيصل الأول، وتسلط نوري السعيد وعبد الإله على مقادير السلطة خاصة بعد مقتل غازي، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق. ويؤكد هذه الفرضية الباحث الدكتور كمال مظهر أحمد فيقول: "وفي الواقع إن أكبر خطأ قاتل ارتكبه النظام (الملكي) في العراق يكمن في موقفه من الديمقراطية، فعلى العكس من منطق الأشياء، سار الخط البياني لتطور الديمقراطية في العهد

[12] - راجع د. عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1920-1958، دار الحصاد-دمشق، ط1، سنة 2000.

الملكي من الأعلى إلى الأسفل، لا من الأسفل إلى الأعلى، ويتحمل الجميع وزر ذلك، ولكن بدراجات متفاوتة".[13]

لذا فإني اعتقد جازماً أن نهاية النظام الملكي قد بدأت عملياً برحيل مؤسسه الملك فيصل الأول ولم يحصل أي نوع من الاستقرار السياسي في العراق منذ وفاته عام 1933 حيث فقدت الحكومة العراقية هيبتها وصار نوري السعيد هو الحاكم المستبد في العراق، ولعب دوراً كبيراً في إيقاف عجلة التطور السلمي التدريجي وتجميد أو تهميش الدستور وبدأت مرحلة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وكانت الأحكام العرفية هي القاعدة وليست استثناءً، حيث أُعلِنَتْ 16 مرة بين 1932 و1958. إذ كان فيصل الأول سياسياً محنكاً بالفطرة والتجربة وذو ثقافة سياسية واجتماعية جيدة نسبياً حسب ظروف ذلك الزمان، فكان يلتقي باستمرار بقوى المعارضة والشخصيات الوطنية ورجال الدين ورؤساء العشائر، يستمع إلى آرائهم وطلباتهم ويشرح لهم الصعوبات التي تواجه الدولة في تلك المرحلة وكان يطمئنهم على تحقيق مطالبهم على شرط أن لا يحاولوا فرضها على السلطة بالعنف، وأن هذه الطلبات ستتحقق مع الزمن وأن خيراً عميماً سينتظرهم إذا ما تجنبوا العنف. لذاك سارت الأمور في عهد فيصل بهدوء وكان التطور يجري بسلام.

ولكن بعد وفاة فيصل تغيّرت الأمور رأساً على عقب وامتنعت السلطة وخاصة بعد مصرع الملك غازي، عن أي حوار أو تفاهم مع المعارضة الوطنية. فكان نوري السعيد غير ملمٍّ بفن التواصل مع الآخرين، إذ لم يكن خطيباً ولا كاتباً ولم يهتم بالدعاية والإعلام من أجل شرح سياساته وإقناع الجماهير بجدواها، وكان ينظر إلى الجماهير نظرة إستخفاف، مستهيناً بالمعارضة، معتمداً كلياً على الجيش في حمايته وشيوخ الإقطاع في إدارة الحكم وإستمراره في السلطة وفق مقولته المعروفة (دار السيد مأمونة).

[13] -د.كمال مظهر أحمد، سعيد قزاز أمام محكمة التاريخ، صحيفة الإتحاد، العدد 402، الصادر يوم 2000/12/22.

ونعود للسؤال الذي يطرح نفسه دائماً وهو: أما كان الأجدر بالقوى السياسية والعسكرية الانتظار ومحاولة تغيير الوضع بالطرق السلمية وهل كانت هناك حاجة لثورة مسلحة كثورة 14 تموز 1958؟

والجواب هو إن التطور سنة الحياة، ويشمل كل شيء في الوجود، في المجال البايولوجي والبيئي وحتى في شكل القارات ومواقعها، وكذلك فيما يخص التطور الحضاري والإجتماعي والسياسي. فهذا الوضع الحضاري المتقدم الذي يعيشه العالم اليوم في الغرب لم يحصل بين يوم وليلة بل حصل من خلال هزات وكوارث تاريخية وإجتماعية وحروب وثورات وزلازل وبراكين سياسية على مر العصور، وهذه مسألة طبيعية جداً في حركة التاريخ ومساره. فالتطور حتمي ويشمل جميع الأشياء ومجالات الحياة، فإما أن يحصل بصورة سلمية إذا لم تقف الحكومات عائقاً أمامه، أو على شكل ثورة عارمة تجرف أمامها كل عائق إذا ما وقفت الحكومات عائقاً للتطور السلمي التدريجي. وهذا هو منطق الحياة في كل زمان ومكان.

وهناك مقولة ماركسية تفيد بأن التراكمات الكمية تؤدي بالتالي إلى تحولات كيفية (نوعية). ويوضح ذلك الراحل حسين مروة فيقول: "يرشدنا المنهج العلمي إلى حقيقة مهمة في تاريخ تطور المجتمعات البشرية والحضارات، هي ان التراكمات الكمية ضمن مجرى هذا التاريخ يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة في تحولها الكيفي. يمكن مثلاً، أن تتحول إلى كيفية سياسية، أو إجتماعية، أو فكرية نظرية، أو إلى نوع من العنف الثوري. لقد تابع إنجلس أشكال المعارضة الثورية للإقطاع في القرون الوسطى كلها، فوجد أن الظروف الزمنية، كانت تظهر هذه المعارضة حيناً في شكل تصوف، وحيناً في شكل هرطقات سافرة، وحيناً في شكل إنتفاضات مسلحة. إن شكل التحول الكيفي في هذا المجتمع أو ذاك، وفي هذا الزمن أو ذاك، إنما تحدده طبيعة الظروف الملموسة، وربما كانت الظروف هذه مؤهلة وناضجة أحياناً لحدوث تحولات كيفية مختلفة الأشكال في وقت واحد، أي قد تجتمع في ظروف معينة تحولات سياسية واجتماعية وفكرية معاً، قد ترافقها إنتفاضات مسلحة، وقد تأتي هذه

التحولات تمهيداً لإنتفاضات مسلحة، وقد يستغني بها التطور عن أشكال العنف الثوري كلياً."[14]

إذن هناك حاجة ملحة للتطور السياسي ليتناسب مع حاجة الشعب من الناحية الإجتماعية والمعيشية، أي الوضع المادي الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات.. الخ. فإذا كانت السلطة واعية لهذه القوانين وتسمح بالتقدم والتطور حسب ما تقتضيه المرحلة، يحصل هذا التقدم تدريجياً بدون هزة ثورية ودون الحاجة إلى عنف وسفك دماء. أما إذا كان الحكام لا يؤمنون بالتطور وأنانيين ولا يعترفون بالحاجة إلى التغيير لمواكبة التطور والإستجابة لحاجة الشعب إلى التغيير، فتكون هذه السلطة رجعية ومحافظة تعمل على إبقاء ما كان على ما كان، كما يقال، وتقمع أية محاولة لمواكبة التطور. ومع مرور الزمن تزداد الحاجة إلى التغيير ويحتدم الصراع بين قوى التجديد والقوى المحافظة (السلطة) فتضطر السلطة الرجعية ومن أجل بقائها في الحكم، إلى إستخدام العنف والإرهاب والقوة لقمع القوى المطالبة بالتغيير، إلى أن تتراكم الحاجة إلى التغيير مع الزمن أكثر فأكثر وتصل حداً تصبح الحياة غير ممكنة مع الوضع القديم، عندئذٍ ينهار الجدار العائق أمام السيل العارم، ويحصل الطوفان، الإنفجار الثوري والذي يحرق الأخضر واليابس، فتأتي سلطة تستجيب لحاجات التطور الإجتماعي ورغبات الشعب. إن القانون الفيزيائي المعروف: الضغط يولد الإنفجار، ينطبق على جميع مجالات الحياة، الإجتماعية والسياسية وغيرها.

لذلك فالتطور يفرض نفسه، إما بصورة سلمية كما يحصل في الأنظمة الديمقراطية أو بالثورة المسلحة الدموية كما في الأنظمة المستبدة. ففي النظام الديمقراطي، توجد حكومة منتخبة من قبل الأغلبية من الشعب تحاول قدر المستطاع ان تستجيب لرغبات الناخبين. لنفرض أن جاء حزب محافظ إلى السلطة ديمقراطياً. فهذه السلطة تحاول الحفاظ على ما هو موجود من قوانين محافظة لأوضاع إجتماعية معينة وفي مرحلة تاريخية معينة. وتكون هناك أحزاب معارضة تراقب السلطة وتحاسبها

---

[14] -حسين مروة، النزعات المادية في الفلسفة العربية-الإسلامية ج1، دار الفارابي-بيروت، ط6، سنة 1988، ص 837.

على كل شيء وتوجه لها النقد ضد الأخطاء. وبمرور الزمن تفرض الحياة أموراً جديدة تتطلب التغيير، لكن سلطة الحزب المحافظ ترفض التغيير، إلى أن يؤمن الأغلبية من الناخبين أن مصالحهم أصبحت مهددة بوجود سلطة المحافظين، وهناك ضرورة ملحة للتغيير بسبب التراكم الكمي، ففي الإنتخابات القادمة يأتي الناخبون بالحزب الذي يضع في بيانه الانتخابي برنامجاً يستجيب لحاجة الناس إلى التغيير.

وهكذا تأتي السلطة الجديدة التقدمية بالمعنى العصري فتأتي بالقوانين الجديدة التي تتماشى مع متطلبات المرحلة وتبقى في الحكم وتستمر بخلق قوانين جديدة إلى أن تذهب بعيداً أكثر مما يطيقه الشعب، عندئذٍ يأتي دور المحافظين لإيقاف التغيير وإعطاء الشعب وقتاً كافياً لهضم وإستيعاب ما هو موجود إلى أن يصبح الجديد قديماً في المستقبل ويتعداه الزمن وتستجد أمور أخرى وتشتد الحاجة للتغير فتعود الدورة من جديد ويأتي الحزب الذي مع التجديد إلى السلطة. وهكذا يتم تداول السلطة بين الأحزاب المحافظة والمجددة بالتناوب بصورة سلمية حسب الحاجة للتغيير أو البقاء على الموجود، بدون سفك دماء عملاً بالقول: Ballet instead of bullet. أي قصاصة ورقة بدلاً من الرصاص. فالمجتمع في الأنظمة الديمقراطية يسير على رجلين، رجل تتحرك إلى الأمام ورجل ثابتة على الأرض للإستراحة!

وبناءاً على ما تقدم، فاللجوء إلى الثورة المسلحة في العراق، كان أمراً محتوماً وذلك لعدم سماح الحكم الملكي-السعيدي بإجراء التغييرات المطلوبة بالوسائل الديمقراطية السلمية. ومن هنا نعرف أيضاً إن ثورة 14 تموز كانت ثورة حتمية و من غير الممكن تجنبها في ظل الأوضاع السائدة آنذاك. والذي يقول إن الثورة قامت بها مجموعة من الضباط المغامرين بدوافع ذاتية بحتة، فإنما يدل على عدم إطلاعه على قوانين التطور وجهله بتاريخ العراق. وهذا لا ينكر وجود بعض الضباط المغامرين ضمن تنظيمات الضباط الأحرار بدوافع ذاتية في الحكم، ولكن نؤكد مرة أخرى أن هؤلاء لا يمكنهم تفجير ثورة ما لم تكن الظروف الموضعية مهيأة للثورة.

## الدستور (القانون الأساسي)

نعم كان في العراق في العهد الملكي دستور مدوَّنْ يصلح لأرقى المجتمعات المتحضرة والدول العريقة في الديمقراطية. ولعل أروع ما كان فيه هو مادته السادسة التي نصت على ما يلي: "لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة...". وتنص المادة السابعة: "الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم أو توقيفه أو معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه أو تعرضه لقيود أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون. أما التعذيب ونفي العراقي إلى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتاً".
ولكن هذا الدستور من الناحية العملية كان مجمداً، وقد وضع على الرفوف العالية. فمن المعروف أن النخبة الحاكمة كانت تحكم البلاد بدستورين. دستور ديمقراطي مدون غير معمول به. ودستور مجحف غير مدون وهو القانون الفعلي الذي كانت تسير عليه السلطة في حكم البلاد والعباد. وهذا الدستور غير المدون، فيه تمييز عرقي وطائفي وإلغاء المعارضة الديمقراطية وسحق حقوق الإنسان. وقد قامت السلطة الملكية عام 1943 بتعديل الدستور الذي عزز من سلطات الملك خلافاً لقاعدة (مصون وغير مسؤول) التي كانت أساس الدستور الأول.

## الإنتخابات البرلمانية

نعم كان النظام الملكي برلمانياً، ولكن بالإسم فقط، وذلك وسيلة لإخفاء الدكتاتورية في الواقع. وغالباً ما كان يفتضح أمره خاصة عندما يصل الوطنيون المعارضون إلى البرلمان عن طريق الإنتخابات، فتبادر السلطة الملكية لحل البرلمان وإغلاق الصحف وفرض الأحكام العرفية ويتم تزييف الإنتخابات ليفوز أنصار السلطة بالتزكية. وقصة السيد عبد الكريم الأزري، النائب والوزير في الحكومة الملكية باتت معروفة كما ذكرها هو في مذكراته. خلاصتها انه استلم مكالمة تلفونية في يوم من أيام تشرين الأول سنة 1943 من أحد أقربائه وهو السيد حسن الرفيعي قائلاً له: " أهنئك من صميم القلب، فسألته على ماذا تهنئني؟ فأجابني على فوزك في الإنتخابات النيابية!.. فقد ذكرت الإذاعة الصباحية إسمك بين الفائزين في الإنتخابات النيابية عن لواء العمارة (محافظة ميسان حالياً) . قلت له: هل تمزح؟ قال لا والله لا أمزح. وقد تبين فيما بعد أن ما أنبأني به السيد

الرفيعي كان صحيحاً وإنني قد أنتخبت نائباً عن لواء العمارة وأنا لا أدري، فلم أراجع أحداً، لا من الناخبين ولا من المنتخبين الثانويين.. ولم أرشح نفسي... وهكذا نمت ليلتي وأصبحتُ في الصباح نائباً عن لواء العمارة".[15]

وهنا يقول الجواهري:

وبأن أروح ضحىً وزيراً مثلما        أصبحتُ عن أمر بليل نائبا.

ويذكر عالم الاجتماع الدكتور علي الوردي في كتابه (خوارق اللا شعور) قصة مشابهة لحالة السيد الأزري فيقول: "روى لي أحد الثقاة قصة تكاد لا تصدق لو رويت في بلد غير هذا البلد. يقول الراوي: إنه سمع ذات يوم، في موسم من مواسم الانتخابات الغابرة، بأن برقية هبطت على متصرف اللواء من بغداد تأمره بانتخاب شخص معين. وقد ذهب هو وجماعة معه لتهنئة الشخص المحظوظ، فقبل الشخص منهم التهنئة. هذا مع العلم أن يوم الانتخابات الرسمي لم يكن قد حان وقته، وأن الاستعداد للانتخابات كان قائماً على قدم وساق كما يقولون.". ويعلق الوردي على ذلك قائلاً: "إن نائباً يُعيَّن في مجلس النواب على هذه الصورة لا يشعر طبعاً بأنه ممثل الشعب، والشعب كذلك لا يشعر بأن في الحكومة من ينطق باسمه ويدافع عنه حقاً.. على هذا المنوال تتسع الثغرة بين الشعب والحكومة وينشق الضمير والأمر لله الواحد القهار".[16]

البرلمان

أما البرلمان فكان عبارة عن مهزلة. ولم يكمل البرلمان دوراته القانونية إلا مرة واحدة. ويكفي أن نقول أن نوري السعيد كان قد حلَّ البرلمان عام 1954، الذي تسنى له عقد إجتماع واحد فقط وبعد افتتاحه بخطاب العرش، حيث دبر نوري السعيد إنقلاب القصر على فاضل الجمالي رئيس الوزراء، فصدرت الإرادة الملكية بتعطيل المجلس قبل أن يعقد أية جلسة أخرى، أو أن يتسع له المجال لتأليف اللجان الدائمة، فما كاد نوري السعيد يؤلف وزارته الثانية عشرة في 3 آب 1954 حتى استصدر إرادة ملكية بحل هذا المجلس بالذات، فانتهت بذلك الدورة الإنتخابية الرابعة عشرة، وذلك بسبب فوز أحد عشر نائباً من المعارضة من مجموع مائة

---

[15] -عبدالكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق، ج1، ط1، سنة 1982، ص 160.

[16] -د.علي الوردي، خوارق اللاشعور، الوراق للنشر-لندن، ط2، سنة 1996، ص 227.

وواحد وثلاثين نائباً[17]. أقول، ما هو تأثير أحد عشر نائباً معارضاً من مجموع 131 نائباً على قرارات السلطة الحاكمة؟ أليس هذا دليل على عدم تسامح السلطة الملكية مع المعارضة الديمقراطية حتى وإن كانت ضعيفة؟
ما أتعس حظ ذلك المجتمع الذي يقف حكامه ضد تطوره السلمي التدريجي، وما أسعده إذا قاد هؤلاء الحكام مجتمعاتهم بأنفسهم على طريق التطور السلمي وحافظوا على التوازن السليم بين التطور والمحافظة، لتجنب الهزات الدموية العنيفة وعدم الاستقرار.

## نتائج الإستهانة بالجماهير والديمقراطية

إن سياسة استهتار واستهانة السلطات في العهد الملكي بالجماهير والديمقراطية والدستور وتزييف الانتخابات البرلمانية واضطهاد الأحزاب المعارضة وقمع المظاهرات وقتل السجناء السياسيين وبؤس قطاعات واسعة من الشعب، رغم ادعاء السلطة بالديمقراطية، هي التي جعلت الجماهير العراقية تفقد ثقتها بالدستور والبرلمان والديمقراطية ومؤسساتها، واليأس من الإصلاح السياسي بالوسائل السلمية لانتفائها. وهذه السياسة هي التي فتحت الباب أمام العسكر لدخولهم السياسة من أوسع أبوابها وجعلت قيادات الأحزاب الوطنية تفقد كل أمل في تحقيق الإصلاح السياسي بالوسائل السلمية ولم يبقى أمامها أي خيار آخر سوى فرضه بالقوة. وقد اضطر العديد من السياسيين الوطنيين المخلصين الذين لا يمكن الشك في نزاهتهم وإخلاصهم للوطن مثل الزعيمين الوطنيين جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي وغيرهما إلى الاعتماد على العسكر واللجوء إلى القوة لفرض الإصلاح السياسي كما حصل في انقلاب بكر صدقي عام 1936. وتكررت المشكلة ذاتها عام 1941، ثم في الخمسينات عندما اضطهدت السلطة السعيدية القوى الوطنية وحلت البرلمان عام 1954 كما مر بنا.

إن المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي التي تشكل القوة الدافعة وراء الثورات، خاصة عند انتفاء الوسائل السلمية الديمقراطية لإحداث التغيير المطلوب. ولكن ومع الأسف الشديد، يرفض البعض الأخذ

[17] -عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج9، منشورات مطبعة دار الكتب-بيروت، 1978، ص124-127،

بهذا التحليل العلمي للثورات والهزات الاجتماعية تاركين المجال لعواطفهم ومخيلتهم في تفسير الأحداث الكبرى كثورة 14 تموز العراقية تفسيراً عاطفياً.

ومن كل ما تقدم، نفهم أن النظام الملكي هو الذي توقف عن التطور السلمي التدريجي واستنفد دوره وصار عقبة أمام التطور، وبعمله ذاك قد بدأ يزرع بذور الثورة ضد نفسه، وأصبح تغييره بالعنف مبرراً وخاصة عند الإقتدار عليه. أما ما حصل فيما بعد، ومجيء نظام صدام حسين، فهذا ليس بالأمر الغريب في التاريخ. إذ كما يقول كارل ماركس: "**الناس يصنعون تاريخهم بأنفسهم، ولكن النتائج لن تكون كما يتمنون.**

## دور الدستور والبرلمان في العهد الملكي

نعم كان في العهد الملكي دستور وانتخابات وبرلمان ومعارضة. ولكن العبرة ليست بوجود دستور وبرلمان فحسب، بل المهم هو دور هذا الدستور والبرلمان في الحكم وحياة الشعب. ويتفق أغلب الذين كتبوا في تاريخ العراق الحديث، أن الحكومة هي التي كانت تسيطر على البرلمان وتقرر مصيره وليس العكس. لقد كان الدستور حبراً على ورق والبرلمان جسماً بلا روح. لذلك وصف الشاعر معروف الرصافي محذراً حكومات ذلك العهد بسوء العاقبة بقصيدة نقتطف منها:

عَلَمٌ ودستور ومجلس أمـــــة....كل عن المعنى الصحيح محرَّفُ
إن دام هذا في البـــــلاد فإنه... بدوامــــه لسيوفنا مسترعف
كم من نواصٍ للعدا سنجزها... ولحىً بأيـد الثائرين ستنتفُ

لقد كتب العديد من المهتمين في تاريخ العراق الحديث عن تلك الفترة ومنهم حسين جميل والجواهري وعلي الوردي ومجيد خدوري وعبد الرزاق الحسني وآخرون، جميعهم يؤكدون على استهتار سلطات العهد الملكي وخاصة نوري السعيد وعبد الإله، بالديمقراطية وانتهاكهما للدستور والبرلمان وتزييف الانتخابات، واستخفافهما بالأحزاب السياسية والجماهير الشعبية. وبهذا الخصوص نعود إلى أستاذ علم الإجتماع الدكتور علي الوردي فيقول: "إن جلاوزة العراق، ومن لف لفهم من المتزلفين وأنصاف المتعلمين ينظرون إلى الشعب الفقير نظرة ملؤها الإحتقار والإستصغار. ولعلهم لا يشعرون بهذا الإحتقار الذي يكنّونه

لأبناء الشعب، إذ هو كامن أغوار نفوسهم، اللاشعور من أنفسهم، فهم ينساقون به وقد لا يعرفون مأتاه أحياناً."[18].

كما ويصف الجواهري وضع البرلمان آنذاك وكان نائباً فيه فيقول: لقد وقف نوري السعيد ذات يوم وقد ضاق صدره من هذا المعارض أو ذاك ليقول بالحرف الواحد: " هل بالإمكان أناشدكم الله، أن يخرج أحدنا مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة، ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته، فليستقيل الآن ويخرج، ونعيد الانتخاب، ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً. "[19] . وأكد هذه الرواية كل من حسين جميل ومجيد خدوري في مؤلفاتهما. ويضيف الجواهري: "... هكذا كانت الأوضاع في العراق وهكذا كانت الديمقراطية. ولا شك إن أوضاعاً كهذه لا بد أن تخلق حالة من الكبت الجماهيري الذي يبحث عن مفجر"[20].

## حرية المعارضة السياسية

لم تكن المعارضة السياسية حرة في العهد الملكي كما يدعي البعض في محاولة منهم لتأهيل العهد الملكي وتسوبقه. ففي العهد الملكي كانت أحزاب المعارضة محظوراً عليها النشاط العلني وخاصة الحزب الشيوعي، الذي تم سجن وتعذيب أعضائه وإعدام عدد من قادته بسبب المعتقد السياسي. وقد سنت السلطة قانوناً يمنع به نشاط الحزب. واتخذت تهمة الشيوعية ذريعة وسيفاً مسلطاً على رقاب الأحزاب الديمقراطية وحتى القومية وضد كل من يتجرأ في إعلان معارضته للسلطة. ولم يسلم من السجن والاضطهاد في العهد الملكي حتى القوميون والديمقراطيون الليبراليون مثل كامل الجادرجي وآخرون. كما تم إسقاط الجنسية العراقية عن مناضلين عراقيين من جميع أحزاب المعارضة بمن فيهم القوميين بسبب معارضتهم للسلطة. ويقول مجيد خدوري في هذا الخصوص: "لقد تم القضاء على حرية التعبير، فأُسكِتَ السياسيون والكتاب والمواطنون الواعون بإجراءات تعسفية لم يسبق لها مثيل، وغصت السجون ومعسكرات الإعتقال بأناس مختلفي الإتجاهات .. من شيوعيين إلى ليبرالين إلى إشتراكيين إلى ناصريين إلى كرد قوميين إلى ساخطين على

---

1-د.علي الوردي، المصدر السابق، ص 227.

[19]-محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، ج2

[20] -محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي،ج2.

الوضع بصورة عامة ووضع جانب منهم تحت الرقابة بإبعادهم عن مسقط رأسهم وشمل القمع كل قطاع.. "[21]

## القمع والعنف السياسي

لم تكن هناك حرية التظاهر أو الإحتجاج ضد السلطة. وقد قمعت مظاهرات سلمية قامت بها الجماهير احتجاجاً على بعض إجراءات السلطة أو المعاهدات الجائرة المخلة بالسيادة الوطنية، حيث قمعت بشراسة وثبة كانون الثاني 1948، وانتفاضة 1952 وانتفاضة 1956 بالحديد والنار وإعلان الأحكام العرفية وزج الوطنيين بالسجون. كذلك أغرقت السلطة الملكية إضرابات عمال النفط في كركوك (مجزرة كاورباغي) 1946 وفي حديثة 1947، وفي البصرة 1953 بدماء العمال. وأقيمت المذابح للسجناء السياسيين العزل من السلاح في بغداد والكوت في حمامات دم فظيعة، كما حصل ذلك لانتفاضة فلاحي آل أزيرج ودزه ئي والديوانية وغيرها. وإعدام قيادة الحزب الشيوعي عام 1949.

من هنا نعرف أن العهد الملكي–السعيدي هو الذي بدأ باستخدام العنف السياسي ضد المعارضة، وضرب الجماهير واصبح العنف السياسي الدموي عرفاً وتقليداً في السياسة العراقية لدى الحكومات اللاحقة في العهد الجمهوري.

## إرهاب الجماهير

كانت السلطة الملكية غير مهتمة بسمعتها بين الشعب العراقي وغير مبالية في تحسين هذه السمعة، بل كانت في أحيان كثيرة تستخدم القبضة الحديدية في مواجهة الجماهير وضربها وإعلان جبروتها ضد الناس من أجل إرهابهم. وهناك أمثلة عديدة على ذلك. منها إستخدام الجيش في ضرب العشائر العربية في الفرات الأوسط ومناطق أخرى. كذلك إرتكاب مجزرة ضد الآشوريين في تموز 1933. وكان بالإمكان تفادي العنف في جميع هذه الحالات لو شاءت السلطة إستخدام سياسة التفاوض والتفاهم لحل تلك المشاكل.

---

[21] -مجيد خدوري، العراق المستقل.

والمثال التالي يكشف بدون أدنى شك عن سياسة السلطة في إختلاق المناسبات التحرش بالناس ورغبتها في ارتكاب المجازر ضدهم لا لشيء إلا من أجل إرعابهم دون أن تدرك ما لهذه السياسة من عواقب وخيمة عليها وعلى الشعب في المستقبل. المثال المقصود هو:
فاجعة الكاظمية: قامت قوات الحكومة بمجزرة في الكاظمية (شمال بغداد) يوم 1935/3/23 عندما قررت إقامة مبنى للبريد على مقبرة الكاظمية، فاستفزت عواطف الأهالي الذين هرعوا إلى قبور موتاهم معتصمين فيها، رافضين إقامة البناء فوق المقبرة، فأرسل وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني يوم 1935/3/23 مفرزة مسلحة من الشرطة بقيادة وجيه يونس الموصلي، على سيارات مصفحة، ففتحت النيران فوراً على هؤلاء المعتصمين. وعاد وجيه يونس إلى مقره وصدر بيان رسمي من وزارة الداخلية حول الحادث. وقد قارب عدد القتلى الثلاثين فقد دفن معظمهم في الظلام بصورة سرية خشية الملاحقات الحكومية لعائلاتهم. وجرح ثمانون شخصاً. ويقول السيد عبد الرزاق الحسني أن الحكومة قد سهلت الدفن السري لأنه ليس من مصلحتها الجهر بالعدد الحقيقي للقتلى.[22]

هل كانت هناك شحة أراضي في الكاظمية ولا يمكن بناء دائرة بريد إلا في مقبرة؟ ألم يكن ذلك بدوافع طائفية لاستفزاز مشاعر الأهالي من أجل التحرش بهم وإرهابهم وارتكاب المجزرة بحقهم عن قصد بحجة الإعمار؟. إذن ما الفرق بين هذه السياسة وسياسة صدام حسين فيما بعد؟.

من هنا نعرف أن السلطة في العهد الملكي، كانت هي التي تبدأ في استخدام العنف السياسي ليس ضد الأحزاب السياسية المعارضة فحسب، بل وضد الأهالي العزل أيضاً، واصبح العنف السياسي الدموي عرفاً وتقليداً في السياسة العراقية لدى الحكومات اللاحقة في العهد الجمهوري.
إن سلطة كهذه، كانت بالتأكيد تعمل على خلق هوة سحيقة بينها وبين الشعب وتهيئ دون وعي لحصول إنفجار بركاني هائل.

ومن المفيد بهذه المناسبة الإشارة إلى ماذكره بول جونسن عام 1957، وهو صحفي بريطاني كان يحسب على الجناح اليساري في حزب العمال المعارض، كتب في كتابه (رحلة إلى الفوضى): "إن بغداد ، وبمعنى

[22] -عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات ج4، منشورات مطبعة دار الكتب، سنة 1978ص98.

سلبي، هي الأهم في المنطقة. فإذا سقطت في أيدي القوميين، فلن تستطيع أية قوة أن تنقذ النظام {الأمني في الشرق الأوسط}، حتى الولايات المتحدة". ثم تساءل: "هل تسقط بغداد؟" ويقول عن نوري السعيد: "نوري السعيد، وإن كان ما يزال حياً، فهو أشبه بالمخلفات التاريخية البالية."[23] .

## التمييز العرقي والطائفي

لو تأملنا ملياً لرأينا إن أغلب سياسات صدام حسين في التمييز العرقي والمذهبي، لها جذورها في العهد الملكي الذي مورست خلاله هذه السياسة ببشاعة وتشهد بذلك مذكرة الملك فيصل الأول نفسه يعترف في الفقرة الثالثة منها: " .. بأن العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسَسَة على أنقاض الحكم العثماني وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً.. وأكثرية شيعية منتسبة عنصرياً إلى نفس الحكومة. إلا إن الإضطهادات كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الإشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين"

ويخاطب الملك النخبة السياسية قائلاً: "أخشى أن أتهم بالمبالغة، لكنه من واجبي أن لا أدع شيئاً يخامرني، خاصة لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا إلا نفر قليل، ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم. ولا أرغب أن أبرر موقف الأكثرية الجاهلة من الشيعة (كذا)، وأنقل ما سمعته ألوف المرات، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من الأقوال التي تهيجهم، وتثير ضغائنهم، إن الضرائب على الشيعي، والموت على الشيعي، والمناصب للسني، ما الذي هو للشيعي؟ حتى أيامه الدينية لا إعتبار لها، ويضربون الأمثلة على ذلك، مما لا لزوم لذكرها"[24]

## قانون الجنسية العراقية

كان قانون الجنسية العراقية الذي تم تشريعه في عام 1925 مجحفاً بحق الأغلبية الساحقة من الشيعة العرب والتركمان والأكراد الفيليين. لقد تناوبت على احتلال العراق دولتان عظميان في المنطقة آنذاك وهما: الدولة العثمانية التركية السنية والدولة الصفوية الفارسية الشيعية. وبذلك فكان الناس يحملون إما جنسية هذه الدولة المحتلة أو تلك. ولكن بعد

---

[23] -بول جونسن، رحلة إلى الفوضى، ص 18.

[24] -(راجع عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج1، ص 10-11).

إحتلال العراق من قبل الإنكليز خلال الحرب العالمية الأولى، وتأسيس الدولة العراقية كنتيجة لثورة العشرين، كما أسلفنا، قررت النخبة الحاكمة اعتبار حملة الجنسية العثمانية (المحتلين الأتراك السابقين) هم عراقيون أصليون، وحملة جنسية المحتل الإيراني من التبعية الفارسية. علماً بأن أغلب هؤلاء كانوا من العراقيين يلجئون إلى الجنسية الإيرانية من أجل تجنب الخدمة العسكرية في الجيش التركي. لا بل تجاوز الأمر حملة الجنسية الفارسية، واستغل القانون ضد الشيعة من العرب والأكراد الفيلية والتركمان.

وعلى هذا القانون اعتمد صدام حسين في تهجير أكثر من نصف مليون عراقي بحجة التبعية الإيرانية وإسقاط الجنسية عنهم. ومن الجدير بالذكر أن النظام الملكي هو الذي دشَّن سياسة التهجير وإسقاط الجنسية عندما رحّل المجاهد الشيخ مهدي الخالصي وعائلته وأسقطتْ عنهم الجنسية بتهمة التبعية الإيرانية وهم عرب اقحاح من قبيلة بني أسد العربية العريقة. كذلك نفي عدد من قيادة الحزب الشيوعي العراقي وحزب الإستقلال وإسقاط الجنسية عنهم. فالتمييز الطائفي وإسقاط الجنسية كان علناً وصراحة في العهد الملكي خلافاً للدستور، ولو بشكل أخف مما في عهد صدام حسين غير القابل للمقارنة.

## القضية الكردية

أما الإدعاء بعدم وجود تمييز عرقي ضد الأكراد في العهد الملكي، وأن المشكلة الكردية قد خلقها "إنقلاب 14 تموز" فهو الآخر يفنده التاريخ القريب وهناك شهود أحياء. لقد حرم الشعب الكردي من حقوقه القومية المشروعة ولما طالب بهذه الحقوق ولم يستجب لها أضطر أن يثور. وقمعت الثورة الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد في الثلاثينات، ومصطفى البارزاني بين عامي 1943-1945 وتم تشريد ونفي البارزانيين وكرد آخرين في الأربعينات إلى روسيا ولم يعودوا إلى وطنهم إلا بعد ثورة 14 تموز 1958. (نظراً لأهمية الموضوع، سنعود إليه في فصل خاص بالحركة الكردية لاحقاً).

## السياسة الإقتصادية والطبقات الإجتماعية

كان النظام الملكي قائماً على الإقطاع ومعتمداً عليه. وكان الشيوخ الإقطاعيون مهيمنين على الإقتصاد من خلال هيمنتهم على البرلمان والحكومة. يقول الدكتور منذر الشاوي في مقدمة لكتاب (نظام برلماني ممسوخ قاد إلى ديكتاتورية ملكية): "إن البرجوازية العراقية بدأت تنمو بشكل محسوس، إلا إن هذا النمو البرجوازي صادف وجود طبقة إقطاعية قوية، فلم تستطع الطبقة البرجوازية في ظل النظام الملكي من تنحيتها ولم تحدث بينهما المصالحة التي تمت في العديد من دول أوربا الغربية بين طبقة ملاك الأراضي والطبقة البرجوازية."

وقد بلغ ظلم الإقطاع حداً لا يطاق. فيقول الدكتور عزيز الحاج: " فيما كان الفلاح العراقي يتضور جوعاً، وينسحق ديوناً،...أهدى أحد كبار الإقطاع في العمارة سيفاً ذهبياً لعسكري بريطاني، وفي نفس الوقت كان زملاؤه في محافظة الكوت (واسط) يجوِّعون كلابهم الضخمة بإنتظار الإنقضاض في اليوم التالي على الفلاحين الذين عجزوا عن تسديد ديونهم أو جازفوا بالهروب من جحيم الأسياد. وكان دخل الفلاح الممتاز لا يتجاوز في السنة 5 دنانير قبل الحرب العالمية الثانية، وثلاثين ديناراً إثناءها، في حين كان إيراد بعض الشيوخ من غلة واحدة قد يتجاوز المائة ألف دينار. وكان الإقطاعي يفرض على الفلاح عشرات الأشكال من الضرائب والرسوم، ويستهتر بعائلته، فضلاً عن ظلم التجار ونهبها بالربا الفاحش."[25]

فالجماهير المسحوقة وخاصة سكان الأرياف الذين كانوا يشكلون حوالي 70 بالمائة من الشعب، كانوا يعيشون حياة بائسة ضحية الفقر والجهل والمرض، بسبب ظلم واضطهاد رجال الإقطاع لهم، مما أرغم الملايين منهم على ترك الفلاحة والهجرة إلى بغداد والمدن العراقية الأخرى مكونين أوراماً سكانية مرعبة على أطراف المدن.

## معيشية الجماهير في العهد الملكي

يدعي دعاة عودة الملكية بأن الشعب العراقي كان يعيش في رخاء في العهد الملكي. ولإلقاء اللوم على ثورة تموز وعدم ضرورتها، وما حصل فيما بعد، يستشهد هذا البعض بحكاية لا أدري مدى صحتها، ولكن لنفترض أنها صحيحة، خاصة وقد رواها المؤرخ العراقي الراحل الأستاذ

---

[25]- د. عزيز الحاج، مع الأعوام، ص117.

مير بصري في كتابه (أعلام السياسة في العراق الحديث) عن ثورة 14 تموز، وقد راح يرددها بعض الأخوان بمناسبة وبدونها كدليل قاطع على عدم وجود أي مبرر للثورة وأن الناس كانوا يعيشون في بحبوحة من العيش.
والحكاية مفادها أن أحد المهندسين العراقيين دعا زميلاً روسياً إلى داره لتناول الطعام (أيام ثورة 14 تموز). فرأى الروسي السيارة الأمريكية الضخمة واقفة عند الباب والثلاجة والمبردة الكهربائية وسائر وسائل الترف والراحة في داخل الدار. وجيء بالطعام فإذا به وافر شهي على عادة العراقيين في تكريم ضيوفهم. أما الويسكي والبيرة والشراب والكوكاكولا فحدث عن البحر ولا حرج. وتستمر الحكاية " ... لم يصدق الخبير الروسي عينيه فقال لصاحبه: هل تعطيكم الحكومة كل هذه الأشياء من سيارة ومبردة وغيرها؟ فأجاب المهندس العراقي بأن الحكومة: "تمنحنا راتباً شهرياً، ولكن هذه الأشياء كلها لنا، والدار ملكنا...الخ. فلم يتمالك الروسي نفسه أن قال: فلما ثرتم إذن؟[26]
لقد فات مؤرخنا أن المترفين من أصحاب الفيلات والسيارات الإمريكية الفخمة ليسوا هم الذين يقومون بالثورات أو سبباً لها، ولن تقوم الثورات من أجلهم. فهؤلاء عادة يخاصمونها ويناهضون أي تغيير وذلك خوفاً على مصالحهم وامتيازاتهم. إن القوى المحركة للثورات ودوافعها الأساسية هي الجماهير المضطَهَدة الجائعة والمحرومة من أبسط حقوق المواطنة وليس المهندس صاحب البيت المريح والسيارة الأمريكية الفارهة.

كم كانت نسبة العراقيين في العهد الملكي الذين كانوا يعيشون مثل صاحبنا المهندس مالك البيت المريح والسيارة الأمريكية الفارهة؟ إن الأغلبية

---

[26] -راجع مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص 244 .*

*-والجدير بالذكر أن فضائية (أبو ظبي) قدمت برنامجاً شيقاً على مدى ست حلقات، عن حياة الزعيم عبدالكريم قاسم بعنوان (بين زمنين) تقديم الأستاذ أحمد المهنا وإخراج الأستاذ رعد مشتت في كانون الثاني عام 2002، وقد أجرى مقدم البرنامج لقاءات مع عدد كبير من الشخصيات العراقية التي واكبت ثورة 14 تموز 1958 ومن بينهم المؤرخ العراقي الأستاذ مير بصري المعروف بمناصرته للنظام الملكي وإعجابه بشخصية نوري السعيد. ولتبرير تأييد الجماهير للثورة كان البصري يردد دائماً بمناسبة وبدونها أن سبب هذا التأييد يرجع إلى طبيعة العراقيين أنهم (يركضون وراء كل ناعق). هذا غير صحيح وإهانة بحق الشعب العراقي المعروف بشعب الإنتفاضات ضد الظلم والمعاهدات الجائرة. فإذا كان إدعاء البصري صحيحاً، فكان نوري السعيد أحد الناعقين، فلماذا لم يركض الشعب العراقي وراءه ولم تخرج يوم 14 تموز 1958 أية مجموعة للدفاع عنه، بل خرجت الجماهير كالبركان الهادر لدعم الثورة والإنتقام من نوري السعيد. وفي الوقت الذي ندين فيه أعمال العنف والتمثيل بالجثث، إلا إن ذلك كان تعبيراً عن سخط الجماهير وكرهها لنوري السعيد.

العظمى من الشعب أي 70٪ منهم كانوا يعيشون في أكواخ بائسة في الأرياف وعلى أطراف المدن وفي حالة بؤس رهيب .
يؤكد عالم الاجتماع علي الوردي أن معاناة الجماهير من سكان "خلف السدة" في بغداد وغيرها، هي السبب الرئيسي لتفجير الثورات وسفك الدماء وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، ولا يمكن إيقاف الثورات والهزات الاجتماعية العنيفة، طالما وجدت هذه الأكواخ وحتى ينال هؤلاء حقوقهم في العيش اللائق بكرامة الإنسان وإلا فهناك المزيد من سفك الدماء. وهذا بالضبط ما كان يصرح به قائد الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم عندما قال مرة إن من أهداف الثورة رفع مستوى الفقراء المعيشي وليس إفقار الأغنياء. فتهكم عليه السياسيون المحترفون .

## السياسة الخارجية في العهد الملكي

لم تكن السياسة الخارجية بأي شكل من أشكالها في صالح الشعب العراقي والشعوب العربية والإقليمية والعالم. فقد ربط العراق في معاهدات سياسية وأحلاف عسكرية تضر بالعراق والمنطقة والسلام العالمي حسب مفاهيم ذلك الوقت. وأبسط مثال على ذلك هو أيام العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 حيث كانت السلطة الملكية منحازة إلى قوى العدوان متحدية بذلك مشاعر الجماهير الوطنية والقومية، ذلك الموقف المشين الذي ساهم كثيراً في التعجيل في إسقاط النظام الملكي.
كان موقف نوري سعيد مؤيداً ومشجعاً للعدوان على مصر، حيث تبيَّن في ما بعد، أنه في ليلة 26 تموز 1956، كان أنتوني إيدن، رئيس وزراء بريطانيا يقيم مأدبة عشاء على شرف الملك فيصل الثاني الذي كان يزور لندن وقُبَيْل نهاية العشاء دخل أحد العسكريين وسلم إيدن قصاصة من الورق، ولما قرأها أبلغ ضيوفه أن عبد الناصر أعلن تأميم قناة السويس، ولما طلب مشورة نوري السعيد ورأيه قال له: "لم يبق أمامكم سوى سبيل واحد للعمل وهو: اضربوه الآن واضربوه بشدة، وإلا سيفوت الأوان".[27]

## ضياع الفرصة التاريخية

حقاً لقد كانت أمام حكام العهد الملكي فرصة ذهبية فريدة من نوعها في تاريخ العراق الحديث، لترسيخ قيم الديمقراطية لو توفرت لديهم النوايا

[27] -محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم ص 142.

الحسنة، وأدركوا أهمية الاستمرار في التطور التدريجي السلمي وتربية المجتمع العراقي على الديمقراطية واحترام نتائج الانتخابات البرلمانية، لما كانت هناك حاجة لثورة 14 تموز 1958، ولما مر العراق بهذه الهزات والأزمات العنيفة وسلسلة الكوارث المتواصلة. وخير مثال للمقارنة، هو الأردن الذي كانت تشبه ظروفه إلى حد ما ظروف العراق، ولكنه نجى من هذه الهزات، لأنه لم يحصل فيه القمع السياسي كما حصل في العراق الملكي، ولم يظهر في الأردن شخص يمقت الجماهير والديمقراطية كنوري السعيد.

يقول الجواهري عن نوري السعيد والوضع قبل الثورة: " إن الفترات الحرجة التي سبقت الثورة... كان نوري السعيد خلالها يهيمن على حياة البلاد السياسية بشكل غير مسبوق حتى في الفترات القليلة التي كان لا يؤلف فيها هذه الوزارة أو تلك.. إنه خلق اللعنة الموروثة، التي أعجزت خلفاءه عن إتباع سياسة خاصة بهم. وكان حكم (نوري) استبدادياً قضى خلاله على كل نشاط سياسي وهو يعتمد على دعم الجيش وعلى كفاءة إجراءات الأمن مقللاً من شأن السخط الشعبي."[28]

## مطالبة الشعب بتحمل الظلم

يعتقد البعض أنه وإن كان العهد الملكي لم يكن مثالياً، ولكن كان على الجماهير والأحزاب السياسية أن تتريث، وتصبر، فنوري السعيد لا بد وأن يموت في يوم من الأيام فيحل من بعده الربيع!. أولاً لم يطالب أحد من السلطة في العهد الملكي أن تكون مثالية، بل كل ما كان مطلوباً منها أن تخفف من سياسة القمع، وأن تتبنى سياسة التفاهم والإقناع والمشاركة بدلاً من القمع والإضطهاد وإن كان هذا القمع أقل بكثير مما في عهد صدام حسين، ولكن من هو هذا المنجم العالم بالغيب، الذي يستطيع أن يتنبأ أنه سيأتي في المستقبل نظام دموي كالنظام البعثي الصدامي؟ ومن بإمكانه أن يثبت لنا أنه لولا ثورة 14 تموز لما حصلت ثورة أخرى أو إنقلاب عسكري آخر وبالتالي يؤدي إلى ظهور هذا النظام الدموي؟ إذ يشير الكثير من الدراسات إلى إنه كانت هناك مجموعات أخرى من الضباط المسَيَّسين من البعثيين وغير البعثيين في العهد الملكي، تخطط للإنقلاب، (راجع هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة).

---

[28] -الجواهري، ذكرياتي، ج2 ص163.

أما أهداف الأحزاب الممثلة في جبهة الإتحاد الوطني في آذار 1957 فلم تكن تعجيزية أو مستحيلة، إذ كانت تتلخص فيما يلي[29]:
1-تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.
2-الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.
3-مقاومة التدخل الإستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.
4-إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.
5-إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

لا يمكن مطالبة الشعب بالسكوت على الظلم وعدم الثورة خوفاً من إحتمال أن يكون البديل أسوأ كما تبيّن فيما بعد، لأن الأمور تتقرر في أوقاتها، وهذا الإحتمال موجود دائماً. فبالنسبة لنظام صدام حسين مثلاً، هل من المنطق السكوت عن نظامه لأن هناك إحتمال الأسوأ؟
إن هذا الكلام يفنده منطق التاريخ، فيناقش الراحل علي الوردي في كتابه القيم (منطق إبن خلدون). وإبن خلدون هذا كان لا يعترف إلا بالثورات الناجحة. ويحاجج الوردي موقف إبن خلدون قائلاً: "لو اتبع الثوار هذا المبدأ الخلدوني منذ قديم الزمان لما ظهر في الدنيا أنبياء ولا زعماء ولا مصلحون، ولصار الناس كالأغنام يخضعون لكل من يسيطر عليهم بالقوة، حيث يمسي المجتمع بهم جامداً يسير على وتيرة واحدة جيلاً بعد جيل."
ويضيف: "وقد غفل إبن خلدون عن ناحية أخرى من تاريخ الثورات. فالثورة قد ينتهي أمرها إلى الفشل ولكنها على الرغم من ذلك قد تكون ذات أثر إجتماعي نافع. إنها قد تحرك الرأي العام وتفتح أذهان الناس إلى أمر ربما كانوا غافلين عنه. وكثيراً ما تكون الثورات الفاشلة تمهيداً للثورة الناجحة التي تأتي بعدها. حيث تكون كل واحدة منها بمثابة خطوة لتمهيد الطريق نحو الثورة الأخيرة."[30]

[29] -طريق الشعب العدد 6 السنة 63 كانون الأول 1997..
[30] -الدكتور علي الوردي، منطق إبن خلدون، دار كوفان، ط2، سنة 1994، ص216

خلاصة القول: ما حصل يوم 14 تموز كان ثورة وطنية أصيلة وحتمية فرضتها ظروف موضوعية وتاريخية ملحة. وكانت الثورة حصيلة نضالات جماهير شعبنا منذ ثورة العشرين، ومروراً بالإنتفاضات الشعبية والوثبات الوطنية لتحقيق الإستقلال السياسي الكامل والسيادة الوطنية والديمقراطية. وكانت السلطة الملكية ديمقراطية في المظهر وديكتاتورية في الجوهر وبواجهة برلمانية مزيفة، وقد استنفد دورها وصارت عقبة كأداء أمام التطور الحتمي بحكم التاريخ، وقضت على أي أمل في إجراء التغيير المطلوب بالطرق السلمية. لذلك لم يبق أمام قيادات القوى الوطنية والأحزاب السياسية وتنظيمات الضباط الأحرار سوى اللجوء إلى القوة، خاصة وقد توفرت لها الشروط الموضوعية والعوامل الذاتية لتحقيق التغيير التاريخي المطلوب بالثورة المسلحة.




# منجزات ثورة 14 تموز 1958

إننا ننظر إلى إنجازات الثورة بالإرتباط إلى ما حققته من تحولات كبيرة في المجتمع العراقي وبقيت تأثيراتها حتى اليوم رغم الثورات المضادة، نلخص أهمها كما يلي:

## اولاً-المنجزات السياسيةً الداخلية:

1-إلغاء الملَكية وإقامة النظام الجمهوري.

2-تفجير الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية الواسعة التي كانت محرومة من المساهمة في النشاطات السياسية، وبذلك رفع مستوى الوعي لدى الجماهير بحقوقها وواجباتها الوطنية، وانغمرت في نشاطات الأحزاب السياسية. وإطلاق السجناء السياسيين، وحرية التعبير والتفكير والعمل النقابي والسياسي والثقافي..الخ

3-تعزيز الإستقلال السياسي، حققت الثورة الحفاظ على كيان العراق السياسي واستقلاله الناجز وسيادته الوطنية الكاملة وإلغاء جميع المعاهدات الإستعمارية الجائرة والمخلة بالسيادة الوطنية.

4-في مجال الوحدة الوطنية وحقوق القوميات: التأكيد على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي. وهذا ما أكد عليه الدستور المؤقت (المادة الثالثة) ولأول مرة في تاريخ العراق، مع ضمان حقوق جميع القوميات الأخرى في المواطنة الكاملة.

5-ألغت الثورة سياسة الإنحياز نحو الغرب والأحلاف العسكرية والتي سار عليها النظام الملكي والتي أدت إلى إضعاف العراق عسكرياً، لأن الدول الغربية لم تزوِّد العراق بالسلاح خلال تلك الفترة حيث كشفت ثورة 14 تموز بأن العراق لم يكن يملك حتى شبكة رادار بالرغم من كونه عضواً في حلف بغداد. أما سياسة الحياد التي سار عليها النظام الجمهوري فقد أدت إلى حصول العراق على الأسلحة من كلا المعسكرين الشرقي والغربي.

6-صدور قانون الجمعيات عام 1961، والذي بموجبه أجيزت ما يقارب من 700 جمعية. وإجازة الأحزاب السياسية المؤمنة بالديمقراطية.

7-ألغت الأبعاد الطائفية من ممارسات الدولة الرسمية، ووضعت الأسس لإلغاء التمييز الطائفي في العراق، تلك السياسية التي مورست خلال الحكم العثماني واستمر عليها العهد الملكي.

8-اعتماد وتعزيز مقومات الهوية الوطنية العراقية.

## ثانياً- في السياسة العربية والمواقف القومية:

1-توقيع معاهدات ثقافية واقتصادية وعسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة. والعمل على تقوية التضامن العربي وتنشيط دور العراق ضمن مؤسسات الجامعة العربية.

2-دعم حركات التحرر الوطني العربية، منها، دعم الثورة الجزائرية وتخصيص مليوني دينار سنوياً من الميزانية لها، وكان هذا مبلغاً كبيراً في وقته إذ كان يشكل نسبة 2٪ من الميزانية العراقية. وكان العراق أول دولة تعترف بميلاد الجمهورية الجزائرية. كما أجزلت حكومة الثورة في دعم ثورة ظفار، ومساعدة الإمارات العربية في الخليج قبل تراكم الثروة النفطية عندهم. ودعم نضال الوطنيين اللبنانيين ضد حكومة كميل شمعون والتدخل الأمريكي.

3-تأسيس جيش التحرير الفلسطيني. فسح المجال أمام الشباب الفلسطيني للتدريب والعمل في الجيش العراقي ومعاهده. كما وأقترح قائد الثورة الزعيم عبدالكريم قاسم، تأسيس الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية التي كانت تحت حكم الأردن، وقطاع غزة الذي كان تحت حكم مصر آنذاك. فعارضه بشدة الحكام العرب وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر. ولو تحقق هذا الإقتراح وتأسست الدولة الفلسطينية آنذاك، لكانت تحظى بالإعتراف والشرعية الدولية، ولما استطاعت إسرائيل إحتلالها عام 1967 وإلغاءها كدولة ولما حصل ما حصل من كوارث فيما بعد.

## ثالثاً: في السياسة الخارجية:

1-لقد حررت ثورة 14 تموز 1958 سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، وأصبحت لا تستهدف إلا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.

2-الإنسحاب من الأحلاف العسكرية، وإقامة العلاقات المتوازنة مع التكتلات الإقليمية والدولية والأفرو-آسيوية. حيث تم الإنسحاب من حلف بغداد يوم 24 آذار 1959. وفي الحقيقة أعتبر الحلف ميتاً من أول يوم الثورة. أما تأخير الإعلان الرسمي فكان لأغراض سياسية وتكتيكية لصالح العراق، منها مثلاً، ضمان عدم تدخل دول الحلف ضد الثورة، وعلى الأخص بعد الإنزال الأمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن بعد أيام من تفجير الثورة لوأدها والقضاء على الجمهورية الفتية. ولضمان اعتراف دول الحلف بحكومة الثورة وبالنظام الجمهوري في العراق. وعدم قطع العلاقة بدول الجوار. كذلك كتكتيك ذكي من الزعيم قاسم ورغبة حكومة الثورة استمرار الحصول على الأسلحة من الدول الغربية. حيث ذكر الزعيم في 20 آب 1958: " إن المساعدات العسكرية الأمريكية ستصل في الإسبوع القادم، وإن مبدأنا أن نكون أصدقاء مع دول العالم لذلك لا يوجد سبب لرفضه"[31].
كذلك إن تجميد نشاطات العراق في الحلف منذ اليوم الأول للثور، أعتبر بمثابة الإنسحاب منه، وعدم رغبة العراق في إثارة الحكومة البريطانية ضدها وخلق المشاكل السياسية والإقتصادية لها عن طريق شركات النفط والأرصدة العراقية هناك.[32]

3-ساهم العراق بدور فعال في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، والذي صار سلاحاً ماضياً لحماية حقوق الدول النفطية.

4-توقيع معاهدة صداقة مع الإتحاد السوفيتي والدول الإشتراكية.

**رابعاً:-إجتماعياً**

**1**-إلغاء العلاقات الإقطاعية، وإلغاء قانون حكم العشائر الذي كان يخوِّل شيوخ الإقطاع بحسم القضايا الجزائية في مناطقهم، وهو قانون سنه الإنكليز لإرشاء شيوخ العشائر لكسب ولائهم. كان سكان الأرياف يشكلون حوالي 60٪ من الشعب. وبذلك فكانت سلطة القضاء محصورة على المدن فقط دون سكان الأرياف الأمر الذي كان له مردود سلبي على تطوير الريف حضارياً.

---

[31]- أنظر صحيفة الجمهورية، العدد 31، التاريخ 21 آب 1958، بغداد.
[32] -ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958، ص330-331.

2-إصدار قانون الإصلاح الزراعي وإلغاء الإقطاع. وهذا بحد ذاته ثورة إجتماعية لصالح الملايين من الفلاحين الفقراء.

3-قامت الثورة بتشريع قانون الأحوال الشخصية، الذي بموجبه أعاد الإعتبار للمرأة العراقية التي كانت مسحوقة في جميع الأزمنة ما قبل الثورة. وأقر القانون مساواتها بالرجل في الميراث، وشهادتها في المحاكم تعادل شهادة الرجل، كذلك مسألة تعدد الزوجات في صالح المرأة. وبذلك أعادت الثورة للمرأة إعتبارها كإنسانة لها كرامتها وشعورها بآدميتها، وفسح المجال أمامها لتلعب دورها الكامل في بناء الأسرة والمجتمع ومساواتها بأخيها الرجل في الحقوق والواجبات.

4-نشر التعليم. لقد أزداد عدد المدارس والمعاهد العلمية وعدد الطلبة والمدرسين خلال أربع سنوات ونصف السنة من عمر الثورة إلى ضعف ما حققه النظام الملكي خلال 38 عاماً. إضافة إلى إرسال آلاف الطلبة إلى الخارج في بعثات دراسية في مختلف المجالات العلمية اللازمة لبناء الركائز الإقتصادية وإدارتها وإدامتها وخاصة المرافق النفطية.
5-تبنت الثورة سياسة العدالة الإجتماعية على المستوى الطبقي والجغرافي حيث عممت المشاريع كافة ميادين النشاط الإجتماعي والمدن العراقية.
6-قللت من الفوارق بين المدينة والريف وتعزيز الصلة بينهم.

## خامساً: إقتصادياً

1-تحرير النقد العراقي من الكتلة الإسترلينية. وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات في تحرير الإقتصاد العراقي من قيود التبعية البريطانية. فبدلاً من الإعتماد على الإسترليني ومشاكله في تذبذب قيمته في أسواق العملة كرصيد احتياطي للدينار العراقي، اعتمدت العملة العراقية في عهد الثورة على تنوع الأرصدة، من الذهب والدولار وعملات صعبة أخرى مما قوى قيمة الدينار العراقي، خاصة في فترات تعويم الإسترليني الذي انخفض إلى نصف قيمة الدينار العراقي.

2-إلغاء الإمتيازات البترولية في الأراضي العراقية ما عدا المناطق المستغلة فعلاً. فأصدرت حكومة الثورة قانون رقم 80 لعام 1961 فحررت بموجبه 99.5٪ من الأراضي العراقية من سيطرة الشركات النفطية العالمية. وهذا بحد ذاته يعتبر ثورة حررت العراق من شكل آخر من الإستعمار. وبذلك وضعت الأسس القوية لتأميم الثروة النفطية في وقت لاحق. كما وسنت حكومة الثورة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية، ويقال إن لائحة القانون هذا قد عجّل في إغتيال الثورة، وكان مع الزعيم عبد الكريم قاسم إثناء إعدامه يوم 9 شباط 1963. كما وأرسلت الحكومة آلاف البعثات الدراسية إلى الخارج وخاصة في مجال هندسة النفط، الأمر الذي سهل تأميم النفط لاحقاً. فلم تهتم السلطة في العهد الملكي بتدريب كوادر عراقية في مجال النفط.

3-إبرام التعاون الإقتصادي مع الإتحاد السوفيتي وبموجبه أنشأ العراق الكثير من المؤسسات الإقتصادية، مثل مد الخط العريض بغداد-بصرة.، معمل الزجاج في الرمادي، معمل الأدوية في سامراء، معمل الجلود في الكوفة، معمل التعليب والألبان في كربلاء وغيره كثير.

4-بناء ميناء تجاري عميق في أم قصر، والميناء العميق لتصدير النفط في شمال الخليج، 25 ميلاً جنوب مصب شط العرب. وبذلك حقق توسعاً في مياهنا الإقليمية في الخليج ووسع من صادراتنا النفطية. ولم يسمِ قاسم أي من الميناءين بإسمه، ولما جاء البعثيون إلى السلطة عام 1968، سمّوا المناء العميق بميناء البكر ومدينة الثورة في بغداد والتي بناها قاسم أيضاً بمدينة صدام.

وتحقق الكثير في الإزدهار الإقتصادي في عهد الثورة وذلك لإعتماد الزعيم عبد الكريم قاسم على خيرة الكفاءات الوطنية المخلصة والمتحمسة لخدمة الوطن وتطبيقاً لمبدأ: (الشخص المناسب في المكان المناسب) بدون أي تمييز. ويشهد بذلك باحثون أجانب مثل حنا بطاطو الذي يقول: "ومما له مغزى أن أصحاب المصانع لم يعرفوا إزدهاراً كالذي عرفوه في عهد عبد الكريم قاسم (1958-1963)، الذي كانت سياساته الإقتصادية والمالية موحى بها -إلى درجة غير قليلة- من الوطنيين الديمقراطيين،

وبدقة أكبر، من محمد حديد الذي كان له في تلك السنوات نفوذه في الحكومة حتى عندما كان خارجها".[33]

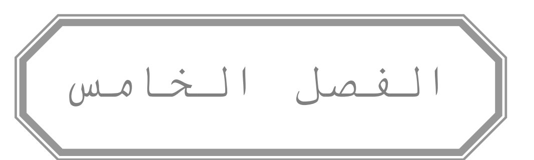
وبشهادة حسن العلوي[34] أن الزعيم عبد الكريم قاسم قد نجح في تنفيذ 17 هدفاً من مجموع عشرين من أهداف الثورة التي اتفقت عليها اللجنة العليا للضباط الأحرار كما ذكرها اللواء الركن محسن حسين الحبيب، عضو اللجنة، وهو من مناوئي قاسم منذ الأيام الأولى للثورة، في كتابه (حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق). وبأسلوب الإختبار المدرسي، يتوصل العلوي إلى أن الزعيم قاسم يستحق 85 درجة بالمائة في هذا الإمتحان. وهذه درجة إمتياز.

لقد فشل الزعيم عبد الكريم قاسم في تحقيق ثلاثة أهداف:
1-الوحدة العربية (ولم تكن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ضمن أهداف الثورة، إلا في حالة تعرض الجمهورية العراقية إلى خطر هجوم خارجي).
2-فشل في تأسيس نظام ديمقراطي. ولم يكن هذا ذنبه وسنأتي على هذه الموضوعة لاحقاً.
3-كذلك فشل في حل القضية الكردية.

لقد فشلت جميع الحكومات القومية العروبية التي ساهمت بإغتيال عبد الكريم قاسم، والتي حكمت العراق من بعده منذ إغتياله يوم 9 شباط 1963 ولحد كتابة هذه السطور أي خلال ما يقارب الأربعين عاماً، فشلت في تنفيذ ما فشل عبد الكريم قاسم في تنفيذه خلال الأربعة أعوام ونصف العام من حكمه والعراق في أشد فترات غليانه. ليس هذا فحسب، بل صارت مفردات القومية والوحدة العربية والديمقراطية في عهد حكم العروبيين من الممنوعات في العراق الذي أعادوه إلى مرحلة ما قبل القومية حيث أحيوا فيه روح القبلية وحكم العشيرة والأسرة.

[33] -راجع بطاطو، المصدر السابق ج1، ص346.
[34] -حسن العلوي، عبدالكريم قاسم رؤية بعد العشرين، منشورات دار الزوراء، لندن-1983، ص130-148 .

أما القضية الكردية فقد اعتمد هؤلاء الحكام في حلها على اسلوب إبادة الجنس مثل عمليات الأنفال والغازات السامة في حلبجة والحروب الداخلية وغيرها، وتدمير أكثر من أربعة آلاف قرية.




# ثورة 14 تموز وموضوعة الديمقراطية

## مقدمة

لا شك أن غياب الديمقراطية في العهد الملكي كان أحد أهم أسباب الثورة وإسقاط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية. لذلك يتساءل كثيرون من أبناء الشعب، لماذا فشلت الثورة في تحقيق هذا الهدف السامي والأساسي لإندلاعها. وراح أغلب النقاد يؤولون سبب إغتيال الثورة إلى تلكؤ قيادتها في تحقيق هذا الهدف، ويعتقدون أنه لو عمل الزعيم عبد الكريم قاسم على

إختزال فترة الإنتقال إلى عام واحد فقط، وأصدر الدستور الدائم وأجرى الانتخابات البرلمانية، تماماً كما عمل اللواء عبد الرحمن سوار الذهب في السودان في الثمانينات، لما حصل ما حصل ولكان العراق الآن بخير!

لا شك أنه من السهل جداً إلقاء اللوم على عبدالكريم قاسم في عدم تحقيق الديمقراطية، ولكن هذه المسألة في غاية التعقيد وتحتاج إلى مناقشة وشرح لفهم المرحلة الصاخبة وتحكيم العقل والضمير في إصدار الأحكام المنصفة.

بدءً يجب علينا أن نعترف بأن الديمقراطية ليست عملية سهلة يمكن تحقيقها بين ليلة وضحاها في مجتمع لم يعرفها من قبل وعانى الكثير من الإستبداد والظلم في جميع مراحل تاريخه. فبريطانيا مثلاً التي تعتبر قلعة الديمقراطية الحديثة قد مرت بمراحل عسيرة استغرقت خمسة قرون إلى أن وصلت إلى المستوى الذي عليه الآن. فالديمقراطية عملية متواصلة، تبدأ بتحقيق بعض الحقوق للشعب وبتصاعد نضال الجماهير، تزداد هذه الحقوق للأفراد والجماعات وفق ما تحقق من تطور ثقافي واجتماعي. فحتى بداية القرن العشرين لم يحق للمرأة في بريطانيا المشاركة في التصويت والترشيح للبرلمان حتى العقد الثاني منه. ثم واصلت الجماهير نضالها ونالت المزيد من الحقوق إلى أن برزت الآن فئات سياسية تطالب حتى بإلغاء مجلس اللوردات بإعتباره غير ديمقراطي لأن أعضاءه غير منتخبين من قبل الشعب. وهكذا فالديمقراطية سيرورة متواصلة في تحقيق المزيد من الحقوق للأفراد والجماعات.

وهذا لا يعني أن العراق يجب أن ينتظر خمسة قرون لتحقيق الديمقراطية، وليس تبريراً لفشل الثورة في تحقيقها، لأن التطور الآن يحصل بوتيرة متسارعة وعلى شكل قفزات، وعملية التثقيف تعجل في نضج المجتمعات للحاق بركب المجتمعات المتطورة، والإستفادة من تجارب الشعوب العريقة في الديمقراطية.
وعليه يمكن إيعاز فشل الثورة في تحقيق الديمقراطية إلى ثلاث مجموعات من العوامل:

1- عوامل تتعلق بمرحلة قبل الثورة أي الوضع في العهد الملكي.
2- عوامل إثناء الإعداد للثورة.
3- عوامل بعد الثورة.

## عوامل سبقت الثورة

لقد توفرت للعراق ولأول مرة في تاريخه، فرصة ذهبية نادرة لقيام نظام ديمقراطي فيه وذلك بعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921. ومن الإنصاف القول أن الملك الراحل فيصل الأول بذل جهداً إستثنائياً لقيام مملكة دستورية ديمقراطية وحقق نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال خلال سنوات حكمه الإثنتى عشرة سنة، رغم مصاعب ظروف التأسيس. وبحكمته السياسية النادرة استطاع كسب قادة القوى والأحزاب الوطنية إلى جانبه وحثهم على عدم القيام بأعمال عنف تهدد كيان الدولة وإستقرارها، متبعاً اسلوب الحوار الهادئ وعقد اللقاءات المنتظمة معهم، متبنياً سياسة التطور السلمي التدريجي في نمو الدولة الدستورية ومؤسسات المجتمع المدني.

لكن حصلت قطيعة مع هذا التقليد الحضاري مباشرة بعد وفاة الملك عام 1933، حيث سيطر نوري السعيد ورهطه على مقاليد الحكم وتنكروا للديمقراطية والدستور وزيفوا الإنتخابات واتبعوا سياسة القمع للجماهير وقواها الوطنية وجعلوا البرلمان تحت سيطرة الحكومة وليس العكس. يقول الباحث الدكتور كمال مظهر أحمد بهذا الخصوص: "وفي الواقع إن أكبر خطأ قاتل ارتكبه النظام (الملكي) في العراق يكمن في موقفه من الديمقراطية، فعلى العكس من منطق الأشياء، سار الخط البياني لتطور الديمقراطية في العهد الملكي من الأعلى إلى الأسفل، لا من الأسفل إلى الأعلى، ويتحمل الجميع وزر ذلك، ولكن بدراجات متفاوتة"[35].
وقد بلغت إستهانة نور السعيد بالديمقراطية حداً عندما حل البرلمان عام 1954 بعد يوم واحد من افتتاحه لأنه فاز فيه 11 نائباً من المعارضة الوطنية من مجموع 131 نائباً. إن نظاما لا يتحمل وجود 11 نائباً معارضاً مقابل 120 من المؤيدين له، لا يمكن اعتباره نظاماً ديمقراطياً وكان بالتأكيد يقود البلاد إلى ثورة على تلك الأوضاع الشاذة.. وبذلك فقدت القوى الوطنية كل أمل في تحقيق الإصلاح السياسي بالوسائل السلمية. وهناك مقولة تفيد أن الحكومة المستبدة لا يمكن أن تربي شعباً على الديمقراطية، وأن شعباً لا يعرف الديمقراطية، من الصعوبة أن

---

[35] -د.كمال مظهر أحمد، سعيد قزاز أمام محكمة التاريخ، صحيفة الإتحاد، العدد 402، الصادر يوم 2000/12/22.

ينجب حكاماً ديمقراطيين، إنها حلقة مفرغة قاتلة. لذلك فعندما حصلت الثورة ووفرت الحرية، لم تعرف القوى الوطنية كيف تتصرف مع هذه الحرية، فبدأت في صراعات دموية فيما بينها مما أدى إلى تمديد مرحلة الإنتقال وتفاقم المشاكل.

## عوامل إثناء التحضير للثورة

لا نريد في هذه المراجعة الدفاع عن الزعيم عبد لكريم قاسم، وإن بدا كذلك فهو تحصيل حاصل لطرح الحقائق التاريخية كما حصلت. فمن المعروف عن قاسم أنه كان متأثراً بأفكار جماعة الأهالي (حزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي). وتؤكد الوثائق المعتمدة، أن السيد رشيد مطلك قد اتصل بالإستاذ كامل الجادرجي، قبل الثورة وكان موفداً من قبل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، يخبره عن الثورة ورغبة الضباط الأحرار في أن تكون حكومة الثورة مكونة من المدنيين وأن يكون الجادرجي رئيساً للوزراء.... وكان رأي الجادرجي هو عدم مساهمة المدنيين في الوزارة الأولى للثورة وإنما جعلها وزارة عسكرية صرفة حتى تستتب الأمور ومن ثم تعهد إلى المدنيين، ولكن نتيجة لضغط الضباط الأحرار...، وافق الأستاذ الجادرجي على إشتراك حزبه بالوزارة الأولى للثورة، إلا إنه رفض أن يكون رئيساً للوزارة عندما طرح عليه هذا المنصب. وبذلك أصبح الزعيم عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء بسبب عدم موافقة المدنيين والأستاذ الجادرجي بالذات إستلام مسؤلية الحكم.'[36]

وقد اتصل عبد الكريم قاسم قبل الثورة بحسين جميل عارضاً عليه تأليف أول وزارة بعد الثورة، وطبعاً كان يقصد أن يكون ذلك مؤقتاً كما حدث في مصر ولكن حسين جميل رفض .[37]

ومن كل هذا نستنتج أن كانت هناك اتصالات بالمدنيين وبالأخص بقيادة الوطني الديمقراطي بتشكيل الحكومة ولكنهم رفضوا.

## عوامل بعد الثورة

[36] -د. ليث عبدالحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958، مصدر سابق، ص 259، نقلاً من أوراق المرحوم الجادرجي غير المنشورة والموجودة في مكتبة السيد نصير الجادرجي، كذلك مقابلة د. الزبيدي مع الأستاذ حسين جميل).

[37] -د.فاضل حسين، المصدر السابق، ص 53-55 .

كان الحزب الوطني الديمقراطي هو المعول عليه في دعم الثورة والعمل على قيام نظام ديمقراطي وقد نال حصة الأسد من المقاعد الوزارية في حكومة الثورة وأنيطت به مسئولية كتابة الدستور المؤقت وأغلب القوانين الأخرى. ونتيجة لهذا التعاون بين حكومة الثورة والحزب تحقق تقدم كبير في جميع المجالات وخاصة في الإقتصاد، حيث أسندت أهم الحقائب الوزارية الإقتصادية إلى شخصيات قيادية في الحزب . فعلى سبيل المثال أسندت وزارة المالية إلى محمد حديد، ووزارة الزراعة إلى هديب الحاج حمود، والتخطيط إلى الدكتور طلعت الشيباني، والإقتصاد إلى الدكتور إبراهيم كبة الذي كان محسوباً على اليسار. والأخيران لم يكونا أعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي ولكنهما كانا قريبين له ومحسوبين عليه. وقد حققت الصناعة إزدهاراً لم يشهد العراق له مثيلاً في جميع مراحل تاريخه بشهادة حنا بطاطو. أما الوزارة الثانية التي تشكلت في 7 شباط 1959، فكانت وزارة كامل الجادرجي، كما أكد ذلك المرحوم محمد صديق شنشل، لأن أغلب وزرائها كانوا أما أعضاء في حزبه وإما مؤيدون له ولأفكاره.[38]

## موقف قاسم من الأحزاب

كان قاسم، مع حرية الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني (المنظمات المهنية والاجتماعية) في العمل العلني وحرية الصحافة والفكر والتعبير. إلا إن القوى السياسية ونتيجة لتعرضها للإضطهاد في العهد الملكي وقعت في إرتباك في كيفية التعامل مع هذه الحرية التي وفرتها لها الثورة. فما أن نجحت الثورة في تحقيق أهدافها الأولى في إسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية، حتى انفرط عقد جبهة الاتحاد الوطني، وانشغلت القوى السياسية في صراعات دموية فيما بينها في سبيل أغراض حزبية ضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية.

لقد واجهتْ قيادة الثورة ركاماً هائلاً من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت عبر قرون وكان عليها إيجاد الحلول لها. مر

---

[38] -د.ليث الزبيدي، المصدر السابق، مقابلة شخصية بين الزبيدي مع السيد محمد صديق شنشل ص 469.

العراق أيام الثورة في أعنف التحولات الثورية ومواجهة المعارك التاريخية الكبرى. فالشعب العراقي متعدد الأعراق والأديان والطوائف والطبقات الاجتماعية. وجميع هذه المكونات كانت مضطهدة لقرون عديدة. وكان الوضع في العهد الملكي أشبه بالبراكين المكبوتة ينبعث منها الدخان، تنتظر اللحظة الحاسمة للإنفجار. لقد أزاحت الثورة عناصر القمع وانفجرت بوجهها البراكين تقذف حمماً. ولكن المشكلة إن حل هذه المشاكل المتراكمة والأوضاع الصاخبة كان يحتاج إلى وقت وصبر وخبرة، والجماهير في حالة غليان وكما يقول لينين: "الثورة مهرجان المضطَهدين". وفي حالة الثورة والغليان هناك مكان للمجرمين والإنتهازيين ليلعبوا دورهم في جميع الثورات.

لذا فمسؤولية عدم تحقيق الديمقراطية تقع على عاتق الجميع وليس على قاسم وحده، خاصة بعد أن أغتيل وأسدل عليه الستار وراح الجميع يبرؤون أنفسهم من المسؤولية وإلقاء تبعات كل ما حصل على الرجل الذي لم يعطوه أية فرصة للدفاع عن نفسه. تقول الحكمة (الانتصار له آباء كثيرون والهزيمة يتيمة).
كان المؤمل من الوطنيين الديمقراطيين أن يضعوا كل ثقلهم وراء قاسم لإنجاح مشروعه الوطني الذي ناضل حزبهم من أجله سنوات طويلة، وكان عليهم أن يتفهموا تعقيدات المرحلة وأخذها بالحسبان وبذل قصارى جهودهم لحماية الثورة ومنجزاتها إلى أن تمر العاصفة بسلام.

ولكن لم يدم هذا التعاون بين الثورة والوطنيين الديمقراطيين واليساريين. فبعد أسابيع من الثورة طرح التيار القومي العربي شعار الوحدة العربية الفورية لإرباك قيادتها كما وضح فيما بعد، وحصل الخلاف واستقال الوزراء القوميون بشكل جماعي، وقام حسين جميل وزير الإرشاد (الإعلام) آنذاك، بغلق صحيفة الحزب الشيوعي العراقي (إتحاد الشعب) لتوجيهها نقداً إلى الوزراء القوميين المستقيلين. هذا نموذج من ديمقراطية حسين جميل وهو رجل قانون وداعية ديمقراطي والذي يأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة بعد الجادرجي في قيادة الحزب (الوطني الديمقراطي) الذي كان المعوّل عليه في نشر مبادئ الديمقراطية في العراق وفي تلك الفترة بالذات التي كانت حرية الصحافة في عرسها في السنة الأولى من عمر الثورة، وإذا كان هذا موقف الديمقراطي حسين جميل ومن حرية الصحافة، فماذا عن ديمقراطية الآخرين!!. طبعاً لم يوافق الزعيم قاسم

على هذا الإجراء اللاديمقراطي واللاقانوني[39]، فأمر بإعادة صدور الجريدة، وعندها احتج حسين جميل واستقال من الوزارة لأنه اعتبر ذلك إهانة لشخصه. وبذلك أعطى جميل الأولوية لقضايا شخصية على المصالح الوطنية المصيرية. ومنها بدأ الصراع بين عدد من قيادة الحزب الوطني الديمقراطي وقيادة الثورة.

## موقف الجادرجي من قاسم

من المعروف عن الجادرجي أنه كان يكره شخصية قاسم ولا يرغب في التعاون مع حكومته، على الضد من أغلب أعضاء حزبه، قادة وقواعد، الذين كانوا مؤيدين لقاسم وخاصة الجناح الذي كان يقوده الأستاذ محمد حديد . لذلك أدان الجادرجي حزبه على تعاونه مع حكومة قاسم وطالبه بالإنسحاب منها. أختلف مع الجادرجي في ذلك كل من محمد حديد وعراك الزكم ونائل سمحيري وغيرهم من قادة الحزب، مما أدى إلى إنشقاقه وتشكيل الحزب (الوطني التقدمي) بقيادة محمد حديد، المناصر لحكومة الثورة حتى النهاية. وقد اثبت الزمن صحة موقف حديد. "ولم يستطع الجادرجي التعاون مع كبار مساعديه في الحزب وفرض آرائه عليهم، فأدت سياسته إلى تمزق الحزب واستقال كبار أعضائه، واضطر بعد ذلك إلى حله"[40]. ثم اعتكف الجادرجي على نفسه وتخلى عن دوره في النضال من أجل الديمقراطية في تلك الفترة الحرجة التي كان الوطن بأمس الحاجة إليه ولأمثاله الوطنيين الديمقراطيين، لأن الثورة كانت ثورة وطنية ديمقراطية صرفة كما بينا أعلاه.

وفي هذا الخصوص، يقول الأستاذ رفعة الجادرجي: "بعد سنة من الثورة زار رشيد مطلك الوالد انفرد به، وبعد خروجه روى لنا الوالد ما دار بينهما. قال: نقل إليّ رشيد عرضاً من قاسم بضرورة تقريب وجهات نظر الطرفين لتطوير مسيرة الثورة على نحو أفضل. فأجابه الوالد بأنه قد فات الأوان وإن عبد الكريم قاسم يحكم البلاد بشكل فردي وإن فرديته لا يمكن التغلب عليها. فاستغرب رشيد وسأل : إذن من هو بطلها؟ فقال الوالد: هو سعيد قزاز لأن الثورة لم تبق على شخص يحافظ على حيثيته غير سعيد

[39] -د.موفق فتوحي، صحيفة (المؤتمر) اللندنية، العدد 293، تاريخ 23 شباط 2002.
[40] -راجع مير بصري: أعلام السياسة في العراق الحديث، دار رياض الريس-لندن، 1987 ص223.

قزاز، فهو إذن بطل الثورة. وكان الوالد يشير بذلك ساخراً إلى موقف سعيد قزاز الجريء عند محاكمته أمام المهداوي."[41]

لا شك إن المصلحة الوطنية كانت تقتضي على الجادرجي، وهو السياسي المجرب ورجل قانون، أن يتفهم ظروف ومتطلبات المرحلة العاصفة، واستثمار تودد زعيم الثورة له، وإبداء شيء من المرونة في الموقف، والتعاون معه. وكما ينقل بطاطو عن هاشم جواد أن الزعيم كان تلميذاً حريصاً على التعلم وخاصة من السياسيين المدنيين. ولم يخف الزعيم ذلك عن الجادرجي، كما سأبيِّن ذلك لاحقاً. إلا إن الأخير أصر بشدة على شرطه التعجيزي القاضي بإنسحاب العسكر من الحكم بالكامل وإعلان الدستور الدائم وإجراء الإنتخابات البرلمانية وتسليم الحكم لهم (الآن الآن وليس غداً !!).

كان ذلك من المستحيل في تلك الظروف العاصفة، حيث الصراع الدموي بين القوى السياسية على أشده، وكان الجيش مسيَّساً، إذ كان هناك حوالي ألف ضابط شيوعي منظم داخل الجيش، وربما أكثر من ذلك العدد من الضباط القوميين المؤدلجين. والعنف السياسي الثوري كان من الطقوس المقدسة. والديمقراطية لم تكن تحظى بأي احترام وليس هناك من يعير إرادة الشعب أي إهتمام. ويؤكد ذلك الضابط القومي صبحي عبد الحميد (من الحلقات الوسطية لتنظيمات الضباط الأحرار) أنهم قرروا إيقاف الحياة البرلمانية طيلة فترة الإنتقال وتمنع الأحزاب من ممارسة نشاطها، وأن يبقى العراق في فترة الإنتقال حتى إعلان الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة التي يجب أن تتم خلال السنة الأولى من الثورة. (لاحظ إقامة الوحدة في السنة الأولى ودون أخذ رأي الشعب العراقي). وتعاد الحياة البرلمانية بعد إعلان الوحدة وفق الأسس التي تقررها دولة الوحدة.[42]

فمن كان يكترث برأي الشعب العراقي أو الديمقراطية. ومن هنا نعرف مدى مقت القوميين العروبيين للديمقراطية وعدم الإهتمام برأي الشعب العراقي في القضايا المصيرية الكبرى مثل الوحدة العربية. لذلك نعتقد أنه

41-رفعة الجادرجي،المصدر السابق، ص161 .

42 -صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز، الدار العربية للموسوعات-بيروت، ط2، 1994 ص 88.

كان على الجادرجي، كشخصية وطنية ورجل قانون وخبير في السياسة، أن يتفهم الأمور ويبدي نوعاً من المرونة، وأن يقبل بالممكن والحل الوسط، compromise. إلا إنه أصر على موقفه المتصلب وشرطه التعجيزي وتخلى عن دوره المطلوب، وترك الأمور تتدهور نحو الأسوأ، وبذلك فسح المجال لدعاة العنف الثوري والصراع الدموي من قبل من وصفهم ماركس بإزدراء "مشعوذي الثورة".

وقد غادر الجادرجي إلى موسكو للعلاج وعاد منها بعد ستة أشهر وحين وصوله بغداد أعلن رفضه لقبول الزيارات ومقابلة الصحفيين! وهكذا تخلى الوطنيون الديمقراطيون عن ثورتهم وقائدها الزعيم قاسم وخذلوه وهو يواجه أعنف التحولات الثورية التاريخية العاصفة، وحيداً فريداً فكانت تلك النهاية المحتومة.

كان الجادرجي يكره التعاون مع العسكر بسبب فشل تجربته السابقة مع بكر صدقي عام 1936، كما هو معروف. ولكن موقفه السلبي هذا من الزعيم كان خطأً آخر أوقع الجادرجي نفسه فيه للمرة الثانية، لأنه أخفق في التمييز بين بكر صدقي وقاسم، والفرق بينهما كبير. إذ كان قاسم صاحب رسالة إنسانية وزعيم ثورة سياسية واجتماعية وإقتصادية جذرية، عرف بنزاهته ووطنيته وحبه للشعب وخاصة الفقراء، بينما كان بكر صدقي معروفاً بنزواته الشخصية وحملاته الدموية ضد العشائر والآثوريين، وكان قائداً لإنقلاب عسكري ليس غير، وأستغل السياسيين المدنيين لأمجاده الشخصية وطموحاته في الزعامة لفترة ثم خذلهم. أما قاسم فلم يخذل أحداً بل خذله المدنيون كما خذله رفاقه العسكريون ودفعوا الثمن باهظاً فيما بعد.

وكان الجادرجي، من فرط بغضه لقاسم، يستمتع بنكات ضده، فيقول نجله رفعة بهذا الصدد: " ولم ينقطع رشيد عارف (مقاول كردي صديق للجادرجي) عن زياراته الودية للوالد... وكان الوالد يستمتع كثيراً بنوادر رشيد عارف وخاصة ما يتعلق منها بوصف الوضع السياسي حينذاك. كان رشيد عارف مثلاً يسمي عبدالكريم قاسم "إننا". فكان الوالد يسأله: ماذا يقول "إننا" في هذه الأيام؟ وفي أحد الأيام تردد رشيد عارف في الجواب فقال له أبي: هل تخاف من "إننا"؟ فأجاب: وكيف لا أخاف من

"إننا"؟ وبيده سلاح وفي جيبه فلوس وعقله مخبَّل! فكان والدي يستغرق في الضحك إلى درجة تغرورق معها عيونه بالدموع".[43]

والمعروف أن عبد الناصر هو الذي أطلق هذه التسمية (إننا) على قاسم لإثارة السخرية عليه في إحدى خطاباته الهجومية التي يكتبها له محمد حسنين هيكل المعروف بدوره في تضليل الرأي العام العربي بالإشتراك مع زملائه الآخرين، مثل أحمد سعيد في صوت العرب والأخوين علي ومصطفى أمين وغيرهم. بينما كان قاسم يترفع عن هذه الأساليب الرخيصة ولم يتهجم على عبد الناصر قط أو أي شخص آخر في جميع خطاباته المدونة، إذ كان عفيف اللسان كما أقر بذلك حتى خصومه فيما بعد. ومن المؤسف أن زعيماً ديمقراطياً مثل المرحوم الجادرجي كان قد تأثر بأبواق الدعاية المصرية و يستمتع بمجالسه الخاصة بالسخرية على قاسم.

يقول ذوالنون أيوب: ( وقد قال لي كامل الجادرجي يوماً إثناء زيارتي له مع أحمد قطان مدير وكالة الأنباء العراقية المستحدثة: "زعيمكم عبد الكريم قاسم يساوي صفراً في قيادة الجيش، صفراً في الزعامة السياسية، صفراً في قيادة الجمهورية". فضحكنا ولم نجب. ولقد شعرت أن الرجل قد خاب أمله حين رأى تلك الثورة تُنسي كل الناس كفاحه المرير مع حزبه فيبعد أمله في تولي قيادة العراق.)[44].

وقد بلغ كره الجادرجي لقاسم حداً، عندما أشيع خبر مفاده أن الزعيم عرض على نجله رفعة، منصب أمين العاصمة، فهدده بالطرد من الدار إن هو قبل المنصب!!.[45]

لقد واجه قاسم، أيام حكمه، المستحيل، حيث تخلى عنه قسم من الضباط الأحرار، وتآمر عليه القسم الأكبر منهم، وخذله الوطنيون الديمقراطيون، وحاول البعثيون إغتياله، ولعنته القيادات الدينية، ثم أعلنت القيادات الكردية الحرب عليه، ذات القيادات الكردية التي رحب بها وأكرمها عند عودتها من المنفى. وتآمر عليه الشيوعيون في حزيران 1959 لإستلام

---

43 -رفعة الجادرجي،المصدر السابق، عام 1985 ص 175.
44 -ذوالنون أيوب، في القسم الخامس من مذكراته.
45 -رفعة الجادرجي، المصدر السابق، ص 181.

السلطة. وبعد إكتشاف محاولة الشيوعيين للإطاحة به، ذهب إلى مقبرة الشيخ معروف وبقي يتحدث طول الليل عن نهاية الإنسان والخيانة وهو يبحث عن قبر أبيه مستخدماً عود الثقاب.[46]

المطالبة بإنسحاب العسكر

أما مطالبة الجادرجي للزعيم بانسحاب العسكر من الحكم وإعطائه له وللمدنيين الآخرين، فهذه تحتاج إلى وقفة ومناقشة. فكلنا نعرف الغليان الذي صاحب الثورة كما ذكرنا آنفاً. إن مجرد انسحاب العسكر من الحكم ما كان ليغير أي شيء بل كان يزيد الطين بلة. أما الاستشهاد بتجربة اللواء سوار الذهب في السودان من قبل البعض، فغير موفق ونظرة مفرطة في التبسيطية والسذاجة، لأن حركة سوار الذهب كانت مجرد إنقلاب عسكري، وظروف السودان كانت هادئة، تختلف تماماً عن ظروف الثورة العراقية العاصفة. هناك ميل عند بعض العراقيين في المبالغة بإعجابهم بتجربة اللواء عبد الرحمن سوار الذهب التي فشلت فشلاً ذريعاً. فالرجل رغم انسحابه من الحكم وتسليمه للمدنيين بعد إنتخابات ديمقراطية، وهو يستحق الثناء والتقدير على موقفه هذا لأنه سجل سابقة في تاريخ الانقلابات العسكرية في البلاد العربية، إلا إن هذا الإجراء لم يخلّص الشعب السوداني من عودة العسكر إلى الحكم بإنقلاب عسكري بعد ستة أشهر من تلك الإنتخابات. كذلك حدثني عدد من الأصدقاء السودانيين أنهم يلومون سوار الذهب على ما حصل في السودان فيما بعد، حيث كان متواطئاً مع جماعة البشير– الترابي، وأعلن تأييده للبشير عند إستيلاء الأخير على السلطة.
وهناك أمثلة كثيرة تثبت أن مجرد إستلام المدنيين السلطة وسن الدستور الدائم والبرلمان لم يمنع من وقوع إنقلاب عسكري دموي في تلك الفترة التي لم تحظ الديمقراطية فيها بإحترام الذي تحظى به اليوم. وهناك أمثلة كثيرة تثبت صحة هذه الفرضية: لقد حصلت إنقلابات عسكرية دموية ضد حكومة الزعيم الوطني محمد مصدق في إيران، وسلفادور الليندي في شيلي، وعلي بوتو في باكستان وسوكارنو في إندونيسيا...الخ رغم إن هذه الحكومات الوطنية كانت منتخبة من قبل شعوبها وتتمتع بدساتير ديمقراطية دائمة وشعبية واسعة. لقد أطيح بجميع هذه الحكومات الوطنية

[46] - العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز أسرارها، أحداثها.

الديمقراطية بإنقلابات عسكرية وأقيمت بدلاً منها حكومات دموية لم تتمتع بأية شعبية لأنها كانت معادية لشعوبها. فالحكومات الغربية ومخابراتها وفي فترة الحرب الباردة، لم تكترث مطلقاً لإرادة الشعوب ولم تتوانى في إسقاط الحكومات الوطنية في حالة تعارض مصالحها مع المصالح الوطنية لهذه البلدان في العالم الثالث.

## المحادثة بين الزعيمين

هناك مصادر موثقة تثبت أن عبد الكريم قاسم قضى ليلة كاملة أواخر عام 1961 محاولاً إقناع كامل الجادرجي بدخول حكومة إئتلافية جديدة تظم بقية الأحزاب السياسية (بما فيها حزب البعث) لكن الجادرجي أصر على التريث لحين الانتهاء من إجراء الانتخابات العامة... كان الجادرجي سلبياً إن لم يكن إستفزازياً في هذا الإجتماع. فإذا ذكر الزعيم بأنه أحد تلامذة الجادرجي، أصر الجادرجي على أن يرفض أن يكون أستاذاً للزعيم أو يقبل قول الزعيم بكونه متأثراً بأفكار "الأهالي". وإذا قال الزعيم إن الحاكم العسكري العام يبت في قضايا الإعتقالات، رد الجادرجي بإهانة أحمد صالح العبدي "هذا 150 كيلو لحم لا يحل ولا يربط". وإذا تناول الزعيم عشاءه قال له الجادرجي "كيف تستطيع أكل الطعام أمام هذا المنظر المقزز" مشيراً إلى القميص المدمى الذي كان يرتديه الزعيم إثناء محاولة إغتياله والذي كان معلقاً في مكتبه. وعندما ذكر الجادرجي أن زوار الزعيم يخشونه ولا يتحدثون معه بصراحة سأله الزعيم: "أستاذ هل أنت خائف؟". كان رد الجادرجي: "إن أبلغ جواب هو ملابسكم التي تشهد بالدم بأنك غير مخيف لأغلب الناس". وإذا أخذه معه في جولة استطلاعية سخر الجادرجي من جنود المقر الذين كانوا يهتفون بحياة الزعيم واتهم الزعيم بتدبير الأمر. وإذا فتح الزعيم الراديو قال الجادرجي له: "أنك تخشى من وقوع إنقلاب ولهذا فتحت الراديو عندما ركبت السيارة". وعندما أحاطت بسيارة الزعيم الجماهير المحبة له، قال الجادرجي: "هؤلاء من قوى الأمن والأمر مدبر". وعندما طلب منه المشورة في إعداد الدستور الدائم قال الجادرجي أن القضية ليست جدية وإن موعد نومه قد حان.[47]

---

[47] -د.علاء الدين الظاهر، الجوانب الإيجابية في عهد وشخصية الفريق الركن عبد الكريم قاسم، مجلة الموسم، العدد 32، سنة 1997، ص69، وتتفق أربع مصادر على مضمون هذا الحديث الذي جرى بين الرجلين، وهي: رفعة الجادرجي (صورة أب)، جاسم كاظم العزاوي (ثورة 14 تموز أسرارها، أحداثها...)، خليل إبراهيم حسين (موسوعة 14 تموز ج5)، مذكرات زكي خيري (صدى السنين ..).

## قرارات الثورة بشأن الأحزاب

لقد شرعت حكومة الثورة قانون الجمعيات في كانون الثاني عام 1960، وأجيز وفق هذا القانون 700 جمعية. وحصلت جميع الأحزاب التي قدمت طلباً للإجازة عدا الحزب الشيوعي العراقي وذلك بسبب أحداث الموصل وكركوك والمحاولة الإنقلابية في حزيران 1959 وغيرها من أعمال الفوضى التي شوهت سمعة الحزب في وقتها وما زال يدفع الثمن. وقد أعترف بذلك السيد عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي آنذاك، في مقال مطول معترفاً بأخطاء حزبه، حيث يقول: "إن الوضع الثوري الذي تكوَّن في ربيع 1959، كان يمكن إستثماره لحمل قاسم على إنهاء فترة الإنتقال وإقامة الحياة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية.. ودرء إنتكاسة الثورة.. غير إن ما فعلناه في الواقع هو تبديد طاقات ثورية هائلة في إستعراضات للقوى لا مبرر لها، وفي منازلات وتحديات مع قاسم والقوى الوطنية الأخرى، وفي التركيز على أهداف ثانوية، كالمطالبة بالإشتراك في الوزارة..الخ"[48].

ففي الوقت الذي يلوم الشيوعيون قاسماً أنه كان ضدهم، يصرح عبد السلام عارف لصحفي لبناني، أن قاسم أراد إعلان حكم شيوعي لذلك أسرعوا في ثورة 14 رمضان.[49]

وكذلك حزب التحرير الإسلامي، فقد رفض وزير الداخلية منحه الإجازة، وقدم شكوى إلى محكمة التمييز، التي أجازته ولم يتدخل قاسم ولا حكومته بقرار المحكمة. وهذا دليل على إلتزام قاسم بالديمقراطية وإحترامه لحكم القانون. واستمر الحزب في سعيه للإطاحة بقاسم، ثم اختفى من الساحة السياسية بعد أن تحققت الغاية المرجوة منه، في إنقلاب 8 شباط 1963.

أما الأحزاب القومية فلم يرفض الزعيم منحها الإجازة بل هي التي رفضت تقديم الطلب للعمل العلني، خاصة حزب البعث حيث اعتقدَ علي

---

[48] -نجم محمود، المقايضة: بغداد-برلين، منشورات الغد-لندن، 1991، ص442.

[49] -د.علاء الدين الظاهر، المصدر السابق.

صالح السعدي زعيم الحزب آنذاك، أن العمل العلني سيفتت الحزب[50] ولأن الأحزاب القومية لم تعترف بالديمقراطية وكانت تعتقد إنها ستخسر بالإنتخابات وفضلت العمل السري لأنها كانت تخطط لإنقلاب عسكري ضد قاسم للإستئثار والإنفراد بالسلطة دون غيرهم من القوى الوطنية[51] كما ظهر ذلك جلياً في الإنقلاب الدموي 8 شباط 1963 الأسود الذي عجلّوا به لأن الزعيم كان قد خطط لإصدار الدستور الدائم في آذار 1963 و إجراء إنتخابات ديمقراطية في حزيران وفتح البرلمان في عيد الثورة من نفس العام، وتشكيل حكومة إئتلافية تظم حتى حزب البعث. وقد أبلغ صالح مهدي عماش رفض حزب البعث إلى إسماعيل العارف.[52]

كما ويضيف العارف في مكان آخر من كتابه قائلاً: "وقد أيد عبدالكريم قاسم تطبيق النظام البرلماني الذي يقول بوجود رئيس للوزراء مسؤول أمام برلمان ووجود رئيس للجمهورية ينتخب من قبل الشعب مباشرة على غرار إنتخابات الرئاسة الفرنسية والامريكية ولا ينتخب من قبل البرلمان... وفي يوم الإحتفال بعيد الحرية في 24 آذار (مارس) 1962، أعلن عبدالكريم قاسم في خطاب ألقاه بهذه المناسبة تشكيل اللجنة الخاصة بإعداد الدستور الدائم. وعلى أثر ذلك صرح وزير العدل في 13 أيار (مايو) 1962 إن لجنة تحضيرية قد تشكلت في وزارة العدل لتهيئة الخطوط الأساسية للدستور الدائم مسترشدة بالقوانين الدستورية العالمية لتسهل عمل اللجنة الموسعة التي أعلن الزعيم عبدالكريم قاسم عن تشكيلها."[53]

أما الإدعاء بأن حكومة قاسم كانت تتدخل بالإنتخابات والإضرابات، فإنها تهمة باطلةً، فقد فاز إتحاد الطلبة (الشيوعي) مرة وفاز الإتحاد الوطني للطبة (البعثي) مرة أخرى. كما فاز التحالف القومي –البعثي لنقابة المعلمين لائحة أحمد عبد الستار الجواري، وفازت لائحة القومي عبد الرزاق شبيب في إنتخابات نقابة المحامين. وقاد البعثيون إضراب سائقي سيارات الأجرة وإضرابات الطلبة. وعندما استخدم الطلبة العنف واحتلوا

---

[50] -حسن العلوي، دولة المنظمة السرية.

[51] - Phebe Marr: Modern History of Iraq

[52] -إسماعيل العارف-أسرار ثورة 14 تموز.

[53] -أسماعيل العراف، المصدر السابق، ص 434.

مرافق جامعة بغداد، أرسل الزعيم جنوداً لإخراجهم منها بعد أن جرد الجنود من أسلحتهم "لينصحوا صانعي الفوضى بالعودة إلى رشدهم."[54]

## اختزال فترة الانتقال لسنة واحدة

كما ويعتقد آخرون وخاصة من التيار اليساري والوطني الديمقراطي، أنه لو اختزل قاسم الفترة الإنتقالية لسنة واحدة وأصدر الدستور الدائم وأجرى الإنتخابات البرلمانية والرئاسية لسد الطريق على الإنقلابات اللاحقة. فالكل يعرف مدى شعبية عبدالكريم قاسم بعد الثورة وكذلك شعبية الحزب الشيوعي عام 1959. فلو أجريت الإنتخابات الرئاسية بعد عام من الثورة، لم يكن هناك أدنى شك من أن قاسماً كان يحقق فوزاً ساحقاً كرئيس للجمهورية. ولو أجريت الإنتخابات البرلمانية فلا شك أن حقق الشيوعيون نصراً كبيراً فيها حيث كانوا يتمتعون بشعبية واسعة في فترة أطلق عليها ب"المد الأحمر" ومن المؤكد أنهم كانون يفوزون بأكثر من 50 بالمائة من مقاعد البرلمان. ووفق الأصول الديمقراطية فيكون من حق الشيوعيين تشكيل الحكومة لوحدهم. وهذا الإحتمال كان بمثابة الكابوس الذي أقض مضاجع القوى الأخرى في الداخل والحكومات الإقليمية والغربية في الخارج. والإنقلاب الذي حصل عام 1963، لحصل عام 1959. طبعاً لم يكن الخوف من فوز الشيوعيين هو الذي منع إجراء الإنتخابات، وإنما الصراعات الدموية هي التي أدت إلى ذلك، ولو أجريت الإنتخابات في تلك الأجواء الصاخبة لسالت الدماء أنهاراً ودون أن يحترم نتائجها أحد. لذلك أعتقد أن تمديد فترة الإنتقال كان أمراً فرضته الظروف الإستثنائية القاهرة و إختزالها ما كان يمنع حصول المجزرة المنتظرة واغتيال الثورة على أي حال.

خلاصة القول إن الديمقراطية هي ثقافة وموروث إجتماعي لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها وإنما بالتدريج وبخطوات عملية مخلصة من الحكام المخلصين والأحزاب المؤمنة بالديمقراطية في تربية الجماهير على ممارستها إلى أن تصبح تقليداً يحترمه الشعب. لقد قطعت ثورة 14 تموز شوطاً كبيراً في هذا المضمار وخاصة في إجراء الإنتخبات للمنظمات المهنية والديمقراطية (النقابات والإتحادات والجمعيات..الخ)

[54] -د.علاء الدين الظاهر، المصدر السابق.

ورغم حصول تجاوزات في بعض الأحيان، إلا إنها كانت بداية جيدة يمكن تطويرها، وكان قد خطط لإجراء انتخابات برلمانية لو لم يتم إجهاضها بإنقلاب 8 شباط 1963، لاعتاد الناس على هذه الإنتخابات وأصبحت عرفاً وتقليداً يحترم نتائجها الجميع. ومسئولية إجهاض هذه التجربة الرائدة تقع على عاتق الجميع وليس على قاسم وحده.

# الفصل السادس

# ثورة 14 تموز وموضوعة الوحدة العربية

## نبذة تاريخية عن حركة القومية العربية في العراق

لعب الرعيل الأول من التيار القومي العربي بقيادة الملك فيصل الأول دور الريادة في تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبمساعدة الإنكليز المحتلين بعد الحرب العالمية الثانية. وكما بينا آنفاً، إن استجابة الإنكليز لتأسيس الدولة العراقية، كانت نتيجة لثورة العشرين التي قامت بها العشائر العراقية وخاصة في مناطق الفرات الأوسط، وقادها رجال الدين وسياسيون مدنيون وشيوخ العشائر.

ومهما اختلفت الآراء، فالعراق بلد عربي تاريخياً وجغرافياً وطوبوغرافياً، أي من ناحية أغلبية السكان. ولكن في الوقت ذاته، يجب أن لا ننسى أن العراق بلد يتكون شعبه من مختلف الأعراق والأجناس والديانات والمذاهب واللغات وله خصوصياته التي تميزه عن بقية البلدان العربية الأخرى.

ونظراً لظروف التجزئة التي أوجدها الإحتلال الأجنبي للبلدان العربية لعدة قرون ومنذ سقوط بغداد على يد المغول عام 1258م، فقد خلقت التجزئة أوضاعاً جديدة في هذه البلدان مما جعلت لكل بلد عربي خصوصياته التي لا يمكن نكرانها وتجاوزها أو التغلب عليها أو التخلص منها بين عشية وضحاها وبقرار حكومي فوقي. لذلك واجهت الحكومات العربية التجزئة في القرن العشرين بعد تحررها من الإستعمار، بعين الرضا واعترفت بها كسياسة الأمر الواقع وصبت جل اهتمامها في بناء الدولة الوطنية بدلاً من الدولة القومية الواحدة من المحيط إلى الخليج.

إضافة إلى ذلك، فالعراق يختلف عن بقية الأقطار العربية الأخرى بخصوصيات كثيرة تتعلق بمكونات الشعب العراقي في تعدد الأعراق والأديان والمذاهب والطوائف. وقد ذهب الملك فيصل الأول إلى حد الإعتقاد بأن أهل العراق ليسوا شعباً، بل مجموعات بشرية متنافرة مازالت في طور تكوين شعب، إذ يقول بهذا الخصوص: "وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسى: إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية، خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للإنتقاض على أي حكومة كانت، فنحن نريد

والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل. هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي..." [55]

وقد لعب المثقفون المسيحيون في سوريا ولبنان في نهاية القرن التاسع عشر وطيلة القرن العشرين، دوراً كبيراً في انبعاث الشعور القومي العربي والحاجة إلى الوحدة العربية، كبديل للشعور الديني الإسلامي الذي كان سائداً خلال الحكم العثماني التركي الذي حكم العرب باسم الإسلام والخلافة الإسلامية والذي عانى المسيحيون منه كثيراً بسبب التمييز الديني. لذا أراد هؤلاء بديلاً قومياً دون التمييز الديني بين أبناء القومية الواحدة.

ولاقى الشعور القومي ترحاباً من لدن الشباب العربي سواء من الرعيل الأول، المتمثل بالضباط الشريفيين (وهم الضباط العراقيون الذين خدموا مع الشريف حسين، شريف مكة وإبنه فيصل في سوريا) جميعهم من خريجي المدرسة العسكرية العثمانية، أو قادة ثورة العشرين العراقية، وكذلك الرعيل الثاني من السياسيين المدنيين والعسكريين العراقيين من خريجي المدرسة العراقية خلال الحكم الوطني.

وقد حصل خلاف بين الرعيل الأول والثاني من التيار القومي العربي فيما بعد، في الموقف من القضايا العربية الكبرى والنفوذ البريطاني في العراق وقضية فلسطين. فقد وجد الرعيل الأول ضالته في التحالف الإستراتيجي مع بريطانيا حتى ولو على حساب القضايا الوطنية كالإستقلال السياسي، والقومية كقضية فلسطين. بينما أراد الرعيل الثاني من القوميين ومعه التيار الوطني العراقي، الإستقلال السياسي التام والتخلص من أي نفوذ غربي وخاصة النفوذ البريطاني والأمريكي. وقد بلغ الخلاف إلى حد القطيعة بعد أحداث حركة مايس 1941، (حركة العقداء الأربعة) وانحياز العائلة المالكة العراقية وانصياعهم، مثل نوري السعيد وجماعته، إلى بريطانيا، مما أدى إلى الإحتلال البريطاني الثاني

[55]- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، مطبعة دار الكتب-بيروت، 1983، ج1، ص12.

للقضاء على تلك الحركة وإعدام قادتها، وعلى رأسها العقيد صلاح الدين الصباغ ورفاقه الآخرين.

كذلك من أخطاء النظام الملكي وربما لسوء حضه وحض العراقيين، أن العهد الملكي السعيدي لم يكترث برأي الشعب ولم يحاول تحسين صورته خاصة بعد مجيء قائد قومي كارزماتي وخطيب مؤثر مثل الرئيس جمال عبد الناصر يقود النضال العربي ضد النفوذ الغربي باسم القومية العربية والوحدة، ونيله شعبية واسعة بسبب مواقفه الوطنية والقومية ضد الاستعمار وخوضه الحرب ضد العدوان الثلاثي بعد تأميم قناة السويس عام 1956، وموقف الحكم الملكي–السعيدي، المنحاز علناً للعدوان وضربه المظاهرات الشعبية في العراق المناصرة لمصر. كل ذلك ساعد على تنشيط حركة الضباط الأحرار وتصعيد العداء في الشارع العراقي ضد النظام الملكي–السعيدي، وبالتالي التعجيل في إسقاطه في ثورة 14 تموز 1958.

كان الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة 14 تموز 1958، عبارة عن خليط من الوطنيين الذين كان جل همهم هو تحرير العراق من المعاهدات الجائرة وتحقيق إستقلاله السياسي وبناء ركائزه الاقتصادية، وحل مشاكله الداخلية أولاً، والقوميين العروبيين، الذين كان البعض منهم يركز على الأهداف القومية الوحدوية قبل الوطنية.

## الوحدة العربية الفورية

بادئ ذي بدء، يجب أن نشير إلى أن هناك سوء فهم لدى البعض عن تاريخ الدولة العربية–الإسلامية. يعتقد دعاة الوحدة العربية الاندماجية أن الأمة العربية كانت تحكمها دولة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج في وحدة إندماجية. وهذا خطأ، خاصة إذا ما أخذنا بالمفهوم العصري للوحدة والدولة. فكان الحكم أيام الخلافة باسم الإسلام وليس باسم القومية العربية التي لم يكن الشعور القومي معروفاً آنذاك بمعناه اليوم. وكل ما كان أيام حكم الخلافة الإسلامية، سواءً في العهد الراشدي أو الأموي أو العباسي وحتى العثماني، كانت العلاقة بين هذه الأقطار (الولايات) ومركز الخلافة، (المدينة المنورة، الكوفة، الشام، بغداد، إسطنبول) علاقة هلامية.

وهذه الولايات كانت عبارة عن شبه دول مستقلة. وكانت سيطرة المركز على الولايات تتلخص بأن يقوم الخليفة بتعيين الولاة، ويقوم هؤلاء بإرسال ما يرتئيه من الضرائب إلى عاصمة الخلافة، وذكر اسم الخليفة في خطب صلاة الجمعة في المساجد. وفيما عدى ذلك فالوالي كان شبه مستقل عن الحكومة المركزية وحتى في بعض الحالات كانت وراثية. وقد ضعفت سيطرة الخلافة العباسية في القرن التاسع الميلادي ودب فيها الضعف، ففي بداية القرن العاشر الميلادي تأسست الدولة الفاطمية في تونس مستقلة عن سلطة الخلافة العباسية وبالتالي سيطرت على كل أقطار شمال إفريقيا واتخذت القاهرة عاصمة لها. ثم سقوط بغداد على أيد المغول عام 1258. ومنذ ذلك التاريخ غاصت البلاد العربية في ظلام دامس وكانت مجزأة تحت حكم الأجانب وحتى النهضة العربية الحديثة في القرن العشرين التي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية.

أما في الوقت الحاضر، فقد أصبحت الدولة معقدة بأجهزتها ومسؤولياتها وواجباتها وعلاقاتها مع الشعب ومع العالم الخارجي. وعليه فالوحدة الإندماجية كما أرادها دعاة الوحدة العربية أيام عبد الناصر، أو في آيديولوجية حزب البعث العربي الإشتراكي، لم تكن موجودة في أية مرحلة من مراحل التاريخ، وفي رأينا غير ممكنة لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل المنظور. فمن غير الممكن فرض حكم متشدد في المركزية، كما في الوحدة المركزية، على دولة واسعة مترامية الأطراف تشمل البلاد العربية من المحيط إلى الخليج أي 22 بلداً عربياً. لأن لكل بلد عربي ظروفه الإقليمية الخاصة. لذلك انهارت الوحدة العربية بين مصر وسوريا بعد أعوام قليلة لأنها تأسست بإجراءات فوقية ودون أخذ رأي الشعب من جهة أو الظروف الموضوعية لكل بلد من جهة أخرى.

أما ما نلاحظه من دول كبيرة واسعة مترامية الأطراف مثل الولايات المتحدة الإمريكية ، فهي عبارة عن إتحاد فيدرالي طوعي بين 50 ولاية، وكل ولاية تتمتع بحكومة محلية منتخبة من شعبها، ذات صلاحيات واسعة، وما دور الحكومة المركزية الفيدرالية في واشنطن سوى القيام بواجبات الدفاع المشترك والسياسة الخارجية والميزانية العامة وبعض القوانين المشتركة التي تعطى الأولوية فيها لحكومة الولاية المعنية. وكذلك الحال بالنسبة للهند. لذلك، يمكن القول أن دعاة الوحدة العربية

الإندماجية كانوا يطالبون بالمستحيل، ولا غرابة أنها فشلت بعد سنوات قليلة من قيامها بأوامر فوقية بين مصر وسوريا.

## ثورة 14 تموز والوحدة العربية

كانت الوحدة العربية لدى أغلب الضباط القوميين مجرد شعور رومانسي يراودهم لإعادة المجد التليد، على أساس هدف يسعى إلى تحقيقه في المستقبل وعندما تتضج لها الظروف. ولم تكن الوحدة العربية الإندماجية الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) من أهداف ثورة 14 تموز، كما هو واضح من البيان الأول الذي أذاعه عبد السلام محمد عارف نفسه من دار الإذاعة العراقية صبيحة يوم 14 تموز 1958. إذ لم يكن فيه أي ذكر للوحدة العربية، بل كان هناك تأكيد على الوحدة الوطنية العراقية، وكلما ذكر فيما يخص العلاقة مع البلدان العربية هو التأكيد على التضامن العربي أسوة بالتضامن مع العالم الإسلامي ودول عدم الإنحياز. كذلك ما ذكره عدد من أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار في مذكراتهم ومؤلفاتهم مثل الضابط القومي اللواء محسن حسين الحبيب الذي حدد أهداف الثورة بعشرين هدفاً في كتابه (حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق) ولم تكن الوحدة الإندماجية الفورية من هذه الأهداف إلا في حالة تعرض الجمهورية العراقية إلى هجوم خارجي لإعادة النظام الملكي.[56]

ولكن بعد أيام قلائل من الثورة، والقوى الإستعمارية ما زالت تتهيأ للإطاحة بها ووأد الجمهورية الفتية، جاء ميشيل عفلق إلى بغداد يوم 24 تموز، واجتمع بقيادة حزب البعث في فندق بغداد وطرح شعار الوحدة الفورية كهدف أساسي وملح للتيار القومي العربي. وقد أثار هذا الشعار مخاوف الأحزاب الوطنية، الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني، لأن عبد الناصر كان معروفاً بعدائه للحياة الحزبية والتي ألغاها في عهده سواءً في مصر أو في سوريا خلال فترة الوحدة. وأثار شعار الوحدة الفورية مخاوف الشيوعيين خاصة والذين لم يفيقوا بعد من هول الضربة التي تعرض لها الحزب الشيوعي السوري على يد عبدالناصر بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وكذلك ما حصل لسكرتير الحزب الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو الذي قتل تحت التعذيب على أيدي المخابرات الناصرية وإذابته بأحواض التيزاب،

---

[56]-حسن العلوي، عبد الكريم قاسم -رؤية بعد العشرين. ص130-147.

وإعدام شهدي عطية أحد زعماء الحزب الشيوعي المصري. وبالمقابل، كان الزعيم عبدالكريم قاسم مع حرية الأحزاب وهو بالأساس من التيار القومي العروبي، ولكن دون اندفاع وعواطف شرقية. وكذلك قوى التيار الوطني مثل الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي وحزب الإستقلال بقيادة الشيخ محمد مهدي كبة كانوا ذا التوجه القومي العربي، ومع فكرة الإتحاد الفيدرالي وليس الوحدة الإندماجية الفورية.
وكما يقول المفكر الكويتي أحمد الربعي: " الوحدة ـ أية وحدة ـ هي مشروع تنموي متدرج يقتله التسرع، وعدم دراسة الواقع، وكان أول حلم عربي بالوحدة بين مصر وسورية انتهى بالانفصال غير مأسوف عليه، لأنها وحدة انفعال وحلم مشروع ولكنها تفتقد إلى فهم الواقع الاقتصادي والسياسي، ولا يمكن أن تستمر وحدة مصر وسورية على طريقة «أنا قاعد فوق الأهرام وقدامي بساتين الشام»، فبين بساتين دمشق، واهرام القاهرة مشروع تكامل مطلوب، ووحدة قوانين وأنظمة، وتقارب في مستويات المعيشة، ودمج متدرج للمؤسسات، وعملة موحدة، وتوحيد جمركي، وتسهيل انتقال البضائع والافراد وقائمة أخرى مطلوبة في أية وحدة جادة يطلب لها الاستمرار."[57]

نعم أراد القوميون العرب، بمختلف فصائلهم، ناصريين أو بعثيين، حرق المراحل وعدم الرجوع إلى رأي الشعوب العربية والإكتفاء بتحقيق الوحدة عن طريق إصدار قرارات حكومية فوقية والقفز على الواقع، فسقطت الوحدة كنتيجة حتمية لهذا التسرع والعمل غير المدروس، تلك السياسة التي حذر منها الزعيم عبدالكريم قاسم عندما قال: "وأحب أن أؤكد لكم أن العراق جزء من الأمة العربية .. وإن هذا الوطن (العراق) شراكة بين العرب والأكراد ... وإذا تأمنت مصالح العرب في كل دولة وتحررت ، فهذا معناه التحرر، وإذا تحررت الشعوب العربية كلها في منطقتها فمعناه اتحاد عام والاتحاد لا يقره شخص واحد وإنما تقرره شعوب الدول العربية والتي لها أن تقرر نوع الحكم." كما وأكد على عدم التسرع بصدد الوحدة العربية، إذ يجب أن تتم خطوة فخطوة لأنها هدف الجميع .

---

[57] -أحمد الربعي، الشرق الأوسط، 2002/1/1.

"لم يكن قاسم والشيوعيون وحدهم الذين يقولون بمنهج تدرج الوحدة وبالإتحاد الفيدرالي أو البدء بتضامن عربي فعال وعملي مدعوم بإتفاقات عسكرية وثقافية واقتصادية، أو بوحدة يسبقها التهيئة الداخلية وحل المشكلات المعيقة لكل قطر بما في ذلك بناء المؤسسات الحكومية والشعبية الملائمة، بل إن ناصر نفسه وصل إلى هذا الرأي حتى قبل سقوط قاسم، وقد أبلغ به قيادة البعث بعد أيام من حركة 8 شباط في معرض تقييمه لإنتكاسة الوحدة المصرية السورية قائلاً: "الوحدة الإندماجية سابقة لأوانها، وهذا ما عبرت عنه بكلامي في ضرورة مراعاة العوامل الإقليمية.."[58]

وغداة ثورة 14 تموز، راح عبد السلام عارف يتجول في المدن العراقية ومعه فريق كامل من جوقة الإعلام المصري مشدداً في خطبه الدعوة إلى الوحدة الفورية ومردداً اسم "الأخ الأكبر" جمال عبد الناصر متجاهلاً كل التجاهل قائد الثورة عبد الكريم قاسم، كما لو كان العراق محافظة من المحافظات المصرية. وبعمله هذا، أراد عبد السلام أن يجعل من نفسه في الثورة العراقية كعبد الناصر في الثورة المصرية ويضع عبد الكريم قاسم في دور اللواء محمد نجيب بحيث يمكن إزاحته بضربة عِكسية تماماً كما أزاح ناصر اللواء نجيب!!.

لعل من أكبر أخطاء عبد الكريم قاسم هو حسن نواياه بعبد السلام عارف، وكما تقول الحكمة (الطريق إلى جهنم معبد بالنوايا الحسنة)، فهو الذي فرضه على اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار. وكما قال مصطفى علي، وزير العدل في حكومة الثورة: "عبد الكريم قاسم جاء بثورة عظيمة، ولكن جاء بفنائها معها، جاء بعبد السلام عارف".[59]

لقد كان لدى عبد السلام عارف إستعداداً شخصياً للتآمر والتخلص من قاسم منذ الأيام الأولى للثورة. فقد أبلغ جمال عبد الناصر في دمشق أمام الوفد العراقي المرافق له، بعد خمسة أيام من ثورة 14 تموز 1958، بأن العراق سينضم سريعاً إلى العربية المتحدة. وعندما سأله ناصر عن

---

[58] -د.علي كريم سعيد، عراق 8 شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية-بيروت، ط1، سنة 1999، ص 205.
[59] - د.ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص408" .

مصير قاسم أجاب: "سيكون مصيره كمصير محمد نجيب" وأضاف أنه ليس أمام قاسم سوى الإستسلام أو السقوط، وأن قاسم لا يعدو أكثر من قلم حبر في جيبه. ووصل حديث عارف إلى عبد الكريم قاسم حتى قبل عودة الوفد إلى بغداد، ولم يكن عبد الكريم قاسم لئيماً ليخبئ الأمر، بل واجهه به فور عودته ولامه عليه وطلب منه عدم تكراره، فأنكر عارف الأمر بصورة قاطعة. حصلت تلك الحادثة بين عارف وناصر وقاسم قبل إندلاع الخلاف حول شعار الوحدة العربية وطريقة تحقيقها (الإندماجية أم الإتحادية أم الفيدرالية)، بل كانت ثورة تموز 1958 ما زالت تحتفل بانتصارها مما يؤكد سريرة عبد السلام المستعدة للتآمر.[60]

لم يكن التيار القومي جاداً في رفعه لشعار الوحدة الفورية وإنما كانت الغاية منه إحراج موقف عبد الكريم قاسم واتخاذه ذريعة لإسقاطه والإستيلاء على السلطة من جهة، وضرب الأحزاب الوطنية في العراق كما حصل في مصر وسورية بعد الوحدة الفورية من جهة أخرى. وقد تأكد ذلك فيما بعد، حيث أصبحت الوحدة العربية من الممنوعات إبان حكمهم خلال ما يقارب أربعة عقود ولحد الآن.

ثم قام عارف بمحاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في مكتبه بوزارة الدفاع وبحضور الضابط الكردي فؤاد عارف، وعاتبه الزعيم في لحظة الجرم المشهود عتاب الصديق للصديق! وتوسل إليه أن يقبل مؤقتا منصب سفير في بون. وقد نكر عارف في محكمة الشعب محاولة الاغتيال، ثم عاد وأكدها متبجحاً في مذكراته التي نشرتها له مجلة روزاليوسف بعد إنقلاب 8 شباط/فبراير 1963 واستلامه السلطة. وفي يوم 5 تشرين الأول 1958، عاد عبد السلام عارف إلى بغداد دون مراجعة قاسم، لذلك تم إعتقاله.

ورغم جميع الأعمال التي قام بها عارف ضد قاسم فيما بعد، وصدور حكم الإعدام بحقه، لم ينفذ قاسم الحكم، بل اكتفى بفرض إقامة شبه إجبارية عليه في منزله يستلم رواتبه كاملة.

---

[60] -د.علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص 323. نقلاً عن كتاب مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص125-123 ومقابلات مع محمد صديق شنشل وفائق السامرائ ومحمد حديد.

## حملة الإعلام المصري

في الأيام الأولى من الثورة وقفت العربية المتحدة بجانب الثورة وبحماس منقطع النظير. ولكن، وكما تبين فيما بعد، كان ذلك مقابل ثمن، ألا وهو المطالبة بانضمام الجمهورية العراقية الفتية إلى العربية المتحدة في وحدة اندماجية وإلغاء الجمهورية العراقية وحتى دون الرجوع إلى رأي الشعب العراقي. لذلك لم يدم شهر العسل طويلاً، بل بدأ التوتر بين الجانبين بشكل مفاجئ. ترافق ذلك مع حملة إعلامية عاطفية ضارية من قبل الإعلام المصري بقيادة محمد حسنين هيكل وأحمد سعيد والأخوين علي أمين ومصطفى أمين، والثلاثة الأخيرين قد سجنهم عبد الناصر فيما بعد لإثبات أدوارهم التجسسية لحساب المخابرات الأمريكية. وما حصل في تلك الفترة التي يسميها هيكل بحق بفترة الغليان من المهازل في تضليل الرأي العام العربي والتلاعب بمشاعر الجماهير العربية بإطلاق الأناشيد الثورية مثل (الله أكبر وغيرها) وكأنه بالإمكان تحقيق النصر على العدو والوحدة العربية بالأناشيد ودون الرجوع إلى رأي الشعب وأخذ الظروف الموضوعية بالحسبان، فأرادوها وحدة تتم بين الرؤساء لا الشعوب مع إنكار كل عوامل الوحدة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ودون أي إعتبار لدور الشعوب. لذلك انهارت الوحدة بين سوريا ومصر. وبات دور العربية المتحدة واضحاً في ضرب الثورة العراقية وتدميرها حتى صار معروفاً لدى الجميع.

وحتى عبد الناصر نفسه قد شارك في هذه الحملة ضد عبد الكريم قاسم وتشويه صورته والتأليب عليه، فقد كان يذكره في خطبه ب "قاسم العراق" وأحياناً ب"آثم العراق". بينما لم يذكر قاسم اسم ناصر في خطبه مطلقاً وحتى خصومه يعترفون بأنه كان عفيف اللسان. وقد بلغ هجوم الإعلام المصري على الثورة العراقية حد الإسفاف والإبتذال في تضليل الرأي العام العربي آنذاك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشرت إحدى المجلات المصرية بمناسبة رأس السنة الجديدة (نهاية 1959) على غلافها الأول كاريكاتيراً عبارة عن صينية فيها رأس عبد الكريم قاسم وتحتها عبارة "هدية رأس السنة للشعب العربي"! (كذا).

يقول ذنون أيوب، وكان مديراً للإذاعة والتلفزيون في عهد قاسم: "كانت إذاعة مصر تقذف حمماً في وجه قاسم وحكمه. ولم يطلب قاسم منا رداً أو هجوماً معاكساً. وقد تحرشت أنا به حول هذا الموضوع. فقلت له أنه

إذا لم يرد الرد فلدينا من الأجهزة ما يشوش على تلك الإذاعة. فأجاب " إخواننا هؤلاء يكذبون علينا كثيراً، وسيرجعون إلى جادة الصواب، فدعهم والناس هنا يدركون الحقيقة، بدون رد."[61]

**دور القيادة المصرية في ضرب الثورة العراقية**

إن قادة الحركة القومية العربية، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، ولمصالحهم الذاتية والأنانية وقصر النظر السياسي، انساقوا وراء المخطط الغربي وخاصة ذو الواجهة الأمريكية لتدمير الثورة العراقية بحجة مكافحة الخطر الشيوعي، وكانت نتائج سياساتهم تلك وبالاً ليس على العراق فحسب، بل وعلى أنفسهم أيضاً، كما ثبت ذلك لاحقاً.

ومن المفيد أن أستشهد هنا بما أدلى به اللواء الركن عبدالوهاب الأمين، وكان يشغل منصب الملحق العسكري في القاهرة بعد ثورة 14 تموز 1958، أنه قدم تقريراً إلى الزعيم عبدالكريم قاسم ضمنه ما اطلع عليه خلال وجوده في القاهرة من تقديرات حول الثورة العراقية. وأكد الأمين الإشارة إلى تقريره في وثيقة نشرت في دراسة ذات وجهة ناصرية، ذكر فيها:

"عدت إلى العراق في 30 تشرين الأولـ [1958] وقدمت تقريراً يحتوي على النقاط التالية: إن الرئيس عبدالناصر بعد عودته من موسكو[في 16 تموز 1958] جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق ... وكان رأي عبدالناصر أن العراق قام بثورة لم تجارها ثورة مصر 23 يوليو ويعني ذلك إن قادة الثورة رجال أكفاء .. وبإمكانياتهم ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف، فالإحتمال أنه سيقوم في العراق –لإمكانياته الكبيرة– ويقود الأمة العربية وتصبح مصر في الخلف ، وإذاً يجب تدمير الثورة العراقية بأي ثمن" . ويقول اللواء الأمين انه حصل على هذه المعلومات من مسئول مصري كبير يحمل رتبة عميد ذكر إسمه لمؤلف كتاب ثورة الشواف ثم عاد وطلب عدم إدراج إسمه في الكتاب.[62]

**حركة الشواف**

---

[61] -مذكرات ذوالنون أيوب، القسم الخامس.

[62] -خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف، ج1، ص235.

كان العقيد عبد الوهاب الشواف من أعضاء اللجنة العليا النشطين لتنظيم الضباط الأحرار وكان قبل الثورة أقرب إلى اليسار و إلى الحزب الوطني الديمقراطي تحديداً، منه إلى القوميين، وكان طموحاً جداً في المناصب العالية. وبعد الثورة تم تعيينه آمراً لحامية الموصل. واعتبر ذلك دون طموحه وإبعاداً له عن مسرح الأحداث. ومعروف عنه بالتسرع والتطير، وقد حاول أن يسبق غيره في القيام بالثورة لوحده على النظام الملكي ولكنه فشل، وهذا هو سبب كراهيته لقاسم وعارف. وكان هذا واضحاً حين قال لقاسم بعد نجاح الثورة مهنئاً: "لقد تقاسمتم الثورة وحدكم". وكان كره الشواف للبعثيين لا يقل عن كرهه للشيوعيين. فلو قدِّر للشواف أن ينتصر في محاولته في الموصل، لسحق البعثيين كما سحقهم عارف فيما بعد.

يقول إسماعيل العارف عن موقف الشواف من الثورة: وقد أثيرت حفيظة العقيد الشواف أحد البارزين في اللجنة العليا عندما عيِّن حاكماً عسكرياً عاماً للعراق أول يوم الثورة ثم ألغى عبدالسلام عارف الأمر وعينه آمراً للقوات العسكرية المرابطة في مدينة الموصل لعدم توافق مزاجه معه فتأثر من هذا التدبير واعتبره إجراءً مقصوداً لإبعاده عن مركز السلطة. وكان المنصب الأخير برأيه أقل مما يستحق فامتنع عن الإلتحاق بمركزه ولكن بعض الضباط أقنعوه بالإذعان ولو بصورة مؤقتة آخذين في الإعتبار ما كان يتعرض له العراق من أخطار محتملة بعد إنزال الأمريكان والبريطانيين في لبنان والأردن واحتمال تحرك دول حلف بغداد لضرب الثورة في العراق."[63]

كما ويصفه إسماعيل العارف كالآتي: "كان العقيد عبد الوهاب الشواف عصبي المزاج سريع التأثر، صريحاً، متهوراً في أكثر الأحيان، يشتم ويسب معارضيه علناً وينتقدهم بلا خوف أو وجل. و كان قليل التروي قصير الأناة ينفذ ما يعتقد به فوراً وبلا تردد. من جهة أخرى فقد كان الشواف مثقفاً يؤمن بالديمقراطية ويميل إلى اليسار، إلا إن تعيينه في هذا المنصب الثانوي (آمر حامية الموصل) دفعه إلى الوقوف بعدئذٍ ضد القوى اليسارية.."[64]

---

[63] -إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، Lana Publisher-London، ط1، 1986، ص 368.
[64] -إسماعيل العارف، نفس المصدر، ص 368.

واستاء الشواف من مسيرة أنصار السلام في الموصل يوم 6 آذار 1959 وقابل قاسم بأيام ملحاً عليه إلغاءها، ولكن قاسماً رفض ذلك. لذلك غادر وزارة الدفاع في منتهى العصبية وهو يولول ويشتم.[65] وقامت مسيرة السلام في الموصل دون ما يعكر الجو، وغادر أنصار السلم الموصل في اليوم التالي7 آذار. وبعد الظهر من ذلك اليوم بدأت مناوشات بين القوميين واليساريين. وقام الشواف بحركته في الموصل يوم 8 آذار 1959 بدأها بإعتقال اليساريين وقتل عدد منهم مثل كامل القزانجي وضابط معروف بولائه لقاسم وهو العقيد عبد الله الشاوي، وانتهت المحاولة بالفشل وبمقتل الشواف وأعمال فوضى مؤسفة كرد فعل شديد لتلك المحاولة.

وفي الحقيقة، كانت محاولة الشواف الإنقلابية خطة ذات أبعاد واسعة شارك فيها عدد من الضباط القوميين للإطاحة بحكومة 14 تموز حتى ولو لم تحصل مسيرة السلام في الموصل كما تبيّن ذلك فيما بعد من محاكمات الضباط القوميين أمام محكمة الشعب، ومن مذكرات قادة الجمهورية العربية المتحدة بعد سنوات. ومن الجدير بالذكر أن هدف الضباط القوميين لم يكن تحقيق الوحدة العربية كما كانوا يعلنون، وإنما إسقاط حكومة قاسم وتسلمهم المناصب.

فيذكر أكرم الحوراني في مذكراته عن إتصالات ناظم الطبقجلي ومدحت الحاج سري بعبد المجيد فريد (الملحق العسكري المصري في بغداد آنذاك)، طلبا منه مساعدة العربية المتحدة وأوضحا له أنهما إذا ما استلموا السلطة سوف لن يسلموا العراق إلى حكم عبد الناصر. كما اتصل الشواف بعبدالمجيد فريد ووعده بالوحدة الفورية إذا قدمت العربية المتحدة له المساعدة. لذلك حرَّض عبد المجيد فريد الشواف ليسبق زميليه في الحركة وبذلك يحرج موقفهما، فسيضطر الضباط الآخرون للإلتحاق بحركته، وستكون القيادة للشواف.

بعد فشل محاولة الشواف، كانت هناك إذاعة في سورية في قرية خرابو بغوطة دمشق، وبأمر من عبد الحميد السراج بدأت تبث الأسماء الصريحة للضباط القوميين في العراق، الطبقجلي والحاج سري وغيرهما قبل أن

65 -إسماعيل العارف، نفس المصدر.

يعرف أحد عنهم . أقتبس مقطعاً، ولو مطولاً مع الإعتذار، من مذكرات أكرم الحوراني ليصف لنا ما دار في إجتماع القيادة المصرية وبحضور عبد الناصر في دمشق بهذه المناسبة والذي يبين بكل وضوح كيف كانت هذه القيادة تتدخل بشكل سافر في شؤون العراق لضرب الثورة العراقية والتآمر عليها، يقول الحوراني :

" ولم أكن أعلم آنذاك شيئاً عن تفاصيل الإتصالات السابقة التي أجراها عبد المجيد فريد وعبد الحميد السراج مع كل من الشواف والطبقشلي والحاج سري وعلاقتهما بهذه الثورة. قلت للسراج محتجاً أمام عبد الناصر: "هل تقصد يا عبد الحميد بنداءاتك المتكررة من محطة خرابو للطبقشلي والحاج سري ورفاقهم أن تشي بهم لعبد الكريم قاسم ليلقي القبض عليهم ويعدمهم مع رفاقهم من الضباط الآخرين؟ كيف يجوز لك ذلك؟

أجابني السراج بحقد: " إن هؤلاء يجب أن يعدموا، نعم إنني أقصد ذلك! إن الطبقشلي لم يزحف بفرقته لمساعدة الشواف في الموصل، وإن عبد الكريم قاسم كان في قبضة يدي، لأنني كنت على إتصال مع حرسه الخاص، فلماذا لم يتحرك الحاج سري في بغداد؟"

قلت للسراج: عجباً كيف يجوز لك أن تبدأ الثورة في الموصل طالما أن عبدالكريم قاسم في قبضة يدك في بغداد؟ ألم يكن من البديهي أن يقضي على قاسم بواسطة حرسه في بغداد أو أن تبدأ الثورة فيها فتتبعها بعد ذلك الموصل وكركوك؟ "

ويضيف الحوراني: "كان عبد الناصر يستمع إلى هذا النقاش فلم يتدخل وظل صامتاً. بقي لغزاً محيراً بالنسبة لي السبب الذي جعل السراج يذيع النداءات بأسماء الضباط من إذاعة خرابو في الغوطة، وإصرار السراج أمام عبد الناصر بأنه يقصد من ذلك إعدامهم من قبل قاسم لأنهم لم ينجدوا ثورة الشواف، بل شاركني في ذلك كثيرون وكان التأويل أنه ربما كان الطبقشلي والحاج سري ومجموعة من ذكرت أسماؤهم من الضباط قوميين من حزب البعث ولذلك أجاز السراج لنفسه الوشاية بهم ولكن الذي تبين أن هؤلاء الضباط كانوا ذوي إتجاه قومي عربي وكانوا ناقمين على ما يرتكبه الحزب الشيوعي من هيمنة وتسلط وإجرام. وهذا ما تبدى إثناء محاكماتهم.".

وإكمالاً للموضوع، يقتبس الحوراني من مذكرات عبد اللطيف البغدادي فيقول: وفيما يتعلق بهذه القضية فقد ورد في مذكرات عبد اللطيف البغدادي التي نشرت أواخر السبعينات ما يلي (ص80 ج2): "كان السراج قد سبق وأبلغ جمال كذلك إثناء تواجدنا في مدينة حلب وقبل أن نتوجه منها إلى مدينة اللاذقية، إن الزعيم ناظم الطبقجلي قائد القوات العراقية في كركوك شمال العراق قد أرسل إليه ضابطاً من ضباط أركان حربه واسمه عبد العزيز وطلب هو الآخر مساعدته في القيام بثورة ضد قاسم. وأنه في حاجة إلى مدد بقوات من الجمهورية العربية المتحدة ذلك بالإضافة إلى بعض الأسلحة ومحطة إرسال متنقلة. وقد وافق جمال على مدهم بما يحتاجونه من السلاح وعلى محطة الإرسال كلك. ولكنه أبدى تعذر إمدادهم بقوات عسكرية. واتفق على أن توضع هذه الأسلحة ومحطة الإرسال المطلوبة في نقطة قريبة من الحدود العراقية عند بلدة تلكوتشك السورية لتكون تحت تصرفهم الفوري عند تحركهم."[66]

كذلك يذكر الحوراني، أن القيادة الناصرية اقترحت بعد فشل حركة الشواف، تسليح عشائر البدو على الحدود السورية العراقية للقيام بأعمال تخريب في داخل العراق. ووافق عبد الناصر عليها، ولكن تم التخلي عن الفكرة فيما بعد. ويستحسن الحوراني فكرة إلغاء خطة تسليح العشائر لأنها كما يعتقد كان مآلها الفشل والكارثة كما حصل لحركة الشواف الفاشلة.

ومن حقنا أن نتساءل، أية وحدة هذه التي كان عبد الناصر يرجوها للشعوب العربية عن طريق تنظيم المؤامرات وأعمال تخريب في بلد عربي مثل العراق يعمل جاهداً للتخلص من تخلف العهود السابقة واللحاق بالنهضة الحديثة؟

**نستنتج من مذكرات أكرم الحوراني ما يلي:**

1-دور القيادة المصرية في التدخل الفض في شؤون العراق وحبك المؤامرات ضد ثورته وقيادته وتخريب ركائزه الاقتصادية وقتل الأبرياء وتدمير ثورته.

---

[66] - أكرم الحوراني، مذكراته، – القدس العربي، العدد 3131، الأربعاء 2 حزيران /يونيو 1999-18 صفر 1420 هجرية.

2-عدم رغبة ناظم الطبقجلي ومدحت الحاج سري والضباط القوميين الآخرين بقيام أي شكل من أشكال الوحدة مع ج.ع.م. بل كلما أرادوا من العربية المتحدة هو الدعم فقط للتخلص من قاسم وحكومته. وحتى العقيد عبد الوهاب الشواف، ولمعرفتنا عن مزاجيته وميوله السياسية التي كانت أقرب إلى الحزب الوطني الديمقراطي، كما هو معروف عنه قبل الثورة كما أسلفنا، لم يكن جاداً في تحقيق الوحدة، بل كان إجراءً تكتيكاً مرحلياً لجر العربية المتحدة لمساعدته وليتنصل عنها كما فعل عارف فيما بعد.

3-أن وسائل الإعلام في العربية المتحدة وبإيعاز من عبد الناصر نفسه شنت حملة شديدة ضد قاسم تتحداه وتحرضه على إعدام الطبقجلي والحاج سري والضباط القوميين الآخرين الذين أفشت بأسمائهم عمداً بعد فشل حركة الشواف في الموصل، ونعت قاسم بالجبن إن لم ينفذ حكم الإعدام بهم، وذلك لخدمة هدفين: الإنتقام من هؤلاء الضباط القوميين الذين أقسم ناصر أنهم يستحقون الإعدام لعدم نصرتهم للشواف من جهة، ولأخذ إعدامهم ذريعة لتحريض وتأليب الجماهير العربية ضد قاسم أكثر فأكثر في العراق والشارع العربي من جهة أخرى، تمهيداً لإسقاط حكمه. أما قاسم فكان يعرف أنه إذا ما ذهب، فسيتمزقون شذر مذر. وهذا ما حصل.

## دور العميد ناظم الطبقجلي في ثورة 14 تموز

يحاول بعض الكتاب القوميين من خصوم الزعيم عبد الكريم قاسم أن يصوروه وكأنه كان طارئاً على ثورة 14 تموز 1958 وليس قائداً لها[67] . لا بل ذهب بعضهم إلى أنه كان مدسوساً من قبل الإنكليز في صفوف الضباط الأحرار!.. وأن المرحوم الطبقجلي هو الذي كان الرجل الأول والأخير في تفجيرها. وهذا الإدعاء يجافي الحقيقة، لأن الطبقجلي لم يكن عضواً في اللجنة العليا للضباط الأحرار أصلاً، كما هو واضح من كتاب محسن حسين الحبيب وغيره.

وفي حوزتي مداخلة من شاهد عيان، النقيب هادي الحافظ بعثها لتقديمها في الندوة الفكرية في لندن مساء 2000/7/14، بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين لثورة 14 تموز، يقول فيها الحافظ: ".. وللحقيقة أقول كنت شاهد عيان وسامع للحوار الذي دار بين العقيد الركن خليل سعيد في مقره

[67] -راجع مقالة الدكتور كمال أحمد التميمي في صحيفة الزمان بعنوان: صفحة من سجل الصراعات الايديولوجية ، على ثلاث حلقات، الأعداد 813-815..

بلواء الملك غازي في أربيل صبيحة 14 تموز 1958، الساعة الثامنة صباحاً وناظم الطبقجلي (في الموصل) حوار على التلفون، حيث أخبر خليل سعيد الطبقجلي أنه سيتحرك من أربيل إلى بعقوبة لتسلم مهام قيادة الفرقة الثالثة متسائلاً عن وصول الطبقجلي لتسلم مهام منصبه كقائد للفرقة الثانية. وحسبما فهمت من الحوار وبما قاله خليل سعيد للحضور في مقره حيث كنت مع آخرين، أجاب الطبقجلي: "لا يمكن المغادرة في الوقت الحاضر حيث المظاهرات تعم الموصل وبقية المدن والقصبات التابعة لها وأخشى أن تحصل انتهاكات وحوادث سلب ونهب، لذا فإني لا أستطيع مغادرة الموصل قبل أن يستتب الأمن". أجابه خليل سعيد: "إن كنتَ لم تنفذ قرارات الثورة وأنا لم أنفذها كذلك، فالثورة ستفشل حتماً.. أنا سأتحرك حالاً.." ويضيف الحافظ: "الطبقجلي لم يلتحق إلا بعد أكثر من 24 ساعة (وشهادة أخرى بعد ثلاثة أيام) أي بعد أن تأكد من نجاح الثورة وبعد أن أعتقل ضباط مقر الفرقة الثانية قائدهم عبد الوهاب شاكر. وهذا السلوك نفسه الذي سلكه الطبقجلي تحسباً لإنجلاء الموقف، وفعلاً كسلوكه عندما فشلت محاولة الشواف "[68].

فالطبقجلي كان متورطاً بحركة الشواف، حيث كان هو المخطط لها ولكن الشواف سبقه في التنفيذ، وفي هذه المرة أيضاً، سلك الطبقجلي نفس السلوك، ولم يتحرك لدعم الشواف، بل فضل التريث حتى يتأكد من نجاحها، ولما فشلت، تنصل عنها وادعى المرض ودخل المستشفى وأعلن براءته منها وبعث ببرقية إستنكار لها وتأييده للزعيم عبد الكريم قاسم وأصر على إذاعتها من راديو بغداد.

وكما أرادت القيادة المصرية، حيث اتخذت من إعدام الضباط القوميين ذريعة للتأليب على قاسم. ولم يكن قاسم ذو نزعة دموية أو محباً للإنتقام، بل اتصل بهم واحداً واحداً، متوسلاً إليهم أن يقولوا الحقيقة في المحكمة ويبينوا دور العربية المتحدة في حركة الشواف، ذلك الدور الذي بات معروفاً لدى الجميع، ولم تنكرها وسائل إعلام العربية المتحدة نفسها، فمجرد اعتراف هؤلاء الضباط ما كان يضيرهم شيئاً إلا إنهم أصروا على نكران تلك الحقيقة.

[68] -رسالة النقيب هادي الحافظ بعثها لي لتقديمها في الندوة الفكرية في لندن مساء 2000/7/14، بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين لثورة 14 تموز.

ومن المفيد أن ننقل ما ذكره جاسم كاظم العزاوي عن حافظ علوان الذي رافق الزعيم عبدالكريم قاسم في تلك المقابلة التي جرت بين قاسم والطبقجلي ورفاقه إثناء إعتقالهم. والعزاوي من التيار القومي العروبي وظهر فيما بعد أنه كان مع إنقلاب 8 شباط 1963، وكافئوه بتعيينه سفيراً في عهد البكر –صدام وقد ذكر الحقيقة في كتابه فيقول:

{ حينما دخل عبدالكريم قاسم وقف الطبقجلي وخاطب عبدالكريم مشيراً إلى يديه المربوطتين:

" كرومي، هذه هي النتيجة ؟ أيرضيك هذا لي ؟ " فأجابه عبدالكريم : " لم أكن أنا السبب، ولم تكن هذه رغبتي، وإنما أنت الذي تآمرت عليّ، ووضعت نفسك بهذا الموقف" ثم أردف قائلاً : "شوف ناظم، أنك ارتكبت الخيانة مرتين، الأولى خنتني بإشتراكك مع الشواف ، والثانية كانت للشواف حينما ورطته بإعلان تمرده ومن ثم تنصلت عنه ودخلت المستشفى دون علة، ومن ثم أرسلت برقيتك لشجب عملية الشواف وتأييدي، وقد أُعلِنَتْ هذه البرقية من الراديو والتلفزيون حسب طلبك، شوف ناظم لا أريد أن ترتكب خيانة ثالثة .. أقول لك، قل الحقيقة في المحكمة بتفاصيلها وكما حدثتْ .. أكرر قل الحقيقة كلها وبتفاصيلها، وما علاقة ج.ع.م وأجهزة جمال عبدالناصر بتحريضكم وتقديم العون لكم وكل شيء، قل كل ذلك وخذ مني وعداً بأنك ستخرج من المحكمة إلى دارك رأساً، مع إسقاط كل التعقيبات القانونية ضدك ونرجع أصدقاء غافرا لك كل إساءاتك لي..

"وهنا سمعت صوت الطبقجلي يجهش بالبكاء عاليا يسوده الألم والأسى وبعد لحظة صمت لم تدم طويلا أجاب الطبقجلي: " أنك يا كريم تطلب مني المستحيل، وقد حكمتَ عليّ بالإعدام من الآن". [69]

قارن بين إخلاقية الزعيم عبد الكريم قاسم في تعامله مع خصومه، وإخلاقية خصومه من القوميين في تعاملهم ليس مع الشيوعيين الذين قتلوا تحت التعذيب أيام حكمهم فحسب، بل و حتى مع رفاقهم من فرسان 8 شباط فيما بعد. وعلى سبيل المثال لا الحصر أذكر ما فعلوه بطاهر يحيى الذي ادعى أنه كان يخاطب عبد الكريم قاسم يوم 8 شباط 1963 (نريد رأسك) ، بعد أن اعتقله رفاق الأمس، كانوا يرغمونه على خلع ملابسه

[69] -العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها، حتى نهاية عبد الكريم قاسم، ص، بغداد 1990.

والرقص عارياً في ساحة معتقل قصر النهاية على دق الطبلة، وهم يضحكون عليه للإمعان في إذلاله. كما كانوا يرغمونه على تنظيف مراحيض السجن.[70]
ومن الجدير بالذكر أن نقارن موقف قاسم من أقارب خصومه بما يفعله القوميون بخصومهم وأقارب خصومهم إلى الدرجة الرابعة. فبعد فشل محاولة الشواف، قال الزعيم عبد الكريم قاسم في إحدى خطبه، لقد خسرنا شوافاً وكسبنا شوافين. حيث كان في حكومته المرحوم اللواء الطبيب محمد الشواف وزيراً للصحة، والسياسي والإقتصادي المرحوم عبد اللطيف الشواف وزيراً للإقتصاد، فالأول أخ عبد الوهاب الشواف والثاني إبن عمه. وبقي المرحومان وفيان لقاسم إلى آخر لحظة من حياتهما.

## حول الإعدامات

لتبرير المجازر التي ارتكبها الإنقلابيون يوم 8 شباط 1963، وبعده بحق الشهيد الزعيم الكريم قاسم وصحبه الشهداء الأبرار، والآلاف من الوطنيين الآخرين، يحاول بعض الكتاب القوميين تبرير ذلك بأنه كان رد فعل لما حصل أيام ما سمي بالمد الأحمر. والإنتهاكات الذي حصلت في حوادث الموصل وكركوك. فيستشهدون بالحديث الشريف (وبشر القاتل بالقتل ولو بعد حين). وهذا يذكرني بقول أبو بكر إبن العربي قاضي الأمويين في الأندلس، في دفاعه عما ارتكبه يزيد في مجزرة كربلاء قائلاً: "أن الحسين قتل بشرع جده" ويعنى بذلك أن الحسين خالف حديث جده في وجوب الطاعة لإمام زمانه وما كان على الحسين أن يتمرد على يزيد فيفرق شمل المسلمين. علماً بأن إبن العربي هذا كان يدافع عن خروج معاوية على إمام زانه علي بن أبي طالب (ع).[71] وهكذا نرى كيف يستغل وعاض السلاطين الأحاديث النبوية الشريفة لتمرير الجرائم التي يرتكبها أسيادهم وأولياء النعمة من الطغاة.

ولكن من الذي بدأ القتل؟ أهو قاسم أم الضباط القوميون والشواف في محاولتهم الإنقلابية في الموصل؟ ومن قتل عبد الله الشاوي وكامل قزانجي وغيرهما من الأبرياء ومَنْ بدأ في إشعال فتيل الفتنة والإضطرابات في الموصل؟.. وما الذي سيفعله شيراك، أو غيره من

---

[70] - قاسم حول، موت رئيس وزراء، صحيفة الديوان، العدد الثالث، عام 2000.
[71] -د.علي الوردي، منطق إبن خلدون، ص 169.

القادة الاوربيين، لو أن عقداءً في الجيش أغاروا على قصر الاليزيه، أو البيت الأبيض وقصفوه بالصواريخ، في تمرد عسكري يهدد بحرب أهلية ضارية وكان من نتيجته مئات الضحايا؟.
أجل، لم يكن قاسم هو البادئ بالقتل. وقد دفع قتلته الثمن باهظاً فيما بعد وعلى أيدي رفاقهم.

من المعروف عن قاسم أنه كان مسالماً وهو أول زعيم عراقي حاول نشر روح التسامح في العراق إذ دعا إلى تبني التسامح وسياسة اللاعنف وتوسل بهؤلاء الضباط الذين تم إعدامهم أن يقولوا الحقيقة في المحكمة عن دور العربية المتحدة في حركة الشواف والتي كانت معروفة لدى الجميع ودون أن تنكرها وسائل الإعلام المصرية نفسها حيث كانت تعلنها متبجحة بذلك الدور. ولكنهم أصروا على مواقفهم واعتبروا قول الحقيقة تخاذلاً منهم ورفضوا فضح دور العربية المتحدة في هذا التآمر. ومع ذلك يقول أريل دان في كتابه (العراق في عهد قاسم): (لقد مارس قاسم الحد الأدنى من العنف في مرحلة كانت تتطلب الكثير".

لم يتطرق أحد إلى الإعدامات التي قام بها جمال عبد الناصر بحق عدد من الوطنيين المصريين مثل شهدي العطية وغيره من الشيوعيين وسيد قطب (من الإسلاميين) رغم التماس العديد من رجال الدين من جميع الطوائف الإسلامية في العالم مثل الإمام السيد محسن الحكيم وغيره؟ علماً بأن سيد قطب كان رجل دين إضافة إلى إنه كان يقود حركة سياسية وليس ضابطاً يقود تمرداً عسكرية كما كانت الحال في العراق وما قام به الضباط القوميون في العراق ضد قاسم. فلماذا لم يتحدث أحد منهم عن الإعدامات في مصر أيام عبد الناصر.. وإنما يركزون فقط على ما حصل في العراق؟

هل كانت الوحدة العربية ممكنة عملياً؟؟
لقد أعدَمَ الضباط القوميون عبد الكريم قاسم ورفاقه بعد نجاح إنقلابهم يوم 8 شباط 1963، باسم الوحدة العربية، وبتهمة إنحرافه عن أهداف ثورة 14 تموز. والمقصود بالإنحراف أنه تنكر لهذه الوحدة. فكما بينا أعلاه، لم تكن الوحدة العربية من أهداف الثورة ولم يكن قاسم منحرفاً عن تلك الأهداف.

ويؤكد د.علي كريم سعيد (بعثي) ذلك في نفي إدعاء ناصر وعارف وغيرهما بأن خلافهما مع قاسم كان يدور حول ديكتاتوريته. بل هما أقاما ديكتاتورية مؤدلجة ووقفا في مفاوضات الوحدة عند الحصص أكثر من الأفكار والشعارات التي قسموا المواطنين العرب بسببها. وليس صحيحاً إتهام قاسم بالتخلف عن الوحدة لأنه لم تكن هناك وحدة ليلتحق بها، بل اختصرت الوحدة المصرية السورية إلى حكم المباحث المصرية السورية. ولم يقيموا الوحدة بعد مقتل قاسم بأربعة عقود من حكمهم، ولم يكن قاسم على قيد الحياة ليعيقهم.[72]

يقول طالب شبيب (وزير الخارجية في حكومة إنقلاب 8 شباط/فبراير 1963): "مثلما حوصر عبد الكريم قاسم بمطالب غير قابلة للتحقيق، واجهتنا وواجهت عبد الناصر موجة عظيمة من المزايدات في كل مكان في الوطن العربي."[73] وهذا ينفي تماماً تهمة إنحراف قاسم بعدم تحقيق الوحدة العربية.

## حركة القومية العربية والديكتاتورية

لعل من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها قادة الحركة القومية العربية من الرعيل الأول والثاني في القرن العشرين، هو الترجمة الحرفية وتقليدهما للحركتين القوميتين الألمانية والإيطالية وربطها بالدكتاتورية، والقائد الرمز، ومحاربة الديمقراطية دون أي إعتبار للإنسان العربي وكرامته ودوره في تحقيق الأهداف القومية.

ويؤكد ذلك آخر دراسة قامت بها مؤسسة الأهرام القاهرية عن القومية العربية ومسئوليتها لما آل إليه الوضع في المنطقة العربية فتقول الدراسة: "إن القومية العربية تتحمل مسؤولية كبرى، بل مسؤولية أولى، عن التدهور الذي آل إليه النظام الإقليمي العربي في نهاية القرن العشرين،

[72] -د.علي كريم سعيد المصدر السابق، ص213.

[73] -د.علي كريم سعيد المصدر السابق، هامش ص217.

فهذا يرتبط بالأساس اللاديمقراطي، بل المعادي للديمقراطية، الذي قامت عليه."[74]

أما في العراق، فلم يكتف القوميون العرب بربط حركة القومية العربية بالدكتاتورية فحسب، بل أضافوا إليها المذهب (الطائفية) أيضاً، علماً بأن قادة ثورة العشرين، وأغلبهم من الشيعة العرب، كانوا يؤكدون على عروبة العراق وعروبتهم بالفطرة ودون أن يتلقوا أي "درس أو تزكية" في عروبتهم من ساطع الحصري ومشيل عفلق وغيرهما من المنظرين القوميين.

ومن المؤسف حقاً أنهم واصلوا الموروث التركي في التمييز الطائفي ضد شيعة العراق، والذي كان متبعاً في العهد العثماني التركي، حيث ربطوا القومية العربية بالمذهب ومارسوا الطائفية بشكل واضح ضد الشيعة الذين يشكلون الأغلبية العربية من الشعب العراقي، رغم أن رئيس حزب الإستقلال (القومي) الشيخ محمد مهدي كبة كان شيعياً. وكذلك أغلب أعضاء القيادة القطرية من المدنيين لحزب البعث في الخمسينات وبداية الستينات كانوا من الشيعة. ولكن بعد ثورة 14 تموز 1958 حيث تبني قائدها عبد الكريم قاسم سياسة عدم التمايز الطائفي لأول مرة في التاريخ العراقي في التعامل مع العراقيين، أعتبر ذلك من قبل غلاة الطائفية، خروجاً عن المألوف والموروث التركي. لذلك انقسم العراق جغرافياً إلى مؤيد لقاسم (المحافظات ذات الأغلبية الشيعية) ومعاد له في المحافظات ذات الأغلبية السنية. كذلك من الملاحظ أن الجماهير الفقيرة من مختلف الطوائف كانت مع قاسم، بينما الأغنياء والموسرين من ذات الطوائف ضده.

## القومية والعروبة

يجب التمييز بين القومية العربية كحركة سياسية، والعروبة كإنتماء وثقافة. إذ كما تشير دراسة الأهرام المشار إليها أعلاه في هذا الصدد، فتقول: "فالمقصود بالقومية كآيديولوجيا ومذهب سياسي مغلق، بينما العروبة كثقافة وهوية ومشاعر. فقد حاولت الايديولوجيا القومية إستغلال

[74] -مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، التقرير الإستراتيجي العربي 1999، القاهرة يناير 2000./نقلاً عن الملف العراقي-العدد 109، كانون الثني/يناير 2001.

العروبة لتحقيق مآرب سياسية سلطوية. وليست المسافة بين الحركات القومية العربية والعروبة إلا أبعد من المسافة بين حركات الإسلام السياسي والدين الإسلامي. ولكن بينما تقر أهم الحركات الإسلامية السياسية بأنها ليست هي الإسلام، تزعم الحركات القومية العربية عادة أنها والعروبة صنوان لا يفترقان، في حين أن بالإمكان أن يكون ليبرالي أو إسلامي أو يساري عربي مثلاً أكثر حرصا على العروبة وخدمة لها من بعض القوميين."[75]

وتنتقد الدراسة مواقف بعض القوميين فتضيف: "ولكن الأفدح من ذلك التوجه الإنقلابي الأكثر وضوحاً من أي وقت مضى منذ عقد السبعينات هو الكشف عن نزعة عنصرية صريحة كان كثير من القوميين العرب يسعون إلى مقاومتها، بينما كان العنصريون منهم حريصون على إخفائها. وتزداد درجة التعصب كلما تطرفت النزعة القومية أو تشددت لتكتسب طابعاً عنصرياً يقصد به الإعتقاد في أن العنصر الذي تنتمي إليه أفضل وأسمى من غيره."

وتضيف الدراسة: "وكان للإسلام فضل كبير في كبح التعصب القومي العربي والحيلولة دون تحوله إلى عنصرية بغيضة في كثير من الأحيان بالرغم من الطابع العلماني وشبه العلماني الغالب على حركة القومية العربية أو حركاتها. غير أن هذا الطابع ترك مجالاً يمكن أن تنمو فيه النعرة العنصرية، لدى قطاع من أنصار القومية العربية بدرجة أو بأخرى. ومع ذلك فقد بقي هذا المجال ضيقاً، خصوصاً وأن الهزائم التي تسببت فيها القومية العربية أدت إلى تراجع في الشعور بالفخر القومي بل وإلى إحساس بالهوان والمذلة في بعض الأحيان.

ولكن هذا الإحساس السيئ يؤدي في ظروف معينة إلى نوع من العنصرية البغيضة تعويضاً عنه. والأرجح أن هذا هو ما يفسر ما بدا من مظاهر لهذه العنصرية لدى قطاع من القوميين العرب كان أبرزها خلال العام 1999 عندما زَعم مسؤولون ومثقفون بعثيون عراقيون أن صلاح الدين الأيوبي كان عربياً ولم يكن كردياً.

---

[75] -التقرير الإستراتيجي العربي 1999، المصدر السابق.

فقد وقف نائب مجلس قيادة الثورة العراقي عزة إبراهيم أمام مؤتمر عقد في بغداد في آخر سبتمبر عن (صلاح الدين الأيوبي وقضية القدس) وزعم أن صلاح الدين كان عربياً يعود نسبه إلى قبيلة عربية "استكردت" وأيده في ذلك آخرون في حضور بعض أنصار النظام العراقي من القوميين العرب من بلاد مختلفة.

ولم يجد هذا التزوير العنصري للتاريخ من يصححه بين الحاضرين، ولا من يقول للمزيفين أن قبيلة صلاح الدين تدعي "شيركوه" وهي كلمة كردية تعني الأسد، ولا يوجد أي تأويل لها في اللغة العربية على أي نحو. كما لم يجدوا من ينصحهم بأن يكفوا عن التخريب وأنه من الخير لهم محاولة إصلاح ما أفسدوه في العراق الذي يعيش شعبه إحدى أعظم مآسي العرب والمسلمين منذ سقوط بغداد في يد المغول قبل نحو سبعة قرون ونصف. ولم يسألهم أحد عن ما فائدة هذا التزييف لأصل زعيم إسلامي نذر حياته دفاعاً عن الأمة الإسلامية بعيداً عن أي نزعات قومية لم يكن لها مكان في ذلك الوقت. ولا يمكن فيهم مثل هذا التزييف إلا في ضوء الميراث السلبي شديد الوطأة لايديولوجية القومية العربية، والذي مازالت تداعياته مؤثرة على مسار النظام الإقليمي العربي."[76]

## الدولة الوطنية

ثم تثني الدراسة على ما أنجزته الحركات الوطنية في البلاد العربية في نجاحها الكبير في تكوين دولها الوطنية وليست الدولة القومية من المحيط إلى الخليج. فتقول: "بالمقابل فإن أهم الإنجازات العربية على الإطلاق خلال هذا القرن (القرن العشرين)، تركزت في مجال إنشاء وتدعيم الدولة قواعد الدولة الوطنية الحديثة، التي اعتاد الفكر القومي الراديكالي على تسميتها بالدولة القطرية، وعلى إعتبارها كياناً ناقص الشرعية صنعه الإستعمار ومصيره إلى الزوال. ومن الملفت للنظر أن الدولة القطرية والهويات الوطنية المرتبطة بها، والتي لم تحظ سوى بإهتمام محدود، غلب عليه الطابع السلبي، من الجانب الفكري القومي العربي كانت هي نفسها أهم الإنجازات العربية في القرن العشرين، الأمر الذي قد يشير إلى أن الطبقة السياسية العربية الأخرى، بما قد يعني الأجندة الرسمية للعمل

[76] -التقرير الإستراتيجي العربي 1999، المصدر السابق.

العربي المشترك كانت في أغلب الوقت أجندة مصطنعة لا تعبر عن الإهتمامات الحقيقية للدول العربية.
إن التناقض بين الفعل والقول وبين الأجندة الرسمية، وتلك الفعلية في المجال العربي، يشير إلى ما يمكن إعتباره مستويين ومجالين للسياسات العربية، مجال النطاق العربي العام، ومجال الدولة الوطنية، وقد عبر الفكر القومي عن هذه الثنائية في تناوله لإشكالية العلاقة بين القومي والقطري. غير أن إدراك وجود هذه الإشكالية لم يعصم القومي العربي من معالجتها بشكل خاطئ. وربما يرجع ذلك إلى التحيزات الايديولوجية للفكر القومي العربي لم تتح له الفرصة لإدراك قوة جذور الدولة الوطنية، وبالتالي فإنها لم تمكنه من إدراك طبيعة العمليات السياسية في الواقع العربي ."[77]

## تهمة الشعوبية

كذلك أدمن القوميون العرب في العراق على توجيه تهمة الشعوبية إلى كل من لم ينتم إلى حركتهم أو معارضاً للوحدة العربية لاعتقاده بعدم إمكان تحقيقها. لقد وجهت هذه التهمة للزعيم عبد الكريم قاسم والشيعة والأكراد والتركمان والصابئة والآثوريين والأرمن والشيوعيين والديمقراطيين وكل من لا يؤمن بتعاليم ميشيل عفلق وساطع الحصري، حتى بلغ بهم الغلو إلى استخدام هذه التهمة ضد بعضهم البعض من داخل التيار القومي. لذا نرى عبد السلام محمد عارف في بيانه الأول في إنقلابه على البعثيين يوم 18 تشرين الثاني 1963، يصف قيادة البعث بالشعوبية. والمقصود بهذه التهمة طبعاً أعضاء القيادة البعثية من الشيعة.

أما خير الله طلفاح (خال صدام حسين)، فكان أكثر "عدالة" في توزيع تهمة الشعوبية ضد الخصوم وكل من عارض حزب البعث الحاكم. فيتهم بالشعوبية في كتابه الموسوم (نضالي) كل من بكر صدقي وعبد الكريم قاسم وعلي صالح السعدي وحتى عبد السلام عارف[78].

## الدروس المستخلصة

---

[77] -التقرير الإستراتيجي العربي 1999، المصدر السابق

[78] -راجع خير الله طلفاح، نضالي. ( ملاحظة: إن تسمية خير الله طلفاح لكتابه ب-نضالي- تشبهاً بكتاب هتلر -كفاحي. حقاً إن الفاشية تتكلم بلغة واحدة.)

لقد أثبتت الحياة ومن خلال الكوارث والهزائم والتجارب الفاشلة، أن الوحدة العربية لم تكن ممكنة في تلك الظروف والتي مازالت قائمة، مهما حاول دعاتها والمتحمسون لها، لأن الواقع أقوى من العواطف، كما بات ذلك واضحاً من فشل الوحدة بين سورية ومصر في عهد عبد الناصر. كذلك فشل الوحدويون في تحقيق هذه الوحدة رغم إستلامهم السلطة في العراق وسوريا ومصر وغيرها، بل أصبحت الوحدة في عهدهم أصعب منالاً مما كان في عهد عبد الكريم قاسم أو أي وقت مضى.

لقد أثبتت التجارب المريرة صحة موقف الزعيم عبد الكريم قاسم من الوحدة العربية. فالوحدة لا يمكن تحقيقها بقرارات فوقية عاطفية مرتجلة ومستعجلة، بل يجب أخذ خصوصيات كل بلد عربي بنظر الإعتبار.

وفي ظل الأوضاع القائمة التي تعيشها المنطقة العربية، فإن الوحدة العربية تبدو بعيدة المنال ومتروكة للأجيال القادمة. ولكن يمكن للقوميين العرب الإستفادة من تجربة الوحدة الأوربية. فالوحدة الأوربية بدأت بين دول ذات أنظمة ديمقراطية منتخبة من قبل شعوبها لا عن طريق إنقلابات عسكرية كما الحال في البلاد العربية.

لذا فقبل أي تحرك نحو الوحدة العربية، يجب تحقيق الديمقراطية في كل بلد عربي على حدة أولاً، ثم تحقيق الشروط الأخرى في التضامن العربي، والتقارب والتكامل السياسي والإقتصادي والثقافي والإجتماعي..الخ. كذلك البدء بالتقارب التدريجي وعلى مراحل وأخذ رأي الشعوب العربية عن طريق الإستفتاء الشعبي في كل مرحلة وإعطاء فرصة كافية لهذه الشعوب لطرح كل خطة وخطوة تقاربية على الرأي العام العربي للمناقشة والسجال، ثم الإستفتاء عليها، تماماً كما هو جار الآن في عملية الوحدة الأوربية التي بدأت بمعاهدة روما في الخمسينات.

وإذا تقرر السعي نحو هذه الوحدة، فيجب أن تكون نوع من الإتحاد الفيدرالي يقر الحفاظ على خصوصيات كل بلد واللامركزية ذات الصلاحيات الواسعة، تماماً كالوحدة الأوربية. وهذا يأخذ وقتاً طويلاً وأسلم عاقبة للجميع.

# الفصل السابع

# الثورة والقضية الكردية

## نبذة تاريخية

الكُرد ليسوا قومية وافدة حديثاً إلى العراق حتى نعتبرها أقلية، وإنما قومية وجدت في بلاد خاصة بها، لها حدودها الجغرافية قبل الفتح العربي الإسلامي للعراق، بل وحتى ما قبل كتابة التاريخ. لذا لا يمكن إعتبار أي شعب أقلية في وطنه، فالشعب الكُردي وكأي شعب آخر، يعيش في وطن

خاص به اسمه كردستان. واعتنق الكرد الإسلام دينا لهم عند ظهوره. وفي مرحلة دولة الخلافة الإسلامية، جاهد الكرد في نشر الإسلام والدفاع عن حياضه بإسم الإسلام وليس باسم القومية إذ لم تكن الحركة القومية معروفة في ذلك الوقت عند أية أمة، بل كان الشعور الديني الإسلامي هو السائد لدى الناس. ودور القائد صلاح الدين الأيوبي معروف في التاريخ، وهو كردي من قبيلة شيركوه (أسد الجبل)، وانتصاره الحاسم على الحملة الصليبية وتحرير القدس وتأسيس الدولة الأيوبية معروف.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت المشاعر القومية عند أمم الشرق بالظهور، والنضال من أجل قيام دولهم الخاصة بهم، والكرد ليسوا بإستثناء. فكانت منطقة كردستان العراق في العهد العثماني تشكل جزءً من ولاية الموصل. وبعد الحرب العالمية الأولى (1914−1918) وموت الرجل المريض (الدولة العثمانية) كان الكُرد، كغيرهم من الأمم، يطمحون في أن تكون لهم دولتهم القومية الخاصة بهم. وفعلاً أقر الحلفاء لهم هذا الحق في معاهدة سيفر في 1920/8/10، ومن بين بنودها نصت على قيام دولة كردية بموجب المواد 62، 63، و64. ولكن رفض الإنكليز بعد ذلك هذا الحق، فألغيت هذه البنود وفق معاهدة لوزان في عام 1923 التي حلت محل معاهدة سيفر. وحصل ظلم فاحش بحق الكرد وتم تقسيم بلادهم، كردستان، على أربع دول محيطة بها وهي إيران والعراق وتركية وسوريا. ومنذ ذلك التاريخ بدأت المأساة الكردية ولحد هذا اليوم.

ورداً على موقف الإنكليز هذا، قامت معركة بين الأكراد بقيادة الشيخ محمود الحفيد في السليمانية في يوم 21 أيار 1919 وحررها من الإنكليز، وقبض على الحكام السياسيين فاعتقلهم، وأعلن نفسه حاكماً عاماً. وكان رد الإنكليز عنيفاً فقضوا على حركة الشيخ محمود ونفوه إلى الهند. وألحقت كردستان الجنوبية بالدولة العراقية الحديثة عند تأسيسها عام 1921 بقرار دولي يشترط إقامة حكومة كردية داخل الحدود العراقية التي رسمت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ببضع سنوات، كما هو مثبت وأكدته وثيقة بريطانية عراقية مشتركة في 1925/12/25. ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تف بتحقيق الحكم الذاتي الحقيقي للأكراد.

على إن الحركة الكردية استمرت في نضالها والمطالبة بتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية. ففي الأربعينات قامت ثورة البارزانيين بقيادة الزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني، وتم القضاء عليها ونفي القائمون بها إلى الإتحاد السوفيتي ولم يعودوا إلى العراق إلا بعد ثورة 14 تموز 1958.

## موقف الثورة من القومية الكردية

كانت الحركة الكردية ومنذ تأسيس الدولة العراقية، جزءً من الحركة الوطنية في العراق تناضل من أجل تحقيق الاستقلال الوطني الكامل وإنهاء السيطرة الأجنبية والقضاء على الإقطاع وتحقيق العدالة الإجتماعية. كما وكان للمناضلين الأكراد دور بارز في تأسيس الأحزاب الوطنية مثل الحزب الشيوعي العراقي الذي ضم في صفوفه أعضاءً من جميع الموزاييك العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تبنى القضية الكردية وحقوق الأكراد القومية ضمن الوحدة الوطنية العراقية. ولم يرفع الكرد يوماً شعار الانفصال عن العراق، وإن كان هذا من حقهم وذلك وفق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير.

وساهم الضباط الأكراد في تنظيمات الضباط الأحرار التي هيأت لثورة 14 تموز 1958، وساهموا في حمايتها.

وقد نص الدستور المؤقت للثورة في المادة الثالثة منه ولأول مرة في تاريخ العراق على أن "العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" وهي خطوة لم تكن موجودة في القانون الأساسي (الدستور في العهد الملكي) الذي ألغي في 14 تموز 1958.

وعند اندلاع الثورة صبيحة 14 تموز 1958، ضم مجلس السيادة، من بين أعضائه الثلاثة، عضواً كردياً وهو العقيد خالد النقشبندي، كما مثل الأكراد وزير واحد وهو بابا علي الشيخ محمود الحفيد، من أصل عشرة وزراء تضمهم الوزارة الأولى للثورة وتم تعيين ضابط كردي المقدم عبدالفتاح الشالي عضواً في المحكمة العسكرية العليا الخاصة.

لقد أحدثت الثورة زلزالاً قوياً في إيقاظ الشعور القومي الكردي بعد كل ذلك الكبت والقهر والإستلاب عبر قرون. وأصدرت الثورة قراراً بالعفو

العام عن البارزانيين ودعتهم للعودة إلى وطنهم وذلك في 3 أيلول 1958. وفي 5 تشرين الأول /أكتوبر 1958 عاد الملا مصطفى البارزاني ومعه شقيقه الشيخ أحمد البارزاني وأولاده وعائلته، وخصصت لهم الحكومة العراقية بيت نوري سعيد في الصالحية للسكن فيه. كما خصصت له سيارة عبد الإله لتنقله، وصرفت لهم رواتب سخية فكان الملا مصطفى يتقاضى راتباً قدره 500 دينار والشيخ أحمد 150 دينار. كما وخصصت حكومة الثورة رواتب لكل بارزاني قادم من هناك تتراوح بين 30 ديناراً إلى 150 ديناراً.[79]

## تظاهرة بَحرية في شط العرب

وفي 16 نيسان 1959، عاد إلى العراق على متن الباخرة السوفيتية (جورجيا) 755 شخصاً من أتباع البارزاني. ولن أنسى صبيحة ذلك اليوم المشمس الجميل وأنا صبي، طالب متوسطة في مدينتي الفاو، وقد نظمت النقابات والإتحادات المهنية والطلابية مظاهرة بحرية كبيرة لإستقبال البارزانيين العائدين من الإتحاد السوفيتي. فخرجتْ الألوف من العمال والموظفين والطلاب والكسبة على ظهور العشرات من بواخر ميناء الفاو وزوارق أهلية متجهين جنوباً نحو الخليج. وعند مصب شط العرب استقبلنا الباخرة السوفيتية (جورجيا) وهي تشق عباب البحر نحونا. وعندما اقتربت منا الباخرة خففت سرعتها وأحاطت بها بواخرنا مطلقة صفاراتها التي اختلطت مع هتافات الجماهير: (أهلاً بإخواننا الأكراد، وعلى صخرة إتحاد العرب والأكراد والقوميات الأخرى تتحطم المؤامرات الإستعمارية ضد جمهوريتنا الفتية). وكانت جماهير الأكراد قد احتشدت على سطح الباخرة السوفيتية وهي ترد بالتحية وتقوم بدبكات كردية جميلة. وفي نفس الوقت كان سرب من طائرات القوة الجوية العراقية تحوم علينا مرحبة بمقدم البارزانيين. واستمرت المسيرة الجماهيرية البحرية وهي تردد الأهازيج العربية الممزوجة بالدبكات والهتافات الكردية إلى أن تجاوزنا مرسى البواخر في مدينة الفاو ولعدة أميال شمالاً ثم رجعنا تاركين الباخرة (جورجيا) تواصل سيرها نحو البصرة. لا يمكن أن يختفي ذلك المنظر الجميل في ذلك اليوم المشهود عن ذاكرتي والذي كان بحق عرساً جميلاً من أعراس الثورة وهي في

---

[79] -د.ليث عبدالحسن الزبيدي، نفس المصدر ص 288 عن إدمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص28-29.

سنتها الأولى والذي مر كالحلم الجميل سرقه منا أعداء العراق، المغول الجدد يوم 8 شباط 1963.

وفي المساء رست الباخرة في ميناء البصرة وقد استقبلتهم جماهير غفيرة من المواطنين وعلى رأسها الملا مصطفى البارزاني وحمزة سلمان عبد الله من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني. كما وكان على رأس المستقبلين أيضاً وفد من حكومة الثورة يضم مدير شرطة بغداد وضباط آخرون.[80]

## العلاقة بين الثورة والحركة الكردية

كانت العلاقة بين الثورة والحركة الكردية في بادئ الأمر تبشر بالخير لو سمح لها أعداء الطرفين أن تواصل مسيرتها بسلام. وتوثقت العلاقة بين الزعيم عبدالكريم قاسم والقائد الكردي الملا مصطفى البارزاني. وساهم الأكراد بقيادة البارزاني في الدفاع عن الثورة والقضاء على حركة الشواف في الموصل. وقد حققت الثورة بعض المنجزات للشعب الكردي، فبالإضافة إلى إقرار شراكة العرب والكرد في الوطن معترفاً بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن الوحدة الوطنية العراقية الصادقة، تأسست مديرية المعارف الكردية والتدريس باللغة الكردية في مدارس كردستان، وطبعت مئات الألوف من الكتب باللغة الكردية، واستخدام هذه اللغة في بعض مراحل التعليم. كما وأجازت حكومة الثورة الحزب الديمقراطي الكردستاني في 9 شباط 1960 وصحيفته (خه بات) الناطقة بإسمه قبل ذلك التاريخ وعدد من الصحف الكردية الأخرى وذلك لأول مرة في تاريخ العراق. واعترفت بعيد نوروز عيداً قومياً للشعب الكردي.

ويمكن التعبير عن هذا التلاحم بين الشعبين العربي والكردي والوحدة الوطنية في الأغنية الجميلة التي نظمها الشاعر الكردي الراحل زاهد محمد زهدي: (هربجي كرد عرب رمز النضال) والتي يقول فيها:

من تهب انسام عذبة من الشمال
عَ الضفاف الهور تتفتح اقلوب
ولو عزف عَ الناي راعي بالجبال

---

[80] -ليث عبدالحسن الزبيدي نفس المصدر ص288 عن صحيفة إتحاد الشعب، العدد 71، 20 نيسان 1959.

عَ الربابة يجاوبه راعي الجنوب
وقد غناها المطرب الراحل أحمد الخليل وهو كردي أيضاً. وراحت هذه الأغنية تتردد على كل لسان من أبناء الشعب العراقي.

**بداية التوتر**

ولكن خصوم الثورة والحركة الكردية لم يرتاحوا لهذه العلاقة لذا لم يتركوا الأمور تسير بهذا الصفاء. فقد كانت حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم ملغومة بعدد غير قليل من العناصر الشوفينية التي كانت تضع العراقيل بينه وبين الكرد وتعمل على عدم تنفيذ ما وعدت به الثورة للكرد من حقوق وخاصة المادة الثالثة من الدستور المؤقت. وفي نفس الوقت كانت المكتسبات التي حققتها الثورة مثل الإصلاح الزراعي قد ألحقت ضرراً كبيراً بالأغوات والإقطاعيين في كردستان وهم ليسوا من الحركة الكردية أساساً. وقد هرب هؤلاء بعد ثورة تموز وإصدار قانون الإصلاح الزراعي إلى إيران. وكانت حكومة الشاه تخاف أن تصل عدوى الإصلاح الزراعي إلى الفلاحين الإيرانيين فيطالبون بقانون مماثل. لذلك قامت الحكومة الإيرانية بتدريب عدد من الإقطاعيين وأتباعهم وجهزتهم بالسلاح للقيام بأعمال التخريب في كردستان.
ويقول الدكتور محمود عثمان (أحد قياديي الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك) بهذا الصدد: " كما إن القوى الأجنبية التي كانت ضد الثورة التي قضت على بعض مصالحها في العراق، حاولت توسيع الثغرات في العلاقة بين الحكم والقيادة الكردية وخلق المزيد من الخصومات بينهما، وهكذا تفاقم الوضع بسرعة واتخذت السلطة إجراءات ضد الجانب الكردي فخلقت ردود فعل واسعة على الصعيد الكردي، حيث أن الشعب الكردي كان يريد الحفاظ على وجوده ومكاسبه ومستعداً لدفع الثمن." ويضيف الدكتور عثمان: " لقد لعب الشعور القومي المتصاعد في كردستان دوراً هاماً في الرد على سياسة السلطة وإجراءاتها، بإجراءات كانت في بعض الأحيان غير مدروسة بدقة، الأمر الذي صعَّد التوتر بشكل خطير. كذلك فإن جهوداً أخرى كردية إضافية لم تنجح في إبعاد القتال بين الطرفين. ومن أهم هذه الجهود إرسال وفد كردي كبير ومسئول إلى بغداد لعرض المطالب الإدارية والثقافية التي كانت في إطار القرارات الإيجابية لثورة تموز نفسها. إلا إن الوضع كان متأزماً لدرجة أن عبد الكريم قاسم لم يقابل الوفد كما لم تسفر جهود بعض الجهات الصديقة للطرفين كالإتحاد السوفيتي وغيرهم عن نتائج إيجابية... وهكذا

أدى التصعيد في الوضع إلى الإقتتال المؤسف بين الطرفين والذي كان له دور في إضعاف الثورة وتهيئة الأرضية للمزيد من التآمر لإسقاطها، إضافة إلى أضراره البالغة بالكرد وبكردستان وبالعلاقات العربية–الكردية والوضع في العراق بشكل عام."[81]

## الصدام المسلح

توترت العلاقة بين حكومة عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب مماطلة الحكومة في تحقيق الإصلاحات في المنطقة الكردية وخاصة المادة الثالثة من الدستور المؤقت، فبدأت جريدة (خه بات) تهاجم الحكومة. ثم نشرت مذكرة المطالبة بالإصلاحات.

غير إن الزعيم عبد الكريم قاسم رفض ما جاء في المذكرة، لأنه كان محاطاً بعدد من الشوفينيين الذين كانوا يخططون للوقيعة بين الطرفين كما ظهر فيما بعد. فاستمرت الحشود العسكرية في المناطق الشمالية للقضاء على أعمال الشغب التي قامت بها بعض العناصر المسلحة من الإقطاعيين والأغوات الأكراد الذين هربوا بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 وإصدار قانون الإصلاح الزراعي إلى إيران، ضد مراكز الحكومة في الأقضية والنواحي الشمالية من القطر، ومن بين هؤلاء حسين أغا المنكوري وعباس مامند، واحتل آخرون سد دربند خان مما حدا بالحكومة إلى تسليح بعض القبائل الموالية لها وأمرها بالزحف على الأغوات المتمردين وعلى مقاطعة برزان أيضاً.[82]

وقد حذر الحزب الشيوعي العراقي من تدهور الوضع بين حكومة الثورة والحركة الكردية وقد جاء في بيان الحزب الصادر في 22 آب 1961 "حول الوضع الراهن في كردستان" مؤكداً على النضال لتسوية الوضع المتأزم في كردستان بضرب نشاط عملاء الإستعمار وحلف السنتو في المناطق المتاخمة للحدود الإيرانية وبالوقوف ضد أي صدام بين القوات الحكومية المسلحة والمواطنين البارزانيين.." كما جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشرين الأول 1961 " أن حزبنا وقف موقف الحذر واليقظة من الأحداث التي وقعت في كردستان وكان يراقبها

---

[81] -د. محمود عثمان، محاضرة ألقاها في ندوة الذكرى 42 لثورة 14 تموز في لندن مساء 15 /2000/7.
[82] -د. ليث عبدالحسن الزبيدي، نفس المصدر، ص 289-292.

عن كثب ولقد نبه حزبنا منذ مدة طويلة إلى تفاقم النشاط الإستعماري الرجعي في كردستان، إذ استغل العملاء والإقطاعيون سوء الأوضاع الإقتصادية والسياسية المعادية للديمقراطية... " ويضيف البيان " ولكن الحكم الفردي لم يصغ إلى هذه النصيحة بل تمادى في سياسته فأوغل فيها.. ونبه (الحزب) القوميين الأكراد إليها وطلب منهم أن يتحاشوا الإنجرار وراء الإستفزازات وأن يفضحوا نشاط العملاء المشبوهين الذين يحاولون إستغلال سوء الأوضاع والتقرب إليهم، وأن يلتزموا الحكمة وعدم التورط في أعمال إنعزالية مغامرة يائسة. وقد أظهرت الحوادث أن القوميين الأكراد لم يصغوا إلى نصائحنا وكانوا نشيطين في كسب أي أغا مهما كان مريباً أو مفضوحاً كعميل لمجرد مساهمته أو رغبته بالمساهمة في حركتهم" ومضى التقرير يقول: "إن اشتراك عملاء الأمريكان والإنكليز في الحوادث الأخيرة في كردستان في ظروفنا الراهنة إضعاف للإستقلال الوطني أولاً بتصدع الوحدة بين الشعبين، وثانياً بخلق استياء لدى الشعب الكردي جراء موقف الحكومة منه مما يمكن إستغلاله من قبل الإستعماريين في الوقت المناسب" وقد طالب التقرير بتحقيق مطالب الشعب الكردي.[83]

ومن جانبه، اتهم الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي الذي عقده في مبنى وزارة الدفاع بتاريخ 23 أيلول 1961، الشركات النفطية الإحتكارية بتحريض الإقطاعيين الأكراد على التمرد ليمارسوا ضغطاً على العراق في مجالين:

1- مفاوضات النفط (التي كانت جارية آنذاك).

2- مطالبة العراق بالكويت والإنزال البريطاني فيها.

وقال أيضاً: "لقد صرفت السفارة البريطانية ما يقارب نصف مليون دينار على هذه الأعمال العدوانية الخبيثة التي لفت الرجعية وقطاع الطرق والسراق والإنتهازيين وعملاء الإستعمار"

ويذكر السفير البريطاني في بغداد (همفري ترفليان) بأنه قام بجولة في جبال العراق اجتمع خلالها بالشيوخ الأكراد. إلا إنه لم يذكر دعمه المالي لهؤلاء الشيوخ.

---

[83] - د.ليث عبدالحسن الزبيدي، نفس المصدر، ص 295-297.

كما وأكد الحزب الشيوعي العراقي في بيانه المشار إليه أعلاه بتاريخ 22 آب 1961 (حول الوضع الراهن في كردستان) دور أمريكا بالإضافة إلى دور السفير البريطاني جاء فيه: ".. في الفترة بين 20-23 تموز 1961، اجتمع السفير الإمريكي في إيران (هولمز) وبمساعدة الملحقين العسكريين الإمريكان وقنصل أمريكا في مدينة رضائية الإيرانية- بعد أن نظموا سفرات في المناطق الكردية من إيران واتصلوا ببعض الشيوخ والأغوات- وفي نفس الوقت قام رئيس الإستخبارات الإيرانية ببعض السفرات المريبة في المناطق الكردية من إيران. وكانت باكورة النشاط التآمري الإمريكي على الجمهورية العراقية إرسال علي حسين أغا المنكوري على رأس عصابة مسلحة بالأسلحة الإمريكية بإشراف مبعوثين أمريكيين والسلطات الإيرانية، وقد اجتاز الحدود العراقية ليفرض سيطرة عصابته المسلحة على ناحية ناودشت ويعتقل بعض موظفيها"[84]

من الواضح أن الزعيم عبدالكريم قاسم كان في اقتتاله مع الحركة الكردية متألماً ومرغماً، وفي أغلب الأحوال كان في حالة الدفاع، على العكس من الحكومات القومية التي جاءت بعده والتي كانت تحارب الكرد كأعداء حقيقيين. إذ يقول المرحوم عبداللطيف الشواف، وزير التجارة في حكومة عبدالكريم قاسم في هذا الخصوص: [ لقد سمعت من صديق أثق بخلقه وكفائته أنه لما نشب الخلاف بين المرحوم الملا مصطفى البرزاني وعبدالكريم قاسم في الستينات وسرعان ما وصل إلى مواجهات عسكرية خطيرة في شمال العراق – حاول الشاه استغلال الوضع للحصول على مكاسب سياسية فعرض سراً – على عبدالكريم بواسطة الملحق العسكري الإيراني في بغداد – التعاون للقضاء على الثورة الكردية، فجوبه برفض المرحوم عبدالكريم قاسم وقوله له: "بأنه لا يتآمر ضد أبناء شعبه – يقصد الملا مصطفى والثورة الكردية" – إن الذي روى لي هذه الرواية هو الزعيم عبدالله العمري (صديق عبدالكريم وصديق الحزب الوطني الديمقراطي وعميد كلية الأركان في عهد المرحوم عبدالكريم)][85].

---

[84] - د.ليث عبدالحسن الزبيدي، نفس المصدر، ص 300.

[85] – عبداللطيف الشواف، كتاب: عبدالكريم قاسم وعراقيون آخرون، دار الوراق، ط1، سنة 2004، لندن، ص 94.

## أهداف الإقتتال

أما أهداف الإقتتال (عام 1961) كما يوجزها الباحث ليث الزبيدي بثلاثة:[86]

1-إرباك الوضع الداخلي وإضعاف حكومة عبدالكريم قاسم في المفاوضات النفطية التي كانت جارية آنذاك، والضغط عليه بغية دفعه للإستسلام والتراجع عن المطالب العراقية المشروعة في هذه المفاوضات.

2-الضغط على عبدالكريم قاسم لسحب ادعاءاته بالكويت التي هي مركز النفط في الشرق الأوسط والذي تسيطر عليه الشركات البريطانية والأمريكية.

3-إعاقة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في شمال العراق، لأنه أدى إلى تضرر الأغوات والإقطاعين كما إنه يؤدي إلى ضغط الفلاحين في إيران على حكومتهم من أجل سن قانون مماثل للإصلاح الزراعي.

## الجهات الدافعة للقتال

كما ذكرنا في بداية هذا الفصل، إن القضية الكردية في العراق ليست جديدة، بل ظهرت إلى الوجود منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921. إلا إنها اتخذت طابعاً جديداً بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 . فأغلب الدراسات والدلائل تشير إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن المخطط والمنفذ للصراع المسلح في كردستان عام 1961 في بداية الأمر، وإنما بدأها الأغوات والإقطاعيون الذين تضرروا من الثورة وقانون الإصلاح الزراعي، الذين هربوا إلى إيران. وقد ابتدأت الحركة المسلحة من جهتين: الأولى من قبل الأغوات وكبار الملاكين الرجعيين الذين بعثت بهم إيران وحلف السنتو والدوائر الإستعمارية الأمريكية والبريطانية. والثانية، من قبل بعض العشائر والعناصر الكردية العراقية دفاعاً عن حقوقها وضد استفزازات واعتداءات الجهة الأولى. وكما يقول الباحث الدكتور ليث الزبيدي: "ولكن الحزب الديمقراطي الكردستاني وقد حَسَبَ أن عناصر التذمر والتمرد قد تصاعدت، زج بنفسه في هذه الحركة محاولاً السيطرة عليها وتسخيرها لأهدافه ضد عبدالكريم قاسم بعد أن اعتقل أعضاء اللجنة المركزية للحزب وأغلق جريدة الحزب المركزية

---

[86] - د.ليث عبدالحسن الزبيدي، نفس المصدر، ص 299-300.

(خه بات)، ولتلافي العزلة المتصورة في حالة عدم المساهمة في هذه الحركة. وقد جاء تأكيد ذلك على لسان أحد قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مؤتمر جمعية الطلبة الأكراد الذي انعقد في مدينة هانوفر بألمانيا الإتحادية عام 1964 بعد فترة قصيرة من الإنشقاق الذي حدث في الحزب المذكور في نفس العام".[87]

## تحالف الحركة الكردية مع الجبهة القومية العربية

من المعلومات المتوفرة عن شخصية عبد الكريم قاسم وخروجه على سياسة التمييز العرقي والطائفي التي كانت متبعة في العهود السابقة، نعرف أنه لم يكن دموياً ولا محباً للقتال مع أي جهة كانت، سواءً مع الأكراد أو غيرهم. ويشهد بذلك طالب شبيب (وزير خارجية حكومة 8 شباط 1963) فيقول: قاتل عبد الكريم قاسم ضد الحركة الكردية بمسئولية السياسي، في حين قاتل عماش وعبد لكريم فرحان والعقيلي وطه الشكرجي وإبراهيم فيصل الأنصاري وصبحي عبد الحميد الأكراد، كضباط فنيين يعادون عدواً شطرنجياً أو مختبرياً، ويختلف الإسلوبان إختلافاً جوهرياً". ويضيف: ".. واعتقد أن قاسم كان يقاتل الأكراد متألماً..."[88]

وقد سادت في شتاء 1962-1963 فترة هدوء نسبي بين الجانبين، بل وفي غضون ذلك أصدر عبد الكريم قاسم أوامره بوقف الهجمات على الأكراد ووجه إنذاراً يدعو فيه المتمردين إلى الإستسلام واعداً بالعفو حتى أيلول من آذار 1963، ولكن حدوث إنقلاب شباط 1963 أدى إلى وقف الحرب في الشمال مؤقتاً لإتفاق سابق بين الأكراد والجبهة القومية يقضي بوقف القتال في حالة قيام حركة شعبية ضد عبد الكريم قاسم..." [89]

لقد نجح علي صالح السعدي (زعيم حزب البعث آنذاك) قبيل ثورة رمضان بعقد أول لقاء "رسمي" بينه وبين صالح اليوسفي، حيث اتفقا على بعض الأمور. وقد أبلغ اليوسفي الملا مصطفى البرزاني بوعده الأخير

---

[87] -د.ليث عبدالحسن الزبيدي، نفس المصدر، ص 299 .

[88] -د.علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963، ص 262.

[89] -د.ليث عبدالحسن الزبيدي، المصدر السابق، مقابلة شخصية مع الأستاذ صديق محمد شنشل بتارخ 5-4-1976 ص293 .

بأن سيكون أول المؤيدين إذا ما تمكن البعث من إسقاط عبد الكريم قاسم، وسيتم وقف إطلاق النار المتبادل بين الجيش العراقي وقوات البشمركة الأكراد.[90]

وعندما وقع الإنقلاب 8 شباط 1963، أرسل البارتي إلى مجلس الثورة برقية نصها " إن ضربات الشعب الكردي تلاحمت بالثورة المجيدة على العدو اللدود للقوميتين الشقيقتين العربية والكردية وبقية الشعب العراقي على الجلاد الأوحد لشعبنا الكردي المسلم وعلى أوكار الخيانة الملطخة بعار دماء شهداء الشعب وقواته المسلحة وكوارثهم وويلاتهم". التوقيع: صالح اليوسفي، فؤاد عارف (مستقل).[91]

ومن الجدير بالذكر أن صحيفة (نداء الكرد) اللندنية أجرت مؤخراً مقابلة مع الأستاذ حبيب محمد كريم، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك، ولما سُئِل عن برقية اليوسفي وعارف إلى الإنقلابيين أجاب قائلاً: "أن برقية التأييد التي أرسلها إلى القيادة الجديدة كل من المرحوم الأستاذ صالح اليوسفي والأستاذ فؤاد عارف لم تكن موضع إرتياح لدى البارزاني الخالد الذي وصف مرسليها بالتسرع الذي لم يكن له أي مبرر ودون أخذ رأيه مسبقاً ولم يبادر إلى تكذيبها أو نفيها دفعاً للإحراج لأن البارزاني كان يعتبر قيادة البعث عملاء للغرب وكان هناك نوع من التنسيق بين البارزاني وبينهم في حينه مع ملاحظة أنه لم يتم الإتفاق مع البعثيين على أي شيء وسرعان ما تم إستئناف القتال معهم بعد بضعة شهور من المفاوضات غير المجدية."[92]

وكان سلام عادل قبل مقتله بأيام قد كتب رسالة يقول فيها: "إن القوميين الأكراد حاربوا قاسم بصورة عمياء، طالبوا العون والمساعدة من أية جهة لإسقاط قاسم، وغازلوا القوميين العرب اليمينيين وتعاونوا معهم، وتصوروا بأن إنقلاب 8 شباط 1963 كما لو كان انتصاراً لهم، إن هذه السياسة تنم عن ضيق الأفق القومي وقصر النظر البرجوازي، إنهم يجابهون الآن عدواً أشرس من قاسم. إن مطامح الشعب الكردي تتعارض مع أهداف الإنقلاب على خط مستقيم تماماً ". وكانت جريدة نيويورك

---

[90] -د.علي كريم سعيد، نفس المصدر، ص248.

[91] -د. علي كريم سعيد، نفس المصدر،ص 250.

[92] -صحيفة نداء الكرد، لندن، العدد الخامس، شباط 2002.

تايمز قد نشرت مقالاً بقلم دانا شميدت يقول فيها " إن الملا مصطفى البرزاني زعيم الثورة في جبال المنطقة الشمالية يطلب الآن المساعدة الإمريكية بإلحاح وإصرار، وهو يعرض لقاء ذلك الإطاحة برئيس الوزراء العراقي اللواء قاسم ويتحول العراق إلى أقوى حليف للغرب في الشرق الأوسط" ، وقال إن الحكومة الإمريكية أجرت في نهاية 1962 مفاوضات سرية مع الحكومة الإيرانية لحملها تأييد حركة التمرد ومساعدة المتمردين بالأسلحة" وكان ذلك قد تزامن مع تصاعد المعركة بين قاسم وشركات النفط حول قانون رقم (80).[93]

ومن نافلة القول، أن حكومة إنقلاب 8 شباط 1963 لم تكن جادة في وعودها مع قيادة الحركة الكردية إذ كانت قد بيتت لها حلاً عسكرياً شرساً كما تبيَّن فيما بعد. ولم يدم شهر العسل بين الطرفين طويلاً، ولا يبدو أن حكومة الانقلابيين كانت تأمن جانب الأكراد، كما إن الحركة الكردية آوت في الجبال الشيوعيين الفارين من جحيم المطاردات عقب الإنقلاب المذكور.

فبعد الإنقلاب مباشرة وتبادل برقيات التهنئة، أرسل البارتي وفداً إلى بغداد للبدء بالمفاوضات. ومن أول جولة تبين مدى البون الشاسع بينهما. فرفض وفد البعث المفاوض المطالب الكردية رغم بساطتها وشرعيتها فافترقا. وبينما كان أعضاء الوفد الكردي في طريق العودة إلى السليمانية ألقي القبض عليهم في كركوك وأودعوا رهن الإعتقال لأن حكومة البعث قد قررت حسم الموقف عسكرياً سلفاً. فكان من رأي العسكر أن يشن الجيش عملية واسعة ضد الأكراد، هدفها إحراز النصر التام كي يستعيد الجيش معنوياته المفقودة، ورأوا أن إنجاز النصر مهمة قابلة للتحقيق في فترة وجيزة جداً، واحتجوا بأن عبد الكريم قاسم لم يكن يقاتل الأكراد بجدية.[94]

وكان أبشع العمليات العسكرية الحاقدة التي شنها الجيش أيام حكم البعث الأول ما يسميه الأكراد "باليوم الأسود" وهو يوم 6 حزيران 1963 حيث

---

[93] -علي كريم سعيد، عراق 8 شباط، ص 250.، نقلاً كتاب خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، عبد الكريم قاسم، السقوط، ص192.

[94] -د.علي كريم سعيد،المصدر السابق، ص 256.

قام العميد صديق مصطفى بمجزرة ضد المدنيين العزل في مدينة السليمانية راح ضحيتها أكثر من أربعمائة من الأبرياء العزل من سكان المدينة.

## الدرس البليغ

من المؤسف أن انتصر أعداء ثورة 14 تموز والحركة الكردية في نهاية المطاف على صوت العقل والحكمة وخسر الطرفان خسارة كبرى، إذ كان من الممكن تجنب ذلك لو توفرت الحكمة والتفاهم بين الطرفين. لقد تدخل الشوفينيون من الجانبين العربي والكردي وعملوا على عزل الثورة عن حليفها الكردي وتصعيد التوتر بينهما إلى حد الإقتتال. وبسبب ذلك، خسرنا أعظم ثورة واغتيل أنزه زعيم وطني عرفه العراق في تاريخه الحديث. كذلك خسرت الحركة الكردية خسارة كبرى، فمنذ إنقلاب 8 شباط 1963 ولحد كتابة هذه السطور (عام 2002)، دفع الشعب الكردي الكثير بسبب الحروب التي شنتها عليه السلطات الفاشية المركزية وعمليات الأنفال وحلبجة وغيرها. ويؤكد ذلك وبشجاعة نادرة القائد الكردي الأستاذ مسعود البارزاني في تقييمه لعبدالكريم قاسم فيقول: "كان خطأً كبيراً السماح للسلبيات بالتغلب على الإيجابيات في العلاقة مع عبدالكريم قاسم، مما ساعد على تمرير مؤامرة حلف السنتو وعملائه في الداخل والشوفينيين وإحداث الفجوة الهائلة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعبدالكريم قاسم. فمهما يقال عن هذا الرجل فإنه كان قائداً فذاً له فضل كبير يجب أن لا ننساه نحن الكرد أبداً. لا شك أنه كان منحازاً إلى طبقة الفقراء والكادحين وكان يكن كل الحب والتقدير للشعب الكردي وكان وطنياً يحب العراق والعراقيين وكان التعامل معه ممكناً لو أحسن التقدير"[95]

لقد أثبتت التجارب المريرة التي عاشها الشعب العراقي بجميع مكوناته أن الكفاح المسلح ليس الحل الأوحد والأفضل، بل هو الحل الأسوأ. وكما قال الدكتور محمود عثمان بحق: "إن هناك وسائل وطرقاً كثيرة بديلة عن الصراع المسلح وكان يمكن طرقها للوصول إلى حلول وسلام كردي

---

95 –مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، فصل عن ثورة 14 تموز 1958، من كتاب: البارزاني والحركة التحررية الكردية.

عربي وطيد في العراق. وكان يمكن تطوير الفكرة التي وردت في المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت الذي أعلنته حكومة عبدالكريم قاسم عام 1958 "إن العراق يتكون من الشراكة العربية الكردية" وهذا مبدأ كان يمكن تطويره بالحوار الطويل الصبور والمفاوضات وإرادة السلام."[96]

لقد آن الأوان أن يعيد العقلاء من السياسيين العراقيين، ومن كافة مكونات الشعب العراقي، النظر في سياساتهم ويركنوا إلى التفاهم والحكمة والصبر والديمقراطية وحق تقرير المصير، السبيل الوحيد والأسلم ليجنبوا البلاد من ويلات أخرى، وليعيش الجميع بسلام ورفاه وتحقيق العدالة والتآخي والمساواة في عراق ديمقراطي فيدرالي مستقر ومزدهر، وطن القوميات المتآخية.

## الفصل الثامن

# الثورة والحزب الشيوعي

لعب الحزب الشيوعي دورا بارزاً في تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيسه عام 1934 وقد ترك بصماته في أحداثه السياسية بشكل عميق لا يمكن أن يمحيها الزمن أو تغافلها. وقام بنشاط سياسي مؤثر على الحركة الجماهيرية أكثر مما يناسب حجمه من حيث عدد الأعضاء وذلك لأسباب عديدة منها، نوعية الأعضاء، فكان أغلبهم من الثوريين المحترفين للنضال السياسي والمتفانين في تطبيق أفكار الحزب وتحقيق أهدافه. وقد

[96] -د.علي كريم سعيد، المصدر السابق، ص 263.

استطاع الحزب كسب شعبية واسعة بين الجماهير لتبنيه شعارات معاداة الإستعمار والإقطاع والنضال من أجل رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة، العمال والفلاحين والكسبة والمثقفين وغرس القيم الوطنية.

## أسباب شعبية الحزب

1-العامل الثقافي: نظراً لكونه تنظيماً سياسياً أيديولوجياً (ماركسي-لينيني) فقد أولى الحزب الثقافة أهمية استثنائية في برنامجه. (أود هنا التنبيه إلى أنه عندما نتحدث عن الثقافة فهي مسألة نسبية تبعاً لظروف المرحلة التي كان يمر بها العراق الغارق في ظلام الأمية آنذاك). فكان الحزب موضع جذب للمثقفين الذين شكلوا دعامة أساسية في عضويته. وفعلاً اهتم الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه بالنشر والتثقيف والثقافة والمثقفين، ونشر التعليم ومكافحة الأمية بين جماهير العمال والفلاحين في كافة أنحاء العراق وحتى السجون حولوها إلى معاهد دراسية. وبالتالي، فكان المثقف العراقي يرى أن الحزب الشيوعي هو المكان المناسب له يلجأ إليه لتحقيق طموحاته الثقافية. فأغلب الشعراء والكتاب والإنتلجنسيا العراقية بصورة عامة كانوا من اليسار، إما شيوعيين أو أصدقاء للشيوعيين. وانتقلت هذه الخاصية حتى إلى العائلات الدينية المعروفة في العراق ، مثل الشبيبي في النجف الأشرف حيث كان أحد أبناءها، حسين محمد الشبيبي، عضواً في المكتب السياسي للحزب في الأربعينات وضمن القياديين الذين تم إعدامهم عام 1949، وكذلك عائلة الماشطة في الحلة وقد برز من بينهم الشيخ عبدالكريم الماشطة في حركة السلم اليسارية. كذلك الشيخ عبدالجبار الأعظمي من رجال الدين البارزين وصاحب مجلة الثقافة الإسلامية وإمام وخطيب جامع الوزير ببغداد كان متعاطفاً مع الحزب ومن أنصار السلام وتعرض للإعتقال والمحاكمة بعد إنقلاب 8 شباط 1963 .

2-غياب الديمقراطية: إن غياب الديمقراطية في العهد الملكي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى انتعاش الأحزاب السرية وخاصة الحزب الشيوعي الذي صار الملاذ لأغلب المثقفين كما بينا أعلاه، وحتى الذين كانوا من العناصر الوطنية البرجوازية. ولعدم توفر الديمقراطية الحقيقية اضطر هؤلاء إلى الإنتماء للحزب الشيوعي. وقد أدرك زعيم الحزب ومؤسسه يوسف سلمان يوسف (فهد) هذه الحقيقة وانتقد وجود البرجوازيين

"المتذبذبين" في صفوف الحزب وكان يصفهم أحياناً "بالمهذارين" وأكد أن مكانهم الصحيح هو في الأحزاب الوطنية الديمقراطية البرجوازية التي كانت موسمية بسبب غياب الديمقراطية، مما أضطرهم لإختيار الحزب الشيوعي لهم.

3- الإضطهاد السياسي: وهذا مرتبط بعامل غياب الديمقراطية، ويعود بالأساس إلى طبيعة السلطة الملكية الحاكمة وإلى جذورها الإجتماعية ومدى استيعابها وتفهمها للوضع العام. فكانت ثقافة نوري السعيد عثمانية متخلفة وكان الرجل يعتمد على العنف وحده في محاربة المعارضة الوطنية. ولو استخدم الوسائل الديمقراطية في مواجهة المعارضة لكان العراق على غير ما هو عليه الآن، ولما احتاج أن يمر في مسلسلات العنف، ولما حصلت ثورة 14 تموز 1958. وكان خوف الحكم الملكي من الشيوعية غير مبرر. فالأحزاب الشيوعية في العالم لم تستطع استلام السلطة في أي بلد بالوسائل الديمقراطية. لذلك كان اضطهاد السلطات الملكية للحزب الشيوعي قد قدم خدمة كبيرة للحزب وألحق دماراً شديداً بالعراق لاحقاً، كان من الممكن تلافيه.

لقد لعب عامل الاضطهاد السياسي دوراً لا يستهان به في توسيع شعبية الحزب، والذي تعرض له على أيدي السلطات في العهد الملكي رغم عدم تبنى الحزب شعار إسقاط الملَكية أو الكفاح المسلح. صحيح أن الحكومات في العهد الملكي كانت تطارد أغلب الأحزاب الوطنية والقومية الأخرى، إلا إن التعذيب والتنكيل والإعدام كان من نصيب الشيوعيين وحدهم. فكان مجرد كونه حزب معارض يحمل أيديولوجية معارضة للسلطة يكفي لتعريض أعضائه إلى السجون والتعذيب وإسقاط الجنسية وحتى الإعدام كما حصل لقيادته عام 1949.
ونتيجة لهذا الإضطهاد، والعمل السري خلال عشرات السنين، فقد تمرس الحزب على النضال وكسب خبرة عالية جداً في تنظيم الجماهير وكسب الشارع والسيطرة على المنظمات المهنية والإجتماعية بعد الثورة.

4-دفاعه عن الفقراء والكادحين: استطاع الحزب أن يتغلغل في صفوف العمال والكادحين في المدن والفلاحين في الريف ويدافع عن مصالحهم ويبث فيهم الوعي السياسي والطبقي وكسبهم إلى صفوفه وحشدهم بالعداء ضد مضطهديهم ومستغليهم، بحيث غرسوا في تفكيرهم أن الحزب

الشيوعي هو مكانهم الصحيح للنضال من أجل التحرر من الإستغلال وتحقيق حياة أفضل لهم وللأجيال القادمة وأن "الحتمية التاريخية" التي تبشر بها نظريات الحزب هي حقيقة مطلقة لا ريب فيها أبداً. ولذلك استطاع الحزب كسب جماهيرية واسعة بين العمال والكسبة والفلاحين والمثقفين وخاصة في أوساط المعلمين وغيرهم من شغيلة اليد والفكر.

5- موقف الحزب من التمييز العرقي والطائفي: ونظراً لتبني الحكم الملكي سياسة التمايز العرقي والطائفي في العراق، وكون الحزب الشيوعي هو حزب علماني وطبقي وأممي يسعى إلى مصلحة الطبقة العاملة والفلاحين والفقراء والكادحين وشغيلة الفكر، بغض النظر عن انتمائهم القومي والديني والمذهبي، فقد وجدت الشرائح والفئات الشعبية المحرومة من حقوق المواطنة الصحيحة بسبب التمييز العرقي والطائفي، ملاذاً لها في الحزب لتحقيق العدالة والمواطنة الكاملة والمساواة في الوطن الواحد. لذلك نرى الحزب قد كسب شعبية واسعة في الأوساط العربية الشيعية والقوميات والأقليات الأخرى كواسطة لتحقيق نظام يلغي التمايز العرقي والديني والطائفي الذي كان سائداً آنذاك. ومن الواضح أن أغلب الذين انتموا للحزب كانوا من الفقراء فلم تتوفر لهم الفرصة لقراءة وفهم الأيديولوجية الماركسية–اللينينية، وإنما انتموا بسبب الأهداف المعلنة في العدالة والتآخي والمساواة ومعاداة الإستعمار وكرد فعل لمظالم السلطات الجائرة.

## دور الحزب في الجبهة

كان للحزب دور مهم في تشكيل جبهة الإتحاد الوطني عام 1957 التي ضمت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال (ديمقراطي قومي عربي) وحزب البعث العربي الاشتراكي، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي العراقي. كما وشكل الحزب الشيوعي تحالفاً ثنائياً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يتزعمه المرحوم الملا مصطفى البارزاني والذي كان قد أبعد مع المئات من الثوار الأكراد البارزانيين إلى الإتحاد السوفيتي منذ عام 1947 ولم يعودوا إلى العراق إلا بعد ثورة 14 تموز 1958.

وقد وضعت الجبهة برنامجاً كاملاً أقرت فيه تغيير السلطة. وفي نفس الوقت كانت تنظيمات الضباط الأحرار قد التحمت وشكلت لها قيادة موحدة متمثلة في اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار والتي كان يرأسها

الزعيم الركن عبدالكريم قاسم. وكانت قيادة الحزب على اتصال بالزعيم عبد الكريم قاسم قبل الثورة عن طريق العقيد وصفي طاهر ورشيد مطلك، وكذلك مع الأحزاب القومية عن طريق فائق السامرائي وصديق شنشل. وكان قادة الجبهة يعلمون بموعدها قبل أيام واتخذوا الإستعدادات اللازمة لها. ولما اندلعت الثورة كان أغلب الشيوعيين في السجون أو في المنافي. وكان زعيم الحزب آنذاك هو حسين الرضي (سلام عادل).

## الحزب في الأشهر الأولى من الثورة

لقد تمتع الحزب الشيوعي، كغيره من أحزاب الجبهة، بحرية العمل السياسي، خاصة خلال العام الأول من عمر الثورة. وسمح له بإصدار عدد من الصحف مثل (إتحاد الشعب) ومجلة الثقافة الجديدة، ومجلة المثقف، وعدد من الصحف الأخرى المتعاطفة مع الحزب مثل صوت الأحرار والبلاد والإنسانية والحضارة وغيرها. ومن جانبه، قام الحزب بتعبئة الجماهير لدعم قيادة الثورة وحمايتها من المؤامرات. وشكل لجان حماية الثورة والمقاومة الشعبية وقد استطاع الحزب نتيجة لتمرسه في النضال السري سنوات طويلة أن ينطلق بعد الثورة ويحكم سيطرته على أغلب المنظمات المهنية والاجتماعية مثل النقابات والإتحادات والجمعيات كما ذكرنا أعلاه..

## موقف الحزب من الديمقراطية

كانت كلمة الديمقراطية تتردد كثيراً في صحافة الحزب وأدبياته، ولكن بمفهومه وشروطه الخاصة في تلك المرحلة. فكنا نسمع بالديمقراطية الشعبية والديمقراطية المركزية والديمقراطية الموجهة والديمقراطية الجديدة ..الخ وقد عرفنا الآن أن كل هذه المصطلحات ما كانت إلا أسماء مهذبة لشكل من أشكال الأنظمة الدكتاتورية التي كانوا يسمونها بالديمقراطيات الشعبية (الدول الإشتراكية سابقاً). فالحزب ما كان يؤمن إلا بدكتاتورية البروليتاريا والتي لم يسقطها من برنامجه إلا في مؤتمره الخامس عام 1993.

أما على الصعيد العملي، فقد كان الشيوعيون يعتقدون بحجب الديمقراطية عن مناوئيهم ومن يسمونهم بأعداء الثورة وحتى لو كان هؤلاء الخصوم يؤمنون بالديمقراطية، كما تبيَّن ذلك في صراع الحزب مع الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب الأخرى بعد الثورة. هذا ما لمسناه من

خلال سلوكه بعد الثورة وهو خارج السلطة لمجرد انه سيطر على الشارع. إذ اتبع الشيوعيون سلوكاً أضر كثيراً بحزبهم ومستقبله ومستقبل البلاد، كما قدم خدمة لا تثمن وبالمجان لأعدائه وأعداء الثورة والبلاد. فالحزب الشيوعي، كأي حزب ثوري وسري من الأحزاب السرية، يحمل آيدويلوجية آنذاك، كان يؤمن بسياسة العنف المقدس إزاء الخصوم الطبقيين وأي تنظيم سياسي أو اجتماعي لا ينسجم مع الآيديولوجية الماركسية اللينينية.

## المطالبة بالمساهمة في الحكم

لقد بلغت شعبية الحزب الشيوعي أعلى درجة في احتفالات الذكرى الأولى للثورة عام 1959. وأطلق خصوم الثورة على هذه الشعبية "بالمد الأحمر". وكان الحزب قد أعلن مطلب المشاركة بالحكم على شكل هتافات في المسيرات الجماهيرية في عيد العمال في الأول من أيار عام 1959 "عاش زعيمي، عبدالكريمي، حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي".

وفي نفس الوقت كان هناك صراع داخل قيادة الحزب الشيوعي حول شعار استلام السلطة. وانشقت القيادة حول هذا الموضوع إلى متحمسين لاستلام السلطة وعلى رأسهم سلام عادل (حسين الرضي) زعيم الحزب وآخرون. أما الجناح المضاد فكان يضم أربعة أعضاء من المكتب السياسي وهم زكي خيري، عامر عبدالله، محمد حسين أبو العيس وبهاء الدين نوري. وقد أطلقوا عليهم (كتلة اليمين المتخاذل). قُدِّموا لمحاكمة حزبية وقدموا نقداً لاذعاً لأنفسهم.[97]

وبرزت فكرة المشاركة في السلطة أو حتى استلامها عند زيارة وفد من الحزب إلى الصين الشعبية عام 1959، ويقول في هذا الصدد الراحل صالح دكلة الذي كان عضواً في وفد الحزب إلى الصين الشعبية وفي لقاء مع القيادة الصينية برئاسة شوآن لاي، رئيس الوزراء الصيني آنذاك، أن الحزب الشيوعي الصيني كان يشجع الحزب الشيوعي العراقي لاستلام

[97] -لمن يرغب المزيد من تفاصيل حول هذه المحاكمة ورسائل النقد الذاتي، أن يراجع مذكرات المرحوم صالح دكلة (من الذاكرة)، دار المدى-دمشق عام 2000، قسم الملاحق.

السلطة وذلك بسبب ما يتمتع به الحزب من شعبية واسعة، ولكنهم في نفس الوقت تركوا الأمر إلى الرفاق العراقيين لتقدير الموقف.[98]

أما موقف الحزب الشيوعي السوفيتي بقيادة نيكيتا خروتشيف، فكان ضد استلام الحزب الشيوعي العراقي للسلطة وحذر من مغبة هذا العمل وذلك لعدم إمكان سكوت القوى الغربية والإقليمية عن ذلك وأنهم أي (السوفيت) غير مستعدين لخوض حرب نووية مع حلف الناتو في سبيل عراق شيوعي. وطالب السوفيت الشيوعيين بدعم حكومة عبدالكريم قاسم الوطنية.

على أي حال إن تنامي شعبية الحزب الشيوعي العراقي قد أثار الذعر والفزع في نفوس الكثيرين. ويقول نجم محمود (إبراهيم علاوي) في كتابه (المقايضة: بغداد-برلين) بهذا الصدد:
"وأمام الأوضاع المستجدة في العراق وظهور جماهيرية الحزب الشيوعي العراقي سيما بعد تنظيم مؤتمر السلام الذي تتوج بمسيرة شارك بها نحو مليون مواطن في 19 نيسان 1959، أعرب ألن دلس مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن مخاوفه أمام جلسة سرية للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في 28 نيسان 1959. وهو اليوم الذي طالبت فيه جريدة الحزب الشيوعي العراقي (إتحاد الشعب) إشتراك الحزب في الحكومة العراقية. فقال دلس، كما نقلت النيويرك تايمس (1959/4/29): " إن الوضع في العراق هو أخطر ما في العالم اليوم.".

كما ويذكر ماكميلان في مذكراته (ركوب العاصفة، ص 535) "إن كلاً من إيران والسعودية أصبحتا في حالة من التهيج العصبي الشديد حول التطورات الجارية في جارهما، العراق." [وكان الملك سعود كما يذكر ماكميلان في مذكراته، بعث إليه برسول يلتمس منه التدخل العسكري الأنكلو-إمريكي لإيقاف الزحف الشيوعي في العراق..][99]

## هل حاول الحزب استلام السلطة؟

---

[98] -صالح دكلة، من الذاكرة، دار المدى-دمشق، عام 2000، ص 59-61..

[99] -نجم محمود، المقايضة: بغداد-برلين، منشورات الغد، سنة 1991، ص223.

لم يكن الهلع في الداخل من قبل القوى القومية والدينية وشيوخ العشائر وملاك الأراضي وأصحاب العقارات بأقل مما كان عليه في الخارج من الخطر الشيوعي في استلامه السلطة في العراق. فقد حصل انطباع في الرأي العام العراقي والعربي والعالمي أن استلام الحزب للسلطة مسألة حتمية وقريبة، وكما أشيع في وقتها أن أحد وزراء قاسم سارع إلى تقديم طلب الإنتماء إلى الحزب, وكان الناس يتعمدون في حمل صحيفة (إتحاد الشعب) عند مراجعاتهم للدوائر الرسمية من أجل إرعاب الموظف وحمله على إنجاز معاملته بسرعة!!

فهل كان هناك فعلاً نوايا أو محاولات لدى الحزب الشيوعي العراقي لاستلام السلطة؟

هنا أنقل مقطعاً بالكامل مما كتبه الراحل صالح دكلة في مذكراته (من الذاكرة–سيرة حياة) وكان عضو اللجنة المركزية ومسئول منطقة بغداد للحزب آنذاك. فقد أجاب على سؤال وضعه بنفسه وهو:

هل كان إستلام السلطة السياسية أيام قاسم شعاراً دعائياً أم للتنفيذ؟

فيجيب صالح دكلة قائلاً:

[من بديهيات إستراتيجية لأي حزب شيوعي منذ البيان الشيوعي أيام ماركس هو الهدف الإستراتيجي الذي تعمل من أجل تحقيقه الطبقة العاملة وسائر فئات الشغيلة. من هذا المنطلق يكتسب شعار استلام الحزب الشيوعي للسلطة السياسية إحدى المستلزمات الضرورية للحزب الثوري. ولكن حتى يتحقق شعار استلام الحزب الشيوعي للسلطة السياسية، فإن ذلك يتوقف على عددٍ من العوامل الذاتية والموضوعية وعلى توازن القوى السياسية سواء في بلد معين أو على صعيد المنطقة أو العالم، تجعل من هذا الشعار مجرد شعار للدعاية والتحريض إلى شعار من أجل العمل المباشر.

يخيل إليَ إن سياسة الحزب الشيوعي العراقي منذ اللحظات الأولى لإنتصار ثورة تموز كانت تتضمن مثل هذا الفهم، فعندما طرح الحزب ضرورة إزالة التناقض بين قاعدة الثورة وشكل الحكم الذي جاء بعد ثورة تموز، إنما كان يعبر عن فهم عميق لأهمية السلطة السياسية ودورها في المجتمع. لقد كانت القاعدة الجماهيرية التي استند إليها طموح الحزب الشيوعي في احتلال موقع متميز أو في إحتلال الموقع الأول في السلطة السياسية، كان يستمد جذوره ومبرراته من واقع السيطرة الكاملة التي تمتع بها الحزب الشيوعي على الحركة الجماهيرية. فنقابات العمال

وحركتها كانت بقيادة الحزب الشيوعي، كما تمتع الحزب الشيوعي العراقي، ولاسيما في الأيام الأولى لثورة تموز، بالموقع الأول في قيادة الحركة الفلاحية. وإذا كان الحديث يجري عن المنظمات الديمقراطية الطلابية والشبابية والنسائية، فلقد كان دور الحزب الشيوعي هو الدور الحاسم في قيادة هذه الحركات.

ولذلك فإذا كان الحزب الشيوعي يطمح لإحتلال موقع في السلطة السياسية ، فلأنه يحتل هذا الموقع في الحركة الجماهيرية. ورغم أن شعار مشاركة الحزب في الحكم قد طرح في الشارع العراقي دون دراسة ولكنه في الواقع كان يعبر عن حاجة واقعية لخلق التوازن الضروري بين قوى المجتمع العراقي.

وقبل أن تكمل ثورة تموز عامها الأول، فإن التناقض بين القاعدة الإجتماعية للثورة وشكل الحكم قد برز على نحو سافر وذلك من خلال الهجوم الذي تعرضت له الحركة الديمقراطية في مختلف نواحي الحياة على أيدي أجهزة السلطة وبتشجيع من القوى الرجعية. وهذا ما ترك تأثيره على السياسة اليومية للحزب الشيوعي، هذه السياسة التي تمثلت في فترة الإحتفالات بالذكرى الأولى لثورة تموز أي صيف عام 1959.

أذكر في الأيام التي كنا نعد لإحتفالات الذكرى الأولى لثورة تموز، ان طرح الرفيق الراحل سلام عادل في أحد إجتماعات لجنة بغداد، تكتيك التصدي للتجاوزات والإنتهاكات التي باتت تتعرض لها الحركة الجماهيرية. ولقد أطلق سلام عادل على هذا التكتيك "تكتيك قتل الديك". وملخص الفكرة التي يرمي إليها التكتيك مستقاة من واقع الحياة العملية في المجتمع العراقي. فلقد أورد سلام عادل قصة إن رجلاً هو كبير أسرته، قد عرف بأن الجيران قد قتلوا ديكهم. فجمع أولاده وقال عليكم بقتل ديك الجيران. فلم يحملوا رأي الرجل محمل الجد حتى جاءوا مرة ثانية يقولون إن جيرانهم قد قتلوا الكلب. فقال لهم اذهبوا واقتلوا الديك. وهكذا كلما تجاوز الجيران فكان يرد عليهم بضرورة قتل الديك، حيث يعني ذلك لا تترك العدو أو الخصم يتجاوز دون أن ينال العقاب الرادع.

في مثل هذه الأجواء التي سادت أيام الذكرى الأولى لثورة تموز، حدث الحادث التالي حول التفكير بضرورة أخذ الحكم أيام قاسم. وملخص

القصة: في إحدى الأمسيات الواقعة بين 3 إلى 7 حزيران 1959، تلقيتُ تقريراً بوصفي مسئول منطقة بغداد، يفيد أن ثمة حركة إنقلابية يعد لها بعض الضباط القوميين والقاسميين ومنهم أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام أيام قاسم. وتستهدف هذه العملية الإنقلابية الإطاحة بعبد الكريم قاسم وتصفية الحزب الشيوعي.

فالتقطت سماعة الهاتف واتصلت بجريدة إتحاد الشعب، حيث يعمل سلام عادل. فرد عليَ، وطلبتُ أن أراه بسبب ما توفر لديَ من معلومات. فأمهلني قليلاً وقال هو والرفيق الشهيد جمال الحيدري سيحضران بعد قليل إلى مكتب بغداد الذي لا يبعد كثيراً عن جريدة الحزب.
بعد قليل وصل الرفيقان، فالتقيت بهما في مكتبي وبادر بالسؤال: ما الذي لديك؟ فعرضتُ عليهما التقرير. فكان جوابهما إنها نفس المعلومات التي تلقتها قيادة الحزب من مصدر آخر فضلاً عن انه قد أبلغا قبل فترة وجيزة من قبل الرفيق سعيد مطر، أحد الضباط الشيوعيين العاملين في وزارة الدفاع، أن ثمة أمراً مصدره وزارة الدفاع، يقضي بإعتقال قيادة الحزب الشيوعي العراقي. فطرح سؤال، ما الذي ينبغي عمله؟ فبادرتُ إلى الجواب قائلاً: لنتغدى بهم قبل أن يتعشوا بنا.

فتداولنا في الأمور وتوصلنا بأن من الصعب، بل ومن المستحيل أن نحصل على رأي موحد فيما يتعلق بعملية أخذ الحكم في قيادة الحزب، عندها تركز الحديث عن الإمكانات التي يمتلكها الحزب في الجيش. فاقترح سلام عادل أن نستدعي الرفيق عطشان الأزيرجاوي وهو أحد منظمي الخطوط العسكرية ولا سيما في سلاح الدبابات. فجاء وعرض أمامنا إن تنفيذ مثل هذه المهمة أمر ممكن ومتيسر حتى بدون الإستعانة بتنظيماتنا العسكرية في الخطوط الأخرى.
فتقرر في تلك الليلة إخراج مظاهرات تسد جميع الطرقات من الباب الشرقي إلى باب المعظم وتمنع خروج أياً كان من وزارة الدفاع. وأغلق مكتب جريدة إتحاد الشعب وانتقل الرفيقان سلام عادل وجمال الحيدري إلى دار في منطقة باب الشيخ قريبة من مكتب بغداد. واتفق على إن التحرك سيتم بعد منتصف الليل بفتح الطريق نحو وزارة الدفاع لإعتقال عبدالكريم قاسم وبقية الضباط لاسيما المتآمرين. في هذه الإثناء عاشت بغداد تلك الليلة والجماهير تحتشد في الشوارع والأزقة وتردد هتافات بحياة الجمهورية العراقية, وحينما حاول البعض الخروج من وزارة

الدفاع، لم يتمكنوا من ذلك لأن الشوارع كانت مغلقة بالجماهير، والمكتب الوحيد من مكاتب الحزب الذي بقي على صلة سواء بمنظمات الحزب أو بسلام عادل هو مكتب بغداد.

راح مرافقو عبد الكريم قاسم وكبار ضباط وزارة الدفاع يستفسرون ما الذي يجري في بغداد. ولم يحصلوا على أجوبة شافية لأن إتحاد الشعب وهو المقر الرئيسي لقيادة الحزب قد أغلق وصاروا يتصلون بأعضاء قيادة الحزب في دورهم. وكان هؤلاء يتصلون بدورهم بإتحاد الشعب دون أن يحصلوا على رد. كما اتصلوا بدارَيْ سلام عادل وجمال الحيدري، فلم يعثروا عليهما. فاتصلا بمكتب بغداد يسألون عن هذه المظاهرات التي تملأ شوارع بغداد، فأخبرتُهم بأنه قرار من الحزب. فاجتمع القادة وتوجهوا إلى مكتب بغداد وكانوا كل من الرفاق عامر عبد الله وكريم أحمد وزكي خيري وآخرون وأخذوا ينحون باللائمة عليّ كوني اتخذتُ قراراً واصدرتُ التوجيهات بالتظاهر في هذا الوقت من الليل دون مبرر. فأجبتهم انه قرار أبلغني فيه الرفيق سكرتير اللجنة المركزية. فذهبوا دون أن أدلهم على مكان سلام عادل وجمال الحيدري، ولكنهم عرفوا المكان من بعض الرفاق الذين يقفون في الشارع.
فذهبوا إلى الدار حيث التقوا بسلام عادل. ويبدو أن مناقشات حادة جرت بحيث اضطر الرفيق سلام عادل بالمجيء إلى مكتب بغداد وأشار بتفريق المظاهرة وإبلاغ الرفيق عطشان الإزيرجاوي بإرجاء التحرك..! (انتهت شهادة صالح دكلة).

إن هذه شهادة من عضو اللجنة المركزية ومسؤول منطقة بغداد، تثبت محاولة الحزب لإستلام السلطة عن طريق العنف. ولما بلغ الخبر إلى عبدالكريم قاسم، كما ينقل جاسم كاظم العزاوي، سكرتير الزعيم في كتابه[100]، أنه راح في تلك الليلة إلى مقبرة الشيخ معروف وهو يتحدث طول الليل عن نهاية الإنسان والخيانة مستخدماً عود الثقاب باحثاً عن قبر أبيه.

[100] -العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها، حتى نهاية عبد الكريم قاسم.

إن محاولة إستلام الحزب للسلطة مسألة مثيرة للجدل لم تحسم بعد، حتى بين الشيوعيين أنفسهم فمنهم من يؤيد رواية دكلة ومنهم من ينفيها ومنهم مع إستلام السلطة ومنهم ضدها. ولكن، ومن خلال مناقشاتي مع العديد من الشيوعيين أكدوا لي أن فكرة إستلام السلطة كانت رائجة وأغلب الشيوعيين كانوا متحمسين لها في تلك الفترة. وفعلاً كان هذا الموضوع محور صراع في قيادة الحزب آنذاك. فعند استفساري من الدكتور عزيز الحاج، القيادي الشيوعي السابق، بهذا الخصوص أجاب بالنص قائلاً: " مسألة قرار الحزب بأخذ السلطة في حزيران 1959: إنني أقرب إلى رواية صالح دكلة رغم إنني لا أعرف دقة ما أورده من تفاصيل وأحاديث. لكن هناك روايات أخرى منها ما تقدمه ثمينة زوجة الفقيد سلام عادل إذ هي تنفي ما ينسَّب لسلام عادل من نوايا أخذ السلطة قائلة أن الحديث كان عن تطبيق خطة للطوارئ كانت معتمدة، وكانت تقضي { من أجل منع مؤامرة، ثم لمنع ضرب الأكراد عام 1961} بإستخدام التظاهر وقوانا العسكرية لإجهاض التحركات و"إجبار" قاسم على الإنصياع؟؟ غير أنها لا تجيب ما إذا كانت تحركاتنا العسكرية ستؤدي لحرب أهلية مع قاسم نفسه. فما معنى "إجباره" إن لَم يكن إصطداماً مباشراً بقاسم؟، فإذا رفض مطلبنا فمعناه ضرورة أخذ السلطة منه ونفيه للخارج في أحسن الأحوال. كما إن أم إيمان (ثمينة الرضي) تختار تاريخ تموز لا حزيران في توقيت الأحداث، وهنا أيضاً أنا مع ذاكرة دكلة..".[101]

كما وينفي الحاج وجود مؤامرة التي ذكرها دكلة فيقول : " ..لم تكن هناك مؤامرة ولا يحزنون، وإن دكلة هو من المسؤولين المباشرين عن توريط القيادة في قرارات التحشيد والإجراءات الإستثنائية في تلك الليلة. وعن المرحوم عطشان ضيؤول الأزيرجاوي في تقييم القوى (العسكرية)، يرى الحاج أنه "..(ورغم نضاليته وإخلاصه) يبالغ ويتطرف، وهذا من إنطباعاتي عنه في سجن نقرة السلمان.."[102] .

## دور الحزب في الصراعات السياسية

---

[101] -رسالة الدكتور عزيز الحاج للمؤلف بتاريخ 2002/1/9.

[102] -د.عزيز الحاج، نفس المصدر

لعب الصراع السياسي الدموي بين القوى السياسية دوراً كبيراً في عرقلة مسيرة الثورة وشل قيادتها في تنفيذ برنامجها السياسي والإقتصادي والإجتماعي وذلك بإشغالها بحماية أرواح الناس من أعمال العنف والشغب، مما مهد السبيل أمام خصومها لإغتيالها في 8 شباط 1963. وقد تفجر الصراع في البداية بين التيار القومي والبعثي من جهة، والتيار الوطني المتمثل بالحزب الوطني الديمقراطي والشيوعي والديمقراطي الكردستاني وأغلب الأقليات القومية في العراق من جهة أخرى في أعقاب رفع شعار الوحدة الإندماجية الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة من قبل التيار القومي-البعثي وعارضتها التيارات الأخرى. لقد أثارت المطالبة بالوحدة الفورية الهلع في الشيوعيين خاصة وذلك لعلمهم بما حصل للشيوعيين السوريين بعد الوحدة بين سوريا ومصر وللحزب الشيوعي المصري الذي تم حله وإعدام أحد قادته شهدي عطية وكذلك ما جرى لزعيم الحزب الشيوعي اللبناني من تعذيب حتى الموت على أيدي المباحث المصرية كما مر بنا في فصل سابق. فكان ناصر ضد الأحزاب، بينما كان عبدالكريم قاسم مع حرية الأحزاب. وقد وشمل هذا الصراع السلطة والشعب، من قيادة الثورة إلى مختلف طبقات دوائر الدولة وشرائح المجتمع، حيث بدأ الإنشقاق بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وبالتالي الاستقالة الجماعية للوزراء القوميين وما تلاها من عواقب وخيمة، أشبه بنظرية قطع الدومينو.. كل قطعة تسقط القطعة التي تليها، أي كارثة تفضي إلى كارثة أخرى.

كما وقدم الشيوعيون أو من اندس في صفوفهم من الخصوم آنذاك، خدمة لا تثمن للبعثيين في هذا الصراع وذلك عن طريق إطلاق شعارات وهتافات لم تكن في صالحهم ولا في صالح الثورة، لأنهم بذلك قاموا بدعاية واسعة وبالمجان لتعريف الشعب العراقي بحزب البعث الذي لم يسمع به قبل الثورة إلا نفر قليل من المهتمين بالسياسة، وذلك عن طريق رفع شعارات وترديد هتافات هابطة ضد البعث (المايصفك عفلقي)، فراح الناس يتساءلون عن هذا الحزب وما هي أهدافه ومن هم قادته..الخ. ولم يتوقف عداء الشيوعيين لحزب البعث والقوى القومية الأخرى، بل تجاوز ذلك حتى إلى الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد، بسبب المنافسة الحزبية الضيقة على كسب الجماهير والهيمنة على الشارع والمنظمات الشعبية. وكمثال، اذكر هنا بعض الحوادث المؤسفة.

حادثة الفاو: كنت شاهد عيان في هذه الحادثة المؤسفة. ففي عام 1959 أراد الحزب الوطني الديمقراطي فتح فرع له في مدينتي (الفاو) وهي من أقضية البصرة التي ولدتُ ونشأتُ فيها حتى نهاية تعليمي المتوسط . بدأ الاحتفال بعد الظهر في مقهى كبير في مركز المدينة، وكانت الجماهير محتشدة فيه وفي الشارع المحاذي له، يستمعون إلى كلمات الخطباء. وكنتُ يومها صبياً أتفرج على الرصيف مع الآخرين. وكان من بين الحاضرين أعضاء قيادة فرع الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة ومنهم المرحوم جعفر البدر والأستاذ عبدالأمير العرادي والأستاذ نائل سمحيري وغيرهم، وكلهم من وجهاء البصرة المعروفين بمكانتهم الإجتماعية المحترمة. وبينما كان الحفل جاريا وبهدوء وإذا بمظاهرة صاخبة تنطلق من مقر نقابة العمال القريبة من مكان الإحتفال، اندفعت كالسهم وبشكل هستيري نحو مكان الإحتفال وهجموا على المقهى وهم يهتفون بشكل جنوني (إنريد دولة حرة بعثية ما بيها.!) ثم تطور الهتاف إلى (إنريد دولة حرة "....." مابيها..!). وبدأ الهجوم والضرب بالكراسي. واستطاعت الشرطة والناس حماية الشخصيات داخل المقهى وإنقاذهم وذلك بإخراجهم من الباب الخلفي للمقهى إلى الباص حيث عادوا إلى مدينة البصرة بعد جهد جهيد وهم في هلع وأسوأ حالة نفسية. علماً بان المرحوم جعفر البدر كان له الفضل على الكثيرين من الشيوعيين في العهد الملكي حيث كان مديراً لمعمل البيبسي كولا وكان يختار أغلب عماله وموظفيه من الشيوعيين وغيرهم من المناضلين السياسيين الذين سدت في وجوههم أبواب العمل في الأماكن الأخرى بسبب إضطهاد السلطة الملكية لهم.

حوادث أخرى: لم تكن حادثة الفاو الفريدة من نوعها، بل تكررت في أغلب المدن العراقية وأدت بعضها إلى خسائر في الأرواح. وقد بلغت تجاوزات الشيوعيين حتى إلى الوزراء من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي. إذ يقول محمد حديد (وزير المالية): كان الشيوعيون يتظاهرون بين فترة وأخرى أمام وزارتي إعتقاداً منهم بأن الثورة ما زالت لم تصل إليها بعد، فقد احتجوا على وزارة المالية دون أن يكون لهم إهتمام بشؤون المال والأعمال.[103]

---

[103] -د.علي كيم سعيد، عراق 8 شباط، درا الكنوز الأدبية، بيروت، 1999، مقابلة مع محمد حديد في لندن عام 1998، ص111).

أما هديب الحاج حمود فتصدوا له خلال وجوده في الوزارة وخارجها ورفعوا ضده شعارات (هوسات) مثل: "هديب إقطاعي شلون تأمِّن به إسمع يا كريِّم".[104] علماً بأن هديب الحاج حمود كان قد آوى الشيوعيين في العهد الملكي في بيته عندما كانوا مطاردين من قبل الشرطة، وكان رحيماً بفلاحيه فقد انصفهم وذلك بمنحهم نسبة 60٪ من المحاصيل الزراعية، وجهز المزارع بمكائن السقي لزيادة الإنتاج وتحمل هو القسط الأكبر من النفقات، الأمر الذي ساعد على رفع المستوى المعيشي للفلاحين العاملين في أراضيه وكان محبوباً ومحترماً من قبلهم.

كذلك وقع إعتداء من قبل الشيوعيين على الوطني الديمقراطي في أماكن ومناسبات أخرى، إذ ينقل الدكتور على كريم سعيد عن يونس الطائي الذي أخبره قائلاً: "عندما حصلت المظاهرة الكبرى بعيد العمال العالمي عام 1959، جاء بعض أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي إلى عبدالكريم قاسم، وكنت حاضراَ، فأشتكوا إليه ضرب الشيوعيين لهم، وكان يرافقهم الأستاذ محمد حديد (وزير المالية)، وأجهش بعضهم بالبكاء، فما كان من الزعيم عبدالكريم قاسم إلا أن أخرج منديله وشاركهم البكاء بعد أن جلس مثل جلستهم ثم قال لهم " أنا مظلوم مثلكم واحتاج للبكاء، ولكن يجب أن ننتظر."[105]
وقد بلغ الأمر إلى حد أن حاول الشيوعيون الإعتداء حتى على المهندس المعماري المعروف رفعة، نجل المرحوم كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي، فاتصل بمحمد حديد والذي أخذه إلى الزعيم قاسم يشكو أمره.[106]

رأي الجادرجي في الشيوعيين: يذكر رفعة الجادرجي عن زيارة قام بها عامر عبدالله إلى بيتهم لمقابلة والده وليقنعه بإعادة دور الجبهة فلم يفلح. فيقول: "وبعد أن ترك عامر عبد الله الدار قال الوالد: صعب العمل مع الشيوعيين، فهم يركبون رأسهم عندما يشعرون بالقوة. وتصبح التقدمية والوطنية وقفاً عليهم. أما إذا كانت الأمور في غير صالحهم فتراهم أول من ينادي بضرورة التعاون والمطالبة بتكوين جبهة وطنية"[107].

---

104 -د.علي كيم سعيد، المصدر السابق ص111.
105 -د.علي كريم سعيد، المصدر السابق، مقابلة مع يونس الطائي في دمشق عام 1995، ص185.
106 -رفعة الجادرجي، صورة أب، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م. ط1، 1985.
107 -رفعة الجادرجي، نفس المصدر، 167.

رأي بطاطو: يقول الأستاذ حنا بطاطو في كتابه، تاريخ العراق، إن الشيوعيين اعتمدوا في كسب الجماهير على إثارة مخاوفها والعمل على توتير الأجواء بالإدعاء عن مؤامرات ضد الجمهورية. ولكن لا تستطيع الجماهير أن تعيش على أعصابها إلى ما لانهاية، ولذلك سأمت من هذا الإسلوب وبدأ الإنحسار، خاصة بعد أحداث الموصل وكركوك وخطاب الزعيم في كنيسة مار يوسف الذي أدان فيه أعمال الفوضى والشغب وأخذ موقفاً متشدداً من الحزب مما هو معروف في تاريخ تلك المرحلة.

## دور الحزب الشيوعي في حوادث العنف

لقد وقعت أحداث مؤسفة خلال الإحتفالات بعيد الثورة الأول، فجرت مصادمات دموية في المسيب والديوانية والحي وغيرها من مدن وسط وجنوب العراق، ذهب ضحيتها عدد كبير من الأفراد من كلا الطرفين. كما حدثت اضطرابات دامية أيضاً في كركوك اتخذت أبعاداً أوسع مما تقدم وذهب ضحيتها 79 قتيلاً أو أكثر من ذلك. ولكن مما يجدر ذكره أن المذكرة التي قدمها التركمان إلى الزعيم عبد الكريم قاسم بتاريخ *1959/7/18* إثر هذه المجزرة كانت القائمة تضم أسماء *25* ضحية فقط، ونشر المؤرخ جرجيس فتح الله نصها في الجزء الثاني من كتاب **(العراق في عهد قاسم، آراء وخواطر، الجزء الثاني، دار نبز،السويد، 1989).**

وقد أثارت هذه الأحداث الزعيم عبد الكريم قاسم فألقى كلمة في كنيسة مار يوسف في 19 تموز/يوليو 1959 هاجم فيها أعمال العنف التي ارتكبت في كركوك ومدن أخرى. ثم عقد مؤتمراً صحفياً في 29 تموز 1959 تحدث فيه عن الجرائم التي ارتكبت في كركوك ومدن أخرى من العراق أشار من طرف خفي إلى أن الشيوعيين هم الذين قاموا بها، إذ جاء في حديثه: "لو لم اشجب هذه الأعمال في كلمتي في مار يوسف، فإن كرامتنا كانت ستهدر في الخارج، وكانت ستثار ضجة حولنا في الصعيد العالمي. لدي تصاوير التقطت خلال الحوادث تدين بعض الجماعات، فانظروا إلى هذه الأعمال الوحشية التي صدرت عن أبناء الشعب الواحد. نحن نريد ديمقراطية، فهل هذه هي الديمقراطية؟ وهل هؤلاء هم أعداء الشعب؟ ماذا كانوا يريدون؟ انظروا إلى هذه الأوضاع. فهل فعل

الصهاينة مثل هذا في دير ياسين؟ أن هذا العمل أريد به أن يتكرر في الناصرية والسماوة وفي بغداد وفي الأعظمية والكرادة والكرخ إلا إننا أوقفناها في اللحظات الأخيرة، إن الذي يفكر بهذا التفكير الفوضوي فهو سافل وهو أحط من الفاشيست".[108]

كما ذكر في خطابه في كنيسة مار يوسف: "أما ما حدث أخيراً في كركوك فإنني أشجبه شجباً تاماً، وبإستطاعتنا أيها الإخوان أن نسحق كل من يتصدى لأبناء شعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى". ثم قال: "إنني سوف أحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية الشعب في كركوك بصورة خاصة وفي المدن الأخرى والقرى والأرياف".[109]

كما وقال الزعيم في حديث له مع وفد الإتحادات والنقابات العمالية: "إن الذين يدعون بالحرية والذين يدعون بالديمقراطية لا يعتدون إعتداءً وحشياً. إن حوادث كركوك لطخة سوداء في تاريخنا ولطخة سوداء في تاريخ ثورتنا. هل فعل ذلك بيجوي أو هولاكو؟ هذه مدنية القرن العشرين؟ لقد ذهب ضحية هذه الحوادث 79 قتيلاً يضاف إليهم 46 شخصاً دفن بعضهم وهم أحياء وقد أمكن إنقاذ 3 أشخاص منهم فقط".[110]

لقد اعتمد الشيوعيون على إثارة المخاوف من المؤامرات مما جعل قاسم يقول في مؤتمره الصحفي في 1959/7/29: "إنني أطلب منكم أن تقلعوا عن الكتابة عن أية مؤامرة، وإنه لتردي في الخلق أن ينشأ الأطفال على مثل هذه العبارة ( ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة) وغيرها من العبارات الهمجية والوحشية" وعرض عدداً من الخرائط على الطاولة وقال: "إن إتحاد الطلبة في كتابه المفتوح يقول: إن الشرطة وقوات الأمن قد داهمتنا ليلاً وفتشت مقرنا فلم تجد شيئاً، وأنا الآن أريكم ماذا فكر فيه إتحاد الطلبة" وأشار إلى الخرائط، وهي تحدد قاعات معينة في بغداد، أشير عليها دور بعض المشبوهين بنظرهم مع أرقامها، وبعض الأسهم التي تعين مواقعها.. ثم قال: "إخجلوا من هذه الفوضى، من أين جاءت

[108] -أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، سمير عبدالكريم، ج2 ص 122-123، عن جريدة إتحاد الشعب، في 1959/8/5.
[109] -د.ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص488، عن خطب الزعيم، ج2، 1959/ ص 42-47.
[110] ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص 489 نقلاً عن صحيفة إتحاد الشعب، العدد 163، 5 آب 1959..

عندهم هذه الخرائط، والتي لا بد لها من نسخ أخرى، فهي مطبوعة بالكاربون.. كما إن مدينة كركوك كانت دورها معلمة على الخرائط، وذهب الفوضويون إلى تلك الدور، وأخرجوا أصحابها وقتلوهم".[111]

ونتيجة لهذه الحوادث ورد فعل حكومة الثورة، عقدت اللجنة المركزية إجتماعاً موسعاً في أواسط تموز 1959، انتقد فيها هذه الأعمال التي وصفها بالعفوية وصدرت عن الجماهير للحفاظ على مكتسبات الثورة. بمعنى أن الحزب مارس النقد الذاتي والإعتراف بالخطأ واعتبر ما حدث في مدن العراق أخيراً بأنها "إندفاعات خاطئة".[112]

## تجميد الأحزاب وإجازتها

وبسبب هذه الحوادث المؤسفة، طالب الزعيم تجميد الأحزاب. فجمد الحزب الوطني الديمقراطي نشاطه وركز على نشاطه داخل الوزارة من أجل القيام بالبناء الإقتصادي والنهوض الإجتماعي. ورفض الشيوعيون ذلك. فتلقى الضربات نتيجة لعمله السياسي.

وقد وعد قاسم أن تكون فترة حضر الأحزاب أقصر فترة من أجل إيقاف الصراعات الدامية. وشرَّعت حكومة الثورة قانون الجمعيات في كانون الثاني عام 1960، وأجيز وفق هذا القانون نحو 700 جمعية (حنا بطاطو،). وحصلت جميع الأحزاب التي قدمت طلباً للإجازة عدا الحزب الشيوعي العراقي وذلك بسبب أحداث الموصل وكركوك والمحاولة الإنقلابية في حزيران 1959 وغيرها من أعمال الفوضى التي شوهت سمعة الحزب في وقتها وما زال يدفع الثمن. كذلك حزب التحرير الإسلامي لم يمنح حرية العمل في البداية، ولكنه قدم شكوى إلى محكمة التمييز وفاز بالدعوى ولم يتدخل قاسم بقرار المحكمة. لذا يعتقد البعض أنه لو عمل الحزب الشيوعي نفس الشيء، لربما فاز، ولكن الحزب لم يقم بذلك لإعتقاده بأن أعضاء المحكمة سوف لن يعاملوه كما عاملوا حزب التحرير الإسلامي.

---

[111] –سمير عبد الكريم،نفس المصدر، ج2 ص176-177).

[112] - ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص489.

وقد أدركت قيادة الحزب خطأ هذه السياسة بعد فوات الأوان. وأعترف بذلك السيد عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي آنذاك، في مقال مطول عام 1967، معترفاً بأخطاء حزبه، حيث يقول: "إن الوضع الثوري الذي تكوَّن في ربيع 1959، كان يمكن إستثماره لحمل قاسم على إنهاء فترة الإنتقال وإقامة الحياة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية.. ودرء إنتكاسة الثورة.. غير إن ما فعلناه في الواقع هو تبديد طاقات ثورية هائلة في إستعراضات للقوى لا مبرر لها، وفي منازلات وتحديات مع قاسم والقوى الوطنية الأخرى، وفي التركيز على أهداف ثانوية، كالمطالبة بالإشتراك في الوزارة..الخ".[113]

## دور الحزب في إنهيار الثورة

ومن كل ما تقدم نستنتج أن الحزب الشيعوي العراقي قد ارتكب أخطاءً كبيرة، سواءً في سياساته ومواقفه من الأحزاب الأخرى، أو في مطالبته بالمشاركة في الحكم، أو في ترديده لبعض شعارات وهتافات إستفزازية الهابطة مثل: (بسمك يا فهد يحكم المهداوي) و(ماكو مهر بس ها الشهر) وغيرها كثير، وإنزال بعض الأفكار في روع الناس مثل: (لولا الحزب الشيوعي لما كانت ثورة 14 تموز، ولولا فهد لما كان عبد الكريم قاسم). قد يقول البعض من المدافعين عن الحزب أن هذه الشعارات والأقوال هي ليست من سياسة الحزب بل رفعت من قبل أناس مدسوسين في صفوف الحزب لتشويه سمعته. قد يصح ذلك ولكن في هذه الحالة كان من واجب قيادة الحزب إدانة هذه التصرفات فوراً لتبرئة حزبهم من التقولات والاتهامات. على أي حال، ونتيجة لهذه الأعمال وغيرها نشأ جو من الرعب والهلع في القوى الأخرى في الداخل، ولدى حكومات الدول الإقليمية والعربية والغربية في الخارج. وحصل اعتقاد شبه جازم أن عبد الكريم قاسم شيوعي أو متعاون مع الشيوعيين ويمهد لإعلان الحكم الشيوعي في أقرب فرصة.

ومن كل ما تقدم، أعتقد أن الحزب الشيوعي العراقي لعب دوراً كبيراً في تدمير الثورة بشكل مباشر أو غير مباشر. ففي تلك المرحلة التي كانت فيها الحرب الباردة على أشدها، ومنطقة الشرق الأوسط تمثل أخطر

---

[113] -راجع نجم محمود: المصدر السابق، ص442.).

منطقة في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، فكيف كان بإمكان الشيوعيين إستلام السلطة في مثل هذه الأجواء المتوترة؟

إن توسع نفوذ الحزب الشيوعي وتصاعد شعبيته ومطالبته بالمشاركة في السلطة والصراعات الدموية بينه وبين التيار القومي ومن ثم مع الوطني الديمقراطي، والتجاوزات على الشخصيات الدينية مثل الإمام السيد محسن الحكيم وترديد هتافات إستفزازية مثل (ماكو مهر بس هالشهر ونذب القاضي بالنهر) وغيرها من الأعمال، قد أثارت الرعب والهلع، ليس في نفوس القوى المعادية للثورة التي تضررت منها من يومها الأول فحسب، بل وحتى في نفوس تلك القوى التي دعمت الثورة في البداية وساندتها مثل الحوزات العلمية الدينية والتيار الديني وحتى الوطني، ناهيك عن قوى التيار القومي وغيرها. نعم من الممكن أن كانت هناك عناصر معادية للحزب اندست في صفوف المتظاهرين وطرحت مثل هذه الشعارات ورددت هذه الهتافات الصبيانية، لذا كان على قيادة الحزب فرز هذه العناصر وفضحها وإدانتها والتبرؤ منها فوراً. ولكن الذي حصل هو الصمت إزاءها في اول الأمر، ولم يتم إدانتها إلا بعد فوات الأوان.

لقد بلغ عدد الجهات والقوى، الداخلية والخارجية التي تحالفت ضد الثورة أكثر من أربعين جهة، من عبدالناصر وكميل شمعون وشاه إيران إلى السيد محسن الحكيم والشيخ محمد الخالصي ومحمود الصواف وشيوخ الإقطاع والأغوات وتجار الشورجة وغيرهم، لا يجمعهم أي جامع سوى عدائهم للشيوعيين وعبدالكريم قاسم. وكان هؤلاء مرعوبين من الخطر الشيوعي خاصة وقد أشيع عن أن العراق مقدم على حكم شيوعي لا محال. والعراق لم يكن بعد مهيئاً، لا إقتصادياً ولا طبقياً ولا إجتماعياً لقبول نظام شيوعي أو حتى إشتراكي. إذ كانت البلاد مازالت تعيش مرحلة شبه إقطاعي والطبقة البرجوازية كانت في مرحلة الصعود، أما الطبقة العاملة فكانت ما تزال في مراحلها التكوينية. فليت شعري كيف فكر الشيوعيون بتطبيق دكتاتورية الطبقة العاملة التي لم تكتمل معالمها ناهيك عن النضج السياسي وهي مازالت في بداية الطريق؟

إذاً لماذا طالب الشيوعيون باستلام السلطة، وهل كانت الظروف ناضجة والأوضاع الدولية ملائمة لحكم شيوعي في العراق؟ وجهت هذا السؤال

إلى الراحل صالح مهدي دكلة، فأجاب بأن نقص الخبرة والثقافة وغياب الوعي السياسي لدى قادة الحزب آنذاك كان وراء هذه الأخطاء.[114]

فرغم ما ذكرنا في بداية هذا الفصل أن أحد أسباب شعبية الحزب كان يكمن في إهتمام الحزب بالثقافة والمثقفين، إلا إن مسألة الثقافة هي نسبية. فالمستوى الثقافي للشعب عموماً آنذاك كان واطئاً جداً والشعب كان غارقاً في ظلام الجهل والأمية. ولم تكن الكتب ومصادر الثقافة متوفرة آنذاك. وحتى أغلب قادة الحزب لم ينالوا من الثقافة والخبرة السياسية لتجعلهم جديرين باحتلال مواقع قيادية خطيرة لكي يكونوا مؤهلين للحكم. وكما يسأل الدكتور عزيز الحاج، (عضو اللجنة المركزية وكادر إعلامي نشيط في الحزب آنذاك): "هل مجرد كوننا دخلنا السجون وعانينا من الإضطهاد، يكفي لإستلامنا السلطة؟". إذ قضى معظم كوادر الحزب سنوات طويلة في السجون ولم تتوفر لهم الفرص لرفع مستواهم الفكري والثقافي، ناهيك عن عامة الشعب حيث كانت الأمية تصل إلى ما يقارب 80٪.

كما وسألت الدكتور الحاج عن المستوى الثقافي لكوادر الحزب وقيادته في الفترة قبل ثورة 14 تموز فأجاب مشكوراً بما يلي:
" صحيح إن الحزب اهتم كثيراً بدور المثقفين في الحركة الوطنية الديمقراطية، ولكنه في داخل الحزب كان يميز بين الحزبي المثقف وبين الحزبي العامل والفلاح الكادح. والدليل هو تمايز فترة الترشيح بين الفريقين، إذ أن مدة ترشيح المثقف أطول. كما إن تحامل فهد بإستمرار على المعارضة الداخلية لأن أقطابها مثقفون وإتهامهم بكل التهم لمجرد المطالبة بالديمقراطية الداخلية وبفتح النقاش الداخلي مظهر لتأثره بالستالينية التي كانت تشكك بالمثقفين وتضطهدهم. وكان فهد حريصاً على الطاعة المطلقة ولا يرتاح للمساءلة والرأي الآخر. وطبعاً كان للظروف السياسية الخانقة دورها في ترسيخ تلك الروح. وأذكر أنه منذ سنة 1949 انتشر في الحزب (أي بعد فهد) تشكيك بالمثقفين الحزبيين وكثيراً ما جرى تقديم عمال بلا مستوى ثقافي على حساب المثقفين تحت شعار "تحسين التركيب الطبقي". لم يكن فهد من المنظرين للماركسية بل كان سياسياً على صلة بمطالب الشعب وخصوصيات المجتمع، وكان

[114] -لقاء شخصي مع الراحل صالح دكلة عام 1995.

رجل عمل ونضال، وثقافته كانت لينينية ستالينية أكثر من ماركسية متعمقة. وكان ذوو المستويات الثقافية العالية، الماركسية والعامة، في الحزب أقلية نادرة ولم تصدر الحركة الشيوعية أبحاثاً ماركسية متعمقة وتحليلية عن المجتمع العراقي إلا بنسبة محدودة لا تناسب عمر الحركة ونضالاتها وأمجادها العملية."[115].

والعراق معروف بثرواته النفطية ومحط أطماع الدول الغربية، ويمثل أهم موقع جيوسياسي في الشرق الأوسط. وكذلك معروف بتاريخه الإسلامي ومراقد الأئمة الأطهار من جميع المذاهب، وموطن ظهور المدارس الفكرية والمذاهب الإسلامية فيه، فهل يصح أن يسكت العالم الغربي وقادة الحركة القومية العربية والدول العربية والإسلامية والإقليمية الأخرى و رجال الدين في الداخل عن قيام نظام شيوعي في مثل هذا البلد أو حتى مشاركة الحزب في السلطة؟

كما وقد بحثت هذا الموضوع مع عدد من كوادر الشيوعيين آذاك، ومنهم الدكتور حسين الوردي والدكتور عزيز الحاج، فأكدا لي، أنه كان من حسن حظ الحزب الشيوعي العراقي عدم إستلامه للسلطة. ولو كان الحزب قد استلم الحكم آنذاك، لأضطر أن يضطهد معارضيه وبالتالي عموم الشعب بنفس الأساليب التي طبقها حزب البعث لاحقاً من أجل البقاء في السلطة، ولحصل في العراق في ذلك الوقت تماماً ما حصل في أفغانستان فيما بعد.

[115] -رسالة الدكتور عزيز الحاج للمؤلف بتاريخ 2002/1/9.

# الفصل التاسع

# حوادث العنف في عهد الثورة!!

يركز أغلب نقاد ثورة 14 تموز وحتى الذين دعوا لها وآزروها، في انتقاداتهم على ما حصل بعدها من حوادث عنف ومضاعفات وأعمال غير قانونية ويلقون عليها وعلى قيادتها باللائمة، دون أن يذكروا أي شيء عن الأسباب التي دعت للثورة ولم ينتقدوا الأوضاع السيئة والمظالم والإنتهاكات التي مارستها السلطات الملكية من تجاوزات على الدستور والحقوق والتي أدت إلى اندلاع هذه الثورة، متناسين في الوقت ذاته أن بعد كل تحول جذري كثورة 14 تموز لا بد من ظهور عنف تمارسه الفئات الاجتماعية المتضررة من فعل التغيير نفسه للدفاع عن منظومة مصالحهم ومراكزهم الاجتماعية والاقتصادية والنفوذ السياسي وما يرافق ذلك من ردود أفعال عنيفة من قبل الجماهير.

والسؤال الكبير هو: من المسئول عن الحوادث المؤسفة التي وقعت في عهد ثورة 14 تموز بما فيها مجازر الموصل وكركوك البشعتين؟ إن الظروف الموضوعية التي جعلت الثورة حتمية، هي ذاتها تجعل أعمال العنف والشغب خلال أية ثورة حتمية أيضاً ولا بد منها، إذ ليست هناك أية ثورة في التاريخ خلت من حوادث العنف. وهذا ليس تبريراً لما حصل بقدر ما هو محاولة لتفسير الظاهرة. ففي جميع الثورات هناك مكان للمجرمين والانتهازيين أيضاً يرتكبون الجرائم باسمها. فالثورة وكما وصفها لينين أنها (مهرجان المضطهدين) والوسيلة الوحيدة لمنع العنف المصاحب للثورة هي منع حصول الظروف الموضوعية التي تؤدي إلى تفجير الثورات، أي السماح للتطور الطبيعي التدريجي وبذلك تنتفي الحاجة للثورة والقفزة في التحولات الثورية التي تكون عادة مصحوبة بالعنف. وهكذا فكل شيء مرتبط بما قبله وناتج عنه. على إن هناك أعمال جماهيرية عفوية خارج سيطرة قادة الثورة وخاصة في أيامها الأولى.

يذكر الدكتور ليث الزبيدي بهذا الخصوص، في أطروحته الجامعية: " أما ما وقع في صباح 14 تموز 1958 من حوادث عنف، فنجم عن حقيقة واقعة وهي أنها كانت تفجراً ثورياً اجتماعياً شاملاً، يتشابه إلى حد كبير مع ما وقع

في باريس يوم الباستيل في الثورة الفرنسية. فقد اندفع من أحياء بغداد الفقيرة ومن صرائفها الألوف من الناقمين على الإرهاب والطغيان يدفعهم الحماس والغليان العاطفي يجوبون الشوارع كالحمم البركانية تجرف كل ما أمامها.
إن ظاهرة السحل التي حدثت في صباح 14 تموز 1958 لم تكن غريبة عن معظم الثورات التي حدثت في العالم، فلقد تم سحل رجال الإقطاع والرجعيين إبان الثورة الفرنسية كما تم إعدام وشنق زمرة الدكتاتور باتيستا في كوبا إبان ثورتها عام 1958.
وقد بلغ عدد القتلى يوم 14 تموز في العراق نحو ثلاثين قتيلاً من ضمنهم أفراد العائلة المالكة ونوري سعيد وولده صباح كما فيهم إثنان من وزراء الأردن وإثنان من الأمريكان وإثنان من الإلمان وإنكليزي واحد.[116]

وهذا ليس تبريراً لما حصل من أعمال عنف ولا دعوة لها كما ذكرنا آنفاً، ولكن مجرد التنبيه إلى أن "الظلم لو دام دمر، يحرق اليابس والأخضر" كما يقول المثل العراقي.

أما ما حصل في عهد الثورة من صراعات دموية بين مختلف فئات الشعب السياسية ومناطق العراق وبالأخص أحداث الموصل وكركوك، فكان موضع بحوث ودراسات أكاديمية تناولها عدد من الباحثين مثل علي الوردي وحنا بطاطو وليث الزبيدي وحسن العلوي وعلي كريم سعيد وغيرهم كثيرون. كل هؤلاء برئوا ساحة عبدالكريم قاسم وقيادة الثورة من تلك الأعمال.

نعم، كانت المصادمات حتمية نتيجة لتراكمات المظالم والتناقضات الكبيرة والأحقاد الدفينة بين مكونات المجتمع العراقي في الماضي والتي كانت تحاول الإنفجار بين حين وآخر، ولكنها كانت تقمع بالقوة من قبل السلطات الحاكمة قبل الثورة وعلى مر العهود. ففي الحقيقة كانت هناك حوادث عنف في العهد الملكي والعهود السابقة تتفجر بين حين وآخر وبمختلف الأشكال، مظاهرات، انتفاضات، تمردات عشائرية مسلحة، أو حركات قومية مثل حركات البارزانيين والآشوريين والعشائر العربية في الوسط والجنوب ولكنها كانت تقمع بالحديد والنار من قبل القوات الحكومية المسلحة. لذلك فما حصل

---

[116] ـ د.ليث عبدالحسن الزبيدي، المصدر السابق ص233، مقتبس من كتاب عبد الجبار الجومرد، تاريخ حياتي، 110-171، مخطوطة غير منشورة.

بعد الثورة من حوادث عنف كان امتداداً للماضي وتحت مختلف الذرائع وكان لا بد منه.

لقد أخذت الصراعات الدموية بعد الثورة طابعاً جديداً، فوقعت هذه المرة تحت واجهة الصراع بين الأحزاب السياسية ذاتها التي كانت تشكل جبهة الاتحاد الوطني، المعترضة لحكومات العهد الملكي والتي نسقت مع الجيش في تفجير الثورة. وبدأ الصراع على شكل احتراب بين الحزب الشيوعي والتيار القومي العربي في عموم العراق، أو بين شيوعيين والأكراد من جهة والتركمان من جهة أخرى كما في أحداث كركوك.

لا يمكن لأي باحث في الشأن العراقي أن يستغني عن كتاب الباحث القدير البروفيسور حنا بطاطو الموسوم (تاريخ الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية في العراق). لقد قام هذا الأكاديمي ببحث ميداني لدراسة أحداث الموصل وكركوك دراسة أكاديمية وميدانية محايدة وبشكل مفصل ومزود بالخرائط والأرقام والجداول وقام بمقابلة واستفسار من العشرات من شهود العيان والمتورطين بها. والنتائج التي توصل إليها هي أن هذه الصراعات الدموية المؤسفة كانت نتيجة أحقاد دفينة عبر قرون بين الفئات المتصارعة، لأسباب أثنية (كرد–تركمان) وطبقية (فقراء وأغنياء، فلاحين وإقطاعيين). لذلك أشير على كل من يريد أن يكون موضوعياً وبعيداً عن العواطف عند تناوله هذا الموضوع الخطير، أن يرجع إلى هذا الكتاب.
وقد أيد هذا الإستنتاج كثيرون ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، السيد طارق الخزاعي (وهو من التيار القومي العربي) في مقالة له نشرت في صحيفة الزمان، يؤكد فيها أن حوادث العنف التي وقعت في كركوك كانت نتيجة "حقد دفين بين الأكراد والتركمان الذين يتقاسمون المحافظة حيث كانت الكفة الراجحة بجانب الأكراد الذين استغلوا مظلة السلطة العسكرية وقاموا بمذابح يندى لها الجبين."[117].
وكان الزعيم قاسم قد أدان تلك الأعمال الوحشية في خطابه في كنيسة مار يوسف، الذي جاء فيه: "أما ما حدث أخيراً في كركوك فإنني أشجبه شجباً تاماً، وبإستطاعتنا أيها الإخوان أن نسحق كل من يتصدى لأبناء شعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى". كما وقال في مكان آخر: "إنني سوف أحاسب حساباً عسيراً أولئك الذين اعتدوا على حرية

[117] - طارق الخزاعي، الزمان، يوم 2000/8/4 ص6.

الشعب في كركوك بصورة خاصة وفي المدن الأخرى والقرى والأرياف".[118] وقد جئنا على هذا الموضوع في الفصل الخاص بالحزب الشيوعي.

## تهمة تدمير القيم الإجتماعية والإخلاقية في العراق

يقول البعض إن الحزب الشيوعي قام بعد الثورة بتحريض الفلاح ضد مالك الأرض والجندي ضد الضابط مما أدى إلى تدمير القيم الإخلاقية والإجتماعية في العراق أيام الثورة!! إن المطلع على أوضاع الفلاحين والجنود في العهد الملكي يعرف أن هؤلاء لم يكونوا بحاجة إلى من يحرضهم، لأنهم كانوا مليئين بالحقد والسخط على رؤسائهم بسبب أوضاعهم المزرية قبل الثورة، فوجدوا في الثورة فرصتهم ومتنفساً للتعبير عن سخطهم ضد من أضطهدهم. فملايين الفلاحين من سكان الأرياف قد تركوا مزارعهم وهاجروا إلى المدن بسبب ظلم الإقطاع، وهذا معروف لدا القاصي والداني، وقد جئنا على ذكره في فصل سابق..

أما العلاقة بين الضابط والجندي فكانت رهيبة. إذ كان الجلد عقاباً مصادقاً عليه في الجيش. يصف الدكتور ساندرسون باشا (طبيب العائلة المالكة) إحدى عمليات الجلد التي كانت تفرض على الجنود العراقيين:
"تمت عملية الجلد بالسوط وسط ساحة مثلثة الشكل محاطة بالقوات شدت ذراعا الجندي المجلود وساقاه إلى إطار خشبي ثقيل أشبه بالحرف الإنكليزي (X ) وراحت الضربات تهوي علي ظهره العاري بدقة رتيبة وببطء حتى تجاوزت الإثنتي عشرة ضربة بمقدار، وإلى تهرش جلده، وامتزج بعضه ببعض، وتهاوى ساقطاً على الأرض. ثم إطلاق سراحه بعد أن حضر الطبيب العسكري، وأعيد إلى المعسكر في إحدى سيارات الإسعاف"[119]

وبعد هذا النوع من المعاملة والعلاقة بين الضابط والجندي، هل يحتاج هذا الجندي إلى تحريض من الشيوعيين لتفجير نقمته ضد ضباطه عندما تسنح له الفرصة وقد وجد فرصته في الثورة للتعبير عن سخطه وغضبه المتراكمين. فإلى أين ستقود علاقة كهذه كلاً من الشعب إزاء سلطته، والجنود إزاء ضباطهم. لذالك فقد أصدرت قيادة ثورة 14 تموز أوامر بمنع إهانة الجندي

---

[118] - د. ليث الزبيدي، المصدر السابق، ص 488 ، عن كتاب خطب الزعيم، ج2، 1959/ ص 42-47.
[119] -د.سندرسن باشا، المذكرات ترجمة سليم طه التكريتي. ص179.

وضربه واستغلاله للخدمة في بيوت الضباط، وأكدت على احترامه، كما وأكدت على الجندي الالتزام بالضبط العسكري واحترام الضابط. خلاصة القول، نعم حصلت بعض التجاوزات في البداية ولكن تم احتوائها.

## إعدام عدد من الضباط القوميين

لم يكن قاسم دموياً كما يعترف بذلك الخصوم قبل الأصدقاء. وقد أعدم قاسم عدداً من الضباط القوميين وهو متألماً بعد أن تآمروا عليه وتوسل إليهم أن يقولوا الحقيقة في المحكمة ويخرجوا أحرارً ويعودوا أصدقاءً، فرفضوا. وكان الإعلام المصري يحرض قاسماً على إعدامهم ويعتبرهم خونة لعدم نصرتهم للشواف، ويصف قاسماً بالجبن إن امتنع عن إعدامهم. (راجع مذكرات أكرم الحوراني).

ولما جاء رفاقهم البعثيون إلى السلطة، لم يكتفوا بإعدام بقية الضباط القوميين فحسب، بل حاولوا أيضاً تلويث سمعتهم السياسية والاجتماعية وإلصاق تهمة العمالة للمخابرات الأجنبية بهم، كما في حالة مدحت الحاج سري ورشيد مصلح، أو بقضايا إخلاقية في حالة عبد الكريم مصطفى نصرت.

## الأعمال والشعارات الغوغائية

إن الشعارات الصبيانية والهتافات التي رددها البعض، طبعاً موضع إدانة واستهجان. ولكن في نفس الوقت يجب أن نعرف أن هذه الشعارات هي أعراض وعلامات لأمراض اجتماعية نتيجة تخلف مرحلة تاريخية معينة. ويذكر الأستاذ حسن العلوي (وهو بعثي سابق) إن خصوم الشيوعيين من البعثيين قد ساهموا مساهمة فعالة في بث الإشاعات ونشر شعارات وهتافات غوغائية وتمزيق القرآن من أجل توجيه التهم وإلصاقها بخصومهم الشيوعيين وحبسهم من قبل محكمة شمس الدين عبد الله. وفعلاً حققوا نجاحات باهرة في هذا المضمار.[120]

كبة موسكو: وعلى سبيل المثال لا الحصر أذكر قصة مضحكة مبكية رواها الأستاذ حسن العلوي فيقول: "البعثيون يتقمصون سلوك الشيوعيين في تشويه سمعة الشيوعيين، كبة حلب أم كبة موسكو!! حدث في تلك الفترة، وكانت مجاميع من أنصار الحكومة تحكم سيطرتها على الشارع. فدخلنا مطعم تاجران في الباب الشرقي، بعد أن تسلحنا بوضع حمامات السلام على صدورنا والتي كانت تباع على قارعة الطريق، حتى إذا أخذنا مكاننا على

---

120 - حسن العلوي، عبد الكريم قاسم.. رؤية بعد العشرين، ص57.

مائدة وسط الصالة، وحضر العامل لإستطلاع رغباتنا، بادره أحدنا، حميد رجب الحمداني.. جيب كبة موسكو... فاعتدل العامل بدهشة.. متأسفين لا توجد مثل هذه الكبة. فاصطنع حميد الإنفعال وعلا صوته.. لماذا يا ناس، كبة موسكو لا توجد؟ ماذا عندكم يا متآمرين. هنا حضر صاحب المطعم وقد تدلى كرشه إلى الأمام وهو يعتذر بخوف وانتهازية عن التقصير قائلاً: هل تسمحون بوصف هذه الكبة حتى أحضرها لكم غداً؟ قال حميد.. هات قائمة المأكولات .. وأشار بإصبعه إليها قائلاً هل فهمتم؟ هذه التي كان أعداء الجمهورية والزعيم يسمونها كبة حلب. ولم يكن من صاحب المطعم إلا أن يبادر على الفور لشطب حلب وكتابة الإسم الجديد."[121]

## مسؤولية عبد الكريم قاسم

نعم كان قاسم قد وضع نفسه في موقع المسؤولية أو وضعته الأحداث في ذلك الموضع.

كان قاسم رجلاً مسالماً إلى أبعد الحدود وهو الذي بشر بمبادئ التسامح وصاحب المقولات: "عفا الله عما سلف" والرحمة فوق القانون" وقد عفا حتى عن الذين أدينوا بمحاولة إغتياله. ولماذا نلومه هو عندما كانت الجماهير تهتف: "إعدم.. إعدم.." بينما صرخ هو بوجوههم غاضباً: اطلبوا أي شيء إلا هذا.. اطلبوا مني بناء المستشفيات والمدارس..الخ. وهناك أمثلة لا تحصى على تسامحه وحبه للشعب. ولكن الفوضى التي خلقتها القوى السياسية كانت فوق طاقة أي قائد سياسي.

ويشهد بتسامحه حتى خصومه من البعثيين والقوميين وكذلك رجال العهد الملكي مثل رئيس الوزراء الأسبق في العهد الملكي المرحوم أحمد مختار بابان في مذكراته، يصفونه بالإنسان المسالم المحب للخير والوطن. وقد وضعته الأحداث في موقع المسئولية الكبرى في أشد مراحل التاريخ عنفاً وغلياناً. بل هناك كثيرون يعتبرون تسامح عبدالكريم قاسم مع خصومه هو سبب سقوط اغتيال الثورة. أراد قاسم أن يأتي بسابقة تاريخية وهي نشر روح التسامح في مجتمع جبل على العنف منذ قديم الزمان والذي صار جزء مهم من موروثه الاجتماعي.

## مقتل العائلة المالكة

[121] -حسن العلوي، نفس المصدر، ص 57.

تناول عدد من الباحثين هذا الموضوع لأهميته. ويؤكد أغلب هؤلاء أن مقتل العائلة المالكة لم يكن من قرارات اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار التي خططت للثورة ووضعت أهدافها. وكان الاتفاق هو الحفاظ على حياة العائلة المالكة ومن ثم ترحيلها إلى الخارج، بالضبط كما عاملت الثورة المصرية الملك فاروق وعائلته. وآخر شهادة بهذا الخصوص جاءت من أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار وهو الرئيس الأسبق الفريق عبدالرحمن محمد عارف في مذكراته التي قرر نشرها بعد وفاته ولكنه يجيب في مقابلة صحفية على سؤال: من قتل العائلة المالكة؟ فيؤكد: ".. إن خطة الثورة لم تكن تهدف إلى قتل الأسرة الملكية الحاكمة، وهذا الأمر اتفق عليه عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف وبلغنا به نحن المكلفين من أعضاء التنظيم في وحدات بغداد العسكرية". ويقسم الرئيس الأسبق في مذكراته قائلاً: "والله ثم والله لم يكن الأمر كما حصل غير أن الذي حدث أن موقف آمر الحرس الملكي العقيد طه البامرني لم يكن واضحاً فقد كان يفاوض ضباط قوات الثورة لإستلام العائلة المالكة بإرتباك ودون حسم واعتقد ضباط الثورة أنه كان يحاول كسب الوقت. وفي تلك الإثناء خرج الملك والوصي وبقية العائلة المالكة فخروا صرعى نتيجة النيران الكثيفة .".[122]

ويقول الباحث الدكتور ليث الزبيدي عن المناوشات والرمي المتبادل بين حرس القصر الملكي والقوات المهاجمة في صبيحة يوم 14 تموز 1958:
" وإثناء سيرهم في حديقة القصر دخل النقيب عبد الستار سبع العبوسي من الباب الرئيسي حاملاً غدارته، فأطلق رصاصه على العائلة المالكة... كما جرح من الضباط الأحرار كل من النقيب حميد السراج، والنقيب مصطفى عبد الله.[123] أما سبب إطلاق الرصاص على العائلة المالكة فيذكر النقيب محمد علي السعيد بأن سبب ذلك كما شرحه لي النقيب العبوسي: " بأنه تذكر حوادث حركة مايس 1941 التحررية وما لاقاه الضباط الأحرار من إعدام وتنكيل فأراد أن لا تتكرر المأساة مرة أخرى ويعود عبد الإله ليشنق ضباط الثورة."[124]

---

[122] –جريدة (القمة) العدد الخامس الصادر يوم 2001/1/20.

[123] -مخطوطة، العقيد طه بامرني- نشرت مؤخراً في صحيفة المؤتمر اللندنية العدد 266 الصادر يوم 2001/8/11.

[124]-د. ليث عبدالحسن الزبيدي، المصدر السابق، مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد محمد علي سعيد. ص 210..

كما وتذكر مصادر أخرى بأن النقيب العبوسي، عندما أطلق النار كان يتصور بأن الحرس الملكي هو الذي اعتقل الضباط الأحرار الذين دخلوا القصر وأراد أن يحسم المسألة لصالح الثورة.[125]

والجدير بالذكر، أن النقيب العبوسي لم يكن من أعضاء اللجنة العليا لتنظيمات الضباط الأحرار، وبذلك نفهم أن قتل العائلة المالكة كان تصرف شخصي من النقيب العبوسي ولم يتم بقرار من أي فرد من قيادة الثورة وإنما كان خارجاً عن إرادتها. كما وتذكر معظم المصادر إن الملك فيصل الثاني لم يفارق الحياة عندما أطلق النار على العائلة المالكة في القصر وإنما جرح جراحاً خطيرة نقل على أثرها إلى المستشفى الملكي (الجمهوري) وهناك تم الإعتناء به من الأطباء بتوصية خاصة من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ولكنه توفي بعد ذلك.[126]

## من المسئول عن التمثيل بالجثث؟

بطبيعة الحال إن أية عملية غوغائية مخالفة للقانون مدانة إلى أبعد الحدود. ولكن يجب أن نكون منصفين، أن في حالة الثورة، يبقى المجتمع لفترة بلا قوانين، وقد حصلت هذه المأساة في جميع الثورات تقريباً كما ذكرنا أعلاه، وهناك أبرياء يذهبون ضحايا الفوضى كما حصل لمؤسس علم الكيمياء الحديث (لافوازيه) في الثورة الفرنسية حيث أعدم بالمقصلة عن طريق الخطأ!!

يحاول البعض تحميل الشيوعيين مسئولية السحل. ونحن هنا لا نريد الدفاع عن الشيوعيين فيما جرى خلال اليوم الأول والثاني من الثورة من أعمال العنف، ولكن هذا لا يمنع من ذكر بعض الحقائق التي لا يمكن نكرانها. إن عدد الشيوعيين في كل العراق لغاية يوم الثورة لم يتجاوز الأربعمائة عضو حسب دراسة قامت بها مديرية الأمن العامة في السبعينات، والأرقام مستخلصة من سجلات الأمن العراقي[127] وكان أغلبهم في السجون. لذلك فتحميل الشيوعيين مسئولية التمثيل بجثة نوري السعيد وعبد الإله تهمة غير صحيحة. وما حصل في ذلك اليوم كان نتيجة انفجار غضب جماهيري عفوي ضد هذين الشخصين. أما لماذا سيطر الشيوعيون على الشارع

---

[125] - د.ليث الزبيدي، المصدر السابق، مقابلة مع رجب عبد المجيد، ص210.

[126] -د.ليث الزبيدي، المصدر السابق، مقابلة شخصية مع العقيد شمس الدين عبد الله ص211.

[127] -. سمير عبدالكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، نشر في السبعنات دون تاريخ أوذكر دار النشر.

وكسبوا تلك الشعبية الواسعة فيما بعد، فالفضل يعود بالأساس إلى سياسة نوري السعيد، حيث شن حملة ظالمة ضدهم وأعدم قيادة الحزب ونكَّل بأعضائه، وأسقط الجنسية عن بعضهم، الأمر الذي أعطى انطباعاً لدى الجماهير أن الشيوعيين هم أكثر الناس تعرضاً للظلم وبذلك كسبوا تعاطف الجماهير لهم. وجئنا على هذا الموضوع في الفصل الخاص بموقف الشيوعيين من الثورة.

## محكمة المهداوي

لقد قيل الكثير عن المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي شكلتها حكومة الثورة والتي أطلق عليها بـ (محكمة الشعب). أما خصوم الثورة فيسمونها ب(محكمة المهداوي). أدعى البعض أن الزعيم عبد الكريم قاسم هو الذي عين العقيد فاضل عباس المهداوي رئيساً لهذه المحكمة لكونه إبن خالته، وهذا غير صحيح، لأن الذي رشح المهداوي لهذه المهمة هو العقيد الركن عبدالسلام محمد عارف، الشخص الثاني في قيادة الثورة بعد قاسم..

لا ندعي هنا أن هذه المحكمة كانت مثالية، ولكن الأمور يجب أن تقاس بظروفها. إذ كانت المرحلة ثورية غاضبة، وفي كل ثورة لا بد وأن تحصل تجاوزات وانتهاكات. وثورة تموز ليست باستثناء. ولكن في نفس الوقت يجب أن لا ننكر الحقيقة وهي أن هذه المحاكمات كانت تتم في منتهى الجرأة والشجاعة والعلنية إلى أبعد حد. فلأول مرة في تاريخ العراق تنقل وقائع محاكمات على الهواء (الإذاعة والتلفزيون) نقلاً حياً وتنشرها الصحف الوطنية والعربية والعالمية. كما وطبعت وقائع جلساتها في 22 مجلد تباع لحد الآن في المكتبات في العالم وتعتبر مصدراً مهماً للباحثين في تلك الفترة من تاريخ العراق. كما لم يتعرض المتهمون إلى أي تعذيب لإرغامهم على الإعتراف بما لا يرغبون. لهم محامون يدافعون عنهم، إضافة إلى إن المتهمين حصلوا على فرصة نادرة في تاريخ العراق في الدفاع عن أنفسهم وعلنا أحيانا من شاشة التلفزيون، بل إن الطبقجلي في دفاعه عن نفسه تمكن من كسب تعاطف قطاعات من الناس، وهذا طبيعي في ظروف محاكمة علنية فريدة من نوعها في تاريخ العراق حيث تستطيع أسرة المتهم رؤيته عبر الشاشة وهو يشرح ويدافع عن تهمته.

في هذه المحكمة استطاع أحد رجال العهد الملكي وهو سعيد قزاز أن يتحدى رئيس المحكمة، العقيد فاضل عباس المهداوي، ويطعن بالمحكمة وقراراتها

بكل شجاعة. لم يحصل ذلك ما لم تكن المحكمة قد وفرت للمتهمين حرية الكلام والدفاع عن أنفسهم. نعم حصلت تجاوزات في هذه المحكمة لا يمكن التغاضي عنها حسب أصول المحاكمات القانونية مثل إلقاء القصائد ومشاركة الجمهور في الهتافات والتصفيق الخ. ولكن هذه التجاوزات لم تمنع المتهمين من ممارسة حقوقهم القانونية والدفاع عن أنفسهم كما ذكرنا أنفاً.

بينما لم نسمع أو نقرأ أي نقد إلى محكمة الإذاعة القرقوشية التي نصبها قادة الإنقلاب في 8 شباط 1963 أو محكمة علي وتوت أو محكمة طه ياسين رمضان (طه الجزراوي) وعلي باوي وناظم كزار في حدائق القصر الجمهوري عام 1969 حيث حاكموا وأعدموا العشرات من الضباط والمدنين العراقيين في يوم واحد. نعم هناك صمت مطبق إزاء هذه الإنتهاكات الفضة التي ارتكبتها جميع المحاكم الأخرى خلال مختلف مراحل حكم القوميين العروبيين في العراق، والتي كانت تجرى بعيداً عن أية علنية أو أصول قانونية.

## مناقشة العنف السياسي بعد الثورة

إن العنف في عهد الثورة كان لا بد منه لثلاثة أسباب: أولا، حصول ثورة مسلحة، وثانياً، الجذور التاريخية للعنف في المجتمع العراقي القبلي. ثالثاً، تفشي آيديولوجيتين سياسيتين تؤمنان بالعنف.
إن الثورة المسلحة لا بد وإنها تواجه مقاومة من قبل أنصار العهد السابق رغم قلتهم، فمن الطبيعي أن يستخدم العنف للقضاء على المقاومة وقد جئنا على ذكر هذا في فصول سابقة. ومن المعروف أن المجتمع العراقي هو مجتمع قبلي في أغلبه، وكانت حوادث العنف مستمرة بشكل وآخر في كل مكان تقريباً وفي جميع مراحل تاريخه القديم والحديث. إلا إن هذا الصراع قد اتخذ بعد الثورة شكلاً متطوراً وتحت إسم التيار القومي والشيوعي. بمعنى أن الآيديولوجيتين الشيوعية والقومية، كانتا تبرران استخدام العنف إزاء الخصوم وتسميانه بالعنف المقدس. لذلك ساهمت الآيديولوجية السياسية السائدة بدور فعال في تصعيد العنف الموجود أصلاً في المجتمع العراقي، أي أن الآيديولوجية أعطت زخماً للعنف المتأصل في المجتمع. فكل من الحزبين، الشيوعي والبعثي، كانا يشبهان سديمين مشحونين بطاقة عنفية هائلة متوجهين نحو الآخر، وبلغ هذا العنف ذروته يوم 8 شباط 1963 حيث أرتطم السديمان وتم تفجير ما عندهما من الشحنات العنفية التدميرية، دفع المجتمع ومازال ثمن ذلك الصراع.

ولعل سلطة ثورة 14 تموز، كانت تمثل الجانب الأكثر تسامحاً في هذا الصراع حيث رفعت شعارات مثل: (فوق الميول والاتجاهات، وعفا الله عما سلف، والرحمة فوق القانون..الخ). ولكن مثل هذه السلطة وهذه الشعارات لا يمكن أن يكتب لها النجاح في مجتمع لا يؤمن إلا بالعنف. وفي خضم تصاعد موجة العنف اختفت الأحزاب المعتدلة مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال، من حلبة الصراع وخلت الساحة للحزبين المؤمنين بالعنف، البعث والشيوعي، يستقطبان الشباب المشحونين بالطاقات ليلعبوا دورهم في العمل السياسي العنيف.

نعم جاءت الآيديولوجيا تصعيداً للعنف في مجتمع مهيأ نفسياً لهذا العنف الذي أصبح جزءً من ثقافته الإجتماعية الموروثة وتاريخه. وهذه التسمية (القومي والشيوعي) هي مجرد غطاء أو عنوان لذلك الصراع الدامي. والدليل على قدم وحتمية حوادث العنف في العراق واشتعالها أيام ثورة 14 تموز على شكل صراع محتدم بين الشيوعيين والقوميين، هو لما انحسر دور الشيوعيين وخرجوا من حلبة الصراع بعد انقلاب 8 شباط 1963، ليخلو المجال لفصائل التيار القومي وحدهم، حيث استمر الصراع ولكن في هذه المرة بين فصائل التيار القومي أنفسهم.

لقد فشلت "عروس الثورات" في 8 شباط 1963 كما كان يسميها أحمد حسن البكر، أن تعيد للشعب حكم القانون وإقامة نظام ديمقراطي كما ادعوا في بيانهم الأول. إذ يعرف الجميع ما قام به الحرس القومي فيما بعد من انتهاكات للقانون (راجع الكتاب: المنحرفون). فما أن تفرغ القوميون والبعثيون من ذبح الشيوعيين بعد إنقلابهم في 8 شباط 1963 حتى بدأ الصراع بين فصائل التيار القومي أنفسهم، فقام الضابط الطيار منذر الونداوي أحد فرسان الإنقلاب مثلاً، بقصف مقرات رفاقه البعثيين من الجو. ثم بدأت المعارك الدموية بين الحرس القومي والبعثيين من جهة، والقوميين الآخرين من أتباع عبد السلام عارف في إنقلاب 18 تشرين الثاني 1963 من جهة أخرى، وانتصر عليهم عارف وطردهم من الحكم.
وعندما استلم البعثيون السلطة للمرة الثانية في 1968 نصبوا المشانق في طول البلاد وعرضها، وأعدموا المئات من الشيوعيين والقوميين والأكراد والإسلاميين واليهود بتهمة الجاسوسية والتآمر على السلطة وهي تهمة ملفقة،

إلى أن لم يبق أحد من الخصوم، فوصل الدور إلى رفاقهم البعثيين، والحبل على الجرار -كما يقولون.

أقول من السهولة إلقاء تبعية العنف الذي حصل في العراق بعد ثورة 14 تموز على الشيوعيين والقوميين والبعثيين وعبد الكريم قاسم. ولكن هذه التهمة ناتجة عن نظرة سطحية وساذجة وعدم المعرفة الكافية بطبيعة المجتمع العراقي. أعتقد من الضروري جداً لكل مهتم بالشأن العراقي، الرجوع إلى مؤلفات عالم الإجتماع الدكتور علي الوردي لفهم هذا المجتمع وخاصة كتابه القيم (دراسة في طبيعة المجتمع العراقي). وكذلك الدراسة القيمة التي نشرها الباحث باقر ياسين في كتابه الموسوم (تاريخ العنف السياسي الدموي في العراق).

هناك بعض الحقائق الأساسية التي يجب أن يتذكرها كل من يريد أن يتحدث عن العنف في العراق، ومن هذه الحقائق ما يلي:
أولا، إن المجتمع العراقي وكأي مجتمع عربي أو شرق أوسطي، قد تطور من البداوة أو تأثر بها، يحمل في ثقافته الإجتماعية (culture) القيم البدوية والحضارية في آن. ومن هذه القيم "العصبية" التي تناولها مؤسس علم الإجتماع إبن خلدون والتي كانت في الماضي على شكل عصبيات قبلية، ثم تحولت مع الزمن إلى عصبيات دينية ومذهبية ومناطقية ومحلية، وحالياً أخذت شكلاً يلائم العصر، أي شكل عصبيات حزبية وآيديولوجية ومهنية وغيرها.

ثانياً، إن الشعب العراقي، ونتيجة للمظالم التي تعرض لها عبر تاريخه الطويل، كان عبارة عن بركان خامد، ينتظر الفرصة المناسبة للإنفجار. ويقال أن نوري السعيد قد شبه العراق في وقته ببالوعة مجاري (septic tank) وأنه هو غطاؤها، محذراً من أنه إذا ما أزيل هذا الغطاء فسوف تنبعث الروائح النتنة وتظهر الجيفة!! أعتقد أن هذا التشبيه قاس على العراقيين ويلائم عقلية نوري السعيد وأنصاره، والتشبيه الصحيح هو أن العراق كان، وما يزال، عبارة عن بركان خامد، وكان نوري السعيد أخمده بالقمع، إلى أن حصل الإنفجار يوم 14 تموز 1958، لأنه لا يمكن للقمع أن يستمر إلى الأبد، والضغط يولد الإنفجار. وثورة تموز كانت ذلك الإنفجار والتي أخرجت الجني من القمقم. (والجدير بالذكر أن هذا الانفجار حصل

على شكل كارثة بعد سقوط نظام البعث الصدامي بشكل جارف لا نعرف متى يتوقف وأين سينتهي).
ثالثاً، إن تاريخ العراق مليء بالعنف والانتفاضات والثورات على الحكومات الظالمة منذ كتابة التاريخ ولحد الآن. وكذلك حروب محلية وقبلية وغيرها. هذه الحروب والصراعات قد اتخذت في القرن العشرين أشكالاً مختلفة وتحت أسماء شتى، حروب بين قبيلة وأخرى، أو بين مدينة وأخرى أو محلة ومحلة وحتى بين الجنود والشرطة (أبو إسماعيل وأبو خليل!) وحتى وبين المواكب الحسينية والفرق الرياضية وهكذا. مثلاً في بداية القرن العشرين، حصلت معارك دامية بين المواكب الحسينية لمدينة الكاظمية ومواكب النجف في كربلا، لسبب تافه وقد قتل وجرح على أثرها العديد من الطرفين واستمرت الخصومات والثارات حتى وقت قريب!. وهذه الحوادث هي امتداد للصراعات القبلية ونتاج لقيم البداوة.

لذلك لا نغالي إذا قلنا أن ما حصل بعد ثورة 14 تموز من صراعات دموية بين الشيوعين والقوميين، إلا واحدة من تلك "الحروب" التي كانت تقع بين القبائل العربية، مثل حرب "داحس والغبراء" بين بني عبس وبني ذبيان، وحرب البسوس بين بني تغلب وبني بكر التي أبلى فيها عنتر بن شداد بلاءً حسناً! واستمرت أربعين عاماً، بسبب ناقة.

فالمبادئ والآيديولوجيات السياسية في وقتنا الحاضر، والتي استوردها العراقيون من الخارج لأحزابهم كانت تنشيطاً وتفعيلاً للعنف الموجود في المجتمع كما أسلفنا، وأحلوا "العصبية الآيديولوجية والحزبية" محل "العصبية القبلية". فالقشرة الخارجية حضارية (شيوعية–قومية– دينية) ولكن يختبئ تحت تلك القشرة الخارجية الخفيفة ذلك الإنسان البدوي بكل قيمه وأعرافه القبلية، متهيئاً للقتال والثأر والإنتقام، ولكن في هذه المرة بإسم الوطنية والقومية والأيديولوجية. لقد اعتنق هؤلاء الحزبيون الآيديولوجيات الحديثة، إلا إنهم في قرارة نفوسهم كانوا بدواً ومارسوها كممارستهم للقيم البدوية على طريقة القبلية الجاهلية الأولى في غزواتهم. لذلك نؤكد مرة أخرى، إن أعمال العنف بعد ثورة تموز كانت أشبه بتلك الحروب التي دارت رحاها بين القبائل البدوية ولكنها كانت تحدث بقوالب الحداثة، فتقع في المدن بدلاً من الصحراء، وتحت شعارات أيديولوجية حديثة وحضارية وأسباب سياسية بدلاً من قتل ناقة! ومقالات تحريضية نارية في الصحف والإذاعات بدلاً من المعلقات. فكما يقول نزار قباني: "لبسنا ثوب الحضارة والروح جاهلية".

ولو ذهبنا إلى أبعد من ذلك، نرى حتى الأخوة الأكراد، قد اكتسبوا هذه العصبية القبلية، لأنهم مثل أخوتهم العرب، مجتمع عشائري يحمل نفس القيم العشائرية والعصبية القبلية. فبعد أن تحرروا من سيطرة حكم صدام حسين بعد انتفاضة آذار 1991، وفرض الحماية الدولية للملاذ الآمن، ولم يكن من ينافسهم على الحكم في كردستان، انفجر الصراع الدموي بين الحزبين الكرديين الرئيسيين وذهبت أرواح كثيرة ضحية لذلك. فهل نتهم الشيوعيين وعبد الكريم قاسم في كل هذه الصراعات الدموية؟

أكاد أجزم، أنه لو لم يكن هناك حزب شيوعي وقومي في العراق أيام ثورة 14 تموز، لحصل نفس الصراع بين فئتين أخريين ولكن تحت أسماء وشعارات أخرى. ولو كان الشيوعيون وحدهم في الساحة، لانقسموا إلى شقين وأباد أحدهما الآخر كما حصل في اليمن الجنوبية (الديمقراطية الشعبية) أيام حكم الماركسيين. ولو كان القوميون وحدهم بعد تموز، لحصل اقتتال فيما بينهم كما حصل بعد إنقلاب 8 شباط وما تلاه. لأن الإنشقاق لا بد منه في المجتمعات التي تمر في مرحلة الإنعطافات التاريخية الكبرى مثل الثورات. وكما ذكرنا، فأي مجتمع حيوي ديناميكي في حالة تطور سريع ومفاجئ، لا بد وأن ينقسم على نفسه إلى قسمين، مؤيد ومعارض للتحولات. ويحصل هذا الصراع بطريقة سلمية هادئة في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة الناضجة، وبالعنف الدموي في المجتمعات المتخلفة.

# الفصل العاشر

# أسباب اغتيال ثورة 14 تموز

هناك قول مأثور يفيد أن "الثورة تأكل أبناءها". كذلك يمكن القول أن كل ثورة تحمل معها تناقضاتها وصراعاتها. فالثورة هي استجابة للظروف الموضوعية عندما تتوفر لها العوامل الذاتية (الأداة المنفذة). ولكن لا يعني هذا أن جميع العوامل الموضوعية المضادة للثورة قد انتهت بالكامل، وإلا ففي هذه الحالة يتم التغيير بالوسائل السلمية وذلك عن طريق التطور السلمي التدريجي. لذا فهناك طبقات وشرائح في المجتمع من أصحاب النفوذ والمصالح من الملاكين والإقطاعيين في العهد السابق، وكذلك قوى خارجية من الدول الإستعمارية والشركات الإحتكارية، قد استفزتها الثورة وتضررت مصالحهم منها ولا بد أنها تركت لدى هذه الشرائح ردود أفعال عنيفة، ولا يمكن أن تتركها تواصل مسيرتها بسلام.

ومن جهة أخرى، فإن الجهات المستفيدة من الثورة، أعني الطبقات الإجتماعية، العمال والكادحين والفلاحين والبرجوازية الوطنية الصغيرة وأرباب الصناعات والمثقفين، وسائر الجماهير الشعبية ومن ورائها القوى السياسية الممثلة لمصالح هذه الشرائح الإجتماعية، لم تكن قد بلغت الدرجة الكافية من النضج السياسي والثقافي لتحافظ على وحدتها من أجل حماية مصالحها وتطوير سياساتها وفق متطلبات المرحلة التاريخية لصيانة ثورتها ودرأ المخاطر عنها. فرغم اتفاق ضباط الأحرار والقوى السياسية في جبهة الإتحاد الوطني على تغيير الوضع، إلا إن هذه القوى ركزت أكثر اهتمامها على إسقاط النظام الملكي، ولم تلتزم بالبنود الأخرى من ميثاق الجبهة، وخاصة فيما يخص الموقف من الوحدة العربية وحكم البلاد بعد الثورة.

كانت الثورة مُستَهدفة منذ يومها الأول من قبل القوى الخارجية وخاصة الأنكلو–إمريكية، حيث تم الإنزال الإمريكي في لبنان والبريطاني في الأردن، للزحف على العراق ووأد الجمهورية الفتية، إلا إن التفاف الجماهير حول قيادة الثورة واستعدادها للتضحية في سبيل الدفاع عنها من أي عدوان، غيَّر حسابات المستعمرين فالتزموا بالحكمة القائلة: "لا

تحارب شعباً في حالة ثورة" كذلك موقف الجمهورية العربية المتحدة والإتحاد السوفيتي في تضامنهما مع العراق والدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي، كل ذلك أرغم القوى الخارجية على تأجيل ضرب الثورة عن طريق الغزو الخارجي والتخطيط لضربها بطرق أخرى. إذ رأت تلك القوى أنه من الأفضل إعادة الحصان الجامح إلى الحظيرة الإمبريالية عن طريق ضربها من الداخل وذلك بانتظار خلق الصراعات الداخلية والإستفادة منها لإيجاد موطئ قدم لها.

ومن المؤسف القول أنه ما أن نجحت الثورة في تحقيق أهدافها الأولى المباشرة في إسقاط النظام الملكي وإعلان الجمهورية، حتى انفرط عقد الجبهة وانشغلت القوى الوطنية والقومية في صراعات دموية في سبيل أغراض فئوية وحزبية ضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية العامة. تلك الصراعات وفرت الجو المناسب وفتحت الباب على مصراعيه لأعداء الثورة في الداخل والخارج للإستفادة من الوضع الصاخب وإستغلال الظروف لصالحها وبالتالي إسقاط الثورة وإلحاق الضرر الفادح بالجميع.

واجهتْ قيادة الثورة ركاما هائلاً من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت عبر قرون وكان عليها إيجاد الحلول لها. كانت الثورة تمثل إنعطافة تاريخية كبرى وفي مرحلة تحولات ثورية عاصفة اجتاحت العراق وكانت عربدة التاريخ في أشد عنفوانها .

وكان حل هذه المشاكل المتراكمة والأوضاع الصاخبة يحتاج إلى وقت وصبر وخبرة، والجماهير في حالة غليان. فقد أرادت قيادة الثورة أن تحقق أكثر ما يمكن من المكتسبات الوطنية دفعة واحدة وفي وقت قصير، أي فوق طاقتها وفوق ما يتحمله المجتمع العراقي المتعدد الأعراق والأديان والطوائف والطبقات الإجتماعية وأحياناً كانت مصالح هذه المكونات متقاطعة ومتضاربة ومتناقضة ومتشابكة في صراعات دموية ، وفوق ما تسمح لها العوامل الداخلية والخارجية.

## نوجز أسباب الإطاحة بالثورة بما يلي

لقد جاءت الثورة لتصحيح أوضاع شاذة وملحة وتحقيق منجزات ثورية للشعب كما ذكرنا أعلاه. ولكن هذه المنجزات التي هي في صالح

مجموعة من الناس تكون في نفس الوقت ضد مجموعة أخرى. لذلك يمكن اعتبار مكتسبات الثورة هي في نفس الوقت أسباب اغتيالها وهي كما يلي:

**اولاً–العوامل الخارجية**

لقد ضربت الثورة في الصميم، مصالح الدول الغربية وخاصة (الأنكلو– إمريكية) في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك بتبني سياسة عدم الإنحياز وخروج العراق من حلف بغداد، والكتلة الإسترلينية، وإنهاء النفوذ البريطاني والإمريكي، ومشروع آيزنهاور، وإقامة العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية المتكافئة مع المعسكر الإشتراكي وعلى رأسه الإتحاد السوفيتي، في الوقت الذي كانت الحرب الباردة في أشد عنفوانها بين المعسكرين الغربي والشرقي، والصراع بينهما على مناطق النفوذ في دول العالم الثالث وخاصة منطقة الشرق الأوسط.

كذلك كانت الثورة طموحة في إرغام الشركات النفطية في تحقيق أكبر ما يمكن من حقوق الشعب في الحصول على حصته من ثرواته النفطية، لذلك باشرت الحكومة بالمفاوضات مع تلك الشركات، وأصدرت قانون رقم 80 لعام 1961 الذي تم بموجبه تحرير 99.5٪ من الأراضي العراقية من سيطرة الشركات النفطية الإحتكارية، ولائحة قانون تأسيس مصلحة النفط الوطنية، ودور قائد الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم في تأسيس منظمة أوبك. وتلبية لدعوة الحكومة العراقية، اجتمع ممثلو سبعة بلدان مصدرة للنفط في بغداد في 14 أيلول 1960 وأعلن عن تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وكانت هذه الثمرة الأولى للسياسة النفطية الوطنية العراقية التي لم يزل أثرها واضحاً في السياسية العالمية حتى يومنا هذا. وإرسال آلاف البعثات الدراسية من أبناء الوطن للخارج للتخصص في هندسة وإدارة النفط، الخطوات المهمة التي مهدت السبيل لتأميم النفط لاحقاً في بداية السبعينات. كذلك تأييد ودعم الثورة لحركات التحرر الوطني العربية والعالمية .

هذه الإجراءات الثورية أعتبرت إستفزازاً للدول الغربية، وتجاوزاً على مصالح الشركات النفطية الإحتكارية، وخروجاً على المألوف من دولة نامية عن الطاعة، خاصة العراق الغني بثرواته والمهم بموقعه الإستراتيجي.

**دور المخابرات الأجنبية**

لقد لعبت المخابرات الأجنبية، وخاصة البريطانية والأمريكية، دوراً كبيراً في تدبير إنقلاب 8 شباط 1963، وبالأخص وكالة المخابرات الإمريكية CIA. كما ظهر فيما بعد أن صالح مهدي عماش كان عميلهم ولعب دوراً كبيراً بهذا الخصوص، حيث تم رفده منذ كان ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في واشنطن قبيل الثورة. وعمل العملاء المتسترون على دفع عبد السلام محمد عارف لإستدعائه إلى بغداد بعد الثورة مباشرة حيث تم تعيينه مديراً للإستخبارات العسكرية. وتبين فيما بعد أنه كان مرتبطاً بالمخابرات المركزية الإمريكية ويشهد بذلك هاني الفكيكي (عضو القيادة القطرية لحزب البعث آنذاك) في كتابه (أوكار الهزيمة) فيقول: "ويبدو أن بُغضَ عمّاش للقرارات المعقدة ليس مزاجاً عابراً. ففي أوائل عام 1962، وهذا ما علمناه في وقت متأخر وبعد نهاية الحكم، كان قد طلب إلى (ويليام ليكلاند) معاون الملحق العسكري الأمريكي في بغداد إبلاغ المقدم محمد المهداوي وزملائه، الذي كان في دورة تدريب، تأخير عودتهم من الولايات المتحدة إلى إشعار آخر، بسبب إعتقال ضباط الشرطة وكشف تنظيمهم. وفعلاً تم إبلاغ المهداوي بذلك مع تحيات "أبو هدى" عمّاش، بعد إستدعائه لغرفة آمر المعسكر."[128]

ويضيف الفكيكي في مكان آخر من كتابه: ".. وأعلمني طالب شبيب لاحقاً، أن البكر كان قد استدعى جميل صبري وكلفه بحضور عماش استقبال (ويليام ليكلاند)..، بدلاً من عماش الذي كان يجتمع به صباح كل يوم سبت. وكما روى لي شبيب فإن جميل صبري تردد وتمنَّع في البداية، ولكنه قبل المهمة بسبب ضغوط البكر عليه. وإنه قرر إعلامنا بالأمر إلا إنه منع في اللحظة الأخيرة."[129] كما ويذكر الفكيكي عن اللقاء الذي تم بين وفد حكومة البعث عام 1963 مع جمال عبد الناصر في القاهرة فيقول: "في هذا اللقاء خاطب عبد الناصر علي صالح السعدي محذراً إياه من وليم ليكلاند، الذي سبق أن خدم في القاهرة وأسماه خبير إنقلابات، ولم يفهم علي آنذاك معنى التحذير ولم يكن يعلم بعلاقة ليكلاند ببعض البعثيين، عسكريين ومدنيين."[130] هذه الشهادة تكشف بوضوح

---

128 - هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة دار رياض الريس-لندن، ط1، سنة 1993، ص 183.

129 -هاني الفكيكي، المصدر ص 283.

130 -هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص 287.

ودون أدنى شك إرتباط صالح مهدي عماش بالمخابرات الأمريكية ودور المخابرات الأمريكية في إنقلاب 8 شباط 1963.

وفي مكان آخر من مذكراته يضيف الفكيكي: "وفي جناح قاسم عثروا على إضبارة تخص الدكتور زغيب، الأستاذ اللبناني المنتدب للتدريس في جامعة بغداد. وبتوصية وتزكية من ميشيل عفلق والقيادة القومية استخدمنا الدكتور زغيب لسنوات في نقل بعض الرسائل بيننا وبين القيادة القومية. وكان طالب شبيب هو صلة الوصل به في بغداد. وحين دراستنا للملف وجدناه مليئاً بتقارير مديرية الأمن العامة والإستخبارات الإمريكية (CIA) وتعاونه مع حزب البعث وتطلب إلى قاسم الموافقة على إعتقاله وإبعاده عن العراق، غير إن قاسم كتب على بعضها أمره بإبقائه ومراقبته بدقة"[131].

وهناك شهادة من الملك حسين أبداها في حديث شخصي منفرد مع محمد حسنين هيكل: ".. إسمح لي أن أقول لك إن ما جرى في العراق في 8 شباط (فبراير) قد حظي بدعم الإستخبارات الأمريكية. ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر ولكني أعرف الحقيقة. لقد عقدت إجتماعات عديدة بين حزب البعث والإستخبارات الأمريكية، وعقد أهمها في الكويت. أتعرف أن... محطة إذاعة سرية تبث إلى العراق كانت تزود يوم 8 شباط (فبراير) رجال الإنقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من إعتقالهم وإعدامهم."[132]

وتأكيداً لشهادة الملك حسين عن دور السي آي أيه وتعاونه مع التيار القومي في ضرب ثورة 14 تموز، قال الدكتور أحمد عبدالهادي الجلبي: "... أما تدخل أمريكا الحقيقي الأول في العراق فبدأ في سنة 1962 حينما كلفت وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (سي أي أيه) من جانب رئيس الولايات المتحدة بمجابهة الإتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي في العراق فعملت سي آي أيه بشكل مباشر وبتحالف مع النظام المصري حينها بزعامة جمال عبدالناصر وتعاونت مع حزب البعث العربي

---

131 -هاني الفكيكي، نفس المصدر.

132 -حنا بطاطو، المصدر السابق، ج3، ص 300، نقلاً عن "الأهرام" (القاهرة، 27 أيلول (سبتمبر) 1963.

الإشتراكي في العراق، خصوصاً كوادر الحزب في القاهرة ومن ضمنهم صدام حسين على تشجيع وتأهيل الحزب لتسلم الحكم. وقد ذكر لي أحد مسؤولي ال (سي آي أيه) في فرانكفورت وإسمه جيم كريتشفيلد، كان مسؤول ال(سي آي أيه) في أوربا أن ال(سي آي أيه) أصدرت بالتعاون مع البعثيين قائمة بأسماء 1700 شخص تقرباً يجب تصفيتهم لدى قيام أي حركة ضد عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي في العراق. وفعلاً نشرت هذه الأسماء عبر إذاعة سرية للأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط"[133].

ثانياً: دور القيادة المصرية والتيار القومي العربي في إغتيال الثورة:
لقد سبق وأن جئنا على دور التيار القومي بشيء من التفصيل في الفصل السادس. ونذكر هنا بإيجاز عن دوره في اغتيال الثورة. لقد أكد العديد من الباحثين وخاصة من ذوي التوجه القومي العربي والذين كتبوا مذكراتهم من الضباط الأحرار، أن الوحدة العربية ما كانت من أهداف الثورة، وإنما العمل على تقوية التضامن العربي والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة بخاصة. وكان هذا أيضاً ضمن ميثاق جبهة الإتحاد الوطني. ولكن بعد الثورة بأيام، وهي في بداية إنتصارها، جاء ميشيل عفلق إلى العراق، واجتمع بقيادة حزب البعث وطرح شعار (الوحدة الإندماجية الفورية) كهدف أساسي وملح للتيار القومي العربي. ولم يكن التيار القومي جاداً في رفعه شعار الوحدة وإنما كانت الغاية منه إحراج موقف عبد الكريم قاسم واتخاذه ذريعة لإسقاطه.

كذلك الدور المدمر الذي لعبه جمال عبد الناصر في ضرب الثورة العراقية. وقد اعترف ناصر أنه دعم حزب البعث وغيره من فصائل التيار القومي، مادياً وإعلامياً من أجل الإطاحة بحكومة قاسم. وأكد أكرم الحوراني ذلك في مذكراته وأنه لما فشلت محاولة الشواف في الموصل، شنت وسائل الاعلام الناصرية وبإيعاز من عبد الناصر حملة إعلامية مكثفة الغاية منها تحريض قاسم على عدام الطبقجلي والحاج سري والضباط القوميين الآخرين، ونعته بالجبن إن لم ينفذ ذلك، وذلك للإنتقام من هؤلاء الضباط القوميين لعدم نصرتهم للشواف من جهة، ولأخذ

[133] -الدكتور أحمد عبدالهادي الجلبي عضو الهيئة القيادية للمؤتمر الوطني العراقي في ندوة خاصة نظمها مركز دراسات كربلا في لندن في مايس/أيار 2002 ، تحدث فيها عن السياسة الأمريكية تجاه العراق. نشر الحديث في صحيفة المؤتمر اللندنية العدد 304 يوم 2002/5/18.

إعدامهم ذريعة للتحريض ضد قاسم في العراق والشارع العربي من جهة أخرى .

**ثالثاً: العوامل الداخلية**

جاءت الثورة، ليس لتحقيق الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية فحسب، بل وتحقيق العدالة الإجتماعية لمختلف شرائح وطبقات الشعب. لذلك باشرت الثورة بإصدار القوانين لتحقيق هذه الأهداف ومنها:

**1-قانون الإصلاح الزراعي**

ضربت الثورة بعمق مصالح الإقطاعيين بإصدارها قانون الإصلاح الزراعي، وقانون إلغاء حكم العشائر الذي حرر الملايين من الفلاحين من ظلم شيوخهم. فحرم هذا القانون شيوخ الإقطاع من أهم نفوذ وسلطان لهم على سكان الأرياف الذين كانوا يشكلون حوالي 60٪ من الشعب. فكانوا على إستعداد للتعاون مع أية جهة لإستعادة نفوذهم ومكانتهم والقضاء على النظام الجديد.

**2-الصراع الدموي بين القوى السياسية**

انشغلت القوى السياسية المؤدلجة، اليسارية والقومية، في صراعات دموية عنيفة، رغم توسلات الزعيم عبد الكريم قاسم المتكررة بهم على وحدة الصف ونبذ صراعاتهم جانباً لحماية الثورة والوطن. لكن ومع الأسف الشديد، وقعت هذه الكلمات على آذان صماء. ونتيجة لهذه الصراعات الدموية بين القوى السياسية، حصلت انتهاكات وحوادث مؤسفة في الموصل وكركوك، وبدرجة أقل، في المدن العراقية الأخرى، راح ضحيتها الكثير من الأبرياء مما أساء كثيراً إلى سمعة الثورة وأضعفت مكانتها وجعلتها فريسة سهلة للإنقضاض عليها من قبل أعداءها.

والذي أشعل فتيل الصراع هو رفع التيار القومي لشعار الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة والذي عارضه التيار الوطني المتمثل بالحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والديمقراطي الكردستاني والقوى الأخرى. وهذا الصراع أدى إلى تصاعد شعبية الحزب الشيوعي، الحالة التي أطلق عليها ب"المد الأحمر" والذي بسببه تفشى الرعب والهلع في القوى المعادية للشيوعية في الداخل وكذلك في

الدول العربية والإقليمية الأخرى والدول الغربية وخاصة أمريكا وبريطانيا وبلورت عندهم اعتقاد خاطئ بأن عبدالكريم قاسم هو شيوعي وأن الحزب الشيوعي على وشك إستلام السلطة في العراق. وهذا الخوف هو الذي دفع خصوم الشيوعية إلى تحالف ما يقارب الأربعين جهة داخلية وخارجية، لا يجمع بينها أي جامع سوى هدف واحد والخلاص من قاسم والخطر الشيوعي. ويذهب نجم محمود إلى أبعد من ذلك فيعتبر تصاعد شعبية الحزب الشيوعي في العراق والخوف من إستلامه السلطة السبب الأساسي والرئيسي لإغتيال ثورة 14 تموز، وخصص كتاباً لهذا الغرض يقع في أكثر من 500 صفحة.[134] وقد جئنا على تفاصيل هذا الصراع في فصول أخرى.

**3-إصدار قانون الأحوال الشخصية**

كانت الثورة طموحة في تحقيق العدالة الإجتماعية ومنها تحرير المرأة وإقرار حقوقها. وغني عن القول أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم لأي شعب ونصفه الآخر مشلول ومحروم من حقوقه الإنسانية. فالمرأة التي تشكل نصف المجتمع كانت وما زالت، محرومة من المساواة بأخيها الرجل في الحقوق والواجبات والمسؤوليات في المجتمع العراقي. أرادت قيادة الثورة أن تصحح هذا الخلل وتلغي الإجحاف بحق المرأة. فأصدرت قانون الأحوال الشخصية الذي ساوى بين الرجل والمرأة وخاصة في الإرث وشهادتها في المحاكم ووضع شروطاً صارمة على تعدد الزوجات. ولكن ما أن صدر هذا القانون التقدمي الذي حقق للمرأة الحد الأدنى من حقوق الإنسان، حتى استغله خصوم الثورة واعتبروه خروجاً على الإسلام وعملوا على تأليب رجال الدين ضد قيادتها.

**4- سياسة الخروج على التمايز العرقي والطائفي**

ورثت الدولة العراقية الحديثة التمايز الطائفي من الدولة العثمانية بحرمان أغلبية الشعب العراقي الشيعة من العرب والكرد والتركمان من حقوق المواطنة الصحيحة ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. لقد تبنى قائد الثورة الزعيم عبد الكريم قاسم، سياسة عدم التمييز بين العراقيين على أساس العرق والدين أو المذهب. كما شدد على عدم التمييز في قبول طلبة الكلية العسكرية والأركان الذي كان متبعاً في العهد الملكي. كذلك لم يميِّز

[134] -نجم محمود، المقايضة: بغداد-برلين، منشورات الغد، الطبعة الأولى، لندن، 1991.

بين العراقيين في إسناد المناصب العالية، فقد اختار الصابئي عبدالجبار عبدالله رئيساً لجامعة بغداد لمكانته العلمية، والدكتور مهدي المخزومي الشيعي، عميداً لكلية الآداب.. فهذه هي المرة الأولى في تاريخ العراق تسند فيها هكذا مناصب لأبناء هذه الطوائف. اعتبرت هذه السياسة خروجاً على المألوف والموروث التركي، واستفزازاً للمستفيدين من التمايز العرقي والطائفي لذلك انتقموا منه. ولكن لسوء حظ قاسم وحظ الشيعة أن المستفيدين من التمايز الطائفي استطاعوا إستدراج القيادات الدينية الشيعية وعلمائهم (دون الجماهير الشيعية طبعاً) ضد قاسم بحجة الخطر الشيوعي على الإسلام وتم لهم ما أرادوا.

يقول حسن العلوي: "وباغتيالهم حكومة عبد الكريم قاسم فقد انتهت (هذه العملية-التخلص من الطائفية السياسية) بحرمان العراقيين من نظام سياسي غير متعصب، لم يلتزم بتعميم تمذهب الدولة ... وكان بعض علماء الإسلام، والبعثيون، والضباط والوزراء الشيعة الذين اشتركوا في إسقاط عبد الكريم قاسم من ضحايا هذه السياسة". ويضيف: " وفي أيامنا هذه، وحيث يحتدم الصراع الدموي بين البعثيين والحركة الإسلامية الشيعية، يلتقي الفريقان مرة في السنة على موقف واحد، في قضية واحدة، عند الذكرى السنوية لمقتل عبد الكريم قاسم، فيركزان وبمصطلحات واحدة على جهود كل منهما في إسقاط "الدكتاتور قاسم"، و"سيطرة الشيوعيين العملاء" ويهاجمان عبد الكريم قاسم وحكومته بمفردات واحدة."[135].

**5- دور عبد السلام عارف في تدمير الثورة**

رغم أن عبد السلام عارف كان على رأس القوات المسلحة في دخول بغداد صبيحة الثورة، وإذاعته لبيان الثورة من الإذاعة، إلا إنه يعتبر أيضاً سبباً أساسياً لفنائها، وقد أكد ذلك السيد مصطفى علي، وزير العدل في عهد قاسم للباحث الدكتور ليث الزبيدي عندما قال: "عبد الكريم قاسم جاء بثورة عظيمة، ولكن جاء بفنائها معها، جاء بعبد السلام عارف".[136]

كان عبد السلام عارف، رائد الحق العرقي والعزل المذهبي في العمل السياسي.. ولأول مرة في عهده، يجري العمل بالهوية العرقية والطائفية

[135] - حسن العلوي، الشيعة والدولة القوية في العراق، مطبوعات CEDI فرنسا 1989، ص 206-207.
[136] -د.ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958، ص408.

علناً. كما أكد ذلك الأستاذ هديب الحاج حمود وزير الزراعة في عهد قاسم عندما قال :" إن عبد السلام عارف ذكر لأحد الضباط الأحرار الموجودين معه في الفوج ليلة 14 تموز 1958، بأنهم سينفذون الثورة وهناك ثلاث جماعات يجب إستئصالها وهم: الأكراد، والمسيحيون والشيعة"[137]. (وقد جئنا على دور عارف في تدمير الثورة في الفصل السادس الخاص بالثورة والوحدة العربية).

**6- دور قانون رقم 80 في اغتيال الثورة**

أصدر الزعيم عبدالكريم قاسم قانون رقم 80 لعام 1961 والذي استعاد بموجبه معظم الأراضي العراقية غير المستثمرة تحت امتياز الشركات النفطية والتي كانت تشكل نحو 95٪ من مساحة العراق. وكان هذا القانون بمثابة الخطوة الأساسية الأولى لتأميم النفط الذي تحقق في أوائل السبعينات. وقد رحبت به جميع القوى الوطنية والانتليجنسيا العراقية ولحد الآن. ولكن في نفس الوقت نعتقد أن هذا القانون كان السبب الرئيسي والفعال في إسقاط الثورة وساهم في كل ما حصل للعراق فيما بعد من كوارث، وجميع الأسباب الأخرى التي جاء ذكرها في هذا الفصل هي أسباب ثانوية لا تكفي لوحدها إسقاط مثل هكذا ثورة كانت تتمتع بالشعبية الواسعة.

جاء هذا التأكيد والتوضيح في ندوة بعنوان (حول قانون رقم 80 لعام 1961 والدروس والعبر المستقاة منه) والتي نظمتها اللجنة الثقافية في اتحاد الديمقراطيين العراقيين في لندن يوم 2002/7/28 ، وأدارها د.علي حنوش، ونشر ما دار فيها في مجلة (الديمقراطي)، العدد 34، نوفمبر/تشرين الثاني 2002. وشارك في الحوار المرحوم محمد الظاهر، رئيس الاتحاد، وكان أحد المستشارين الذين شاركوا في الجانب الفني إثناء مفاوضات النفط التي جرت بين الزعيم عبدالكريم قاسم وشركات النفط عام 1960−1961، والدكتور فاضل الجلبي، الخبير النفطي المعروف ومدير مركز الطاقة العالمي في لندن. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، فإننا نقدم بعض المقتطفات عما دار في تلك الندوة وفق ملخصها الذي نشره الدكتور علي حنوش في مجلة الديمقراطي.

---

[137] -د.ليث الزبيدي، المصدر السابق، في مقابلة مع السيد هديب الحاج حمود، ص44-45..

استهل الراحل محمد الظاهر، الحديث في الندوة عن الخلفيات التي أدت إلى تشريع قانون رقم 80، حيث طلب رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم في أوائل عام 1960 من الشركات صاحبة الامتياز في استثمار نفط العراق، التخلي عن الأراضي التي يعتبرونها غير مجدية، وتحديد المناطق التي يريدون الاحتفاظ بها والاستمرار باستغلالها وفق الاتفاقيات بين الشركات والحكومة العراقية. فاستجاب مستر فيشر، ممثل الشركات، بقبول المبدأ وطرح أن الشركات مستعدة للتنازل عن 80٪ من الأراضي، وربما حتى إلى 90٪ منها. وكان جو المفاوضات ودياً للغاية.

وأكد ذلك المحاضر الثاني في الندوة، الدكتور فاضل الجلبي: "أن الزعيم عبدالكريم قاسم أملى أربعة رسائل على الشركات النفطية طالباً منها أن تعلن فيها استعدادها على ما يلي:

1-التنازل الفوري عن 75٪ من الأراضي للعراق من مجموع أراضي الامتياز البالغة 95٪،

2-أن تعاد للحكومة العراقية 15٪ من أراضي الامتياز خلال 5-6- سنوات.

وقد بينت الشركات للحكومة أنها مستعدة على الموافقة على هذه الطلبات بما في ذلك التنازل الفوري عن ا-(15٪) في حالة التوصل إلى اتفاق مع الحكومة. كان قاسم فرحاً بهذا النجاح الكبير وأراد إعلان نجاح المرحلة الأولى من المفاوضات. وكان بإمكان قاسم الموافقة على ذلك وتأسيس شركة النفط الوطنية واستثمار 90٪ من الأراضي. ولكن الذي حدث كان أمراً عجيباً على النطاق السياسي والاقتصادي، والاستفادة من الظروف الملائمة لتطوير ثروة اقتصادية هائلة وهو إصدار قانون رقم 80".

ويضيف محمد الظاهر: "وبعد أن قدمت الشركات الخرائط الجغرافية والجيولوجية لتحديد المناطق التي ترغب الاحتفاظ بها، طلب منا الزعيم عبدالكريم قاسم الحضور إلى وزارة الدفاع ورغبة منه في الاستماع لآراء الفنيين في الموضوع... وكان أول ما أثاره قاسم، أن العراق يطفو على بحيرة من النفط فإذا أصرت الشركات على الاحتفاظ بـ(10٪) فبوسعنا استثمار الـ(90٪) من الأراضي الباقية، وبهذا لن نصطدم مع الشركات...

علماً بأن مجموع ما استثمرته الشركات خلال 40 عاماً لا يزيد على 2٪ من الأراضي.

وكما أكد الدكتور فاضل الجلبي، أنه كان في نية الشركات عند الموافقة على هذا العرض، تكثيف عمليات استكشاف النفط في العراق بدلاً من إيران.

ولكن الخبراء الفنيين الذين استشارهم الزعيم ومنهم محمد الظاهر والدكتور عبدالله السياب، الخبير في وزارة النفط آنذاك، أشاروا عليه وعلى الوفد العراقي المفاوض رفض هذا العرض وذلك بتأثير من شعارات الأحزاب السياسية، الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي وحزب الإستقلال، وطلبوا من الزعيم قاسم إصدار قانون يقضي باسترجاع جميع الأراضي من الشركات عدا تلك التي عليها منشآتها. فاستجاب لهم الزعيم وطلب منهم كتابة مسودة القانون. وبالتالي صدر قانون رقم 80 الذي أثار عليه غضب ونقمة الشركات وقرروا الإطاحة بالثورة، وهذا ما حصل.

أجل، هذه الشهادات جاءت من الذين ساهموا بكتابة هذا القانون ونستنتج مما تقدم عدة أمور:

1- أن الزعيم عبدالكريم لم يكن مغامراً، بل كان حذراً في مفاوضاته مع الشركات النفطية وكان يتحاشى إثارة غضبها، خاصة وأن تجربة تأميم النفط التي قام بها الرئيس الإيراني محمد مصدق والتي انتهت بمأساة كبرى كانت شاخصة للعيان وحية في الذاكرة.

2- كان الزعيم قاسم مقتنعاً وفرحاً بما حصل عليه من الشركات (90٪) نتيجة لمفاوضاته الودية معها، ولكن الخبراء العراقيين، وتحت تأثير الشعارات الحزبية، دفعوه إلى رفض ذلك العرض وإصدار هذا القانون الذي أثار عليه نقمة الشركات.

3- أن الزعيم عبدالكريم قاسم لم يكن حاكماً فردياً مستبداً برأيه، كما يشيع ضده خصومه، بل كان يستمع إلى الآخرين وينفذ ما

يشير عليه من أناس يثق بوطنيتهم وخبرتهم وليته لم يفعل، إذ كان مقتنعاً بالـ (90٪) التي حصل عليها خلال مفاوضاته الودية مع الشركات، فلماذا يغامر بهذه النسبة العالية من المكاسب من أجل الـ(10٪) غير المضمونة؟

4- كما جاء في الندوة، أن الخبراء قالوا له أن النفط في الـ (10٪) من الأراضي التي احتفظت بها الشركات، أما الـ(90) التي حصل عليها هي أراضي جافة لا نفط فيها!! بينما الزعيم قال لهم أن العراق يطفو على بحيرة من النفط، وقد أثبتت التنقيبات فيما بعد صحة رأي الزعيم حيث تبين أن معظم النفط الذي تم اكتشافه في عهد حكم البعث كان في مناطق الـ(90٪).

5- في حالة موافقة الحكومة العراقية على هذا العرض كانت الشركات على استعداد لتكثيف نشاطاتها في العراق لتوسيع عمليات الاكتشاف والاستخراج وتصدير المزيد من النفط العراقي وبالتالي إنعاش الاقتصاد العراقي وخطط التنمية فيه. ولكن نتيجة لهذا القانون أوقفت الشركات جميع نشاطاتها منذ صدوره عام 1961، وإلى ما بعد التأميم في السبعينات، كما نقلت هذه الشركات نشاطاتها من العراق إلى إيران وبلدان الخليج.

6- أن هذا القانون ساهم بشكل فعال ورئيسي في إسقاط الثورة، وكلما حصل في العراق من كوارث فيما بعد. أما الأسباب الأخرى التي ساهمت في إسقاط الثورة فكانت ثانوية وهي من مضاعفات وتداعيات لهذا القانون، وتم تفعيلها. ولولا هذا القانون لربما سلم العراق من جميع هذه الإرهاصات والكوارث والنكبات التي مر بها منذ 8 شباط 1963 ولحد الآن، وبالتأكيد لكان العراق الآن من الدول المتقدمة.

### 7- إعلان عبد الكريم قاسم بعائدية الكويت إلى العراق تاريخياً:

إن مطالبة الزعيم عبدالكريم قاسم بالكويت في هذا الظرف الحرج بالذات حيث الصراع المحتدم مع الشركات النفطية الغاضبة عليه بسبب إصداره

قانون رقم 80، يثير الكثير من التساؤلات المحيرة للعقل، خاصة وإن الزعيم كان معروفاً بخبرته العسكرية الفذة ودرايته الإستراتيجية العالية، وأثبت ذكاءً في التعامل مع الأمور بمنتهى الحذر وتجنب المغامرات. كذلك نعرف أن الزعيم أرسل برقية تهنئة لأمير الكويت الشيخ عبدالله الصباح فور إعلان بريطانيا عن استقلال دولة الكويت، وتعهد العراق بدعم العملة الكويتية. فكيف والحالة هذه، غيَّر قاسم سياسته إزاء الكويت فجأة وأعلن المطالبة بالكويت؟

لقد طالب الملك غازي بالكويت نظرياً فقط انتهى بموته في ظروف غامضة. وطالب عبدالكريم قاسم بالكويت ودون أن يحرك جندياً واحداً، انتهى به الأمر باغتياله بأبشع طريقة خسيسة، واغتيال الثورة وجمهورية تموز. وأخيرا غامر صدام حسين بغزو الكويت انتهى بحفرة وبدمار العراق. وهذه الحقيقة كان يعرفها الزعيم جيداً، إذ كان يعرف أن الغرب لا يمكن أن يتساهل في التحرش بالكويت. وهناك شهادة من السيد عبدالجبار محسن، المستشار الصحفي لصدام حسين، في لقاء تلفزيوني معه على فضائية (الشرقية)، تؤكد صحة هذا القول. إذا قال السيد عبدالجبار محسن، أنه لما سئل أحد وزراء عبدالكريم قاسم (لماذا لم تحتلوا الكويت؟) فأجاب أنه كان بإمكانهم احتلال الكويت بكل سهولة وبالدرجات وليس بالدبابات، ولكن المشكلة أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أنه ليس بإمكانهم الإحتفاظ بها بعد احتلالها، وذلك بسبب موقف الدول الغربية التي لا يمكن أن يتساهلوا في هكذا قضية خطيرة تتعلق بمصالحهم كاحتلال الكويت. هذه هي الحقيقة التي كان يعرفها عبدالكريم قاسم جيداً ولذلك لم يحرك جندياً واحداً نحو الكويت، لأنه كان لعرف النتيجة، وببساطة لم يكن جاداً بمطالبته.

إذنْ، لماذا أقدم الزعيم، وهو المعروف بحذره الشديد إزاء كل خطو يتخذها، على هذه المغامرة الخطيرة وأدعى بعائدية الكويت للعراق وهي مازالت دولة فتية تم الإعلان عن استقلالها، يريد تحويلها إلى مجرد قضاء تابع للبصرة ؟

مع اعترافي بأنه ليس لدي أي دليل مادي علمي لحل هذا اللغز سوى التخمينات والمناقشة العقلية النظرية لحل هذه العقدة المستعصية، والأمر متروك للقارئ أن يقبل بهذا التفسير أو يرفضه. أعتقد أن هناك وراء

الأكمة ما وراءها، كما يقول المثل. فرغم أننا ضد نظرية المؤامرة المتفشية في أوساط شعوب الشرق الأوسط، إلا إن هذا لا يعني عدم وجود مؤامرات ودسائس وراء الكواليس لحسم الصراعات السياسية. فالسياسة هي بحد ذاتها سلسلة من الدسائس والمؤامرات الخفية بين الأطراف المتصارعة على المصالح، والعملية أشبه بلعبة الشطرنج، كل لاعب يخطط بدهاء للإيقاع بالخصم وإلحاق الهزيمة به. لذا فإني أعتقد أنه بعد أن عرضت الشركات النفطية عرضاً مغرياً على الزعيم عبدالكريم قاسم وهو عزمها على التخلي عن 90٪ من الأراضي له، ورفض الزعيم هذا العرض وأصدر بدلاً من ذلك، القانون رقم 80 الذي أثار غضب هذه الشركات، ومن ورائها غضب الحكومات والمخابرات الغربية، فليس مستبعداً أن عملت هذه الدوائر على دفع من يثق الزعيم به من وزرائه أو مستشاريه، لطرح فكرة المطالبة بالكويت عليه وتبريرها له على إنها مجرد لتخويف الشركات النفطية ونوع من التهديد لها بالسيطرة على نفط الكويت، وبذلك يمكن إرغام هذه الشركات على الإذعان والاستجابة لمطالب الزعيم.

وفي حالة إعلان الزعيم بالمطالبة بالكويت، ستتخذها الدوائر الغربية ذريعة للتأليب عليه والإنزال العسكري على حدود بلاده، وتقوم الحكومة الكويتية بدفع النفقات لشراء من يمكن شراءه في العراق وما أكثرهم من العسكريين والمدنيين من معارضي قاسم، للقضاء عليه وعلى ثورته وحكومته ومشاريعه النفطية. كما وإن هناك دلائل مادية جئنا على ذكرها آنفاً، تؤكد دور هذه الشركات، وقيام السفير البريطاني في بغداد، والسفير الأمريكي في طهران، بجولات في كردستان، ولقاءاتهم بالأغوات الإقطاعيين من رؤساء العشائر الكردية المتضررين من قانون الإصلاح الزراعي، في تأليب الأكراد وإثارة الحركة الكردستانية ضد حكومة عبدالكريم قاسم وخلق صراع دموي بين قاسم والأكراد. لذا نعتقد أن قانون رقم 80 هو سبب المطالبة بالكويت وإثارة الحركة الكردية على حكومة قاسم، وهذه الأمور الثلاثة مترابطة بعضها ببعض.

وإذا كان غرض خبراء النفط العراقيون الذين قدموا نصيحة قاتلة للزعيم قاسم برفض عرض الشركات وكان موقفهم ناتج عن حسن نية وبتأثير من شعارات الأحزاب الوطنية، فبالتأكيد كان غرض الذين نصحوه بإعلان عائدية الكويت للعراق هو سوء النية ومغرضين وبدفع من

الجهات المستفيدة من هذه االنصيحة الشريرة والمهلكة. ومشكلة الزعيم قاسم هي عكس ما يتهمه خصومه، أنه لم يكن مستبداً برأيه، بل كان يستمع لمشورة وزرائه ومستشاريه، كما شهد بذلك وزير خارجيته، هاشم جواد للباحث حنا بطاطوا، كما مر بنا في فصل آخر من هذا الكتاب. لذا نعتقد أن إقدام الزعيم على إعلان عائدية الكويت للعراق كان فخاً نصبته له الدوائر الغربية بمنتهى الذكاء والدهاء والخبث، وعن أناس طريق مقربين إليه يثق بهم. وأكاد أجزم أنه لم يكن الزعيم جاداً في تلك المطالبة، ولو كان جاداً لاحتلها كما فعل صدام حسين فيما بعد.

على أي حال، وإنصافاً للتاريخ، هناك بعض الحقائق الجديرة بالذكر، ومنها أن قاسم لم يحرك قواته لإحتلال الكويت بقيادة اللواء الركن حميد السيد حسين الحصونة كما أشيع في وقته. وقد أكد ذلك الزعيم نفسه في آخر مقابلة له مع مراسل صحيفة (اللوموند) الفرنسية في 5 شباط 1963، عندما سأله الأخير عن سبب عدم احتلاله للكويت، فأجاب بأنه ليس فاشستياً ليستعمل القوة ضد أي بلد عربي. فسارعت القوات البريطانية والعربية، بالإنزال في الكويت بعد 24 ساعة من هذا الإعلان، تماماً على النقيض مما حصل في عهد صدام حسين عندما هدد الكويت" بقطع الأعناق قبل قطع الأرزاق" وحشد على حدودها أكثر من 300 ألف جندي من القوات العراقية والأسلحة الهجومية الثقيلة، فلم تحرك الدول الغربية ساكناً إلا بعد أن تم الإحتلال في 2 آب 1990.

وهناك شهادات تثبت عدم أي تحرك عسكري من قبل قاسم ضد الكويت. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نورد هنا شهادتين:
الأولى من الأستاذ مرتضى الشيخ حسين فيقول ما يلي:
إن تشويه الحقائق بصورة متعمدة أو عفوية يؤدي في كثير من الأحيان إلى مآسي دموية علاوة على سلبيات تاريخية واجتماعية... قضية تكليف عبدالكريم قاسم للواء السيد حميد السيد حسين الحصونة لإحتلال الكويت.. لي صداقة مع اللواء السيد حميد السيد حسين الحصونة (رحمه الله) وكان يزور برلين في السبعينات والثمانينات وهو ذو إطلاع واسع في أحداث العراق بحكم وظيفته وثقافته الإجتماعية وسألته وكان معي الشاعر العراقي السيد كاظم جواد (رحمه الله)... فبالنسبة لمقولة أن عبدالكريم قاسم كلف السيد حميد السيد حسين الحصونة بإحتلال الكويت وامتناع

اللواء السيد حميد عن تنفيذ هذا الأمر العسكري، أجاب اللواء حميد حول ذلك قائلاً:

"إن هذا النبأ مجرد إشاعة كاذبة مضللة دبرها الإنكليز للإنزال في الكويت أي ضد عبدالكريم قاسم الذي أطاح بحلف بغداد وتكالبت عليه جميع الأطراف من الداخل والخارج لتشويه حقيقته والإطاحة به. إن عبدالكريم قاسم لم يكلفني باحتلال الكويت ولو كلفني وامتنعت عن التنفيذ لفصلني لمخالفتي أمراً عسكرياً صارماً لا يجوز في الجيش مخالفته دون عقاب لمن يمتنع عن التنفيذ. ولو كان الأمر المذكور حقيقة ولو أني خالفته لحق لعبدالكريم قاسم وهو قائد عسكري في أعلى السلطة أن يعاقبني بالفصل من الوظيفة وإناطة الأمر بإحتلال الكويت إلى غيري من قادة الجيش وكل ذلك لم يتم وهو إشاعة مغرضة كما بينت.

الشهادة الثانية من الوزير السابق في حكومة عبدالكريم قاسم الأستاذ حسن رفعت كما وردت في دراسة الحقوقي محمد عنوز التي نشرتها له مجلة الحقوقي الصادرة في لندن، فيقول: ففي صبيحة يوم الجمعة 8 شباط 1963، سقطت الحكومة الأكثر وطنية ونزاهة في تاريخ العراق حتى يومنا هذا، الحكومة التي نالت مساندة قطاعات واسعة من الشعب العراقي والتي رفض رئيس وزرائها الزعيم عبدالكريم قاسم معالجة تطورات القضية الكويتية ذات الأبعاد الدولية بوسيلة لا تنسجم مع مصلحة الشعب العراقي وحقوقه في وحدة الشعب والأرض على أسس سليمة بعيدة عن العنف والتهديد بالقوة أو بإستخدامها، وفي ذات الوقت شدد على رفض السياسات الإستعمارية التي مارستها الدول الكبرى خصوصاً بريطانيا العظمى، ومثل هذا الموقف يعرفه كل منصف، بكونه من حقائق التاريخ التي ليس من السهل تجاوزها ومما يذكر بهذا الشأن (حضور عبدالكريم قاسم، ومباشرة بعد المؤتمر الصحفي، مأدبة العشاء التي أقامها رئيس أركان الجيش بداره ودعي إليها أعضاء مجلس الوزراء. وكنت واحداً منهم (حسن رفعت)- ومجلس الدفاع الوطني، وإثناءها تمت مناقشة ما جرى في المؤتمر الصحفي وما يجب عمله في المرحلة القادمة، ولم يجر خلال المناقشة والأحاديث طرح الحل العسكري إطلاقاً، إذ كان قد استبعد أصلاً، وكل الإقتراحات التي وضعت على الطاولة كانت تهدف كيفية

[138] -مرتضى الشيخ حسين، صحيفة (العراق الحر) اللندنية، في عددها 187، الصادر يوم الأربعاء 2002/1/9.

التحرك السياسي والإعلامي محلياً ودولياً وكيفية إيجاد صيغة للتفاهم والحوار، ولكن ردود الفعل للإنفعالات غير الموزونة وغير المدروسة لبعض الجهات والمحركة من بعض الأطراف.. ولطموحات شخصية، كلها أدت لعرقلة وتأخير المبادرات الهادئة والإيجابية التي كانت تجري وبصورة سرية بين مختلف الفرقاء وبإستمرار لدراسة إمكانية إيجاد صيغة عملية وواقعية خروجاً من وسط زوبعة أثارتها الأوساط العربية والعالمية"[139]

**7- القضية الكردية**

لعبت القضية الكردية دوراً بارزاً في إسقاط حكومة عبدالكريم قاسم، رغم أن الثورة قد أكدت في المادة الثالثة من دستورها المؤقت على أن "العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" وهي خطوة لم تكن موجودة في القانون الأساسي الذي ألغي في 14 تموز 1958. وشرحنا ذلك بالتفصيل في الفصل السابع الخاص بثورة تموز والحركة الكردية.

**8- إفراط قاسم في التسامح مع الخصوم**

عُرف الزعيم عبدالكريم قاسم بمقولات مثل (عفا الله عما سلف) و(الرحمة فوق القانون) و(العفو عند المقدرة) ..الخ، ليس قولاً فحسب وإنما طبقها عملياً مما يعتبره البعض أحد أسباب نهاية حكمه. ويقول الدكتور علي كريم سعيد: "واعتقد أن تسامح قاسم وعدم إستخدامه التعذيب الوحشي والقسوة ومعاقبة الزوجة والأطفال والإخوان... الخ مما مارسته الحكومات التالية، ساعد البعثيين في تنفيذ خطتهم ضده. ولم يكن قاسم وحده يعرف بوجود حركة يخطط لها ضد نظامه، بل علم بذلك مجلس الوزراء بكامله وعدد من المهتمين. فقد حدثتني الدكتورة مي الأوقاتي أن خالها هاشم جواد (وزير خارجية قاسم) أخبرهم أن مجلس الوزراء بحضور قاسم أُعلم أكثر من مرة بمحاولة سيقوم بها بعثيون. ولم يكن صعباً على السلطة جمع مائة بعثي في بغداد وتعذيبهم وقتل من لا يعترف منهم لتصل إلى النتائج التي تريدها. لكن حكومة قاسم لم تفكر بمثل تلك الأعمال تحت أية ظروف أو ضغوط، لأن أكثر أعضائها سياسيون أحرار

[139] - محمد عنوز، مجلة الحقوقي، العدد 6، أكتوبر 2001، لندن، ص13-131، نقلاً عن مذكرات حسن رفعت، الملف العراقي العدد 56 السنة 1996..

غير مقيدين بآيديولوجيا تقول لهم: إن إرادة الكون والتاريخ تقف معهم، وأن عليهم من أجل سعادة الملايين التضحية بمئات الأشخاص."[140]

وكان قاسم أول زعيم عراقي يبشر بروح التسامح في المجتمع العراقي الذي تشرب بمفاهيم العنف والثأر والإنتقام طيلة تاريخه. وكانت دعوة التسامح بادرة غير مألوفة في العراق. وصارت مقولات الزعيم يرددها حتى الأطفال بعد مشاجراتهم وتصالحهم. وكان الزعيم يُلغي أغلب العقوبات التي تصدرها المحاكم بحق أعداء الثورة، حتى كثرت شكاوى وتذمر القضاة وقولهم ما الفائدة من إصدار أحكام بمعاقبة هؤلاء وبعد أيام يلغيها الزعيم. وكانت الجماهير تطالبه بهتافات مثل: (إعدم إعدم) وهو يغضب على الهاتفين فيصرخ فيهم: أطلبوا أي شيء إلا هذا. أطلبوا فتح مدارس ومستشفيات وإعمار البلاد ..الخ. وقد عفا حتى عن الذين قاموا بمحاولة إغتياله، مما شجع خصومه على الإمعان في التآمر عليه لعلمهم أنه سيعفو عنهم في حالة فشلهم.

**9- الثقة العالية بالنفس والاستهانة بقوة الخصوم**

رغم إن الثقة بالنفس من الأمور المحمودة في القائد أو أي شخص آخر، إلا إنها إذا تجاوزت حدها فتنقلب إلى الضد، إذ إنها ستؤدي إلى الإستهانة بقوة الخصوم وما تسببه من عواقب وخيمة. وكان قاسم يعتقد بأنه لا يمكن أن يكتب النجاح لأية مؤامرة ضده لإعتماده على شعبيته الواسعة وخطأه القاتل في حسن نوايا الآخرين، وظنه الخاطئ بأن خصومه من الضباط كانوا مجرد شباب مغرر بهم وسوف يعودون إلى رشدهم ويندمون، خاصة وأن معظمهم كانوا من تلامذته في الكلية العسكرية وكلية الأركان وقد لقنهم مبادئ الوطنية إثناء تدريسه لهم وكانوا من المعجبين به قبل الثورة، وأيدوه بعدها، فلا يمكن أن يخونوه ويفرطوا بمصلحة الوطن إلى هذه الدرجة الخطيرة حسب اعتقاده، ولأنه كان يعلم مدى الدمار الذي سيحل بالعراق وشعبه في حالة اغتياله. ولعلمه أيضاً أن القوى السياسية كانت متناحرة، وكان هو وحده يمثل القاسم المشترك الذي يمكن أن يحافظ على توازن الصراع ويلتقوا حوله لمنع هذا الدمار والإنتقام من بعضهم البعض. لذلك لم يخطر بباله أن خصومه سيفرطون

[140] -علي كريم سيعد، عراق 8 شباط 1963، دار الكنوز الأدبية-بيروت، 1999، ص58..

بمصلحة الوطن ويخاطرون بكل شيء من أجل نزوات شخصية مؤقتة ورغبة جامحة في الحكم .

ومما يؤكد هذه الفرضية، هو حصوله على قائمة بأسماء المتآمرين قبل وقوع الإنقلاب بأيام. وهناك معلومات موثقة تؤكد أنه حتى وزراؤه كانوا على علم بمحاولة البعثيين الإنقلابية وتوقيتها. ولكنه مع ذلك تركهم طلقاء، عطفاً عليهم، ليحتفلوا بعيد الفطر مع عائلاتهم على حد قوله، وأنه سوف يقبض عليهم وهم متلبسين بالجرم المشهود.

أما بخصوص بعض الإعدامات التي حصلت في عهده وخاصة من القوميين بعد مؤامرة الشواف في الموصل، فكما ذكرنا في الفصول السابقة من هذا المكتاب، كان الزعيم قاسم يزورهم في معتقلاتهم ويتوسل إليهم أن يقولوا الحقيقة في المحكمة ودور العربية المتحدة فيها والتي كانت معروفة للجميع، وسوف يعفي عنهم، ولكنهم أصروا على مواقفهم.

**10- موضوعة مجلس قيادة الثورة وتمديد فترة الإنتقال:**
يعتقد بعض النقاد إن عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة وإطالة فترة الإنتقال وعدم إجراء الإنتخابات البرلمانية وإصدار الدستور الدائم هو المسئول عن سقوطه والإطاحة بالثورة. لا شك أن هذه الإعتراضات مشروعة ولكنها تحتاج إلى مناقشة ولو بإيجاز. أرى انه من السذاجة الإعتقاد بأنه لو نفذ قاسم هذه الأمور الثلاثة لما حصل ما حصل وأنقذ العراق من المجزرة التي خططتها له الدوائر الغربية لإعادة الحصان الجامح إلى حظيرة الإمبريالية. ولنتناول هذه الإعتراضات الثلاث بالترتيب:

**مجلس قيادة الثورة**
يعتقد البعض وخاصة من التيار القومي العربي أنه لم تم تأسيس مجلس قيادة الثورة لما حصلت الصراعات الدموية وما نتج عنها من مآسي. أعتقد هذا خطأ لأن إنقلاب 8 شباط وجميع الإنقلابات التي تلته، كان هناك مجلس قيادة الثورة، ولحد الآن يوجد هذا المجلس "العتيد!" في العراق. فهل أدى هذا إلى خلاص العراق من الانقلابات العسكرية حكم الدكتاتوريين العسكريين والمدنيين؟ العكس هو الصحيح. لأن معظم الإنقلابيين كان هدفهم السلطة وليس أي شيء آخر.

ومع ذلك يذكر اللواء فؤاد عارف في كتابه والذي كان حاضراً إثناء محاولة عبدالسلام عارف إغتيال عبد الكريم قاسم في مكتبه فقال الزعيم مخاطباً عارف: "مو كلنالك شكّل مجلس قيادة الثورة" أي قلنا لك أن نشكل مجلس قيادة الثورة. فرد عبدالسلام: "ليش آني أسوي ثورة وانطيها الغيري". أي هل من الإنصاف أن أقوم أنا بالثورة وأسلمها إلى الآخرين. وهذا دليل على أن قاسماً لم يكن ضد تشكيل مجلس قيادة الثورة بالأساس وإنما عارف هو الذي مانع في ذلك. ومع ذلك نعتقد أن عدم تشكيل هذا المجلس لم يكن السبب في إغتيال الثورة كما ذكرنا أعلاه.

**حصر فترة الإنتقال لسنة واحدة**

يعتقد آخرون وخاصة من التيار اليساري والوطني الديمقراطي، أنه لو اختزل قاسم الفترة الإنتقالية لسنة واحدة وأصدر الدستور الدائم وسمح بإجراء الإنتخابات البرلمانية والرئاسية لسد الطريق على الإنقلابات اللاحقة. نحن نحاسب عبدالكريم قاسم لعدم إجرائه الإنتخابات البرلمانية المبكرة وتسليمه السلطة للمدنيين، وكما ذكرنا آنفاً، نتمنى لو فعل ذلك، كما فعل اللواء عبد الرحمن سوار الذهب في السودان الذي أنقذ البلاد من حكم النميري الفاسد، وبعد عام سلم الحكم للمدنيين بعد إجراء إنتخابات برلمانية حرة وعادلة. لكن هل نجت حكومة الصادق المهدي المنتخبة من بطش العسكريين؟

على أي حال، فالكل يعرف مدى شعبية عبدالكريم قاسم بعد الثورة وكذلك شعبية الحزب الشيوعي عام 1959. فلو أجريت الإنتخابات الرئاسية، لم يكن هناك أدنى شك من أن قاسماً كان يحقق فوزاً ساحقاً لنفسه كرئيس للجمهورية ولم يكن خطر في ذلك. ولكن الخطر فيما لو أجريت الإنتخابات البرلمانية بعد عام من الثورة بصورة حرة ونزيهة أي بعد تموز عام 1959؟ لا شك أن حقق الشيوعيون نصراً كبيراً في هذه الإنتخابات حيث كانوا يتمتعون بشعبية واسعة في فترة أطلق عليها ب"المد الأحمر" ومن المؤكد أنهم كانون يفوزون بأكثر من 50 بالمائة من مقاعد البرلمان علىلا أقل تقدير. وهذا الإحتمال كان بمثابة الكابوس الذي أقض مضاجع القوى الرجعية في الداخل، والدول الإقليمية والغربية في الخارج. كما ويجب أن لا نغالط أنفسنا، ففي تلك المرحلة لم يكن هناك أي إحترام أو إعتبار للديمقراطية وحق الشعب في إختيار حكامه. وعليه وبفوز الشيوعيين وسيطرتهم على البرلمان لحصل إنقلاب عسكري دموي

ضدهم كما حصل لحكومة مصدق في إيران عام 1952 بإنقلاب عسكري بقيادة الجنرال زاهدي وفي شيلي بعد فوز قوى اليسار بقيادة سيلفادور الليندي عام 1973 التي أغتيلت بإنقلاب عسكري قاده الجنرال بينوشيه وحصل الشيء ذاته في بلدان أخرى مثل الباكستان ضد حكومة علي بوتو وضد سوكارنو في إندونيسيا. وجميع هذه الإنقلابات كانت بتدبير المخابرات الأمريكية. فالديمقراطية لم تكن محترمة من قبل العسكريين والأحزاب الآيديولوجية التي كانت تعتبر الديمقراطية فكرة غربية تستفيد منها القوى الإمبريالية، وكانت هذه القوى تقدس العنف الثوري كما هو معروف. طبعاً لم يكن الخوف من فوز الشيوعيين هو الذي منع إجراء الإنتخابات، وإنما الصراعات الدموية هي التي أدت إلى ذلك ولو أجريت الإنتخابات في تلك الأجواء الصاخبة لسالت الدماء ودون أن يحترم نتائجها أحد. لذلك أعتقد أن تمديد فترة الإنتقال كان أمراً لا بد منه إلى أن تستقر الأوضاع.

ومع ذلك وبعد أربعة أعوام من الثورة حيث حصل شيء من الإستقرار، وكما تؤكد معظم المصادر، ن عبدالكريم قاسم قد شكل لجنة من المتضلعين بالقانون برئاسة الأستاذ حسين جميل لكتابة الدستور الدائم في نهاية عام 1962 وعزم على إجراء الإنتخابات البرلمانية في حزيران 1963 وافتتاح المجلس الوطني في الذكرى الخامسة لثورة 14 تموز، فعاجله التيار القومي العربي بإنقلابهم في 8 شباط 1963 لمنع الإنتخابات البرلمانية ولعلمهم الأكيد أنهم سوف لن يحققوا أي نجاح في هذه الإنتخابات ولأنهم كانوا يخططون للإنفراد بالسلطة ولن يتحقق لهم ذلك إلا عن طريق إنقلاب عسكري, وهذا ما حصل.

# القسم الثاني

## دراسة في شخصية الزعيم عبد الكريم قاسم

# الفصل الحادي

# شخصية عبد الكريم قاسم

لم يكتمل الحديث عن ثورة 14 تموز ما لم نتطرق إلى شخصية قائدها الزعيم عبد الكريم قاسم، فكما قال المرحوم اللواء الركن إسماعيل العارف وزير المعارف في حكومة قاسم: "فغدا هو والثورة وجهين لعملة معدنية واحدة."

## بطاقة شخصية[141]

- ولد عبد الكريم قاسم في بغداد في1914.11.21، في محلة المهدية من رصافة بغداد، من أبوين عربيين هما : قاسم محمد البكر الزبيدي وكيفية حسن يعقوب الساكني ( عشيرة السواكن) التي يرجع نسبها إلى عشيرة تميم العدنانية.
- في الخامسة من العمر دخل الكتّاب لتعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم في بغداد.
- سافرت العائلة عام 1921 إلى مدينة الصويرة ، ويدخل الصبي عبد الكريم المدرسة الابتدائية هناك ويدرس فيها لمدة أربع سنوات، قبل أن تعود العائلة إلى بغداد ثانية عام 1926 .
- ينهي دراسته الابتدائية من مدرسة الرصافة ويتخرج منها عام 1926 التالي.
- ليدخل الثانوية المركزية–الفرع الأدبي عام 1926 وينتهي منها بتفوق في عام 1931.
- بسبب ظروفه المعيشية، أختار التعليم مؤقتاً وتم تعينه في وزارة المعارف بتاريخ1931.10.22 بوظيفة معلم ونسب إلى إحدى المدارس الابتدائية في قضاء الشامية.

[141]- د. عقيل الناصري، من ماهيات عبد الكريم قاسم، في ثمان حلقات في صحيفة الزمان اللندنية، الأعداد 866-873، 14-22 مايس 2001 .

- التحق بالكلية العسكرية في خريف 1932 وتخرج منها برتبة ملازم ثان في1934.04.15 .
- في مايس 1938 نقل إلى الكلية العسكرية ، وعين بمنصب آمر فصيل في سرية الدورة السابعة عشر، حيث يتعرف فيها على العديد من ضباط المستقبل، الذين التفوا حوله لاحقاً بقصد تغيير النظام.
- دخل كلية الأركان في 1940.01.24 وتخرج منها بتاريخ 1941.12.11 وينال درجة( أ ) وقدم لمدة سنتين .
- في عام 1947 سافر إلى لندن ، وهي المرة الأولى التي يسافر بها إلى خارج العراق ، لغرض معالجة شق في شفته العليا.
- ساهم بكل جدارة في حرب فلسطين الأولى عامي 1948-1949 ، وكان برتبة مقدم ركن.
-رشحته رئاسة أركان الجيش في عام 1950 إلى دورة تعبئة الضباط الأقدمين في إنكلترا للمدة من 1950.10.04 إلى 1950.12.22 ، وقد حصل على تقدير ممتاز. وكان في هذه الكلية تقليد أن يكون الاختبار عملي ولذا كان اختبار الدورة المائة والثلاثون يتمثل في سؤال واحد هو: أكتب خطة مفصلة لاحتلال عاصمة بلادك ؟ وحين وزعت ورقة الأسئلة، استجاب كل شباب الدورة من مختلف أصقاع الدنيا، إلا عبد الكريم قاسم الذي أمسك بورقة الأسئلة وقام صارخاً: لا لاحتلال بغداد.
- بعد حرب فلسطين عام 1948 ويأسه من الوضع السياسي في العراق، ساهم الزعيم قاسم في تأسيس أول تنظيم من نوعه في العراق، حيث َضم الكثير من الضباط الساخطين على سير هذه الحرب وتواطؤ أنظمة الحكم العربية آنذاك وضم هذا التنظيم: المقدم الركن عبد الكريم قاسم ؛ لمقدم الركن طارق سعيد فهمي ؛ النقيب رفعت الحاج سري ؛ الرائد الركن عبد الوهاب الأمين ؛ الرائد الركن داود الجنابي ؛ الرائد طاهر يحيى ؛ النقيب محسن الرفيعي ؛الملازم الأول خليل إبراهيم حسين وغيرهم من الضباط . وقد كان هذا التكتل، الأكثر سعةً ، وتفهماً لواقع العراق ارتباطاته القومية من تلك الكتل التي تأسست في السابق وخاصة، منذ أن خرج العسكر من ثكناتهم لأول مرة في الثلاثينيات، وأصدر بياناً ضد الحكام العرب ودورهم في هذه الحرب. وكان باسم ( تكتل الضباط الوطنيين).
لكن هذا التنظيم وبالقيادة التي تشكل منه، سرعان ما انفرط عقده بعد رجوع الجيش العراقي، وتوزعهم بين الاعتكاف عن العمل التنظيمي، أو البحث عن مجاميع أخرى أكثر تقارباً فكرياً. في حين أستمر عبد الكريم

قاسم في عمله التنظيمي وترأس مجموعة أخرى عُرفت فيما بعد باسم (تنظيم المنصورية)، وهذا الاسم مستنبط من موقع اللواء التاسع عشر، الذي عمل فيه الزعيم قاسم في معسكر منصورية الجبل في محافظة ديالى وضم هذا التنظيم عبدالسلام عارف وعبدالجبار عبدالكريم وطاهر يحيى وغيرهم. وقد تميز هذا التنظيم ببرنامجية متطورة عكست مطالب الحركة الوطنية المعارضة. وكان هناك تنظيم آخر نظمه المرحوم رفعت الحاج سري عام 1952 والذي نال إعلاماً واسعاً خاصة في كتاب حنا بطاطو، وتم دمج هذين التنظيمين عام 1956 بإسم تنظيم الضباط الأحرار وتشكيل اللجنة العليا له وأختير عبدالكريم قاسم رئيساً لها ولعب الدور الأساس في تفجير ثورة 14 تموز 1958.

-عمل على إذكاء الروح الوطنية بين زملاءه وأن يعمل بكتمان وحذر وإناءة لتحقيق أهدافه ، آخذا بنظر الاعتبار قوة شكيمة خصمه، وعمق هذا الشعور تأثره البالغ بالعقيد كامل شبيب ، أحد العقداء الأربعة ، عندما كان يعمل تحت إمرته، وازداد هذا الشعور عندما شاركه العمل وحارب معه أثناء حركة مايس التحررية عام 1941 .

-قائد ثورة 14 تموز 1958، والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع وكالة.

- حقق عشرات المكتسبات للثورة ومنها القضاء على النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية (راجع الفصل الرابع: مكتسبات ثورة 14 تموز).

- تعرض لمحاولة إغتيال من قبل حزب البعث يوم 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1959 في شارع الرشيد وأصيب في كتفه إصابات بالغة وقُتِلَ سائقه، وألقي القبض على معظم المشتركين في المحاولة وحكمت المحكمة عليهم بالإعدام، ولكننه عفا عنهم جميعاً وفق مبدأه (عفا الله عما سلف) وبذلك ضرب مثلاً لا سابقة له في تاريخ العراق في روح التسامح.

-أغتيل يوم 9 شباط 1963.

## لماذا شخصية قاسم مثيرة للجدل؟

لم تكن هناك شخصية في تاريخ العراق الحديث، أثارت من الجدل والإختلاف ونشرت عنها كتب ومقالات ودراسات كشخصية الزعيم عبدالكريم قاسم. فكأي شخص دخل التاريخ من أوسع أبوابه في مرحلة التحولات الثورية، له أعداء كثيرون ومحبون كثيرون. فتعرض قاسم إلى

الكثير من التشويه ووجهت له تهم شتى منها مثلاً تهمة شق الشعب وشق الأحزاب السياسية و ضرب بعضها ببعض متبعاً ما سمي ب "سياسة التوازنات". كما ووجهت له تهمة الشعوبية والشيوعية والعمالة لبريطانيا وأمريكا وروسيا، بل وحتى تهمة الجنون وغيرها. وبالمقابل بالغ محبوه في المناقب وإلصاق صفات أسطورية به من فرط حبهم له إلى حد أن البعض من الناس البسطاء لم يصدقوا بقتله ويعتقدون أنه مازال حياً يرزق. أعتقد من المفيد مناقشة هذه الصفات والتهم التي ألصقت بقاسم لنرى مدى صحة أو خطأ هذه المثالب والمناقب.

## موضوعة شق الشعب

يذكر الضابط سالم عبد القادر العباسي الذي نقل عبدالكريم قاسم وطه الشيخ أحمد بدبابته من قاعة محكمة الشعب قرب وزارة الدفاع إلى محطة الإذاعة يوم 9 شباط 1963 حيث أجريت تصفيته مع رفاقه الآخرين، بعد إستسلام قاسم إلى الإنقلابيين وتحاشى حرب أهلية لمنع المزيد من سفك الدماء، وبعد أن أعطوه وعداً بالمحافظة على حياتهم، ليلقي مصيره المحتوم على أيدي الإنقلابيين فيقول: "... اتجهنا في شارع الرشيد إلى الباب الشرقي حيث الجسر الجمهوري. وكانت الشوارع خالية من أي بشر... وبعد لحظات قال لي عبدالكريم قاسم: "لماذا ثرتم عليَّ..؟ قلت له لأنك قسّمتَ البلد .. وماشيت الشيوعيين".[142]

لقد نسي هذا الضابط وآلاف غيره إن انقسام الشعب في مراحل التغيير ونقاط الإنعطافات في حياة الشعوب مسألة حتمية لا مفر منها ولم يسلم منها أي شعب أو أي قائد أو مصلح أو ثائر يقود عمليات التغيير في الحركات والمنعطفات التاريخية الكبرى كعملية ثورة 14 تموز 1958. فالتحولات الإجتماعية الجارية من شأنها أن تثير الكثير من ردود الأفعال البالغة العنف أحيانا. إن موضوعة انقسام الشعب في المنعطفات التاريخية تستحق مناقشة بشيء من العناية.

يخبرنا التاريخ أن الإمام علي بن أبي طالب (ع) كان أكثر الخلفاء الذين اختلف حوله المسلمون، وبسببه انشقوا إلى معسكرين متحاربين لأول مرة

[142]-من رواية العميد الركن (ملازم آنذاك) سالم عبدالقار العباسي إلى أحمد فوزي، أين الحقيقة في مصرع عبدالكريم قاسم؟!!، ط1،سنة 1990، الدار العربية-بغداد، ص 39.

في تاريخ المسلمين. يقول الدكتور علي الوردي بهذا الخصوص ما يلي: "مشكلة (تفريق جماعة المسلمين) وهذه المشكلة هامة جداً. وهي في الواقع من أهم مشاكل المجتمع البشري بوجه عام. ويطلق عليها علماء الإجتماع اليوم مصطلح (المشكلة ذات حدين).
"ففي كل مجتمع متحرك نجد زمرة من الناس تدعو إلى مبدأ جديد فتفلق المجتمع به وتمزق شمله. وهذه الزمرة المفرِّقة تعد في أول الأمر ضالة عاصية وتكال لها التهم من كل جانب. إنها تمزق الجماعة وتشق عصا الطاعة حقاً. ولكنها في نفس الوقت تبعث في المجتمع روح التجدد والتطور. ولولاها لجمد المجتمع ولبقي في خمود متراكم قد يؤدي به إلى الفناء يوماً ما."
ويضيف الوردي قائلاً: "لم يشهد التاريخ الإسلامي رجلاً فرق الجماعة كعلي بن أبي طالب. وعلي لم يكتف بتفريق جماعة المسلمين بنفسه، بل أورث نزعته هذه لأولاده من بعده. ومن يدرس تاريخ العلويين يجدهم ثواراً من طراز عجيب. ولم يمر في تاريخ الإسلام جيل دون أن يسمع بخبر ثورة جامحة قام بها رجل من العلويين أو ممن ينتسب إليهم. ولا يخفى أن أول حرب داخلية نشبت بين المسلمين كانت في عهد علي. وقد أتهم علي بتهمة سفك دماء المسلمين مراراً. حتى أن إبن عمه ونصيره، إبن العباس، اتهمه مرة بهذه التهمة الشنيعة." [143]

حصل ذلك لقصور فهمهم لهذا الإمام العظيم، وذلك لتمسكه الشديد بمبادئ لعدالة وعدم التمييز بين الرعية، مما أدى في أيامه الأخيره إلى أن تخلى عنه أكثر أصحابه، بمن فيهم أقرب الناس إليه مثل إبن عمه ومستشاره عبدالله بن عباس وأخيه عقيل اللذين ذهبا إلى معاوية. ولما رأى الإمام نفسه بهذه العزلة وقد بلغ به اليأس وخيبة الأمل حداً حيث قال: "يا حق ما أبقيت لي صاحبا" وعندما تلقى الضربة القاتلة من إبن ملجم وهو في السجود، صاح: "لقد فزت ورب الكعبة." مما يدل على مدى يأسه من هذه الدنيا. وما أشبه وضع الزعيم عبد الكريم قاسم أيام حكمه بوضع الإمام علي أيام خلافته.

نؤكد ثانية، إن مسألة شق الشعب مسألة حتمية ترافق مراحل الثورات والتحولات الاجتماعية الكبرى وهي ليست من صنع قادة الثورات، بل

[143] -د.علي الوردي، وعاض السلاطين، ط2، دار كوفان-لندن، 1995، ص 200.

ملازمة لهذه التحولات. الانشقاق نتيجة الصراع بين فئة ضد التحولات الإجتماعية وفئة التي تناضل من أجلها أي من أجل التغيير والعدالة الإجتماعية. ففي المجتمعات الديمقراطية الناضجة والمتحركة، تحصل هذه التحولات بصورة سلمية عن طريق صناديق الإقتراع، أما في المجتمعات المتخلفة الجامدة والمحكومة بالأنظمة الديكتاتورية، فتحصل هذه التحولات عن طريق العنف والكفاح المسلح.

وفي حالة ثورة 14 تموز، فإن أسباب شق الشعب عديدة ومعقدة ومتشابكة، منها عوامل داخلية: تمييز ومظالم واضطهادات عنصرية ودينية وطائفية وطبقية متراكمة عبر قرون كانت تنتظر لحظة الانفجار كالبركان، إضافة إلى العوامل الخارجية، العربية والإقليمية والدولية والشركات النفطية الاحتكارية التي كانت الثورة تهدد مصالحها. فرغم كون الظروف الموضوعية كانت ناضجة لتفجير الثورة، إلا إن القوى السياسية وقياداتها أصحاب المصلحة بالثورة، لم تكن ناضجة بمستوى المسئولية لحماية ثورتها من قوى الثورة المضادة التي كانت تتربص بهم جميعاً.

## تهمة الجنون

أول من اخترع هذه التهمة ضد الزعيم عبدالكريم قاسم هو الصحفي المصري المعروف محمد حسنين هيكل الذي أدعى أنه سأل صديق شنشل عن قادة الثورة فأجابه (أن عبدالكريم قاسم نصف مجنون وعبدالسلام عارف نصف عاقل.!!). ومن صياغة الجملة نعرف أنها صيغت بخبث ودهاء وخبرة صحفي محترف في التضليل والتلاعب بالألفاظ من أجل تمرير أغراضه. ومن معرفتنا بعلاقة شنشل بالزعيم قاسم نعرف أنه من المستحيل أن يصدر منه مثل هذا التصريح. وقد ظهر في الوثائق السرية البريطانية التي يسمح لها بالنشر بعد ثلاثين سنة، عن مقابلة السفير البريطاني لشنشل في داره في بغداد بعد استقالته من حكومة الثورة ضمن قائمة الوزراء القوميين الآخرين بالجملة، أنه حتى في تلك اللحظة، كان شنشل واضعاً صورة الزعيم قاسم على جهاز التلفزيون في غرفة الضيوف وأنه كان يكن احتراماً كبيراً له. وهذا ينفي ما ادعاه هيكل المعروف عنه في فبركة القصص الصحفية ودوره في تضليل الرأي العام العربي.

كما وتناول خصوم قاسم هذه التهمة ونشروها في كتاباتهم مثل فيصل حسون وغيره وأطلقوا عليه إسم (أبو الجنية) أي مجنون!!. إن هذه التهمة وضعت أصحابها في تناقض. فمن المعروف أن خصوم قاسم من جهة يتهمونه بالجنون، ومن جهة أخرى يصرون على أنه اتبع سياسة شق الأحزاب السياسية وضرب هذا الحزب بذاك، فهم بذلك أرادوا أن يجمعوا الصيف والشتاء على سطح واحد كما يقولون. كيف يمكن لعسكري ومجنون أو نصف عاقل، على حد تعبير هيكل، أن يقنع القادة السياسيين المحترفين لهذه الأحزاب ويشقهم ويضرب بعضهم بالبعض ما لم يكن سياسياً محنكاً وداهية أين منها دهاء معاوية أو مكيافيلي!! أليس هذا إهانة لذكاء قادة تلك الأحزاب ناهيك عن الاستهانة بذكاء القراء؟

أما الحقيقة والواقع، وحسب خطابات الزعيم المدونة وتصريحاته ومقابلات الصحفيين والسياسيين له وتصريحات خصومه عنه فيما بعد، تؤكد أنه كان يتمتع بعقل متفتح وناضج ورباطة جأش وشجاعة وثقافة تجعله من أثقف ممن حكم العراق قبله وبعده. وفي معرض المقارنة بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف يقول إسماعيل العارف: "وكان متوقعاً أن ينفجر الخلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف في كل لحظة بعد الثورة لتناقض شخصيتيهما وتعارض مزاجيهما في السلوك والرغبات. وقد جمع بينهما هدف واحد هو تحقيق الثورة وإسقاط النظام الملكي. فعبدالكريم قاسم يختلف عن عبدالسلام في إتزانه وقيمه الخلقية وعمقه وكتمانه وحذره، أما عبدالسلام عارف فقد كان متسرعاً كثير الكلام متعجرفاً محدوداً ولكنه جسوراً مقداماً. وبالرغم من أن كليهما يتصفان بالشجاعة والإقدام إلا إن جرأة عبدالسلام تتميز بالتهور. أما عبدالكريم قاسم فكان ينفذ ما يريد بجرأة وتصميم بعد حساب دقيق للإحتمالات ولا يندفع وراء المغريات المادية وحب الظهور. ولم يكن ذلك حال عبدالسلام عارف."[144] أعتقد أن هذا التحليل من شخص مقرب من الشخصيتين ويعرفهما معرفة كافية وعن قرب، هذا التحليل صحيح وأقرب إلى الواقع عن قاسم وعارف.

---

[144]- إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص 368

## تهمة الشعوبية

هذه إحدى التهم التي وجهت لقاسم من قبل القوميين العروبيين، وكانت في مقدمة البيان الأول لإنقلاب 8 شباط 1963. والمقصود بالشعوبية العداء للأمة العربية طبعاً. ولكن في المفهوم العروبي العراقي يقصد به الخروج على الموروث التركي الطائفي ضد الشيعة العرب وغيرهم. والمعروف عن قاسم أنه نبذ الطائفية في عهده حيث نشأ في بيئة عائلية مكونة من أب سني وأم شيعية، والأبناء خليط من السنة والشيعة لا فرق بنهم، ولا يعرفون التمييز الطائفي. لذا كان من الطبيعي من سلوك رجل نشأ في مثل هذه البيئة السليمة أن ينبذ الطائفية وجميع أشكال التمييز بين أبناء الشعب الواحد، بل عاملهم حسب انتمائهم الوطني العراقي بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الديني أو المذهبي الذي كان معمولاً به في العهود الغابرة. فاعتبرت هذه السياسة عملاً شعوبياً معادياً للأمة العربية!!

فهل حقاً كان قاسم ضد الأمة العربية؟ إن تاريخه، سواءً قبل ثورة تموز، حيث خاض المعارك البطولية في حرب فلسطين الأولى عام 1947-1948، التي تعتبر القضية المركزية العربية الأولى، أو بعد الثورة وتبنيه المواقف القومية في الصميم وفي مقدمتها كفاح الشعب الفلسطيني والجزائري ونضال شعب عمان (مسقط) ودعم حركة التحرر الوطني العربية التي جاء ذكرها في فصل سابق.

فمواقفه من الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي معروف، وقد خصص مليوني دينار (2 مليون دينار) لدعم الثورة سنوياً، وهذا المبلغ كان كبيراً في ذلك العهد وكان يشكل نحو 2٪ من الموازنة السنوية، إلى حد أن أنتقده أحد قادة الأحزاب الوطنية متهماً إياه بالتفريط بأموال الشعب العراقي!! ولم يكتف قاسم بالدعم المالي للثورة الجزائرية بالمال فحسب، بل وكان يرسل للثوار كميات كبيرة من الأسلحة وتدريبهم.. الخ إذ يقول الزعيم قاسم بهذا الخصوص: "إنني أبشركم بأن الأسلحة التي خصصت للجزائر كانت بدرجة كافية. وقد خصصنا أسلحة أخرى، وسوف تخصص أسلحة أخرى حتى تتحرر الجزائر. وسوف ندعمها بكل ما أوتينا من قوة. فهذه معاهدنا ومدارسنا العسكرية ومعاهد العلم الأخرى مفتوحة أبوابها أمامهم فهم إخواننا وما عليهم إلا أن يحصروا هذا البلد

ويدرسوا على حساب هذه الدولة وهي دولتهم"[145]. فهل هذا الرجل شعوبي؟

أما موقفه من القضية الفلسطينية فلا يمكن حجب شمس الحقيقة بغربال، كما يقولون. فالكل يعرف بمن فيهم الخصوم ويذكرون دور قاسم في حرب فلسطين عام 1947. وهناك حادثة جديرة بالذكر لما لها من دلالة على موقف الزعيم من القضية القومية ومفادها، أن نوري الدين محمود كان قائداً للقوات العراقية عندما وقع الجيش المصري في حصار الفالوجة فأحجم عن مساعدته مستخدماً شتى الذرائع، وكان عبد الكريم قاسم أحد أمراء الألوية الذين أصروا على التدخل لفك الحصار عن الجيش المصري، وبعد رفض نور الدين محمود، رتَّبَ قاسم أمره وأعد لواءه سراً للتحرك ليلاً لمساعدة الجيش المصري خلافاً لأوامر قيادته العسكرية، لكنه فوجئ عشية التحرك بتحقق اتفاق بين القيادتين العربية والإسرائيلية لفك الحصار. (راجع خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، عبد الكريم قاسم.)[146] والجدير بالذكر أن خليل إبراهيم حسين من الضباط القوميين العرب ومن ألد خصوم قاسم حيث ناصبه العداء منذ الأيام الأولى من الثورة.

ومن المؤسف أيضاً أن أعتبر القوميون الوحدويون عهد قاسم حكماً شعوبياً. ففي مفاوضات الوحدة الثلاثية بين العراق وسوريا ومصر، كان الراحل عبد الرحمن البزاز، وهو مفكر قومي بارز، قد حمل هذا الانطباع إلى الرئيس جمال عبد الناصر إذ يقول البزاز: "بعد الصراع المرير الذي مررنا به خلال السنوات الخمس –يقصد فترة حكومة 14 تموز– مع الشيوعية الشعوبية والإنتهازية والرجعية يتطلع العراق بكل قواه وبكل طاقاته إلى أن يسير جنباً إلى جنب مع أشقائه".[147]

فمرحلة حكومة ثورة 14 تموز، كانت مرحلة الشعوبية في رأيي هؤلاء لأنها امتنعت عن التمييز بين المواطنين على أساس طائفي أو عرقي ولأن قاسم لم ينساق وراء العواطف في القبول بالوحدة الفورية وإلغاء

---

[145] - خطب الزعيم، ص224، ج2، 1959

[146] -علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963، درا الكنوز الأدبية-بيروت، ط1، سنة 1999، ص90.

[147] - محاضر مباحثات الوحدة، ص24 .

الجمهورية العراقية. والسؤال هو، هل الذي حارب الصهاينة دفاعاً عن حق الشعب العربي الفلسطيني عام 1947 – 1948 ، وهو الذي أسس جيش التحرير الفلسطيني عندما كان رئيساً لحكومة الثورة العراقية، وطالب بتأسيس الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية قبل احتلالها من قبل الصهاينة، وساعد جميع الحركات التحررية في الوطن العربي، وخاصة الدعم الذي قدمه للثورة الجزائرية .. وغيرها، هل من الإنصاف اعتبار هذا الرجل الذي قدم كل هذه الخدمات والتضحيات إلى العرب شعوبياً وحاقداً على القومية العربية ؟

وهذا ما أشار إليه في أخر تصريح صحفي له رداً على سؤال الصحفي إدوارد صعب من صحيفة (اللوموند) الفرنسية، حول وجود مؤامرات تهدد النظام، فأجاب:
"هناك مؤامرة الأخطر، وهذه ليست موجهة ضد العراق ولا ضد سوريا، إنما ضد فلسطين بشكل خاص. فهناك مؤشرات في الأجواء توحي بوجود مؤامرة لتصفية المشكلة الفلسطينية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وهم يدركون أن النجاح في تنفيذها يقتضي التخلص قبل كل شيء من الحركات التقدمية المناهضة لإسرائيل. والأمريكيون يتمتعون سلفاً بتواطؤ عدد من الدول العربية ولم يبق عليهم سوى خنق سوريا والعراق"[148]. فهل هذا شعوبي؟

ولم يكتف الزعيم بدعم حركات التحرر العربية فحسب بل وكان يدعم جميع حركات التحرر العالمية، ويقول بهذا الخصوص: " نحن لا نحارب فئة معينة من الاستعماريين وحسب، نحن نحارب كل قوى الاستعمار الغاشمة التي تقيد الشعوب وسنبذل العون لبقية الشعوب في كفاحها من أجل تحررها الوطني"[149]

أما على المستوى الداخلي فكان حريصاً على التراث العربي والإسلامي ولم يبدر منه أي شيء لكي تلصق به هذه التهمة. ومن الجدير بالذكر أنه بعد نجاح ثورة تموز، أصدر الزعيم قاسم في اليوم الرابع من أيلول القانون رقم 23 لسنة 1958 وأطلق عليه قانون العفو العام عن الجرائم

---

148- مجلة أصوات ، مصدر سابق .ص. 43

149 – عراق 14 تموز، مطبعة النجاح، بغداد، 1959، ص14-15.

السياسية التي وقعت في المدة من أول أيلول 1939 إلى ما قبل 14 تموز 1958 ، والذي بموجبه أعاد المكانة إلى العقداء الأربعة القوميين قادة حركة مايس 1941 واعتبرهم شهداء الوطنية، كما شمل القانون يونس السبعاوي ورشيد عالي الكيلاني وغيرهم. كذلك شمل العفو الضباط الأكراد الذين التحقوا بالحركة الكردية عام 1945 وأعدموا، بعد استسلامهم للسلطة الملكية، ومنهم محمد أمين در بندي.

كما أخذ الزعيم قاسم يرعى شخصياً عائلة المرحوم كامل شبيب بعد إعدامه في العهد الملكي، حتى أنه عيَّن ابنه الملازم عوض كامل في مقره في وزارة الدفاع وبقى ملازماً له حتى انقلاب شباط ، حيث أُحيل على التقاعد وكان برتبة ملازم أول. كما عيَّن عام 1961 محمد سلمان، وزيراً للنفط، تكريماً لأخيه العقيد محمود سلمان، وتم طرده من قبل انقلابي شباط وأودع السجن، لا لشيء إلا لكونه وافق أن يكون وزيراً في حكومة عبد الكريم قاسم.[150]

## تهمة شق الأحزاب وسياسة التوازنات

أما التهمة الثالثة وهي شق الأحزاب، فهي الأخرى لم تصمد أمام الزمن. لأن من الواضح أن الأحزاب هي التي بدأت تتصارع فيما بينها ولم تحتاج إلى تحريض من قاسم، وذلك بتفضيل مصالحها الذاتية على المصالح الوطنية وعدم إدراكها لما يحاك ضدها وضد الوطن. ويقول بهذا الصدد الأستاذ محمد أمين: "لا أجدني بحاجة إلى التحدث عما جرى بعد ذلك، فذلك ليس بمهمة هذه الكلمة، ولكني أؤكد على عظمة هذه الثورة وأهميتها يومها في تاريخ العراق الحديث. هذه الثورة التي ظهر اليوم كثيرون مع الأسف يندّدون بها ويشوهون وجهها لأنها لم تبلغ غايتها التي كنا نريدها لها، ولا يدرون أن التقصير لم يكن من جانبها وان النكسات الكثيرة المؤذية التي تعرضت لها ومن ورائها شعب العراق لحد اليوم جاءت من أن القوى الوطنية لم تكن في مستوى مهماتها الحقيقية إزاء حدث كبير مثلها، فانشغلت بالتناقضات الداخلية فيما بينها غير ملتفتة إلى أن العدو الأكبر للجميع يقف لها كلها بالمرصاد."[151]

---

[150]- د.عقيل الناصري، المصدر السابق.
[151]- محمد أمين، طريق الشعب، حزيران 1998.

كما ويشهد بنزاهة قاسم، الأستاذ مسعود البرازاني فيقول: "... . يُتَهَمّ عبدالكريم قاسم بالانحراف والديكتاتورية، أتساءل هل من الإنصاف تجاوز الحق والحقيقة؟ لقد قاد الرجل ثورة عملاقة غيَّرت موازين القوى في الشرق الأوسط وألهبت الجماهير التواقة للحرية والاستقلال وشكل أول وزارة في العهد الجمهوري من قادة وممثلي جبهة الاتحاد الوطني المعارضين للنظام الملكي ومارست الأحزاب نشاطاتها بكل حرية. ولكن لنكن منصفين ونسأل أيضاً من انقلب على من؟"[152]

أما قاسم فكان يتوسل إليهم على نبذ صراعاتهم وتوحيد صفوفهم لحماية الثورة من المؤامرات التي كانت تحيق بهم وبالوطن، وقال في خطاب له بهذا الصدد: "يقول واحد: هذا قومي، ويقول الأخر هذا شيوعي وذاك بعثي والثالث ديمقراطي. وأنا أقول هذا وطني وابن هذا البلد". وكان أكثر عمقاً لفكرته عندما أفصح عنها بالقول: " قمت بالثورة لصالح كل الناس إني دوماً مع الناس كلهم. أني فوق الميول والاتجهات والتيارات دوماً، وليس لدي انحياز لأي جانب كما إني أنتمي إلى الشعب بأسره، وإني أهتم بمصالح الجميع، وأسير إلى الأمام معهم كلهم، كلهم أخوتي." كما وناشد القوى المتصارعة بالقول: "أيها الديمقراطيون، أيها الشيوعيون، أيها القوميون، أتوسل إليكم أن تتبذوا خلافاتكم ووحدوا قواكم في خدمة البلد"[153]. فهل الذي تصدر منه هذه الأقوال هو مجنون وشعوبي ويعمل على شق الصفوف والأحزاب؟ عجبي!

فالصراعات بدأت منذ الأيام الأولى من الثورة عندما طرح القوميون وبتعليمات من ميشيل عفلق الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة المصرية، وتبنته قوى القومية العربية الأخرى، شعار الوحدة العربية الفورية. علماً أن هذا الهدف لم يكن من أهداف الثورة كما مر بنا. فالقوميون رفعوا شعار الوحدة العربية، واليساريون (الشيوعيون والوطنيون الديمقراطيون والسمتقلون) رفعوا شعار الإتحاد الفيدرالي.

[152]– مسعود البارزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، فصل عن ثورة 14 تموز 1958، من كتاب: البارزاني والحركة التحررية الكردية.

[153]- عبد الكريم قاسم في خطابه في كلية الاحتياط في الثاني من آذار/ مارس 1959.

أما شق الأحزاب وخلق أحزاب وهمية أو منافسة، مثال حزب الوطني التقدمي بقيادة المرحوم محمد حديد الذي انشق عن حزب الوطني الديمقراطي، فلا أعرف كيف يستطيع شخص عسكري يتهم بالجنون والجهل في السياسة، أن يؤثر على سياسي وطني محترف وخبير في الاقتصاد وسياسي محنك مثل محمد حديد على شق أحزابهم.

الواقع هو أن البلاد كانت تمر في مرحلة ثورة وطنية لو قدر لها البقاء، لكانت ثمارها عظيمة للجميع، ولكنها كانت مهددة بالأخطار. وقد توسل قاسم بالجادرجي أن يقبل منصب نائب رئيس الوزراء خلال المرحلة الانتقالية إلى أن تجرى الانتخابات البرلمانية فرفض الجادرجي ذلك كما رفض التعاون مع قاسم. أما وجهة نظر محمد حديد وأغلب أعضاء قيادة الحزب فكانت مع دعم الثورة والوقوف مع قاسم.

وأتذكر أني حضرت مع أحد أقاربي، لقاءاً جماهيرياً في الفاو عام 1959، وكنت يومها تلميذاً في الدراسة المتوسطة، تحدث فيه المرحوم عرااك الزكم (من جناح حديد) أحد قياديي الوطني الديمقراطي، وكشف كيف كان الزعيم قد فاتح قيادة الحزب، وبحضور الجادرجي، بعد الثورة وطلب منهم أن يختاروا الحقائب الوزارية التي يريدونها، وان الثورة هي ثورتهم وأنه متأثر بأفكار جماعة الأهالي وأن برنامج الثورة نسخة من برنامج الحزب ..الخ. ولكن لأسباب شخصية بحتة ذكرناهنا في فصل سابق، رفض الجادرجي وحسين جميل التعاون مع قاسم، مما أضطر حديد وآخرون في قيادة الحزب تشكيل حزب جديد (الوطني التقدمي) وأصدروا جريدتهم (البيان) معلنين دعمهم للثورة وقيادتها. وقد أثبتت الأحداث أن موقف المرحوم محمد حديد كان الأصوب. ويؤكد هذا الرأي الدكتور عزيز الحاج القيادي الشيوعي السابق المعروف، أن المرحلة كانت للتيار المتمثل في قيادة قاسم ومحمد حديد وكان على القوى الوطنية دعم هذا المحور خلال تلك المرحلة.[154]

أما الحزب الآخر الذي حصل فيه الإنشقاق فهو الحزب الشيوعي العراقي وتم خلق حزب بقيادة داوود الصائغ، الذي أجيز دون الحزب الشيوعي

[154]-راجع مطالعة عزيز الحاج التي ألقاها في ندوة لندن التي نظمها ملتقى 14 تموز الثقافي، مساء 9 شباط 2001 بمناسبة مرور 38 عاماً على إغتيال ثورة 14 تموز، ونشر الحاج مطالعته في كراس فيما بعد.

الحقيقي. وهذا يحتاج إلى توضيح. الكل يعرف أن الزعيم لم يقصر في موقفه الإيجابي من الحزب الشيوعي العراقي وخاصة في السنة الأولى من الثورة، بل وحتى قبلها. ولكن مع الأسف الشديد، وباعتراف العديد من قيادة الحزب (عامر عبدالله وعزيز الحاج وصالح دكلة وغيرهم) أن الحزب أساء التصرف ولم يستخدم الحرية التي وفرتها له الثورة بشكل إيجابي لصالح الوحدة الوطنية. ثم جاءت أحداث الموصل وكركوك المأساوية والتي تورط بها الحزب مما أساء ليس إلى سمعته فحسب، بل وإلى سمعة الثورة والزعيم قاسم بالذات ولحد الآن، ولعب هذا السلوك دوراً كبيراً في إنهيار الثورة، وذلك لأنه بث الرعب في قطاعات واسعة من الشعب وخاصة الدينية والقومية والرجعية بالإضافة إلى إثارة الرعب في الدول العربية والإقليمية والغربية التي كانت تعتقد خطأً أن قاسم كان شيوعياً وأنه مقدم على إعلان النظام الشيوعي في العراق قريباً. كل هذا جعل أكثر من أربعين جهة داخلية وخارجية تتحالف ضد الثورة، لا يجمعها جامع سوى عدائها للثورة والشيوعيين، ولأنها كانت مرعوبة من الخطر الشيوعي. لذلك اضطر قاسم تغيير موقفه من الحزب الشيوعي العراقي لحماية الثورة، خاصة بعد أحداث كركوك الدامية وخطابه المشهور في كنيسة مار يوسف.

وعندما أجيزت الأحزاب للعمل العلني، رفض وزير الداخلية إجازة حزبين فقط وهما حزب التحرير الإسلامي والحزب الشيوعي. وقد أجيز حزب داود الصائغ بدلاً عنه. وكما ذكرنا في فصل سابق، اعترض حزب التحرير الإسلامي على قرار الوزير وقدم شكوى على الحكومة إلى محكمة التمييز التي بدورها أصدرت قراراً بإجازة الحزب. ولم يتدخل قاسم بقرار المحكمة وأجيز الحزب للعمل رغم أن هذا الحزب كان يجاهر بعدائه لقاسم وحكومته وانتهى دوره مباشرة بعد إسقاط حكومة الثورة في إنقلاب 8 شباط 1963. لذلك كان على الحزب الشيوعي أن يحذو حذو حزب التحرير، فيقدم شكوى إلى محكمة التمييز للنظر في قرار إجازته، إلا إنه لم يعمل ذلك. والجدير بالذكر أن حزب الشيوعي هو الآخر عمل أيام الثورة على اختلاق حزب وهمي باسم الحزب الوطني الديمقراطي

برئاسة ناجي يوسف والد زوجة سلام عادل وأقاموا جبهة موحدة مفتعلة.[155]

## ثقافة قاسم

لم يتعرض كاتب سياسي أو ناقد إلى ثقافة أي حاكم، سواء في العراق أو في البلاد العربية، عدا التطرق إلى ثقافة عبدالكريم قاسم. فهؤلاء النقاد فشلوا في الطعن بوطنية قاسم وإخلاصه ونزاهته وحبه للشعب والوطن، ثم حاولوا الطعن في عروبته وإخلاصه للأمة العربية ووصموه بالشعوبية، ولما فشلوا في إثبات أي من هذه التهم لم يبق أمامهم سوى اللجوء إلى الطعن بثقافته. فهل حقاً كان قاسم غير مثقف؟

يؤكد الأستاذ حسن العلوي الذي كان يسكن مجاوراً لبيت الزعيم، عندما كان تلميذاً في المدرسة، فيقول: "كثيراً ما أسررت لأم حامد (أم عبدالكريم قاسم) رغبتي بإستعارة كتاب...من خزانة قاسم فصحبتني إلى غرفته لأنتقي أحد الكتب، وهي حافلة بكتب الجغرافيا والتاريخ واللغة والأدب مع مجموعة من الكتب الأجنبية. وكنت كلما فتحت كتاباً وجدت الخطوط بالقلم وقد سودت ما بين السطور، فأريها ذلك كي لا تتهمني بالعبث بالكتب، فتولول قائلة (هذه عادة عبدالكريم). وقد أثار انتباهي كثرة قراءاته النحوية. وكنت بعد أن أخذ مكانه في زعامة العراق، وصرت صحفياً ومدرساً للغة العربية أتابع باهتمام –وكأي معلم– جملة إعرابية. فأشعر بارتياح لأنه لا يلحن باللغة العربية فأعود بذاكرتي إلى تلك الخطوط مرة أخرى."[156]

ولكن مع ذلك يصر هؤلاء على أن عبد الكريم "غير مثقف". فما المقصود بالثقافة في هذه الحالة. فالرجل خريج الكلية العسكرية وكلية الأركان العراقيتين وسانت هيرز البريطانية. وكان يقرأ الكتب الأدبية والتاريخية وغيرها، وقارئ للصحف البريطانية. وكان يقرأ الصحف الوطنية وخاصة صحيفة الأهالي حتى اعتبر نفسه تلميذاً لجماعة الأهالي ومؤمنا بمبادئها كما هو معروف.

[155]- سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج4، ص63. كتاب أصدرته مديرية الأمن العامة في بغداد في السبعينات.

[156]-حسن العلوي، عبدالكريم قاسم رؤية بعد العشرين، ص 12.

ويقول وزير خارجيته هاشم جواد أنه كان يقرأ الكتب عندما يذهب لبيته أيام الجمعة. نعم لم يكن قاسم متأدلجاً في ثقافته. بمعنى لم تكن ثقافته تحمل لآيديولوجية شيوعية، أو بعثية عروبية. وفي رأيي هذه من الصفات الحميدة في السياسي في بلد متعدد الاتجاهات الفكرية والقومية والدينية والمذهبية كالعراق. فالآيديولوجية السياسية هي قوالب فكرية جامدة عصية على التغير، تفرض على المؤدلج تطبيقها بغض النظر عن ملاءمتها للواقع، إي فرضها على الواقع بالقوة في حياة متحركة أبداً وظروف متغيرة باستمرار. وهذا الجمود العقائدي غير صحيح في عالم متغيِّر باطراد. وقد أثبت الزمن صحة مواقف قاسم. ومن سوء الحظ أن قاسم جاء في وقت كان فيه التنافس والتصارع الآيديولوجي على أشده إلى حد الصراع الدموي، ولم يكن فيه مكان لخط الوسطية والإعتدال والعقلانية. فأراد قاسم أن يكون للجميع حسب شعاره الذي رفعه منذ البداية: "فوق الميول والاتجاهات". وقد أدركنا الآن أن فكرة قاسم كانت صحيحة وبذلك فكان قاسم الرجل المناسب لوقت غير مناسب، لم يعرفوا قدره إلا بعد فوات الأوان.

أما إذا كان المقصود بالمثقف بأن نقارن ثقافة قاسم ببرتراند راسل أو جان بول سارتر أو روجيه غارودي وغيرهم من محترفي الثقافة، نعم فثقافة عبد الكريم قاسم دون ثقافة هؤلاء بكثير لأنه لم يكن فيلسوفاً وربما هذه الصفة في صالح الشعب. إذ كما يقول علي الوردي، وأنقل من الذاكرة، (ليس من صالح الشعب أن يصير الفيلسوف حاكماً، كما طالب به إفلاطون، لأن الحاكم الفيلسوف يحمِّل شعبه فوق طاقته.) ولكن لو قارنا ثقافة قاسم بمن حكم العراق من قبله ومن بعده لتبيَّن لنا أنه كان أثقفهم.

"فثقافة الملك فيصل الأول عثمانية، وثقافة ابنه غازي شبه معدومة، وعبدالإله لم ينه الدراسة الثانوية. وثقافة نوري السعيد، كمعظم السياسيين الملكيين، عسكرية عثمانية. والرجل عاش ومات من دون أن نعرف هل نجح أو فشل في دورة الأركان العثمانية. وثقافة عبد السلام عارف لا تستحق الذكر وثقافة أخيه عبدالرحمن أقل منها كما هي ثقافة أحمد حسن البكر وطاهر يحيى. وثقافة عبدالناصر عسكرية مصرية. قارن هذا بذاك

.. وإذا أخرجنا الهذر العفلقي من رأس علي صالح السعدي لما بقي لديه غير السكر والعربدة."[157]

بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، استلمت رسائل عديدة من القراء الكرام ومنهم كتاب ومؤلفون، مثل الصديق صاحب الربيعي، مهندس الري والخبير في شؤون المياه الذي بعث لي رسالة جاء فيها:
(عن ثقافة قاسم: حدثني الأستاذ كاظم السماوي، إنه كان عند الزعيم وكان عنده الاقتصادي قاسم حسن وكان الأخير قد قدم تقريراً عن الوضع الاقتصادي العراقي وقد أطلع عليه عبد الكريم قاسم ووضع خطوطاً تحت بعض الطروحات والحلول. وقال الزعيم لقاسم حسن: اعد دراسة تلك الطروحات والحلول ثم أئتي بالتقرير كي أوقعه!! يقول الأستاذ كاظم السماوي، حينما خرجنا أنا وقاسم قال لي بالحرف الواحد أن الزعيم إنسان مثقف ومطلع، وسأله الأستاذ السماوي لماذا؟ فقال قاسم أن الخطوط التي وضعها الزعيم على الطروحات والحلول حينما كتبتها لم يكن لدي قناعة كاملة بها وكأنه قرأ أفكاري وان اقتراحاته للحلول هي الأصوب[158].)

## هل كان لقاسم برنامج سياسي؟

دعيت في تموز عام 2002 للمساهمة في الندوة التي أقيمت في لندن، احتفاءً بالذكرى الرابعة والأربعين لثورة 14 تموز، وقد تحدثت فيها عن أسباب فشل الثورة في تحقيق الديمقراطية في العراق. وكانت محاضرتي عبارة عن خلاصة لما جاء في الفصل الخامس من هذا الكتاب (ثورة 14 تموز وموضوعة الديمقراطية). وبعد انتهاء المحاضرين من إلقاء مساهماتهم ، فتح المجال لتعقيب المداخلين من الحضور. ومن جملة التعليقات والأسئلة التي وجهت لي بالذات، أن عبدالكريم قاسم كان يفتقر إلى منهج سياسي واضح لحكم البلاد. فأجبت السائل الكريم بشكل مقتضب لضيق الوقت وهذا هو الجواب بشكل أوضح ومفصل:
ما المقصود بالمنهج السياسي؟ إذا كان المقصود أنه كان يفتقر إلى آيديولوجيا بالمعنى المتعارف عليه، نعم لم تكن لقاسم آيديولوجية معينة،

[157]- د. علاء الدين الظاهر، تفكيك التجني، صحيفة الزمان-اللندنية، العدد 575، الصادر يوم 2000/3/20.
[158]- رسالة شخصية من الأستاذ صاحب الربعي، وهو صديق الشاعر الأستاذ كاظم السماوي.

ولكني أعتبر هذه الصفة من إيجابياته وتصب في صالحه وصالح الشعب، ونتمنى أن يكون جميع قادة العراق أن يكونوا بلا آيديولوجيا كذلك، لأننا نريد من القائد السياسي أن يكون براغماتياً أي عملياً، متفتح الذهن على الأفكار الجديدة والنيرة، يعيد النظر في حساباته ومواقفه بين حين وآخر ويغيرها حسب ما تقتضيه المستجدات، دون أن يكون مقيداً بسلاسل أية آيديولوجية جامدة.

نعم لم يكن لقاسم آيديولوجيا معينة، ولكن هذا لا يعني أنه كان بلا برنامج سياسي. كان لقاسم برنامجان سياسيان وليس برنامج سياسي واحد، وكان كل منهما مكمل للآخر. الأول، كان البرنامج الذي وضعته اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، والثاني هو برنامج الحزب الوطني الديمقراطي.
البرنامج الأول، وكما دونه اللواء محسن حسين الحبيب، أحد أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، وسكرتيرها، وهو قومي عروبي التوجه، والذي ناصب قاسم ألد العداء منذ الأسابيع الأولى للثورة، يذكر في كتاب له[159] عن الثورة وقد حدد البرنامج بعشرين هدفاً وكما يلي:

1-إلغاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري.
2-القضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين.
3-إسترداد حقوق العراق النفطية وتضييق مجال عمل شركات النفط الأجنبية وإقامة صناعة نفطية.
4-الخروج من منطقة الإسترليني وتحرير الإقتصاد العراقي من التبعية البريطانية.
5-تحقيق الوحدة الوطنية وإيجاد حل عادل للقضية الكردية،
6-إطلاق سراح السجناء السياسيين كافة وإطلاق الحريات العامة،
7-تضييق الفوارق بين الطبقات وفتح المجال لجميع الكفاءات والمواهب وتأمين العدالة الإجتماعية،
8-الخروج من الاتحاد الهاشمي،
9-التقارب الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية المتحررة الأخرى ومساندة الأقطار العربية التي لا زالت تسعى لنيل إستقلالها،

[159]- محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز، ط1، دار الأندلس للطباعة والنشر، سنة 1981، ص 58-61.

10–إسناد نضال الشعب الفلسطيني بكل الإمكانات المتيسرة لاستعادة أرضه وحريته،
11–الوحدة العربية هدف مصيري يجب السعي لتحقيقها، إلا إذا تعرض العراق لغزو خارجي يستهدف إعادة النظام الملكي. حينئذ يمكن المناداة بالوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة،
12–الخروج من حلف بغداد،
13–إزالة السيطرة البريطانية على القواعد العسكرية في العراق وجعلها تحت السيطرة الكاملة للجيش العراقي،
14–إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز،
15–إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الدول الإشتراكية،
16–سياسة العراق الخارجية وعلاقاته تبنى على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة،
17- تأليف مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا ويقوم المجلس بمهام السلطة التشريعية حتى إجراء إنتخابات نيابية عامة،
18- تشكيل حكومة مدنية من رجال السياسة المعروفين بكفاءاتهم ومواقفهم الوطنية،
19- تحديد فترة انتقالية يشرع بعدها الدستور الدائم وتجرى انتخابات نيابية لانتخاب برلمان جديد يحدد على أثرها شكل الحكومة.
20- رئاسة الجمهورية أنيطت بمجلس السيادة كحل وقتي إلى أن تستقر الأمور وتتضح الاتجاهات بعد ذلك.

وقد أجرى المؤرخ العراقي المعروف حسن العلوي شبه اختبار مدرسي لعبد الكريم قاسم في كتابه القيم (عبدالكريم قاسم رؤية بعد العشرين) وتوصل إلى أن قاسم قد نفذ 17 من 20 هدفاً من البرنامج الذي ذكره اللواء محسن حسين الحبيب، وبذلك يكون قاسم قد نفذ 85٪ من برنامج الضباط الأحرار، وهذه درجة امتياز، كما جاء ذكره في مكان آخر من هذا الكتاب.
أما البرنامج الثاني الذي تبناه عبدالكريم قاسم فهو برنامج الحزب الوطني الديمقراطي، وحسب شهادة الباحث حنا بطاطو الذي يؤكد أن قاسم كان متأثراً بأفكار الحزب المذكور وقد أناط مسئولية كتابة أغلب القوانين التي أصدرتها حكومة الثورة بأعضاء قيادة الحزب بما فيه الدستور المؤقت.

ونتيجة لهذا التعاون، كما يشهد بطاطو، حصل إزدهار في الإقتصاد والصناعة لم يشهد العراق له مثلاً في تاريخه.

كما اختار خيرة الرجالات العراقية خبرة وإخلاصاً من زعماء الحركة الوطنية في الوزارة الأولى لحكومة الثورة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أختار من القوميين محمد صديق شنشل للإرشاد (الإعلام)، وجابر عمر للمعارف، وعبدالجبار الجومرد للخارجية، وفؤاد الركابي للإعمار. ومن الأكراد المستقلين بابا على الشيخ محمود الحفيد وزير دولة، ومصطفى على للعدل. ومن الوطني الديمقراطي أختير محمد حديد للمالية، وهديب الحاج حمود للزراعة، كما أختير إبراهيم كبة للإقتصاد وهو ماركسي معروف. أما الوزارة التي تشكلت في 7 شباط 1959، فيصفها محمد صديق شنشل بأنها كانت حكومة كامل الجادرجي، لأنهم إما كانوا أعضاء في حزبه أو قريبين من أفكاره. وهكذا كان قاسم قد اعتمد في تنفيذ مشاريعه التنموية على خيرة الرجال.

وتبني قاسم لبرنامج الحزب الوطني الديمقراطي ليس بالأمر الغريب في عالم السياسة، بل هو أمر مألوف حتى في البلدان المتطورة والعريقة في الديمقراطية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد تبنى حزب العمال البريطاني في الأربعينات من القرن الماضي، برنامج الخبير الاقتصادي البريطاني المعروف جون مينارد كينز، أستاذ الإقتصاد في جامعة لندن للاقتصاد وصاحب المدرسة الكينزية المعروفة بدولة الخدمات ( welfare state) رغم أنه كان عضواً في حزب الأحرار. وبالمناسبة كان محمد حديد تلميذ هذا الخبير الاقتصادي الكبير في نهاية الثلاثينات عندما كان يدرس علم الإقتصاد في جامعة لندن. وقد لعب حديد دوراً كبيراً في إنجاح المشاريع الاقتصادية لحكومة الثورة وكان قاسم يعتمد عليه كثيراً حتى عندما كان خارج السلطة. ومن كل ما تقدم، نستنتج أن قاسم كان صاحب برنامج سياسي ونفذ معظمه. أما الأهداف التي فشل في تحقيقها، فقد فشل جميع الذين حكموا العراق من بعده.

## شعبية قاسم

المعروف عن عبد الكريم قاسم أنه نال أوسع شعبية أكثر من أي زعيم سياسي في تاريخ العراق الحديث. والسر في ذلك هو بساطته ونزاهته وإخلاصه وحبه للشعب، وخاصة للطبقات الفقيرة، فقد بنى لهم عشرات

الألوف من الدور السكنية وعمل على رفع مستواهم المعيشي وكان يلتقي بهم بتكرار. وهو أول عراقي من عامة الشعب يصل إلى رئاسة الحكومة، فهو الذي كان يعتز بكونه ابن نجار. ونتيجة لذلك فقد كسب قلوب وعقول الناس، فهو بالنسبة لجماهير الشعب يعد بحق بطلهم الأسطوري. وفي مثل هذه الحالات، وفي مرحلة تاريخية معينة كالتي كان يعيشها العراق آنذاك، لا يكتفي الإنسان بالصفات البشرية المعروفة على البطل، بل لا بد وأن تتدخل الأسطورة في الواقع، لإضفاء صفات أسطورية عليه فوق مستوى البشر. والتاريخ مليء بالأمثلة.

ولم تخذله الجماهير المحبة له، فقد خرجت بمئات الألوف لنصرته يوم إنقلاب 8 شباط 1963، إلى حد أنه عندما سمع قاسم بالانقلاب وهو في بيته، وأراد الذهاب إلى وزارة الدفاع عن طريق شارع الجمهورية فلم يستطع لأن الشارع كان مكتظاً بالجماهير التي تهتف (ماكو زعيم إلا كريم). وقد شاهدت بعيني ذلك اليوم وأنا قادم من البصرة إلى بغداد بالقطار في طريقي إلى الموصل للالتحاق بكلية الطب بعد انتهاء عطلة نصف السنة، حيث كنت في السنة الأولى من دراستي فيها، وبعد أن غادرت القطار توجهت إلى ساحة التحرير، فوجدتها، وكذلك شارع الرشيد، عبارة عن بحر بشري متلاطم، خاصة بالجماهير حاملة صور الزعيم وهي تردد نفس الهتاف (ماكو زعيم إلا كريم). ويقال أن طاهر يحيى أراد أن يشق طريقه ليلتحق برفاقه الإنقلابيين قرب وزارة الدفاع، فشق طريقه بصعوبة وسط الجماهير وهو يردد معهم (ماكو زعيم إلا كريم).

وتحت عنوان (الرعب في خدمة الثورة –إنقلاب 8 شباط–) يذكر طالب شبيب في مذكراته: "وفي المدخل الرئيسي للمعسكر (الرشيد) قام أنور عبد القادر الحديثي بعمل مرعب، لا أعرف ماذا ستكون نتائجه علينا، لكنه أثر كثيراً على معنويات الجنود والضباط داخل المعسكر. فقد تجمهر أمام بوابة معسكر الرشيد الرئيسية حشد من الجنود وضباط الصف وبعض الضباط والمدنيين يهتفون "ماكو زعيم إلا كريم" و"عاشت الجمهورية العراقية الخالدة"، وآنذاك نادى أنور الحديثي على أحد الهاتفين وطلب منه إعادة هتافه، ولما أعاده، أطلق عليه أنور من مسدسه الذي

صوبه نحو رأس الجندي مباشرة فسقط على الفور ميتاً. وفرغت الساحة من كل المتظاهرين، بسبب ما سببته العملية من رعب وذعر."[160]

وفيما يتعلق بالسخرية من شعبية قاسم، يقول قاسم الجنابي (مرافق قاسم) وهو شاهد عيان خلال حوار الإذاعة، فيقول أن وجه عبد الستار عبد اللطيف كلامه إلى عبد الكريم قاسم قائلاً: "إنك مسيطر والشعب معك، دبابة واحدة أسقطتك". ويعلق الدكتور علي كريم سعيد بحق قائلاً : "كان ذلك بمثابة رسالة رعب لشعب أدَّعوا أنهم ثاروا من أجله. فجاءت تلك، رسالة استفزاز همجية لا تنتمي إلى حضارة إنسانية عمرها ستة آلاف عام. وكأنها رسالة تقول: إن الحكومة الجديدة قاسية. كما إنها تعني بأن الثوار أذعنوا لفكرة: إن لهم الدبابة ولخصومهم التعاطف الشعبي. كذلك كان المشهد التلفزيوني في إهانة جثة الزعيم. كان ذلك المشهد التلفزيوني أسوأ اللقطات المسجلة في تاريخ العراق المعاصر، فلم يكن العراقيون حتى يُمَيَّزوا بهذه المعاملة عن غيره. بل ربما كان صراعاً لعب فيه قاسم دور أكثر المتصارعين وداعة وتسامحاً وأقلهم همجية وأدلجة وتشريعاً للقتل، فقد سن عملياً قاعدة: "عفا الله عما سلف". وكان فيها أقرب إلى عقلية العراقيين البسطاء قبل عصبية الأيديولوجيا الواردة..."[161]

## ألقاب قاسم

وكتعبير عن إعجابها وحبها للزعيم، أطلقت الجماهير عليه عشرات الأسماء الشعبية بصورة تلقائية منها: "الغضنفر" و"أبو دعيِّر" و"الزعيم الحبيب" و"الزعيم العبقري" و"المنقذ" و"بطل تموز" و"مفجر الثورة" و"الأسد الهصور" و"الرجل الرجل"، و"صانع التاريخ" و"البطل المغوار" و"أبو الأحرار" و"عملاق الثورة" و"إبن الفقراء" و"إبن الشعب البار"، و"المعلم الأول" و"نصير العمال والفلاحين" و"حبيب الملايين" وإلى غيرها من الأسماء العديدة.[162]

كما أطلق الشيوعيون عليه لقب "الزعيم الأوحد، والزعيم الملهم نكاية بمنافسه عبدالسلام عارف. أما الأرجوزة (ماكو زعيم إلا كريم) فيذكر حنا بطاطو في كتابه (تاريخ العراق) أن عبدالسلام عارف هو الذي قد

---

[160]- د. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط في ذاكرة طالب شبيب، من مفاهيم الحوار إلى مفاهيم الدم، ص82.

[161]-د. علي كريم سعيد،نفس المصدر، ص 103 .

[162]- أسماعيل العراف، أسرار ثورة 14 تموز 1958، ص 436.

أطلقها على قاسم وذلك في أحد اجتماعات اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة وكان النقاش حاداً يدور حول من يتزعم الثورة، فقام عارف قائلاً: "ماكو زعيم إلا كريم وهذا حدنا وياكم".

لقد استغل خصوم قاسم هذه الألقاب في غير صالحه مدعين أنه كان نرجسياً.. الخ. فما ذنب الرجل إذا كان الناس يطلقون عليه مثل هذه الصفات والألقاب تعبيراً عن تعلقهم به وهو يختلف كل الإختلاف عن أسماء صدام حسين التي جاوزت المائة، فشتان بين قاسم وصدام .
كذلك هناك من أدعى أنه شاهد صورة الزعيم في القمر، أو صورته مرسومة على بيضة.. الخ. أغلب الضن كان خصومه ينشرون مثل هذه الأقاويل والصفات من أجل الطعن به فيما بعد. ومثال على ذلك، هناك أغنية تقول: (عبدالكريم كل القلوب تهواك) وأخرى: (أرواح الشعب فدوى لإبن قاسم). هذه الكلمات هي من نظم سكرتيره النقيب جاسم كاظم العزاوي، والذي ظهر فيما بعد أنه كان متواطئاً مع إنقلابيي 8 شباط 1963.

والشيء بالشيء يذكر، يقول الأديب العراقي، ذوالنون أيوب، عن جاسم كاظم العزاوي سكرتير الزعيم، والذي صار سفيراً في النمسا أيام حكومة بكر–صدام: ".. وكان هذا السفير قد اظهر لي من الود ما لم أره من سفير آخر قبله ولا بعده، فقد كانت تربطني به رابطة تبعيتنا السابقة للزعيم عبد الكريم قاسم، واعتماده علينا. ولكن الناس صاروا يقولون عنه بعد مصرع الزعيم قاسم، أنه كان لقاسم كيهوذا الأسخربوطي للمسيح, وعذراً أبا هيثم فإنما أنا أردد إشاعة قد أكون غير مقتنع بصحتها."[163]

## هل كان قاسم دكتاتوراً؟

الدكتاتورية ظاهرة لها صفات معينة. وهذه الصفات تمتد من الحاكم الدكتاتور في قمة السلطة إلى أوطأ الطبقات في الدولة، فتجدها في الشارع وفي الدائرة وفي المعمل وفي الصحافة والإعلام وفي كل مكان. في النظام الدكتاتوري هناك جواسيس ورجال الأمن منتشرين في كل زاوية من زوايا المجتمع يحصون على الناس أنفاسهم. والناس في حالة هلع خوفا أن تبدر منهم بادرة يحاسبون عليها. هذه الصفات لم تكن موجودة

[163]-مذكرات ذوالنون أيوب، القسم الخامس، الطبعة الأولى، ص59.

في عهد قاسم حسب إعتراف خصومه ومحبيه. فالصحافة كانت تتمتع بالتعددية ولم تكن مؤممة. يقول حسن العلوي: "أقيمت مناقب نبوية على أرواح الطبقجلي ورفاقه، ساهم فيها قارئ المقام يوسف عمر، وقارئ القرآن عبدالستار الطيار، وكان كل منهما يقرأ قصائد معادية للوضع القائم آنذاك، وتنصب المايكروفونات في الأماكن العالية، دون أن يتعرض لها أحد من أفراد الشرطة والأمن والإنضباط العسكري، لكونها أماكن دينية ولم يتعرض لها عبد الكريم قاسم طيلة فترة حكمه مع إنها كانت مراكز نشاط معارض لحكمه.. وبرز إسم يوسف عمر ليس مطرباً بل محرضاً من أهم المحرضين ضد ذلك الحكم. وكانت حفلاته الغنائية العادية تنقل بالإذاعة والتلفزيون بشكل مستمر."[164]

وعندما كانت تخرج مظاهرات معادية له تهتف (يا بغداد ثوري ثوري، خلي قاسم يلحك نوري) وكان قاسم يبعث بالجنود بعد تجريدهم من السلاح، لا لضرب المتظاهرين ضده، بل لحمايتهم من مظاهرة أخرى يقوم بها اليساريون ولمنع التصادم بينهما. كان خصومه يقدمون نكات لاذعة ضده وضد المهداوي علناً وعلى المسارح دون أن يتعرضوا إلى أية مساءلة. واعترف سجناء سياسيون من البعثيين أن السجن كان أشبه بالفندق، تتوفر لهم الفرص لنشر أفكار حزبهم وتنظيم الآخرين. وبهذا الخصوص يشهد الأستاذ معاذ عبدالرحيم، وكان عضواً في حزب البعث وأحد المعتقلين فيقول: "إن الإعتقال أيام عبدالكريم قاسم كان بالنسبة لنا.. أشبه بالفندق، لا تعذيب ولا تنكيل فالعناية جيدة، ومواجهة الأهل مستمرة، وما يصلنا من الأهل من طعام وملابس متيسر، بل أن الموسرين من المعتقلين يطلب من أهله أن يزودونه بأكلة (الباجة) وبالدولمة وغيرها من الأكلات العراقية المشهورة، وكنت من أعضاء الحزب الذين لم يمنعهم الإعتقال من العمل لسكب الأنصار والمؤيدين للحزب.."[165]

كما ويشهد حسن العلوي الذي كان معارضاً لقاسم ودخل الإعتقال آنذاك، قائلاً: "كانت ليالي الاعتقال تتحول إلى جلسات حزبية وأهازيج.. وكان ناظم كزار يعقد محكمة خاصة والتي تقضي عادة على المتهم اليومي عبدالكريم قاسم بالإعدام. فيقوم ممتاز قصيرة (طالب طب الذي أعدمه

[164]-حسن العلوي، المصدر السابق، ص 88.

[165]-معاذ عبدالرحيم، صحيفة الزمان-لندن، العدد 985، يوم 3 آب (أغسطس) 2001.

عارف فيما بعد) بالتنفيذ ويصيح: راح الزعيم.. اطلقوا سراح عبدالسلام من السجن".[166]

لا بل كان بيت قاسم دون حراسة مما أمكن حزب البعث دس المناشير في غرفة نومه بواسطة طفل من الجيران. ولما اكتشف ذلك لم يحاسب أحداً وهو يعرفهم، بل تحول إلى بيت آخر كما يشهد بذلك حسن العلوي. فيا ترى هل هذا الشخص دكتاتور.؟

وعن صفات قاسم، يقول حنا بطاطو: ومما يعكس شخصية قاسم في هذه المرحلة ملاحظته التي أدلى بها في أحد أيام شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1958، إلى محمد حديد، وزيره للمالية. فعند خروجه من مؤتمر للمحامين عقد في فندق بغداد، حيث كيل له المديح على كل النغمات الممكنة، التفت إلى حديد قائلاً: "أبو هيثم، أشد ما أخشاه على نفسي أن يصيبني الغرور". وكانت هناك صورة مطابقة لهذه التي رسمها لقاسم، عند هاشم جواد، وزيره للخارجية من 1959- 1963، إذ قال لبطاطو: "في البداية، كان يسهل الوصول إليه، وكان مفتوح الذهن وشديد التوق للتعلم... ولكن الأحداث وضعت المزيد والمزيد من السلطات في يديه... وما زلت أتذكر كيف أنه في الأشهر التي تلت إنقلاب الموصل الفاشل عندما عمت الفوضى الجهاز الإداري، لم يعد الوزراء يتخذون أية مبادرة من دون الرجوع إليه.. وهكذا فإن قاسم الذي لم يكن له رأي مسبق ولا مبادرة الذي عرفته في عام 1958 بدأ يتذوق لذة كونه الرجل الوحيد في البلد. وبكلمات أخرى: لقد صنعنا دكتاتوراً... إن شعبنا في الحقيقة صانع للدكتاتورين"[167]

لذلك ومن كل ما تقدم، نعرف أنه لا تنطبق صفات الدكتاتور على قاسم. بل كان من أقرب السياسيين إلى الديمقراطية. فعندما أقدم حسين جميل وزير الإرشاد (الإعلام) على غلق صحيفة الحزب الشيوعي (إتحاد الشعب)، رفض ذلك القرار وأعاد نشرها، وعندها استقال الوزير إحتجاجاً على ذلك. ومن الغريب أن يقدم رجل قانون وديمقراطي مثل حسين جميل بغلق صحيفة بسبب خلاف سياسي. فمن كان أقرب للديمقراطية،

[166]- حسن العلوي، المصدر السابق، ص 95.

[167]-حنا بطاطو ، المصدر السابق، ج3، ص146-147، الترجمة العربية .

عبدالكريم قاسم العسكري، أم حسين جميل السياسي المدني وهو الشخص الثاني في الحزب الوطني الديمقراطي بعد زعيمه الجادرجي؟

كما وقال محمد حديد عن قاسم أنه كان أقرب أقرانه العسكريين إلى روح التسامح وفكرة الديمقراطية، فقد ظلت مناصب الدولة في عهده موزعة على الجميع وليس على تيار سياسي واحد.[168]

وقاسم معروف عنه بالرحمة. فهو أول حاكم عراقي بشر بروح التسامح وشعاره المعروف (عفا الله عما سلف) وأبناء ذلك الجيل يتذكرون تصريحاته بعد خروجه من المستشفى الذي عولج به من إصاباته البالغة إثر إطلاق الرصاص عليه في شارع الرشيد من قبل الطغمة العفلقية من ضمنها صدام حسين، حيث عفا عنهم بعد أن حكمت عليهم المحكمة بالإعدام. هذا الموقف المتسامح يؤاخذه عليه اليساريون فيقول الشاعر كاظم السماوي في مذكراته بهذا الخصوص: "نهض عبد الكريم قاسم بعد محاولة اغتياله، وكان المؤمل أن يضرب بيد من حديد، ولكنها كانت من خشب" (كذا). نعم أراد قاسم أن يضرب مثلاً في روح التسامح في بلد تشبع شعبه على قيم الثأر والإنتقام والعنف.

## مصرع قاسم

كثير من الناس وخاص من محبيه ومن قوى اليسار، يلومون قاسماً لرفضه تسليح الجماهير من أنصاره يوم 8 شباط 1963 لسحق الانقلاب. لقد رفض تسليح أنصاره لسبب معروف وهو منعاً لوقوع حرب أهلية، إذ كان يفضل استشهاده على إغراق البلاد في هذه الحرب. وكان الزعيم قاسم مصمماً على القتال إلى الاستشهاد، ولكن عندما اتصل بعبدالسلام عارف يوم 9 شباط،، وكان يونس الطائي هو الذي يتفاوض بين الجانبين، مؤكداً له أنهم سيضمنون سلامته ومن معه من رفاقه الضباط الآخرين، وأن (بينهم خبز وملح–على حد تعبير عارف)، مصدقاً بوعود عارف حيث أن قاسم نفسه عفا عنه عندما حكمت عليه محكمة الشعب بالإعدام. لذلك صدق بوعودهم فأنهى القتال واستسلم حقناً للدماء. فلماذا نلوم قاسماً على ذلك، فاللوم على أولئك الذين نكثوا بعهودهم.

---

[168]- د.علي كريم سعيد، المصدر السابق ص 103.

أما حول ما يسمى بالمحاكمة فيقول طالب شبيب: دار بيننا حديث غير منظم سادته حالة من التوتر، ولم يكن هناك أي شيء يمكن تسميته بمحاكمة. وكل كلام قيل أو يقال عن إنشاء هيئة حاكمتهم إنما هو نوع من "التسفيط" والتخيل (الخيال)!! ومن الممكن أن يكون قد تدخل علينا رجال يحثون على موقف معين مثل خالد مكي الهاشمي، وكلهم يحثون على الإعدام أو الإسراع به".[169]

وشاهد عيان آخر من الإنقلابيين وهو (عبدالستار الدوري) كان حاضراً، قال في برنامج (بين زمنين)[170] أنه عندما دخل عبد الكريم قاسم القاعة راح ينظر في وجوه الإنقلابيين واحداً واحداً يتأملهم باندهاش وكأنه غير مصدق أن هؤلاء ينقلبون عليه، ولما حان وقت إعدامه اعتدل في مكانه ووضع سدارته على رأسه وكأنه يتهيأ لأخذ صورة له والبنادق المصوبة نحوه كأنها كامرات. هكذا كانت شجاعة قاسم وهو يواجه الموت. ثم نفذ حكم الإعدام به وبرفاقه الشهداء فاضل عباس المهداوي، وطه الشيخ أحمد وخليل كنعان. "ومع إنهمار ذخيرة الموت انطلق صوت قاسم هاتفاً بحياة الشعب"[171].

## حقائق بعد الإعدام

بعد أن تخلصوا من قاسم ذهب عدد من فرسان إنقلاب 8 شباط إلى مكتبه في وزارة الدفاع عسى أن يعثروا على دليل جرم ليتخذوا منه ذريعة للتشهير به. فوجدوا عدة أشياء ولكن كلها كانت في صالحه، نذكر منها أربعة ملفات جديرة بالإشارة: ملف زغيب، المدرس اللبناني المنتدب للتدريس في جامعة بغداد، يبيِّن أنه كان جاسوساً من المخابرات الأمريكية وحلقة وصل بين قيادة البعث في بغداد وصديقه مشيل عفلق، وقد جئنا على ذكره في فصل أسباب إغتيال الثورة. ومسودة القانون الجديد للجنسية العراقية والذي كان سيلغي القانون القديم الذي قسَّم العراقيين إلى مواطنين من الدرجة الأولى والثانية. وملف آخر يحتوي على وثائق اتصالات سرية بين الحكومة الكويتية والحكومة العراقية لحل الصراع بينهما دبلوماسياً والذي وكاد أن يفضي إلى قيام إتحاد فيدرالي أو

---

[169]-د.علي كريم سعيد، المصدر السابق ص102.
[170]-برنامج (بين زمنين) عن حياة الزعيم عبدالكريم قاسم، بثته فضائية أبو ظبي على حلقات في أوائل عام 2002.
[171]-هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة.

كونفيدرالي بين البلدين مقابل فتح المجال لاستثمار الرساميل الكويتية في العراق على نطاق واسع. وكان أحد المفاوضين من وراء الكواليس هو المرحوم موسى علاوي الذي بعث إلى الأستاذ حسن العلوي رسالة خطية عام 1997، يخبره بالتفاصيل[172]. كذلك وجدوا سجلاً يضم أسماء العائلات العراقية الفقيرة التي كان قاسم يوزع عليها رواتبه. ومن يومها أدرك هؤلاء أنهم قد قتلوا زعيماً لم يعرف العراق له نظيراً في نزاهته. وكما يقول بطاطو: " أما اليوم، فيعترف عدد غير قليل من أولئك الذين وقفوا ضده في تلك الساعة بأن عامة الشعب كانت تكن له حباً مخلصاً يفوق حبها لأي حاكم آخر في تاريخ العراق الحديث".[173]

## قوة قاسم في موته

من المعروف أن الشهداء الأبرار هم أقوى في موتهم مما هم عليه في حياتهم. هكذا كان المسيح والحسين وغاندي وجيفارا وغيرهم. وبكل تأكيد كان استشهاد قاسم، المعروف بتسامحه، بهذه القسوة والوحشية من قبل رفاق الأمس قد جعله أقوى في موته مما كان عليه في حياته. هذه الحقيقة أدركها الشباطيون وأرعبتهم كثيراً منذ اللحظات الأولى من انقلابهم، وهذا هو السبب الذي جعلهم يلقون جثته الممزقة بالرصاص في النهر خوفاً من أن يتخذ الشعب من القبر مزاراً أو رمزاً بعد أن يعود الوعي الغائب أوالمغيب قسراً. وفعلاً صار قاسم أسطورة في مخيال الجماهير الشعبية الفقيرة التي لم تصدق عن مصرعه وراحوا يتصورونه حتى في القمر.

## من هو عبدالكريم قاسم؟

كان عبدالكريم قاسم يجسد في شخصه وبصورة مكثفة، الجوانب الإيجابية والمشرقة من القيم والأعراف والتقاليد العراقية الجميلة المحببة إلى العراقيين في الوطنية والقومية والإنسانية والنبل والشهامة والشجاعة والكرم والمروءة والتسامح والبساطة والعفو عند المقدرة وحب الناس، وبالأخص الفقراء منهم، والثقة العالية بالنفس وبالشعب وبالناس المحيطين به والاعتماد عليهم. وهذه الصفات النبيلة والقيم المثالية التي يؤمن بها هي التي أحالت بينه وبين المكر الذي قد يلجأ إليه السياسي الداهية أحياناً

[172]-حسن العلوي، أسوار الطين، دار الكنوز الأدبية-بيروت، 1995، رسالة الأستاذ موسى علاوي أحد المفاوضين في القضية الكويتية عن الجانب العراقي إلى جانب المرحوم قاسم حسن، سفير العراق في براغ أيام قاسم. صفحات281-292.

[173]-بطاطو، المصدر السابق، ج3، ص 296.

لإيهام الخصوم والإيقاع بهم وإبقاء الموالين له متماسكين من حوله والحفاظ على التوازنات ووحدة القوى الوطنية. وقد وضعته الأقدار في قمة القيادة وسلمته أعلى مسئولية لقيادة البلاد في مرحلة من أشد مراحل تاريخ العراق غلياناً وعربدة وهياجاً وانفجاراً. في تلك الانعطافة التاريخية الكبرى التي لا بد من حصول الإنشقاق والصراع العنيف بين مكونات الشعب وقواه السياسية التي لم يسلم منها أعظم رجالات التاريخ مهما أوتوا من قدرة وكفاءة ودهاء. والظروف التي مر بها قاسم ومعاناته كانت فوق طاقة أي قائد مهما كان حكيماً وداهية، أشبه بتلك التي مر بها الإمام على بن أبي طالب (ع).

ويمكن القول أن عبدالكريم قاسم كان يمتلك في شخصه طاقات كامنة وإمكانيات كبيرة كسياسي ورجل دولة لم تسمح له الظروف العاصفة بعد الثورة لإبرازها في السياسة والإدارة، لأنه رغم تلك الظروف العاصفة، استطاع الرجل أن يحقق الكثير للعراق ودون أن يكون عنده حزب أو مؤسسات استخبارية نشطة لتحميه. وعليه أعتقد أن نهاية قاسم بتلك الطريقة اللئيمة لا تدل على ضعفه في شيء، بل كانت حتمية فرضتها ظروف المرحلة التاريخية التي جاءت بالثورة والقوى السياسية التي ساهمت بها ولأن تلك القوى كانت وماتزال في مرحلة المراهقة السياسية لم تدرك المخاطر المحيقة بها. ولذلك كان قاسم وكأي شهيد في التاريخ، برز وهو أقوى بعد مصرعه مما كان عليه في حياته. وسيبقى عبدالكريم قاسم، ابن الشعب العراقي البار رمزاً للوطنية العراقية والعدالة الإجتماعية، حياً في وجدان الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي.

# الفصل الثاني

## موقف الجواهري من قاسم

لقد خصص شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري أكثر من مائة وعشرين صفحة من مذكراته (ذكرياتي) في الطعن بالزعيم عبدالكريم قاسم دون إنصاف، ذلك الزعيم الذي، بإعتراف الجواهري نفسه، كان يلبي له كل طلباته ويعتز أن بيته كان الوحيد الذي زاره قاسم مرتين دون غيره، تقديراً لمكانة الشاعر ودوره في تحريض الشعب للثورة على النظام الملكي، وكانت ابنته (ظلال) ولم يكن عمرها قد تجاوز التاسعة كانت تستدعي على الهاتف عبد الكريم قاسم في أكثر من مناسبة فيهرع إليها ملبياً كل طلباتها.. وغيره كثير من أمثلة، مما يؤكد مدى خلوص نيات الزعيم وتعلقه بالشاعر وتقديره له.

ونظراً لما لشاعر العرب الأكبر من مكانة متميزة في قلوب أبناء شعبنا العراقي خاصة والعرب عامة، وما حصل فيما بعد من تعقيدات، وما اتخذ شاعرنا من مواقف سلبية مؤسفة من الثورة وقائدها الزعيم عبدالكريم قاسم لم تكن في صالح الطرفين، حيث اتخذها خصوم الطرفين وسيلة للطعن بالزعيم، لذلك أفردنا فصلاً خاصاً لمناقشة تلك المواقف والآراء وذلك توضيحاً للرأي العام ولوضع حد لخصوم الثورة من إستغلال آراء الجواهري للطعن بالثورة وقائدها وكدليل على تذبذب الجواهري وعدم ثباته على موقف معين طيلة حياته. وحبذا لو اكتفوا بأقوال الجواهري نفسه ضد الزعيم قاسم، بل أضافوا إليها وأطنبوا فيها من أجل تشويه التاريخ والصيد بالماء العكر.

لذلك وحماية للتاريخ من التشويه، رأيت من المفيد كتابة هذا الفصل، معتمداً، غالباً، على مصدر واحد في المعلومات الواردة هنا، ألا وهو

كتاب الجواهري نفسه الموسوم ب(ذكرياتي) الجزء الثاني والذي خصص الفصل الثالث منه بصفحاته المائة وخمسة وعشرين التي ملأها بالهجوم الفض على الثورة وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم دون إنصاف أو مبرر. والملاحظ من قراءة الكتاب المذكور أن الجواهري قد اعترف بخصال الزعيم الحميدة ونقائه ووطنيته ومحاسنه الكثيرة التي ليس بإمكانه نكرانها، ولكنه ما أن يذكر حسنة من حسنات الزعيم إلا وحاول إلغاءها بإلصاق الكثير من المساوئ به دون إثبات وأغلبها مبنية على سوء الظن كما سنرى.

بدءً أؤكد إني من المعجبين بالجواهري كشاعر عظيم وأعتقد أن عظمته في شعره فقط. فشعره في دواوينه أصدق من نثره في كتابه (ذكرياتي). لأن شعره وطني وسياسي في أغلبه، و نتج في ظروف الحدث السياسي عندما كان يتمتع شاعرنا بالحيوية والنشاط الجسدي والعقلي، فكان مشحوناً بالمشاعر الوطنية الصادقة لتأليب الجماهير على حكومات العهد الملكي. فكان بحق، محرضاً للثورة، وهو القائل:

أنا حتفهم ألج البيوت عليهم        أغري الوليد بشتمهم والحاجبا

أما (ذكرياته)، فقد بدأ في كتابتها بعد أن بلغ السابعة والثمانين من العمر، وبعد أن حلت الكوارث بالبلاد بسبب دكتاتورية وحروب النظام الفاشي وبعد أن أصيب بالخيبة والإنتكاسة النفسية، فأوعز أسباب تلك الكوارث إلى ثورة 14 تموز وصب جام غضبه عليها وعلى قائدها، بدلاً من أن يصبها على المسبب الحقيقي وهو التيار القومي المتمثل بحزب البعث وخاصة الجناح الذي تسلط عليه الثنائي بكر–صدام. ففي مذكراته، لم ينتقد العهد الملكي إلا نادراً وخفيفاً، أما النظام البعثي الفاشي في العراق فلم يوجه له أي نقد يذكر، بل أسبغ على البكر وصدام بالمديح.

يقول الجواهري فيما كتب عن الثورة: "... إن الكثيرين كانوا قد كتبوا عن هذا الإنقلاب (الثورة) وإن كل واحد من هؤلاء كان إنما يكتب وفق أهوائه ومصالحه من هذه الثورة وزعيمها..!!".
لنرى إذن بأي دوافع كان يكتب هو عن الثورة. كما ويذكر الجواهري أن حكومة العهد الملكي قد أقطعته قطعة أرض زراعية في (علي الغربي) ليزرعها. وقد وصف نفسه بأنه كان مزارعاً فاشلاً. وهو الذي مدح الزعيم وغنى للثورة في قصائده في السنة الأولى من عمرها ولم يستطع

نكران ذلك لينقلب في شتاء حياته على تلك الثورة، وبعد الإنقلابات المضادة التي طالت شرورها الشاعر نفسه، فانضم إلى جوقة خصوم ثورة 14 تموز لتحميلها ما حل بالبلاد.

يقول الجواهري أنه أصيب بخيبة أمل من الثورة من يومها الأول(!!) وخاصة عندما بعث له الزعيم سيارة خاصة لنقله من مكان سكناه في مدينة (علي الغربي) إلى بغداد في اليوم الثالث من الثورة وعندما وجد صور قادتها ملصقة على السيارة، تشاءم منهم من البداية!! فيقول عن الثورة:
"ولأنني واحد من شهود العيان فيها والقلة في هذا المجال لا سيما وإنني عشت وشاركت وتفاعلت مع أحداثها وبخاصة مع زعيمها إبان الثورة وقبلها بعشر سنوات وأكثر من ذلك فقد كنت الوحيد الذي قرأ الفاتحة عليها وأنا أسمع أسماء الوزراء في وزارتها لأعود بعد قليل وأكون أحد المهوسّين والمهووسين لها.." (ذكرياتي، ج2 ص161). ويؤكد كلامه هذا في مكان آخر فيقول: "ولكن الحقيقة أني شخصياً حين سمعت أسماء الحكومة والوزارة وزعماء الجمهورية وقادة الثورة... وأستطيع أن اقسم على ذلك.. قرأت الفاتحة على هذه الجمهورية وبقيت مستمراً في تلاوتها أياماً ولياليا." (نفس المصدر، ص192).

إذاً فمنذ اليوم الأول قرأ الجواهري على الثورة الفاتحة. ونحن إذ نسأل، أية موضوعية هذه التي يعتمد عليها شاعرنا الكبير في نقده للثورة، وهل من المنطق أن يصدر رجل بوزن الجواهري ومكانته الثقافية تلك الأحكام على ثورة وهي مازالت في أيامها الأولى، خاصة وقد ساهم هو في التحريض على تفجيرها عشرات السنين؟ كما ويضيف في مكان آخر: "ليتني بقيت في علي الغربي وأجوائها المشحونة بالمتاعب في منجاة من محاكمة الضمير التي عاودتني بعنف بعد هذه المرحلة وأنا الذي لم يخلص بعد من الهاوية الأولى وتبعاتها النفسية.." (نفس المصدر، ص171.).

وهنا يناقض الجواهري نفسه بنفسه حين يقول أنه قد تشاءم من الثورة من يومها الأول وهو الذي مدح الثورة وقائدها في العديد من قصائده وعلى سبيل المثال لا الحصر قصيدته العصماء التي يقول فيها عن قاسم قوله:
عبد الكريم وفي العراق خصاصة ليدٍ، وقد كنت الكريم المحسنا

أسديتـها بيضــاء لا منتفـجاً بالنعمة الكبرى ولا متمننا
غامرتَ بالدم تبتغي منه دماً شأن المقامر مَربحاً أو مَغبَنا
فمن نصدق الجواهري الشاعر أم الجواهري الكاتب؟

وفي مجال المحاسن التي يذكرها الجواهري عن الزعيم ولم يستطع نكرانها فيقول: ".. صحيح إن الذي يجمعني بعبد الكريم قاسم "الزعيم" وما فيه من رباط شخصي قوي يمتد إلى عشر سنوات خلت وما كان بيننا في لندن من وطادة علاقة عميقة الدلالة رغم قصر فترة المعرفة.. وصحيح أيضاً أن الرجل نفسه كان صادقاً معي كل الصدق وأميناً كل الأمانة ونظيفاً كل النظافة في حفاظه على تلك العلاقة، وصحيح كذلك أنه لم يصل مدني واحد في العراق إلى هذه الثقة والوطادة والعلاقة واستثني هنا العسكريين بعلاقاتهم الغامضة وظروف تكتيكاتهم الإنقلابية.. وحرفتهم المرتبطة بالمغامرات والمطامح الشخصية والإنقلابات حتى وصل الحد به إلى انه أعلن وهو يفعل ما يقول: أنني لا أرد طلباً (لفلان)" (ص 172).
ويضيف: "والحقيقة إن طلباتي كثرت من أجل الناس إلى هذا الرجل وأن كل تلك طلبات كانت تلبى.. ولا أجد هنا بداً من الإعتراف بأن ذلك كان مدعاة فخر واعتزاز ولكن ومع هذا فقد كان هناك مدعاة أسف لي ومدعاة ندم مني على سوء تصرفي إذ لم أفكر يوماً أن أطلب من هذا الرجل طلباً شخصياً لي.. وأي طلب لي سيكون مستجاباً حتماً ممن لا يرد له طلباً... وعلى سبيل المثال لم أطلب منه وضيفة تخلصني من واقعي كصحفي فاشل حقاً ولم أطلب منصباً ينسيني واقعي السابق كمزارع فاشل.. ولم أطلب منه أي طلب يرتقي بمكانتي عند نفسي أو يرتفع بمستواها لديه.".
"وأتساءل لماذا لم أطلب منه بيتاً وأنا أعيش بيتاً مستأجر... لماذا لم أطلب لأولادي أن يكونوا شيئاً يليق بمكانتهم ويساعدهم على مستقبلهم وهم في ريعان الشباب... ولماذا ولماذا.. وكان بميسوري أن أطلب شيئاً من هذا إن لم يكن كل هذا وكيف لا والطلب من الزعيم لم يزر في بغداد سوى بيتي... كيف لا وابنتي (ظلال) وهي أصغر بناتي ولم يكن عمرها قد تجاوز التاسعة كانت تستدعي على الهاتف عبد الكريم قاسم في أكثر من مناسبة فيهرع إليها ملبياً كل طلباتها.. كيف لا.. ومعرفة هذه الوطادة في العلاقة تجاوزت حدود العراق لتقول جريدة (اللوموند) الفرنسية العالمية والشهيرة في أحد أعداها وفي الإسبوع الأول أو الثاني من قيام

الجمهورية ما يكاد يكون بالحرف الواحد أن أقوى شخصية لها الكلمة المسموعة لدى الزعيم عبد الكريم قاسم هو (الجواهري).."[174]
ويؤكد الجواهري على الخصال الحميدة للزعيم قائلاً: حقيقة كان (عبد الكريم قاسم) من أكثر أقرانه نظافة ومن أكثرهم وطنية ومن أشدهم انتماءاً للفقراء وهو من بيئة فقيرة انسحبت جرائر بؤسها على كل مراحل حياته.. كما انه عدو الإستعمار بكافة أشكاله والبريطاني منه بخاصة.. وكان متوقد الذكاء.."

ولكنه وكعادته في كل هذا الفصل، ما أن يذكر الجواهري شيئاً من حسنات الزعيم حتى ويتبعها بمساوئ دون إثبات. فبعد ذلك المديح يأتي دور الذم لإبطال المحاسن فيضيف في نفس الفقرة: "...إضافة إلى إنه يتمتع بشخصية قوية يتستر خلفها دهاء يعتمد في باطنه على تصفية الخصوم وتحطيم مراكز القوى بهدوء وذكاء وإحتيال أيضاً."[175]

هنا يتهم الجواهري الزعيم بالدهاء والإحتيال على تصفية الخصوم. هذه التهمة لا يمكن لها أن تصمد أمام أي مناقشة منصفة، لأنها تتناقض مع ما هو معروف عن تاريخ الرجل وخاصة نظافته ووطنيته اللتين أكد عليهما الجواهري نفسه. فالنظافة والإحتيال لا يجتمعان في شخص واحد. وبعكس الجواهري، هناك أناس يتهمون الزعيم بالتساهل مع خصومه إلى حد السذاجة، ويعتبرون هذا التساهل سبباً في نهايته ونهاية جمهورية 14 تموز، إذ كان شعاره المعروف عفا الله عما سلف والعفو عند المقدرة والرحمة فوق القانون وقد عفا حتى عن الذين قاموا بمحاولة إغتياله.

يقول السيد ظاهر حبيب عن كره الزعيم للعنف في مواجهة الخصوم: "إنني إذ أنسى فلا أنسى وقفة الزعيم الشهيد يوم اجتمعنا في ذلك الحشد الكبير في سينما الخيام في الباب الشرقي وكان الحضور يهتفون بشعار: (إعدم إعدم)، وإذا به ينهض كالأسد الهصور ليصرخ: اطلبوا أي شيء إلا الإعدام. نعم أرادوه أن يكون دموياً "[176]. نعم، كان الزعيم حمامة سلام بثوب نسر.. على حد تعبير الأديب العراقي ذوالنون أيوب. فقاسم

[174] -الجواهري نفس المصدر، ص172-173.
[175] - الجواهري نفس المصدر، ص176.
[176] -ظاهر حبيب، صحيفة المؤتمر-لندن، العدد 46 يوم 1994/4/1

معروف ببساطته وبأنه أول حاكم عراقي يبشر بروح التسامح وعفا الله عما سلف.

أما فيما يخص طلبات الجواهري لنفسه فإنه لم يقدم طلباً للزعيم بهذا الخصوص ومع ذلك يحاول إلقاء اللوم على الرجل في ذلك. ومن طلباته التي لم يسأل الزعيم عنها أهمها كما يقول: "وأتساءل لماذا لم أطلب منه بيتاً وأنا أعيش بيتاً مستأجراً... لماذا لم أطلب لأولادي أن يكونوا شيئاً يليق بمكانتهم ويساعدهم على مستقبلهم وهم في ريعان الشباب... ولماذا ولماذا..". أود أن أعلق على بعض هذه الطلبات التي لم يقدمها الجواهري ويحاول إلقاء اللوم فيها على الزعيم:
أولاً البيت: يشكو الجواهري من أنه كان يسكن بيتاً مستأجراً ويعاتب قاسم على ذلك. ولكن هل كان قاسم نفسه يملك بيتاً لنفسه؟ ألم يسكن هو مع عائلة أخيه حامد وفي بيت مستأجر؟ وهل كان بإمكانه أن يهب البيوت كما فعل البكر وصدام حسين فيما بعد، يهبون البيوت وسيارات المرسيدس والأموال والمناصب للأقرباء والمقربين والإنتهازيين ولكل من ابتذل في مدحهم، ويسمونها من "مكرمات الرئيس"؟

ثانياً، لم يطلب شيئاً لأولاده: كان لحامد، أخ الزعيم عبد الكريم قاسم، عدد من الأولاد، أكبرهم اسمه عدنان. وكان في العشرين من عمره آنذاك. وكان يبحث عن عمل ولم يسأل عمه الذي كان رئيساً للوزراء وقائداً للثورة، عن وظيفة ولم يستغل هذا العم (الزعيم) منصبه، لمنفعة أولاد أخيه حتى ولو بتعيينهم في أبسط الوظائف. وبعد عامين من الثورة حصل عدنان على عمل ميكانيك في أحد الكراجات في بغداد وبدون أي توسط من عمه الذي كان رئيساً للوزراء. فهل هذا الموقف في عدم التوسط وعدم التمييز بين أولاد أخيه وأولاد الآخرين من أبناء الشعب صفة تدل على النزاهة أم اللامبالاة، تستحق الثناء أم الذم؟

ثالثاً، كذلك ذكر الجواهري أنه لم يطلب من الزعيم منصباً: لو طالب الجواهري الزعيم بذلك أو حتى لو قدم إشارة خفيفة عن رغبته بذلك، فكان من المؤكد أن الزعيم الذي أجزل في تحقيق جميع طلباته لمساعدة الآخرين، حسب اعتراف الجواهري نفسه، لربما استجاب له الزعيم في ذلك الطلب أيضاً ومنحه المنصب الذي يريد.

ولكن هناك حقيقة تاريخية بهذا الخصوص جديرة بالذكر. كان للزعيم أخ أكبر منه اسمه عبد اللطيف قاسم الذي كان برتبة (نائب ضابط) يعمل في هندسة القوة الجوية. وبقي عبداللطيف نائب ضابط إلى أن تقاعد ودون أن يستغل منصب أخيه كرئيس وزراء وقائد ثورة والقائد العام للقوات المسلحة، في الترفيع أو منصب أرقى... كما حصل في عهد عارف والبكر وصدام حيث منحوا أنفسهم رتبة مشير ومهيب، والكل يعرف أن صدام حسين لم يخدم يوماً واحداً في الجيش. كما وتم منح عرفاء فاشلين من أقرباء صدام مثل حسين كامل وعلي حسن المجيد رتبة فريق لكل منهما. أما الزعيم عبد الكريم قاسم فقد طبق العدل حسب القدم حتى على نفسه ولم يقفز يوماً واحداً في الترفيع.

وهنا يطرح السؤال المهم: لماذا اتخذ الجواهري هذا الموقف المعادي من الثورة ومن الزعيم بالذات.. وكما يقول، ومن يومها الأول أو الثالث وخاصة عندما ألقى نظرة على أسماء الوزراء؟؟ للإجابة على هذا السؤال، يجب أن نتجرد من العواطف والمبالغة في تعظيم الأفراد مهما كانوا، إلى حد التأليه والعياذ بالله. فالجواهري رغم عظمته في الشعر إلا إنه بشر غير معصوم، ولا يمكن أن نجرده من صفات البشر في أحكامه وطموحاته الشخصية، ولا يمكن أن يؤخذ كقياس للعدالة في إصدار الحكم على الآخرين، فهو شاعر والشاعر عاطفي أكثر من غيره كما هو معروف.

والحقيقة التي لا يريد الجواهري ذكرها هي أنه كان يطمح في أن يكون وزيراً في حكومة ثورة 14 تموز، وكان يتوقع أن يكون اسمه في قائمة الوزراء. ولما وصل بغداد من علي الغربي، ألقى نظرة على قائمة الوزراء فتشاءم منها على حد قوله، وعندها قال: "فقد كنت الوحيد الذي قرأ الفاتحة عليها وأنا أسمع أسماء الوزراء في وزارتها...". (الجواهري، ذكرياتي، ج2، ص161). ويضيف: غير إن ما تحدثت به عنها أستطيع أن أترجمه الآن وبعد ثلاثين سنة على قيام تلك الجمهورية وملخص "إن علاقتي بتلك الجمهورية كانت منذ ولادتها ولادة بائسة فاشلة مقهورة بل ومسحوقة كولادة زعيمها..".

وأخيراً، وجدنا الجواب حول عقدة الجواهري من الثورة والزعيم قاسم بالذات، عند أديب عراقي معروف ومحترم من قبل الجميع ومن مختلف

الاتجاهات السياسية والثقافية العراقية، وكان صديقاً مقرباً للجواهري، وإبن مدينته النجف الأشرف، أقام في السويد بعد فراره من حكم البعث، والذي كشف لنا السر وراء حقد الجواهري على الزعيم وألحّ في البداية بعدم ذكر إسمه إلا بعد وفاته. ولكنه غيَّر رأيه وسمح لنا بذكر إسمه في حياته، متمنين له العمر المديد، وهذا الأديب هو الأستاذ عبدالغني الخليلي[177] الذي أخبر الصديق الدكتور عقيل الناصري، انه عندما وصل الجواهري إلى بغداد في سيارة خاصة بعثها له الزعيم لنقله من محل إقامته في علي الغربي، ألقى نظرة على قائمة الوزراء التي كان يتوقع أن يكون أسمه من بينهم، ولما لم يجده، أصيب بخيبة أمل وغضب، وقال بانفعال شديد: (ألا تعساً لحكومة لم يكن فيها الجواهري وزيراً) ويقول أنه بصق على القائمة!!. ومنذ ذلك الوقت ضمر الجواهري في نفسه مشاعر العداء ضد الزعيم عبد الكريم قاسم كما هو معروف في مذكراته رغم تودد الزعيم له واستجابته لكافة طلباته، كما يعترف هو بذلك. إذن فموقف الجواهري السلبي من ثورة تموز وقائدها يعود إلى أسباب ذاتية عاطفية بحتة وليست موضوعية وحتى دون أن يعرفها الزعيم.

والحقيقة، فعندما نقرأ (ذكريات) الجواهري، نحتار من موقفه من الثورة وقائدها.. فهل هو يمدح الزعيم بصيغة الذم أم يذمه بصيغة المدح!!. فمشكلة الجواهري أنه يقوم بمهمة صعبة جداً، مهمة تشويه سمعة زعيم نظيف على حد قوله لإلصاق أبشع المساوئ به دون أن يستطيع إثباتها. لذلك وليحصل على ثقة القارئ، يحاول الجواهري إظهار نفسه كمؤرخ منصف لا يغمط حق أحد، لذلك نراه لم يبخل بذكر محاسن الرجل وهي كثيرة، ولكن ليتبعها بعد قليل بسيل من المساوئ لإلغاء المحاسن. وهنا أقتبس بعض الفقرات على سبيل المثال لا الحصر بهذا الصدد من ذكرياته، فيقول: " ...غير إني أستطيع التأكيد ثانية أن عبد الكريم قاسم كان يملك ضميراً حياً ونزاهة نادرة، وبساطة في اللباس والحياة والمأكل، مما جعله يضاف إلى قائمة المترفعين عن المظاهر والمكاسب وجاه الثورة وهو ما أغفله الكثيرون من الكتاب والصحفيين والمؤرخين... وأراها مناسبة للقول أن الكثيرين من هؤلاء لم يتعاملوا مع التاريخ ولا بأمانة مع واقع حال هذا الرجل وكثيرون منهم كتبوا إما بدوافع سياسية أو

[177] - توفي المرحوم عبدالغني الخليلي في ستكهولم **يوم 2002/12/7** أي بعد أشهر من صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في نفس العام.

بدوافع شخصية أو بدوافع مصلحية... الأسباب التي جعلت أكثرهم يبتعد عن الحقيقة... ولذلك لم أعتمد أحداً منهم وأنا أكتب تاريخ هذا الرجل إلا القلة النادرة ".[178]

وبعد هذا الثناء الجزيل الجميل على الزعيم، وذم من كتب عنه بدوافع شخصية ومصلحية، نراه يختار بعض النماذج من هؤلاء الذين كتبوا عن الزعيم وممن حاولوا الإساءة إليه وفي ظروف صعبة تحت حكم من ساهم في محاولة اغتيال قاسم. فيستشهد مثلاً بجاسم كاظم العزاوي الذي قال عن الزعيم: "إن ثقافته كانت محدودة ولذلك كان يشطح أحياناً في خطاباته وتعليقاته وكان يسد هذا النقص من ذكائه وتحمله المشاق، وهو شخص كتوم وحذر جداً لا يختلط بأحد قبل الثورة. لا يدخن لا يشرب الخمر ولا توجد عنده جوانب خلقية سيئة كما يدعي البعض.. وكان زاهداً في المال فلم يستغل منصبه لاقتناء الأموال والعقارات وإنما جاء بملابسه العسكرية ومات بها ولم توجد له عقارات أو أموال في البنوك سواء داخل العراق أو خارجه سوى دينار ومائتي فلس في مصرف الرافدين.."[179]

إن الفقرة التي استشهد بها الجواهري لم تكن كلها ضد الزعيم ما عدا ما يخص ثقافته. كان على الجواهري وهو شاعر العرب الأكبر أن يسأل نفسه، هل كان جاسم العزاوي هو أنسب شخص لتزكية الزعيم من الناحية الثقافيه؟ وهل بإمكان العزاوي فهم ما تعنيه كلمة الثقافة ويقدم تعريفاً مقبولاً لها؟ ألا يعتقد أن العزاوي كتب ذلك ليسلم جلده من بطش النظام الحاكم الذي ساهم رئيسه في إغتيال الزعيم؟ وقد جئنا على ما قاله آخرون من المثقفين الحقيقيين الذين شهدوا في صالح الزعيم عن ثقافته مثل حسن العلوي ومحمد حديد وقاسم حسن غيرهم كثيرون في مكان آخر من هذا الكتاب.

## التشكيك في ولاء قاسم للعروبة

ثم تأتي الطامة الكبرى عندما يعتمد الجواهري على نموذج آخر ممن يثق بصدق كتاباتهم ونواياهم في الطعن بموقف الزعيم من العروبة والقومية العربية فيقول: ومثل ذلك وبعيداً عن التحيّز ما كتبه (نعمان ماهر

[178] -الجواهري، نفس المصدر، ج2 ص179.
[179] الجواهري، نفس المصدر، ج2 ص181.

الكنعاني) سكرتير عبد الكريم قاسم لشؤون الصحافة حين كتب يقول: "عبد الكريم كان يحقد على القومية العربية منذ البداية، وإن ما قيل إن إذاعات القاهرة ودمشق أثارت فيه هذه النزعة قول مردود فإنه لا يميل حتى إلى سماع اسم العروبة" (كذا) ويطنب الجواهري في مدح الكنعاني فيقول: "فهو من القلائل الذين أحترم نزاهتهم وأعرف خلوص نياتهم..".[180]

ويفسر نعمان ماهر الكنعاني، الذي يثق الجواهري بنزاهته كثيراً، سبب عداء قاسم إلى العروبة، حسب زعمه، فيقول: "ويبدو لي أن السبب ناتج عن عاملين: الأول-عامل شعوري بأنه منحدر من أصل غير عربي (كذا). الثاني- عامل ذاتي نتيجة مقتل ابن عمته اللواء محمد علي جواد قائد القوة الجوية في عهد بكر صدقي ثم قتله مع بكر صدقي على يد القوميين العرب في مدينة الموصل". فمن قراءتنا لسيرة عبد الكريم قاسم نعرف أن والده عربي من عشيرة الزبيد وهي من عشائر شمَّر، ووالدته من عشيرة السواكن التابعة إلى تميم. وكلتا العشيرتان عربيتان أصيلتان ولم يستطع أي إنسان مثقف أن يشكك في أصالة وعروبة هاتين العشيرتين إلا من نوع نعمان ماهر الكنعاني والذي يثق به الجواهري كثيراً ولأسباب لا يعرفها إلا هو. فأي جزء من قاسم كان منحدراً من أصل غير عربي؟ أما السبب الثاني وهو إن ابن خالته اللواء محمد علي جواد قتل على يد القوميين في الموصل ولذلك حقد قاسم على القوميين، فقول مردود وبلا معنى، لأن قاسم قد خدم حركة التحرر العربية أكثر من غيره وقرب إليه أبناء الشهداء الضباط القوميين من حركة 1941 ورد الإعتبار إليهم كما مر بنا. ويرد المرحوم محمد حديد (وزير المالية) على هذه التهمة فيقول: "أرى إن عبدالكريم قاسم قرَّب الشيوعيين بسبب ضغط القوميين عليه رغم أنه كان وحدوياً بلا اندفاع."[181]

نعم كان قاسم قومياً بلا عواطف شرقية ووحدوياً بلا إندفاع، ويشهد بذلك القوميون أنفسهم وعلى رأسهم الرئيس الأسبق الفريق عبدالرحمن محمد عارف.[182]

[180] -الجواهري، نفس المصدر، ج2 ص180-181.
[181] -علي كيم سعيد، عراق 8 شباط، مقابلة مع محمد حديد في لندن 1998، ص 111.
[182] -راجع تصريحات عبدالرحمن محمد عارف، صحيفة القمة، العدد 5، (2001/1/20).

والجواهري هو آخر من يحق له توجيه تهمة معاداة القومية العربية والعروبة لعبد الكريم قاسم، وأن يزج بنفسه في التشكيك بعروبة قاسم وتوجيه تهمة الشعوبية له. وقد ناقشنا هذه التهمة التي لم تصمد أمام أبسط محاكمة في فصل سابق، خاصة والجواهري نفسه كان ضحية من ضحايا هذه التهمة اللئيمة وقد عانى منها كثيراً في حياته على يد ساطع الحصري الذي خصص الجواهري أكثر من مائة صفحة في الجزء الأول من مذكراته كاشفاً عن هذه المعاناة. ومنذ زمن الحصري إلى يومنا هذا بقيت تهمة الشعوبية ومعاداة القومية العربية وتشكيك في عراقية الجواهري وعروبته قائمة ضده، ومازال أقاربه وكل من يحمل لقب الجواهري في العراق محرومين من شهادة الجنسية العراقية إلا في حالات نادرة، بسبب تلك التهمة الظالمة وما ينجم عنها من تبعات ومعاناة. وإذا كان هذا رأي الجواهري عن قاسم، وهو الذي عانى من تهمة الشعوبية ومعاداة العروبة ، فماذا نقول عن الذين ساهموا في قتله؟

## دفاع الجواهري عن العهد الملكي

والغريب أيضاً، أن الجواهري الذي ملأ الدنيا ضجيجاً وكرّس جل شعره لتحريض الشعب على الثورة ضد النظام الملكي منذ تأسيسه عام 1921 وحتى سقوطه في يوم 14 تموز 1958، ليأتي بعد ثلاثين عاما من سقوطه يشتم تلك الثورة، مدافعاً عن النظام الملكي ويحاول إيجاد المبررات لسياساته التعسفية وهو في الثمانينات من عمره.

فبعد أن يستعرض الوضع الملكي وعلاقته بالشعب وأحزاب المعارضة بإيجاز يقول في مجال تبريره لسلوك الحكم الملكي: "وطبيعي أن تكون هناك كما هو كائن على مدى التاريخ وسواء في هذا النظام أو غيره وبخاصة ففي المناطق المتخلفة أن تكون أهواء وشهوات وفتن وانتفاضات وسجون ومعتقلات ومحاكم عسكرية وأحكام عرفية وحالات طواريء وأن تكون إلى جانب كل سجن أو معتقل أو محكمة مدنية واحدة (بدائياً ثم استئنافياً) ثم تمييزاً، وأكثر من بناية في هذه المدينة أو تلك للمحامين لمن يحمون عن هذا المتهم وذاك المعتقل أو ذاك السجين.. هذا الستار الذي مزقه عبد الكريم قاسم .."[183]

إذا كان الحكم الملكي يتمتع بهذه الفضائل، فلماذا شن الجواهري حربه ضده وهو القائل:

---

[183] -الجواهري، نفس المصدر، ص186.

أنا حتفهم ألج البيوت عليهم        أغري الوليد بشتمهم والحاجبا
وهو الذي قال في مناسبة أخرى:
سلام على غمرات النضال   سلام على سابح ماهر
عنود يصارع لُج الخطوب   وصخاب آذيها الزاخر
سلام على مثقلٍ بالحديد     ويشمخ كالقائد الظافر
كأن القيود على معصميه   مفاتيح غدٍ    زاهر

أليس هذا تحريضاً للثورة على الحكم الملكي؟ ولماذا يبرئ المحرضون أنفسهم بعد أن سارت الأمور بإتجاه معاكس؟ المشكلة أن ليس الجواهري هو وحده الذي تنصل عن الثورة بعد اغتيالها وفشلت في تحقيق أهدافها، بل معظم المثقفين الذين ناصبوا العهد الملكي العداء وعدّوه حكما إستعمارياً لعيناً شريراً يجب إزالته، راحوا يلومون هذه الثورة ويلقون عليها كل مساوئ البعث ويحملونها جرائم البعث الصدامي، وفي نفس الوقت يختلقون التبريرات للنظام الملكي ويعتبرونه أنه كان نظاماً ديمقراطياً مستقراً وزاهراً، لولا عبدالكريم قاسم جاء وأجهض هذا المشروع الوطني الواعد. والسؤال الذي نوجهه إلى كل هؤلاء، إذا كان العهد الملكي يمثل كل هذا الخير المطلق، فلماذا كنتم تحرضون الشعب على الثورة ضده؟

## هل حقاً كان قاسم جباناً!

ذكرنا آنفاً ما قاله الجواهري عن شجاعة قاسم ونظافته، والآن نورد بعضاً مما قاله الجواهري في وصف قاسم بالجبن ليناقض نفسه بهذا الخصوص عن الرجل فيقول:
"أجل لم يكن عبد الكريم قاسم شجاعاً وللشجاعة مفاهيمها ومرادفاتها وكل ما أجمع عليه المتحدثون عن هذه الشجاعة أنه كان واحداً من ضباط الجيش العراقي في فلسطين وفي الجملة من الجيوش العربية عام 1948"[184] . لم يذكر الجواهري ما شهد به معظم الذين كانوا مع قاسم وشهدوا ببسالته في كفر قاسم في فلسطين وأن قاسماً قد أبلى بلاءً حسناً بشجاعة نادرة شهد لها العدو قبل الصديق.[185] وليثبت الجواهري عدم

[184] -الجواهري، نفس المصدر، ص189.
[185] -ومن يريد المزيد ليعرف عن شجاعة قاسم ومواقفه المشرفة في حرب فلسطين، نشير عليه مراجعة كتاب عراق 8 شباط في ذاكرة طالب شبيب، تأليف الدكتور علي كريم سعيد.

شجاعة قاسم، يردد نفس النغمة التي كررها خصومه من أتباع عبد السلام عارف بان قاسم قد وصل بغداد بعد الظهر من يوم 14 تموز 1958 وبعد أن أتم عبد السلام عارف كل شيء له وبذلك لا يعير الجواهري أهمية لخطة الثورة التي وضعها قاسم ووافق عليها كل من ساهم فيها أن يكون كل منهم في المكان والزمان المحدد وحسب الخطة... وكأن الثورة كانت وليدة تلك اللحظة التي احتل فيها عارف دار الإذاعة. علماً بأن قاسم دخل بغداد قبل الظهر ولم يكن الموقف محسوماً بعد، ويؤكد ذلك الرئيس الأسبق عبدالرحمن عارف كما سنرى بعد قليل. ثم ليخلص الجواهري إلى القول ويصل إلى بيت القصيد في كل ما ذكره عن عبد الكريم قاسم في أكثر من 125 صفحة من مذكراته أو ذكرياته ليقول: "... وبعد هذا ما لم أجد لي بداً منه وبما يشبه الفلسفة العابرة لكي أضع القارئ في صميم صورة أنا بصددها لعاهة جبن عند عبد الكريم قاسم ومدى قدرته على التحايل عليها بشيء غير قليل من القدرة على المكر والخداع بل وعلى إزاحة الكثير من الغشاوات التي تعتصر نفس وضمير وسلوك وهو يجرر رواسب الفقر والحاجة إلى الناس بل حتى ما بعده كل ذي نفس كريمة مكبوتة مهانة وإذلالاً.. وهذا ما كان من (عبد الكريم) قبل الثورة وخلال أعوامها القصيرة حتى يوم نهايته.".[186]

من الطبيعي، إن الثورة قامت بها مجموعة من الضباط وبعد سنوات من العمل السري، وكل منهم قد أنيطت به مسئولية معينة للقيام بها في المكان والزمان المعينين كما ذكرنا أعلاه ودور عبد السلام عارف كغيره من بقية رفاقه الضباط الآخرين مثل وصفي طاهر الذي سيطر على بيت نوري السعيد وضباط آخرون سيطروا على قصر الرحاب وغيرهم على معسكرات الجيش في طول البلاد وعرضها. فلماذا يعتبر الضابط الذي سيطر على الإذاعة هو وحده منفذاً للثورة وقائدها الحقيقي لا لشيئ إلا لأنه أذاع البيان الأول؟

وبخصوص هذا السؤال، لماذا تأخر قاسم (يوم الثورة 14 تموز من دخول بغداد؟) فينفي الفريق عبدالرحمن محمد عارف ما ورد في مذكرات وكتابات بعض الضباط ومنهم الزعيم الركن أحمد حقي محمد علي الذي أشار إلى أن الزعيم عبدالكريم قاسم تأخر عن دخول بغداد حتى يستتب

186 -الجواهري، نفس المصدر، ص190..

الأمر لعبدالسلام عارف (فإن نجح سينعكس نجاحه عليه مباشرة وإن فشل سيكون الإعدام لعبدالسلام ويبقى هو سالماً) فيرد عبدالرحمن عارف على هذه الأقوال: "إن هذا نصف الحقيقة وما جرى صبيحة 14 تموز أن أخي عبدالسلام فاتح آمره أحمد حقي أن يسبقهم إلى مشارف فلوجة وهم في طريقهم إلى الأردن مع عدد من ضباطه وجنوده ومخابراته بحجة أن اللواء الذي سيمر من بغداد ستواجهه (هوسات وربما عراقيل) فوافق وسبقهم إلى فلوجة ووقعت الثورة حسبما خطط لها. وكنا قلقين حتى دخل عبدالكريم قاسم بغداد فاستراحت النفوس وازددنا يقيناً أن الثورة نجحت."[187] ومعنى هذا أن الموقف لم يكن محسوماً والثورة لم تنجح إلى أن دخل قاسم بغداد. فيكيف يمكن لمثل هذا الشخص أن ينجو بنفسه في حالة فشل الثورة كما يدعي الجواهري وغيره؟

ويظل الجواهري يناقض نفسه مرات ومرات ليقول شيئاً عن الزعيم ويناقضه بعد ذلك تماماً، و(يكسر ويجبر) كما يقول المثل. فبعد "خيبة أمله من ثورة تموز وزعيمها" يقول الجواهري: وللحقيقة والتاريخ أقول: ... ونظافة هذا الرجل غير المشكوك فيها وطنياً دفعته لإجراءات وطنية وإصلاحية كبيرتين وبخاصة فيما يدل من حياة الطبقة الفقيرة ورد اعتبارها وكرامتها في العراق كله وبالأخص في العاصمة نفسها ذات (الخصاص والأكواخ) هذه الطبقة التي بلغ حبها ووفاؤها له درجة رفضت معها تصديق خبر موت عبد الكريم قاسم." (ذكراتي، ص 202).

## الفقر كفر

وفي مكان آخر، يحاول الجواهري ان يطعن بالزعيم على خلفيته بشكل ملتوٍ ألا وهو انتماءه الطبقي. ويبالغ الجواهري في إبراز خاصية الفقر في عائلة قاسم ويحاول إعطاء انطباع كما لو كانوا أناس معدمين، والحقيقة ليست كذلك. نعم لم يأت قاسم من عائلة أرستقراطية أو ثرية أو إقطاعية، بل جاء من عامة الشعب، وهذه الصفة ليست عيباً بل هي في صالحه أكسبته المزيد من الشعبية، لأن الناس شعروا ولأول مرة أن العراق يحكمه واحد منهم، من عامة الشعب. ولكنه في نفس الوقت لم يكن والده معدماً إلى حد الفاقة. والزعيم لم ينكر وضع عائلته المعيشي، إذ كان بمستوى معدل العائلة العراقية المتوسطة الحال في الدخل. وقد صرح

[187] -راجع صحيفة القمة، العدد الخامس الصادر يوم 2001/1/20.

مراراً معتزاً بإنحداره الطبقي بأن والده كان نجاراً. واستطاع هذا الوالد النجار أن يوفر لأولاده معيشة لائقة بكرامة الإنسان وقد أدخلهم المدارس في مرحلة مبكرة في وقت كان العراق غارقاً في ظلام الأمية الدامس. فقد دخل عبدالكريم قاسم المدرسة الحكومية في بغداد في سن السابعة. وهذا يدل أن العائلة كانت تعطي التعليم أهمية فائقة في تلك المرحلة المتخلفة في العهد العثماني وعهد الإحتلال البريطاني. ومع ذلك استطاع عبدالكريم أن يواصل الدراسة حتى تخرج من الكلية العسكرية. فهل هذا يعني انه جاء من الفقر المدقع؟.

وبهذا الخصوص يخبرنا الجواهري انه استفسر من أساتذة الزعيم وأقرانه قائلاً: " فقد شدد هؤلاء (المعلمون وأقرانه التلاميذ في المدرسة الإبتدائية التي درس فيها قاسم) على خاصية الفقر التي يعيشها... هذا الفقر الذي يكاد يكون كفراً بل قل هو الكفر بعينه.. سينطلق عفريته من قمقمه المسحور بعد خمسة عشر عاماً من سني الدراسة – وقد أصبح هذا الفقير المعدم ذو الثياب المهلهلة حاكماً مطلقاً... ليزحف زحف الذين كفروا على الأكواخ (والصرائف) وعلى كل ما فيها من التعساء وليحيلها شققاً وعمارات وبيوتاً ترى لأول مرة النور والكهرباء والحدائق والشوارع منتقماً بذلك من فقره وماضيه ثائراً على واقع البؤساء." (ذكرياتي، ص176.). وهذا ثناء من أبي فرات على الزعيم.

نعم ثار قاسم على الفقر ودمر الأكواخ وبنى العمارات والشقق للفقراء وهذه مفخرة قاسم، ولذلك صار محبوب الجماهير الفقيرة . ولكن مبالغة الجواهري في فقر عائلة الزعيم وطفولته المعدمة وثيابه المهلهلة غير صحيحة. كما ويحاول الجواهري أن ينصب من نفسه محللاً نفسانياً وهو أبعد من أن يكون صاحب تلك المؤهلات فيقول: " النقطة هنا تتعلق بالتكوين النفسي لعبد الكريم قاسم، هذا التكوين الذي انعكس على قراراته المتسرعة، فيها ما يحمد وفيها ما يذم... فقد كان هذا لرجل فقير البيئة محروم الطفولة السعيدة، حاقداً على الواقع الذي عاشه وحاقداً على الطبقات المستغلة الموجودة على أرضيته.. والفقر داء قاتل قتال تنسحب أوجاعه على كل مراحل حياة المرء وأراه يشكل عقداً في الذات لا يمكن لأي زمن أو حدث أو أية سلطة أن تمحوها..." ( نفس المصدر، ص205.)

إن ما قاله الجواهري يمثل نصف الحقيقة. فالتحليل النفسي يؤكد أن الشخص المحروم من الحب والحنان، وعومل بعنف في طفولته، يصبح عنيفاً حاقداً على الشعب لا يعرف الحب والحنان كما ظهر في شخص صدام حسين وهتلر، والتاريخ مليء بهؤلاء. كذلك الذي جاء من بيئة فقيرة جداً ومعدماً، ويحتل منصباً فيما بعد، يصبح ناقماً على الآخرين ونهماً جشعاً يجهد لجمع المال لنفسه وليس للآخرين وذلك للتعويض عما فاته في طفولته، وصدام حسين مثالاً. وهذا عكس ما عمله قاسم الذي كان زاهداً في المال عندما كان في موقع القوة. إذ بذل كل ما في جهده لخدمة الآخرين وخاصة الفقراء وأهمل نفسه وعائلته وأقاربه تماماً. وبإعتراف الجواهري نفسه، كانت ملكية الزعيم دينار واحد ومائتي فلساً فقط يوم إعدامه. وخلافاً لما قاله الجواهري، لم يكن الزعيم حاقداً أو ناقماً على الطبقات الغنية، بل شجع الأغنياء على الإستثمار وزيادة الثروة الوطنية. وكان شعاره: رفع مستوى الفقراء إلى مستوى الأغنياء وليس العكس.

## مؤتمر الصحفيين العالمي

تم عقد هذا المؤتمر الذي يصفه الجواهري أنه (كانت البداية لعاشوراء الستينات..). وكان الجواهري نقيباً للصحفيين ورئيس إتحاد الأدباء العراقيين آنذاك. وحضر الزعيم المؤتمر لإفتتاحه .. وفي كلمته دافع الزعيم عن حرية الصحافة بشكل يبدوا أن الحرية التي دافع عنها تختلف عن الحرية التي يفهمها الجواهري. فكان هناك صراع عنيف وأحياناً دموي بين القوى اليسارية (الشيوعيين وأنصارهم) من جهة، والقوى اليمينية (القوميين وأنصارهم) من جهة أخرى. وبطبيعة الحال كانت الصحافة تمثل ساحة هذا الصراع في أشد عنفوانه. ويا للمفارقة أعتبر الجواهري صحيفة (الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، بقيادة الراحل، كامل الجادرجي، صحيفة يمينية ورجعية، كما سنرى.
وكان الجواهري يتوقع من الزعيم ان يتهجم على الصحافة "اليمينية" بما فيها (الأهالي) وحتى حجبها من الصدور بإعتبارها معادية للجمهورية. أما في رأي الزعيم عبد الكريم قاسم، فالحرية للجميع، فدافع في كلمته عن حرية الصحافة وانتقد الصحف التي أساءت لهذه الحرية. وهنا يظهر بجلاء مفهوم حرية التعبير عند قاسم كعسكري، وعند الجواهري كواحد من كبار الإنتلجنسيا العراقية. يبدو أن كلمة الزعيم لم ترق للجواهري واعتبرها هجوماً على صحف اليسار ودعماً للصحف اليمينية، وبهذا اعتبر الجواهري صحيفة الأهالي ضمن الصحف الرجعية كما اتضح ذلك

من تبادل الإتهمات والمذكرات حول خطاب الزعيم وكما هو واضح في كتاب الجواهري (ذكرياتي).
ويقول الجواهري عن خيبة أمله في كلمة الزعيم: "وهنا لم أستطع السيطرة على أعصابي.. والإذاعة تنقل الحفل وخطاب الزعيم على الهواء مباشرة.. إلا أن أجمع أوراقي التي كنت قد سجلت فيها الرد المفترض على خطابه وفيها كانت الكلمات الجميلة عن الثورة... وبحركات عصبية قلت للزعيم قاسم وتلك الأوراق بيدي: "إن هذه كانت رداً على ما كنا نتوقع أن نسمعه منك... أما والحال هذه فإني سأطويها وأرتجل غيرها." .. وفعلاً ارتجلت كلمات.. قلت فيها: كيف يكون منك يا سيادة الزعيم مثل هذا الموقف..." إلى أن يقول: وسألته: أتكون أيها الزعيم قد أستأتَ من كلامي هذا ؟ قال: لا لا.. "وإذا به يقول وبالحرف الواحد: عجيب... الجواهري يعارض الحرية..". قلت له: يا سيادة الزعيم أهذه هي الحرية؟ أية حرية لهؤلاء الحاقدين على الثورة؟.. وابتدأت وكأني أخطب من جديد.."

ثم يسهب الجواهري في هذا الموضوع ليشمل صحيفة (الأهالي) ضمن الصحف الرجعية التي ما كانت تستحق الحرية كما كان يعتقد، وكما تبين من نشره لبيان نقابة الصحفيين بعنوان (رداً على مزاعم جريدة الأهالي) في اليوم التالي، أقتطف أسطراً من الفقرة الأولى لهذا البيان لإعطاء صورة للقارئ عن موقف كل من الزعيم والجواهري من حرية الصحافة آنذاك وهي ترد بحق على أولئك الذين يتهمون قاسم بالديكتاتورية.
يقول البيان: "طلعت جريدة الأهالي على قرائها يوم أمس بمقال تناولت فيه موضوع الصحافة والصحف بالنقد اللاذع كما تعرضت فيه لنقابة الصحفيين تعرضاً مجحفاً تميّز بطابع الحقد واللجوء إلى تشويه الحقائق وعنونت هذا المقال بما يلي " حول خطاب سيادة الزعيم في مؤتمر الصحفيين... الصحافة العراقية وعوامل فشلها في أداء مهمتها" (ذكرياتي، ص 250).

ومن هنا نعرف مدى الحيرة التي كان يعيشها عبدالكريم قاسم ومعاناته من العقلية السائدة على الإنتلجنسيا العراقية في تلك الفترة. فحرية الصحافة لم تكن بالمعنى الذي نفهمه اليوم، أي حرية واحترام الرأي والرأي الآخر، إذ كان المثقفون، بمن فيهم شاعر العرب الأكبر الجواهري ورئيس نقابة الصحافيين العراقيين ورئيس إتحاد الأدباء، يعتقدون أنه من

الوطنية والديمقراطية بمكان حجب الحرية عن خصومهم ومن يختلف عنهم في الرأي، بمن فيهم الحزب الوطني الديمقراطي وصحيفته الأهالي. ومن الغريب والعجيب أن هذا الرجل (الزعيم وهو عسكري) كان أقرب إلى مفهوم الديمقراطية الذي نعرفه اليوم من السياسيين المدنيين آنذاك، إذ كان يحترم التعددية و يريد الحرية للجميع. ولكن هذا الرأي لم يعجب الجواهري وجماعة اليسار مع الأسف الشديد ولم يتراجعوا عن ذلك الموقف الخاطئ حتى بعد مرور ثلاثين عاماً من ذلك الحادث.

ماذا في الميمونة (ص259)
لقد استغلت هذه الحادثة إستغلالاً بشعاً من قبل البعض وأضافوا عليها من عندهم وبالغوا وأطنبوا فيها، لا حباً بالجواهري بل بغضاً للزعيم. وليتهم ذكروا الحادث كما ذكره الجواهري نفسه. وعلى سبيل المثال لا الحصر أذكر بإيجاز شيئاً من هذه المبالغات: كتب السيد أحمد المهنا في عموده الإسبوعي (أحاديث شفوية) في جريدة (المؤتمر) التي كانت تصدر في لندن، في عددها الصادر يوم 1994/2/28، متهما الزعيم عبدالكريم قاسم بحب السلطة وإحتكارها (ماكو زعيم إلا كريم) مستشهداً بمساجلة وصفها بأنها كانت حادة حصلت بين الزعيم قاسم والشاعر الجواهري، مما أثار ردود فعل مختلفة من القراء، نشرتها الصحيفة في وقتها.

يقول السيد المهنا: "وسأل "أبو فرات" عبدالكريم قاسم: هل يجوز يا سيادة الزعيم أن تعيش ثورة 14 تموز بشرطة نوري السعيد؟...عندها خرج قاسم عن طوره وزعق (كذا) في الجواهري: (أنت من جهاز نوري السعيد!) ويضيف السيد المهنا قائلا: ( صحيح أن المرحوم (الزعيم) كان نزيها من جهة المال. إلا إن النقص الأخطر الذي شاب نزاهته يكمن في إحتكاره المكانة المعنوية: ماكو زعيم إلا كريم!".

مثال آخر: ندوة كندا [188]: عقدت ندوة في مدينة هاملتون الكندية في تموز 1997، وحاضر فيها كل من إبراهيم الحريري وليث الحمداني، وكان موضوع الندوة حول تأثير الثورة على الصحافة العراقية والحريات الديمقراطية. وكما جاء في المقدمة إن الغاية هي (إذكاء حالة الحوار والإجتهاد بحثاً عن الحقيقة). كما أكد الأخوة المحاضرون على ( شرط أن

[188] -نشرت مواد محاضر الندوة في مجلة الثقافة الجديدة، العدد 280.

تتم المعاينة وفقاً للحظة التاريخية للحدث لا وفق معايير ومعطيات مرحلتنا الحالية).

تحدث السيد ليث الحمداني وبعد أن يثني على وطنية الزعيم وصفاء سريرته..، إلا إنه يضيف (ولكنه–قاسم– ظل محكوماً بعقليته العسكرية.. وما كانت تتعرض له الصحافة اليسارية..الخ).

ويتطرق إلى القصة "الخالدة"! (ماذا جرى في الميمونة؟) ومن المؤسف إن السيد الحمداني، كزميله المهنا، لم يتقل القصة كما رواها المرحوم الجواهري نفسه في كتابه (ذكرياتي)، إذ قال: ".. مما حدا بالجواهري أن يترك الإجتماع متحدياً!!" ثم يضيف: "لم تتحمل عقلية العسكري قاسم أي نقد.. الخ". وهذا مخالف لما جرى بالطبع ولا أدري من أي مصدر استقى الأستاذ الحمداني معلواته هذه. فالحقيقة كما ذكرها الجواهري نفسه في الجزء الثاني من كتابه (ذكرياتي) تختلف تماماً عن رواية الحمداني. لذلك أرى من المفيد طرح هذه الحادثة كما طرحها الجواهري نفسه، وذلك لأهميتها وكثيراً ما تمت المبالغة فيها مع التشويه.

يطرح الجواهري الرواية من جانب واحد وهو جانبه، وقد غيُبَ الشباطيون الزعيم دون أن يعطوه المجال للدفاع عن نفسه أو يكتب مذكراته. ولكن من قراءة متأنية لما يذكره الجواهري لا يحتاج القارئ عناءً كبيراً ليكتشف ما بين السطور أن الجواهري الشاعر والصحفي والمدني كان هو الذي وقف ضد حرية الصحافة وليس الزعيم الذي دافع عنها بكل عفوية وبراءة.

يقول الجواهري: "أما بصدد مقال (ماذا في الميمونة) وموضوعه فقد كان عن حادثة عابرة وفي قرية لم أسمع بإسمها... فهي ناحية تابعة لمحافظة العمارة ويبدو أن الحزب الشيوعي العراقي كان له بعض الأنصار أو بعض الشباب لم يشاءوا أن ينزلوا إلى الشارع بأنفسهم فأنزلوا النساء بغية إحراج الشرطة.. (الجواهري هنا يستخدم الغمز واللمز ضد الحزب الشيوعي بأنه يستخدم النساء!!)... ومع هذا فلم تنجح جماعة الحزب الشيوعي هناك في ذلك لأن الشرطة تجاوزت تلك الحدود ولأنها أعتبرتهن بديلاً عن الرجال المختفين ورائهن..."

ويضيف: " ففي تلك الإثناء وبرغم هذه الفترة المدللة والمحسودة بيني وبين عبد الكريم قاسم فقد كانت جريدة (الرأي العام)[189] تنظم إلى صفوف المعارضة حتى لو أدى ذلك إلى المساس به وبسياسته بمقالات متتابعة وبكلمات وموارد عديدة وكانت خاتمتها الأسيفة (ماذا في الميمونة). ويقول أنه كتب تلك المقالة بناءاً على طلب من عبد القادر إسماعيل (رئيس تحرير جريدة إتحاد الشعب، صحيفة الحزب الشيوعي العراقي آنذاك). ويستغرب الجواهري لماذا لم تبادر صحيفة (إتحاد الشعب) أي صحيفة الحزب الشيوعي العراقي نفسها بالكتابة عن الموضوع بدلاً من صحيفته (الرأي العام) وإن إتحاد الشعب نقلت المقالة في اليوم الثاني ومهدت لها أنها مقالة صحيفة الرأي العام. ولم يخفِ الجواهري إنزعاجه من هذا التصرف من قبل الشيوعيين.

من هنا يثبت الجواهري أنه –وغيره من بعض المثقفين في تلك المرحلة– كان مدمناً على معارضة الحكومة بغض النظر أن تكون هذه الحكومة صالحة أم طالحة حتى ولو كانت حكومة الثورة التي مهد هو لها بقصائده الثورية المحرضة.

ويتابع الجواهري قصة ذهابه على رأس وفد إتحاد الأدباء لمقابلة الزعيم لطلب معونة مالية منه لإتحاد الأدباء العراقيين الذي كان يرأسه الجواهري وبإلحاح من الدكتور صلاح خالص (سكرتير الإتحاد)، لأن الجواهري على حد زعمه أراد توجيه إهانة إلى الزعيم بعدم الذهاب إليه وأخيراً استجاب بعد المحاولة الثالثة وقرر عدم المشاركة في الحديث كإشارة لإزعاج قاسم. ويقول: "ولبيت الطلب وتوجهت مع الهيئة الإدارية إلى مقر عبد الكريم قاسم في وزارة الدفاع وفي طريقنا كانت الغلطة الفادحة التي لا أدري حتى الآن أكانت وليدة تلك الشحنة أم أنها جاءت لتصعد منها وتهيؤها للتفجر أكثر فأكثر، فقد كان مني أن طلبت إلى صلاح خالص ما لا يجوز أن يطلب وهو أنني سألتزم الصمت تجاه الرجل (عبد الكريم قاسم) وأن يتحدث هو عن شؤون الإتحاد وحاجاته وطلب المنحة له–وللقارئ أن يتصور ما معنى هذا الطلب– أنها لا تختلف بشيء عما يشبه الإهانة المدبرة للرجل الأول..".

---

[189] -جريدة الجواهري.

وهنا يعترف الجواهري أنه قد خطط لتوجيه إهانة للزعيم! إن ما طرحه الجواهري يكشف بمنتهى الوضوح عن مدى روحية الزعيم المتسامحة ومدى سهولة التجاوز عليه أو حتى توجيه الإهانة له من قبل مثقف بوزن الجواهري، يتدللون عليه كالأطفال المدللين على أبيهم المتاسمح مستغلين طيبة وتسامح هذا الأب.. والأدهى من ذلك رغم أن سلوكهم هذا قد أدى إلى فقدان هذا الأب الصبور المحب ورغم كل هذه الكوارث التي مرت على العراق، فمازال الجواهري وأمثاله يتباهون بفخر وإعتزاز بتجاوزاتهم على الزعيم ويعتبرونها بطولة خارقة. (صدام حسين إيلوكلنا!!!)

كذلك يعترف الجواهري بغلطته المبيتة عندما يقول: "واستقبلنا الرجل بالألفة المعهودة والترحاب وأجلسني على يمينه وبدت الغلطة المبيتة وتحدث سكرتير الإتحاد بدلاً عني – أنا رئيس إتحاد الأدباء والمقرب إليه حقاً وتصنعاً... وتحمل الرجل ذلك بالرغم من أحاسيسه المرهفة..".

وبعد ثلاثين عاماً من الحادث، يحاول الجواهري إلقاء اللوم على صلاح خالص لأنه قبل "بالخطة المدبرة!".. وتستمر القصة إلى أن يلتفت الزعيم إلى الجواهري ليخرجه من صمته، سائلاً: "وماذا في الميمونة". وهنا يصف الجواهري انه انفجر قائلاً: "يا سيادة الزعيم ثورة وبشرطة نوري السعيد؟".. وإزاء مثل هذا التحدي لرئيس دولة وقائد ثورة، أجابه الزعيم: "أنت من رجال نوري السعيد" فاغتاظ الجواهري متحدياً. وهنا ذهب الزعيم إلى غرفة مجاورة متظاهراً بجلب الأدلة "الثبوتية"، ثم عاد دون أن يأتي بشيء. ويواصل الجواهري الحديث مشككاً في كل ما يقوله وما يصنعه الزعيم: "واستدعاني إلى جانبه مرة ثانية متصنعاً التسامح والتنازل مبتدراً الحديث قائلاً: "إحسبوها "زوبعة في فنجان" فأنا أهرع إلى الهاتف عندما تستدعيني–ظلال–" وهي أصغر بناتي وفي التاسعة من عمرها آنذاك، وفي كلتا الزيارتين التي زار بيتنا كان يستدعيها ويدللها..."

المهم يسألهم الزعيم عن حاجتهم ويستجيب لكل ما يريدون إلى حد أن الجواهري يندم لأنه لم يضاعف الطلب!. ولم يذكر أن الزعيم أغلق صحيفة الرأي العام كما ذكر السيد ليث الحمداني في ندوة كندا.

يكشف الجواهري في مذكراته بكل صراحة ونوع من التباهي بأنه قد خطط لإهانة عبد الكريم قاسم ورغم كل ذلك كان الزعيم يتودد إليه كصديق لا كرئيس دولة. فماذا عساه أن يعمل ليرضي الجواهري وغيره ويسلم من كل هذه التقولات؟

وبعد رواية الجواهري عن ذلك اللقاء بين وفد الأدباء وحكاية (ماذا في الميمونة)، أرى من المفيد أن نقرأ الجانب الآخر من هذه الرواية لتكتمل الصورة ونترك الحكم للقارئ الكريم. فبعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، استلمت رسالة من الصديق صاحب الربيعي، الخبير في شؤون المياه، عن موضوع (ماذا في الميمونة) نقلاً عن صديقه وجاره في السويد، الشاعر كاظم السماوي الذي كان مديراً للإذاعة العراقية في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم، جاء فيها ما يلي: "يقول الأستاذ السماوي حين كنت عند الزعيم للتباحث حول أمور تخص الإذاعة، جاء كاظم جاسم العزاوي، سكرتير الزعيم، وقال أن الجواهري ووفد إتحاد الأدباء قد وصلوا. فتهيأت للخروج ولكن الزعيم طلب مني الانتظار فلبيت! وعندها دخل الجواهري وسلم على الزعيم بشيء من الخنوع والإذلال، وكان الزعيم متعظاً منه فجلسوا فقال لهم الزعيم ما هي طلباتكم فعرضوها، فوافق عليها الزعيم دون مناقشة، وعندما حاول الجواهري التقدم بالشكر والتحدث نهره الزعيم وقال له بالحرف الواحد: جواهري تريد تنصب مشانق لمن في الميمونة لأبناء شعبك! فأنسحب الجواهري في كرسيه لأسفل الطاولة ورأسه بالأرض وقال للزعيم: "سيدي هؤلاء عملاء الملكية"، فصاح الزعيم على سكرتيره العزاوي هات ملف الجواهري ليطلع بنفسه ماهي صلته بالعهد الملكي والعمالة فنغير وجه الجواهري وكاد يسقط من كرسيه، وساد الصمت في القاعة وحينما عاد العزاوي ومعه الملف نظر الزعيم باتجاه الحضور والجواهري وقال للعزاوي اعد الملف إلى مكانه وهكذا انتهى اللقاء."

وتضيف رسالة الصديق صاحب الربيعي: "وعن أفضال الزعيم على الجواهري، يقول الأستاذ كاظم السماوي في أحد الاجتماعات مع الزعيم، دخل كاظم جاسم العزاوي وبيده عدة ملفات ليوقعها الزعيم. وكان الأول، يشرح بشكل مختصر للزعيم عن الملفات المراد توقيعها. وبقى ملف واحد بيد العزاوي لم يقدمه للزعيم، فسأله الزعيم: وماذا عن الملف الذي بيدك؟ فنظر العزاوي باتجاه الزعيم واتجاه السماوي، فقال له الزعيم تكلم

الأستاذ كاظم مو غريب!! فقال له العزاوي: (هذا أمر من مديرية الضرائب للحجز على ممتلكات الجواهري وإيداعه الحجز لأنه لم يسدد ضرائب مستحقة عليه منذ عشر سنوات وهي مبالغ كبيرة كنا نود أخذ رأيك بها). فقال له الزعيم بلغته الدارجة (جزه) من أين ممكن أن يأتي الجواهري هذا المبلغ؟ وهكذا ألغيت ضرائب مستحقة للدولة على الجواهري من استثماره لأرضه الزراعية".

خلاصة القول، أن الجواهري حاول إظهار نفسه بطلاً متحدياً للزعيم. والكل يعلم أن قاسماً كان بسيطاً جداً ولا يحتاج الشخص إلى الكثير من الشجاعة والبطولة لتحديه، فكانت المظاهرات تخرج في بغداد وهي تهتف (يا بغداد ثوري ثوري خلي قاسم يلحك نوري) وكان يبعث بالشرطة بعد تجريدها من السلاح، لحماية المتظاهرين من الصدام فيما بينهم.

## قصة إعتقال الجواهري

ومن قراءة مذكرات الجواهري في مرحلة ثورة تموز يفهم القارئ أنه كان يعيش أزمة نفسية يتصور أن الدنيا كلها كانت تتآمر ضده وبدفع من الزعيم عبد الكريم قاسم بالذات.. إلى حد أنه حتى ولو قدم له الزعيم خدمات واستجاب لجميع طلباته، فكان يفسرها تآمراً واعتبار استجابة الزعيم لطلباته نوع من الإهانة الموجهة له. ويذكر كيف تم توقيفه مرة أيام الصراع الدموي بين القوى السياسية، وربما بتخطيط من بعض أعداء الزعيم في دوائر الأمن والشرطة وما أكثرهم يوم ذاك، كما تبين فيما بعد، فيقول الجواهري بهذا الخصوص: "والقدر وحده يعرف كم كان سيطول هذا التوقيف لولا أن تتدخل صغيرتي ظلال، ... أنها طلبت عبد الكريم قاسم على الهاتف لتقول له "أمثل أبي رهن التوقيف" .. وليكون منه أن يقول لها: " أنه سيكون عندك بعد ساعة" .

السؤال هو: في أي بلد ديمقراطي أو دكتاتوري تستطيع طفلة عمرها تسع سنوات أن تستدعي على الهاتف رئيس الحكومة مباشرة ودون أي توسط وتطالبه بإطلاق سراح أبيها الموقوف ويستجيب لطلبها فوراً؟ ومع ذلك كله يقول الجواهري وبعد ثلاثين عاماً من الحادث: " إن الجبن عاهة نفسية لازمت قاسم طيلة حياته.". قاسم المشهود له بشجاعته حتى من ألد أعدائه، منن دوره في فلسطين إلى ساعة إستشهاده يوم 9 شباط 1963، حين امتنع هو وصحبه الأبرار عن شد عيونهم لحظة إعدامهم.

## عقدة الشك عند الجواهري

يبدو أن الجواهري كان يتوجس الريبة والشك حتى من أقاربه، فما بالك بعبد الكريم قاسم. لا شك أنه كان يعاني من أزمة نفسية في تلك الفترة. وبهذا الخصوص يذكر انه كان معرضاً للتصفية من قبل رجال أمن قاسم، كما كان يعتقد وذلك حسب ما أخبره الملحق الثقافي في سفارة ألمانيا الشرقية وابلغه دعوة حكومته لزيارة بلاده والإقامة فيها وان لديه معلومات مؤكدة لإغتياله إذا ما بقي في العراق. واعتبر الجواهري هذا الخبر مؤكداً دون أدنى ريب. فما كان منه إلا وأن يغادر العراق. وهو يتهيأ لمغادرة العراق، يقوم ببيع ممتلكاته "لسداد دين استحق عليّ لمن استدنته منه وهو يكاد يكون فرداً من العائلة –مهدي بلاسم الياسين– ولم يدر بخلدي ولا يجوز ولا يمكن أن يدور بخلد أي أحد في مثل هذا الموقف أن يصبح هذا الواحد من هذه العائلة مجنداً عليّ بكل إرتخاص وبكل إبتذال أيضاً في جهاز الأمن العام.".

أنا لا أعرف لماذا شخص بمكانة مهدي بلاسم الياسين، وهو من شيوخ عشيرة ربيعة من أكبر العشائر العربية في العراق يقبل أن يكون مجنداً في جهاز الأمن العام ليتجسس على الجواهري. إن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الجواهري كان ضحية الشكوك بالآخرين. وقد غادر الجواهري العراق إلى ألمانيا ولكن ما أن وصلها حتى توجه إلى براغ التي عاش فيها حتى عودته إلى العراق بدعوة من صالح مهدي عماش بعد إنقلاب البعث الثاني عام 1968.

ونعود إلى شهادة الأستاذ كاظم السماوي حسب ما وردت في رسالة الصديق صاحب الربيعي التي أشرنا إليها آنفاً، بخصوص صراع الجواهري مع الشيخ مهدي بلاسم الياسين فيقول: (و عن ديونه المستحقة لبلاسم الياسين، يقول السماوي أنه لم يطالبه بها، ولكن الجواهري كان دائماً يتندر ببلاسم الياسين ويقول علناً: (خلي ياخذ دينه من دبش). وحين سمع بلاسم الياسين بذلك أقام عليه دعوى لاسترداد دينه لا حباً بالمال وإنما للانتقام من جرأة الجواهري وتحديه لبلاسم الياسين.) وينقل الأستاذ صاحب الربيعي في نفس الرسالة، عن المرحوم عبد الغني الخليلي، أن الجواهري كان يعتبر الدين عطية من الأغنياء لا تعاد، ولم يرجع الجواهري ديناً تقاضاه مدى حياته وكل الذي عرف الجواهري عن قرب يعرف هذه الخصلة السيئة فيه.)

كم هو مؤلم أن نقرأ لشاعر عملاق ووطني مخلص بحجم الجواهري ووزنه وهو يكيل الثناء والمديح لصالح مهدي عماش ولا يذكره إلا ب(أبو الهدى)، ويكيل الشتائم عبر عشرات الصفحات لأخلص زعيم عرفه العراق. هذا الـ"أبو الهدى" هو نفسه الذي تبيَّن فيما بعد أنه كان عميلاً للمخابرات الأمريكية بإعتراف رفاقه البعثيين، ولعب دوراً كبيراً في تدمير ثورة 14 تموز والدولة العراقية، كما مر ذكره في فصل أسباب إغتيال الثورة.

وفي مسك الختام!! يقول الجواهري في مذكراته: " ففي صحوة من يوم 8 شباط (1963) كان السيد عزيز الحاج يتصل بي ليفاجئني بأنه قد انتهى كل شيء.. وقبل أن يتم كلمة مصرع عبد الكريم قاسم وبكل إندفاع وجدتني أقول له وكلمتي تختلط بكلمته : " بشرك الله بالخير سأسرج الشموع "[190].

[190] -الجواهري، نفس المصدر، ج2 ص 301.

# الفصل الثالث

## عبد الكريم قاسم في آخر مقابلة صحفية*



### جريدة «لوموند»، في 5 شباط 1963

بغداد، 4 شباط 1963، من إدوارد صعب: امضيت بعضاً من الليلة الماضية برفقة الزعيم عبد الكريم قاسم. بدأت مقابلتي معه في التاسعة من مساء الخميس وتواصلت حتى فجر الجمعة. في حوالي الثانية عشرة ليلاً كان على الزعيم قاسم ان يستقبل مبعوثين من محطات الإذاعة والتلفزة الفرنسية، عبّر لهم عن انشراحه لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا.

لا يحب رئيس الحكومة العراقية أجهزة التسجيل الصوتية ولا ضوضاء آلات التصوير. كما يبغض المقابلات التقليدية المستعجلة. اما أجوبته فهي عامة بل عامة جداً احياناً.

بدا لي متوتراً، "يبدد توتره" في منديل مسكين يضغط عليه بشكل دائم في راحة يده اليسرى التي تسند كتفاً تعرض للشلل منذ ان اخترقته رصاصات خصومه. فمحاولة الاغتيال التي نجا منها بمعجزة في عام 1960 تركت آثاراً عميقاً عليه، حيث خرج منها ضعيف البدن. فهذا الرجل الذي أعود لملاقاته للمرة الاولى منذ حزيران 1959، لم يفقد شيئاً

من حيويته ربما، الا ان ثمة تجاعيد تعتلي الآن جبهة وجهه الاسمر كما ان ملامحه توحي ببعض القلق. قال لي «ان ساعتين او ثلاثة من النوم تكفيني يومياً، وأنا مستمر هكذا منذ اربع سنوات. فعندما اسمح لنفسي بالنوم اطول من ذلك يداهمني احساس بالذنب. تنتظرني واجبات كثيرة.. بينما عمر الإنسان قصير جداً... »
وسمح لي الزعيم قاسم، بمعية ضابطين من مساعديه وبضعة مراسلين أجانب كانوا في مكتب ملاصق لمكتبه، ان ازور قسم الارشيف العائد لسكرتيره الصحفي الضابط برتبة رئيس سعيد نوري. وهنا طلب الزعيم ان يقدم لنا الشاي، ثم توجه لي منهمكاً في احاديث حول مواضيع لا ترابط بينها احياناً. موضوعاته المفضلة هي الحديث عن حب المقربين والتضامن العالمي وخصوصاً البؤساء، اضافة الى الوسائل الكفيلة بتحرير الفقراء من مشاكلهم.

ويقول الزعيم: «انا نفسي منحدر من وسط فقير جداً، وهو ما اعترف به بكل فخر، كان أبي نجاراً، وقد واجهت أمي الكثير من الضنك في سعيها لكي احصل على تعليمي المدرسي. لذلك أستطيع أن أتصور ماذا تعني المدرسة في حياة الاطفال . وهو ما يفسر لكم لماذا أنا في عجلة لضمان التعليم المدرسي لكل الأطفال الفقراء في بلادي. ذلك لأنني أريد ان أجنبهم المشاق التي واجهتها في طفولتي. »

حتى تلك اللحظة كان حديثه مثيراً للعواطف. الا ان نبرته وأسارير وجهه ما لبثت ان تغيّرت كما لو انه آخذ بلعب دور شخص آخر اكثر تلاؤماً معه، حيث راح يبدو صارماً بل ومهدداً .. وهو يضيف: «لكن حذار... ان أقدامي ثابتة بمتانة على الارض، كما ان رأفتي لا تذهب ابعد من الحدود المقبولة. انني لا احب التنظير، لكن عندما يتعلق الامر بالمساس بهيبة الدولة سنضرب بسرعة وبشدة. فنحن لا نمزح عندما يتعلق الأمر بالمساس بالمبادئ . ان ما قام به نفر من الطلاب قبل أيام حيث سمحوا لأنفسهم بالاعتصمام في مكاتب إدارة جامعة بغداد، هو تجاوز على سلطة الدولة. وأقول بشكل واضح على الدولة، ولا اقول على عبد الكريم قاسم. ولذلك، أرسلت مفرزة عسكرية لاخراجهم منها. الا انني مع ذلك حرصت على ان اجرد الجنود من الأسلحة قبل أن أرسلهم لينصحوا صناع الفوضى بالعودة الى رشدهم. »

**الدسائس الانجلو – امريكية**
وفجأة توقف الزعيم عبد الكريم قاسم عن الكلام. الا ان شفتيه استمرتا في التحرك، او هكذا تبديتا لي، كما لو انه اخذ يتفوه بكلمات موجهة لغيري. ثم للحظة خيل لي ان ابتسامة منه اوشكت على الارتسام على وجهه، غير انها لم تكن في الواقع سوى حركة لا إرادية من فكه الأعلى. كان ينظر لي نظرة توحي بالتركيز، مما أكد لي بان الرجل متألم جسدياً كما معنوياً.
وهنا انتقل الى الحديث عن فرنسا قائلاً: «توجد بيننا وبين الشعب الفرنسي روابط لم يمكن لأحد ان يفسدها بما في ذلك حرب الجزائر. لقد قمنا بسببها بقطع علاقاتنا مع الحكومة الفرنسية. وتوجب من اجل ان نعيد علاقاتنا مع فرنسا، تدخل رجال الأدب الذين جاءوا الى بغداد للمشاركة في احتفالات ذكرى الفيلسوف العراقي الكندي. فلقد تأثرت جداً من جانبي بخطابات الاساتذة جاك بيرك وبلاشير. اذ اكتشفت آنئذٍ الى أي درجة كان شعبنا قريباً من الشعب الفرنسي »

ويواصل الزعيم عبد الكريم قاسم قائلا: «الا انني لا اقول ذات الشيء حيال الانجليز والامريكيين. فما الذي لم يفعله هؤلاء لكي يستعبدوا العراق ولكي يحكموا قبضتهم على ثرواتنا؟ والادهى من ذلك، انني استلمت قبل بضعة أيام فقط مذكرة تهددني فيها واشنطن بفرض عقوبات ضد العراق اذا تمسكت بمواقفي. ولا ادري كيف يعطون لأنفسهم الحق باستخدام لغة كهذه؟
«ان الفترة الهاشمية ولت الى غير رجعة. وهم لا يدركون ان جمهوريتنا لا يمكن قهرها طالما هي نابعة من إرادة الشعب وحده . وفي الواقع، فإن جميع الصعوبات التي نواجهها الآن مع الإمبرياليين بدأت منذ ذلك اليوم الذي اعلنا فيه مطالبتنا بحقوقنا المشروعة في الكويت. لكنكم انظروا إلى هذه الخارطة.. (وهنا عرض عليَّ كراساً بعنوان "الحقيقة حول الكويت" مرفقاً بخارطة للإمارة)، وتمعنوا جيداً في هذه البقعة الصغيرة بالأخضر في جنوب العراق... هذه هي الكويت، الجزء السليب من وطننا. وأخبرونا بربكم: أين هي العناصر التاريخية أو الأيديولوجية والاقتصادية التي تجعل من هذه الإمارة مملكة في هذه البقعة التي ليس فيها حتى ماء للشرب؟ »

*** في هذه الحالة يا سيادة الرئيس، لماذا لم تقدموا على احتلال الكويت... حتى قبل أن يمتلك البريطانيون الوقت الكافي للتدخل؟**
– لم أرد القيام بضربة مماثلة لضربة هتلر في تشيكوسلوفاكيا. فأنا لست فاشستياً. كما إنني لا أريد إعطاء أعدائي فرصة اتهامي بتوضيف القوة لاستعادة قطعة مسلوبة من أرض العراق.

*** يقال يا فخامة الرئيس، أن السفير البريطاني في بغداد اقترح عليكم إجراء استفتاء في الكويت حول الموضوع، لكنكم رفضتم ذلك؟**
– وماذا تتصورون أن أقولو لو أن مثل "صاحبة الجلالة" يقدم إلى الحكومة السعودية اقتراحاً يدعو إلى استفتاء حول عائدية مكة المكرمة؟ ففي هذه الحالة هناك من الهنود أكثر مما فيها من العرب. لكن هل يكفي هذا سبباً لإلحاق مكة بالهند؟ فلا ينبغي أن تتعجبوا من اقتراحكهم بالنسبة للكويت. فلقد سبقوه باستخدام أعداد كبيرة من النيوزلانديين والروديسيين والباكستانيين والإيرانيين لكي يقيموا فيها. كما قاموا بـ"شراء" العائلة المالكة، وعملوا من الكويت دولة مستقلة. لكن هذا ليس كافياً رغم ذلك. فلا يكفي وجود بئر نفط لتقوم دولة.

***والأكراد؟! تساءلت ماذا لستطيع "الوعيم الذي لا يقهر" فعله للإخضاع الأكراد؟ هل أمامه ببساطة سوى تمديد الفترة المعطاة للثوار الأكراد لإيقاف القتال وإلقاء السلاح؟ يقول الزعيم قاسم:**

– إنني مضطر على مواصلة ذلك، لأن الأكراد بأغلبيتهم الساحقة يرفضون المغامرة ويخافون من اللصوص الذين يهددون بقتل كل من يعلن ولاءه للحكومة. لقد منحت المتمردين فترة شهر رمضان بأكمله ليعلنوا التسليم. وهناك ستمائة وخمسون منهم قاموا بتسليم أنفسهم لخد الآن. لكن سيبقى أولئك الذين ربطوا أنفسهم بالاستعمار الذي يريد إحباط جهودنا الاقتصادية والاجتماعية. إذ إن وجود تمرد في الشمال يعني، في تفكير الاستراتيجيين الانكليز والأمريكيين، انتقال الجيش العراقي للتمركز على الدوام في السليمانية وليس على الحدود التي تفصلنا عن الكويت في جنوب البلاد. إن الإمبرياليين يفعلون أيضاً أي شيء بغرض استفزاز جيشنا الذي سيظل واقفاً في حالة الدفاع عن النفس. فقبل أيام جرى شن هجمة مباغتة ضد قافلة من جنودنا القادمين لقضاء إجازة مع عوائلهم، بمناسبة شهر رمضان مما أدى إلى وقوع العديد من القتلى بينهم. إنهم

يريدون بهذه العملية الاستفزازية إرغام الجيش على الدخول في حرب أخوة لنا، وهو أمر نرفضه، لأن الأكراد، ماعدا حفنة من المأجورين، هم من أبناء الجمهورية العراقية المخلصين.

*** هل هناك مؤامرات أخرى تهدد نظامكم؟**

-هناك المؤامرة الاخطر. وهذه ليست موجهة ضد العراق ولا ضد سوريا إنما ضد فلسطين بشكل خاص. فهناك مؤشرات في الأجواء توحي بوجود مؤامرة لتصفية المشكلة الفلسطينية تقودها الولايات المتحدة الامريكية. وهم يدركون ان النجاح في تنفيذها يقتضي التخلص قبل اي شيء من الحكومات التقدمية المناهضة لاسرائيل. والامريكيون يتمتعون سلفاً بتواطؤ عدد من الدول العربية، ولم يبق عليهم سوى خنق سوريا والعراق. لذا فهم يخلقون لنا شتى الصعوبات داخل البلد بهدف اشغالنا بعيداً عن الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية. وفيما يتعلق بسوريا، فانني اقولها علناً بأننا سنكون الى جانبها مع اول اشارة. فهم يسعون، كما في العراق، الى تلغيم البلاد من الداخل. إنني اعرف اسماء كافة العناصر المخربة، الا ان الامر لا يعود لي بصفتي رئيساً للحكومة إصدار الامر باعتقالهم انما اترك الاجهزة المسؤولة في الدولة كي تقوم بواجباتها الملقاة على عاتقها. أيضاً ان من المفيد ان نمنح لكل فرد منهم فرصة العودة الى رشده. فما اعتقده أحياناً مع نفسي هو انه لابد ان يأتي ذلك اليوم الذي سيعودون فيه الى جادة الصواب. انني افضل العفو عند المقدرة، لكن يجب عدم استغلال ذلك. وكما تعلمون فان عليّ منع عناصر التخريب من التقاط أنفاسها. ورغم هذا كله لا تتوقف اذاعات وصحف بعض الدول العربية من اتهامي بالاختلال وحتى الجنون الحاد وبالدكتاتورية وبغيرها من الاتهامات.. لكننا لن نترك لهذه الاتهامات أن تستفزنا سيما ونحن نعرف بأنها تصدر عن أدوات في خدمة الاستعمار . فهذا الأخير أوجد له بعض الوسائل يأمل عبرها ان يتسلل الى صفوفنا.

*** سيادة الرئيس، مضت سنتان منذ وعدتم العراقيين بدستور دائم وبانتخابات وبمجلس تشريعي. أين وصلتم في إنجاز كل هذه المشاريع؟**

– أتحدى ان يُذكر لي مثال واحد عن تعهد قطعته ولم التزم به. ففي يوم من الايام، وكان ذلك في 11 حزيران 1959 خلال مؤتمر الشبيبة الديمقراطية الذي انعقد في بغداد، قطعت وعداً ببناء «مدينة الثورة». آنئذ

اعتبرني كثيرون مجرد حالم وطوباوي. لكن الجميع اليوم بإمكانهم الذهاب إلى هذه المدينة اللطيفة التي يعيش فيها ثلاثمائة وخمسون الفاً من السكان جميعهم من ذوي الدخل المحدود. وقريباً ستكون لها حدائق عامة وشوارع مبلطة ومسبح كبير. وفيها الآن عدد من المدارس ومستشفى ومستوصفات بنيت بالتزامن مع بناء المنازل. وهذا ليس كل شيء. هناك ايضاً سد دربندخان الاروائي الذي كلف الدولة 26 مليون دينار واترك الكلام عن الطرق والساحات والنصب والعمران والمصانع الحديثة والاصلاح الزراعي وغيرها. وكل هذا بهدف اشاعة الرفاه الاجتماعي. اننا لا نعادي الاغنياء ما داموا مستعدين لمعاونتنا في سعينا الهادف الى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفقراء. اما فيما يخص الدستور، فانني اتعهد الآن علناً بان لجنة من الخبراء ستتشكل بل نهاية شهر شباط 1963، لتكلف بإعداد مشروعي دستور دائم وقانون انتخابي جديد. وسنضع تحت تصرفها من اجل ذلك، نصوص عدد من الدساتير الأجنبية ومنها النصوص السويسرية والالمانية والفرنسية والمصرية والسورية... وفي كل الأحوال، انني اتعهد علناً أمام الشعب بان يكون عام 1963 هذا عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية... »

* * *

صار الوقت متأخراً حيث كانت عقارب الساعة تشير الى الثانية فجراً. إلا إن الزعيم قاسم بدا كمن يشعر بحاجة قوية للتكلم عن منجزات ثورته، وعنها تحدث طويلاً. انه يرفض تهمة الدكتاتورية التي توجه له ويشعر بسرور أن يرى من يستمع له وقد اقتنع بما يقوله. على أية حال، بإمكاننا ان نتصور ما نشاء عن هذا الرجل الذي اعلنت الصحافة الدولية والعربية مراراً طوال السنوات الأربع الماضية عن سقوطه الوشيك بينما هو عرف أن يصمد في موقعه. بيد ان الزعيم قاسم لم يعد ثورياً. فلقد وجدته واقعياً مؤمناً برسالته ويتمتع بطريقة تفكير راجحة واكثر تطوراً من تلك التي يتمتع بها كثير من زعماء الدول العربية سواء الذين ينظرون له نظرة حقد او نظرة شفقة. كانت الساعة قد بلغت الرابعة وخمسة وأربعين دقيقة من ذلك الفجر الذي بدأ يطل علينا. عندئذ وجدت ان الأوان قد آن كي انصرف. استأذنت الرجل، فمدّ لي يده مصافحاً وهو يقول:
«سلّم لي على عمال المطبعة في الجريدة».

ادوارد صعب

*** عن مجلة أصوات اللندنية العدد 13.**

# نص آخر خطاب للزعيم عبد الكريم قاسم في 8 شباط 1963

*هذا هو آخر خطاب ارتجله الزعيم عبدالكريم قاسم وسجله على شريط أوديو، صبيحة يوم الانقلاب في 8 شباط 1963، موجهاً إلى الشعب. وقد سلم الشريط إلى سكرتيره الخاص، كاظم جاسم العزاوي لبثه في الإذاعة. إلا إن الأخير لم يبثه وتبين فيما بعد أنه كان متواطئاً مع الإنقلابيين. وكوفئ بتعيينه سفيراً في براغ في عهد حكم بكر– صدام. وعلامة ( x ) المكررة في الخطاب تشير إلى أصوات إطلاق المدافع على وزارة الدفاع حيث كان الزعيم يسجل الخطاب.أما علامة (...) فتشير إلى كلمات غير مفهومة.*

" ( × ) بيان من الزعيم عبد الكريم قاسم الى ابناء الشعب الكرام والى ابناء الجيش المظفر... ان اذناب الاستعمار وبعض الخونة والغادرين والمستبدين ( × ) الذين يحركهم الاستعمار لتحطيم جمهوريتنا... الذين يحاربوننا بحركات طائشة للنيل من جمهوريتنا ولتحطيم كيانها (× ) ان الجمهورية العراقية الخالدة وليدة ثورة 14 تموز الخالدة لا تقهر... وانها تسحق الاستعمار, وتسحق كل عميل خائن انما نحن نعمل في سبيل الشعب ( × ) وفي سبيل الفقراء بصورة خاصة ( × ) وتقوية كيان البلاد فنحن لا نقهر, وان الله معنا. ابناء الجيش المظفر, والقطعات والوحدات والكتائب والافراد, ايها الجنود الغيارى, مزقوا الخونة اقتلوهم, اسحقوهم, انهم يتآمرون على جمهوريتنا ليحطموا مكاسب ( × ) ثورتنا, هذه الثورة التي حطمت ( × ) الاستعمار وانطلقت في طريق الحرية والنصر, وانما النصر من عند الله وان الله معنا... كونوا اشداء, اسحقوا الخونة والظالمين... هاجموهم في كل منعطف, وفي كل زاوية... انهم خونة... انهم اذناب الاستعمار... والله ينصرنا على الاستعمار وعلى اذنابه ( × ) واعوانه ".

*( بعد فترة وجيزة يتوقف في خلالها التسجيل نسمع دوي القصف المدفعي مرة اخرى ثم يستانف الزعيم خطابه بنبرة اهدا لكنها تحتد تدريجيا ) :*

" ( × ) السلام عليكم أبناء الجيش... أيها الضباط × ايها الجنود, ايها الضباط الصف الاشاوس, ايها العمال ( × ) الغيارى ( × )... ان الاستعمار ( × ) يحاول ان يسخر نفر ( × ) من اذنابه للقضاء على جمهوريتنا ( × ) لمنه (... ) ( × ) بتصميمنا وبتصميم الشعب المظفر ( × )... فاننا نحن, جنود, وشعب 14 تموز الخالد ( × ) الذي وجه الضربات الخاطفة الى العهد المباد (×) رغم ( × ) (... ) (×) (... ) ( × ) رغم الاستعمار وحرر امتنا واستردنا لها كرامتها... فان هذا اليوم المجيد (...) لسحق الخونة والغادرين... ابناء الشعب, ابناء الجيش المظفر. ان النصر أمامنا واننا صممنا على سحق الاستعمار واعوانه فلا (...) الى الخونة والغادرين, فان الله معكم, وسوف (...) الظالمون والغادرون والسفاكون واذناب الاستعمار سوف (...) عندما توجه لهم الضربات الخاطفة, وقد باشرنا بتوجيهها اليهم... والله ينصركم وينصر جمهوريتنا... ابناء الجيش الغيارى, ايها الجنود ( × ) أيها الضباط اسحقوا الخونة والغادرين الذين ( × ) تامروا على جمهوريتنا, اسحقوهم ( × ) مزقوهم... انا الزعيم عبد الكريم قاسم (... ) واننا اقوى, وامضى, واشد ( × ) عزما وكفاحا في سبيل الفقراء والنصر للشعب العراقي المظفر والنصر لكم ايها الغيارى ".

# الفصل الرابع

## قالوا عن الزعيم عبدالكريم قاسم

يجدر بي قبل أن أنتهي من كلمة الوداع، هذه أن أشير إلى موقف الزعيم عبدالكريم قاسم في هذه المرحلة الاجتماعية الهامة من تاريخنا. فلقد أعلن الرجل غير مرة أنه فوق الميول والاتجاهات، واعتقد أنه صادق فيما قال. ولكني مع ذلك لا أستطيع أن أعد موقفه هذا خالياً من الدقة والحراجة.

إنه ليس قائد حزب إنما هو قائد بلد تتصارع فيه الأحزاب، وهو إذن معرض للحيرة أكثر من تعرض أي قائد حزبي لها. وكلما تأملت في حراجة موقفه هذا شعرت بالثقل الهائل الموضوع على عاتقه. ساعده الله!

إنه لا يستطيع أن يتجاهل أهمية الحماس الشعبي في تأييد الثورة التي تكاثر عليها الأعداء، وهو لا يستطيع كذلك أن يجاري هذا الحماس إلى الدرجة التي اندفع بها المتعصبون المتسرعون. بين يديه من جهة بلد يحتاج إلى استقرار، وبين يديه من الجهة الأخرى ثورة تحتاج إلى تأييد. ولا بد للرجل من أن ينظر في هذه الجهة تارة وفي تلك الجهة تارة أخرى.

إني أشعر بالعجز في سياسة صف واحد من الطلاب حين يشتد الجدل بينهم، فكيف بالرجل وهو يقود ثورة كبرى كثورة 14 تموز وفي مجتمع كالمجتمع العراقي. ومهما يكن الحال فإننا يجب أن نحني رؤوسنا اعترافاً بما وهب الرجل من مهارة في قيادة سفينة البلد بين هاتيك الأمواج المتلاطمة.

د. علي الوردي، في كتابه: الأحلام بين العلم والعقيدة،
دار كوفان، لندن، ط2، 1994، ص 331–332).

*************

مضى ربع قرن على إنعقاد أول جلسة عربية لمحاكمة عبد الكريم قاسم وثورة 14 تموز ولم ينته النظر في هذه القضية مع إن المتهم الرئيسي فيها قد أعدم رمياً بالرصاص دون محاكمة. ومرت عشرون سنة على إعدامه. شهود النفي صامتون.. وشهود الإثبات وحدهم الذين كتبوا الكتب، ونشروا المذكرات، وسودوا أعمدة الصحف العربية بالسطور الغاضبة. ولم يتخلف الشعر العربي العمودي والحديث عن الإدلاء بقصائده ضد المتهم الماثل أمام الأمة منذ ربع قرن ومازالت المحكمة مستمرة، يساهم فيها حتى هذه الساعة صحفيون عبروا مع الرئيس المصري أنور السادات إلى تل أبيب ورجال نفط وأشخاص حكموا على المتهمين الذين أطلق عبد الكريم قاسم سراحهم بالموت شنقاً وبالنفي حتى الموت رصاصاً.. فرصة ثمينة لأن يصير المنفى شاهد نفى. مفارقة لغوية غريبة تتحول إلى واقع النفي يولد النفي.. ويولد الشهادة الجديدة التي تأخرت عن موعدها ربع قرن.
حسن العلوي
أديب ومؤرخ سياسي عراقي، في كتابه:
عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين، صدرت طبعته الأولى عام 1983.

*************

إني أسمح لنفسي أن أبدي ملاحظاتي وأستميح كل مناضلي الحزب الديمقراطي الكردستاني والشعب الكردي الذين مارسوا أدوارهم في تلك الفترة عذراً لأن أقول وبصراحة بأنه كان خطأً كبيراً السماح للسلبيات بالتغلب على الإيجابيات في العلاقة مع عبدالكريم قاسم، مما ساعد على تمرير مؤامرة حلف السنتو وعملائه في الداخل والشوفينيين وإحداث الفجوة الهائلة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وعبدالكريم قاسم. فمهما يقال عن هذا الرجل فإنه كان قائداً فذاً له فضل كبير يجب أن لا ننساه نحن الكرد أبداً. لا شك أنه كان منحازاً إلى طبقة الفقراء والكادحين وكان يكن كل الحب والتقدير للشعب الكردي وكان وطنياً يحب العراق والعراقيين وكان التعامل معه ممكناً لو أحسن التقدير. يُتَهَمّ عبدالكريم

قاسم بالإنحراف والديكتاتورية، أتساءل هل من الإنصاف تجاوز الحق والحقيقة؟ لقد قاد الرجل ثورة عملاقة غيَّرت موازين القوى في الشرق الأوسط وألهبت الجماهير التواقة للحرية والإستقلال وشكل أول وزارة في العهد الجمهوري من قادة وممثلي جبهة الإتحاد الوطني المعارضين للنظام الملكي ومارست الأحزاب نشاطاتها بكل حرية. ولكن لنكن منصفين ونسأل أيضاً من انقلب على من؟ إن بعض الأحزاب سرعان ما عملت من أجل المصالح الحزبية الضيقة على حساب الآخرين وبدلاً من أن تحافظ أحزاب الجبهة على تماسكها الذي كان كفيلاً بمنع عبدالكريم قاسم من كل إنحراف، راحت تتصارع فيما بينها وبعضها تحاول السيطرة على الحكم وتنحية عبدالكريم قاسم ناسية أولويات مهامها الوطنية الكبرى إني أعتبر أن الأحزاب تتحمل مسئولية أكبر من مسئولية عبدالكريم قاسم في ما حصل من انحراف على مسيرة ثورة 14 تموز (يوليو) لأن الأحزاب لو حافظت على تماسكها وكرست جهودها من أجل العراق، كل العراق ووحدته الوطنية الصادقة، لما كان بإمكان عبدالكريم قاسم أو غيره الإنحراف عن مبادئ الثورة. إن عبدالكريم قاسم قد انتقل إلى العالم الآخر، ويكفيه شرفاً أن أعداءه الذين قتلوه بتلك الصفة الغادرة فشلوا في العثور على مستمسك واحد يدينه بالعمالة أو الفساد أو الخيانة. واضطروا إلى أن يشهدوا له بالنزاهة والوطنية رحمه الله. لم أكره عبدالكريم قاسم أبداً حتى عندما كان يرسل أسراب طائراته لتقصفنا، إذ كنت امتلك قناعة بأنه قدم كثيراً لنا، كشعب وكأسرة لا يتحمل لوحده مسئولية ما آلت إليه الأمور. ولا زلت أعتقد أنه أفضل من حكم العراق حتى الآن.

مسعود البارزاني

زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، فصل عن ثورة 14 تموز 1958، من كتاب: البارزاني والحركة التحررية الكردية.

*************

كان للزعيم عبدالكريم قاسم الكثير من الصفات الحميدة وأفضلها من وجهة نظري أنه كان مهذباً جداً وذا إخلاق عالية وحضارية ولم أسمع منه كلمة نابية قط. وكان نصيراً للفقراء وذوي الدخل المحدود، يسعى لخدمتهم ورفع مستواهم المعيشي وقد عمل الكثير في هذا المجال من أجلهم فأنشأ لهم مشاريع خدمية وسكنية عديدة، لقد كان ذا نشأة عسكرية غير سياسية ولعل ذلك كان أحد أسباب عدم إستمرار حكمه زمناً طويلاً . .. وقد تألمت للمصير الذي انتهى إليه الزعيم عبدالكريم قاسم والمذابح

والتصفيات التي جرت في صفوف الشيوعيين والوطنيين ولم يكن قائد ثورة 14 تموز (يوليو) يستحق ذلك المصير المؤلم بعد أن أسس النظام الجمهوري وحارب الإستعمار بصلابة وخدم الفقراء بصدق وسعى للإرتقاء بمستوى العراق إلى مصاف الدول المتقدمة في جميع المجالات .
د. نزيهة الدليمي
وزيرة البلديات في حكومة ثورة 14 تموز، وقيادية سابقة في الحزب الشيوعي العراقي، في مقابلة معها في صحيفة الزمان–لندن، العدد الصادر يوم 2001/9/26.

*************

اتبع قاسم سياسة التدرج بإلغاء التمايز الطائفي التي سارت عليها الحكومات السابقة، قد أثارت المخاوف في نفوس غلاة الطائفية، فقد عثر إنقلابيو 8 شباط(فبراير) عام 1963 في مكتبه على مسودة القانون الجديد للجنسية العراقية والذي كان سيلغي القانون القديم الذي يقسم العراقيين إلى مواطنين من الدرجة الأولى والثانية، والذي استغله صدام حسين فيما بعد لتهجير أكثر من نصف مليون مواطن.
د.عدنان فاضل،
مهندس معماري وكاتب.
عبد الكريم قاسم والطائفية، جريدة المؤتمر، العدد 162 في 2 آب 1996.

*************

ولما كان قاسم في دورة أركان في كلية سانت هيرز في إنكلترا، والإمتحان النهائي كان يتمثل في سؤال واحد هو: أكتب خطة مفصلة لإحتلال عاصمة بلادك؟ وحين وزعت الأسئلة، استجاب شباب الدورة من مختلف اصقاع الدنيا، إلا ضابطاً واحداً أمسك بورقة الأسئلة وقام صارخاً لا لإحتلال بغداد. أتعرفون من هو هذا الضابط؟ عبدالكريم قاسم.
طالب خزعل القطان،
رسالة إلى مناضل، جريدة الوفاق،
العدد 222 في 11 تموز (يوليو) عام 1996، لندن.

*************

كان عبدالكريم قاسم، على خلاف ما نعته به بعض أقرب الناس إليه من الحاقدين على شخصه، يؤمن بمبادئ سياسية واضحة أعتنقها واستخلصها من حاجة الناس ومعاناتهم. وقد كانت تلك المبادئ تدور على ألسنة الكتل والأحزاب السياسية والأفراد والشخصيات الواعية، يرددونها في مجالسهم ويتحدثون بها في كل مناسبة متاحة للتعبير عن آرائهم. ولم تكن هذه المبادئ تستند بالضرورة، إلى فلسفة سياسية أنيقة أو أفكار استوعبتها النشرات والكتب السياسية، بل جسدها الواقع وتطلعات الجماهير لتحقيقها.
إسماعيل العارف
من أوائل الضباط الأحرار ووزير المعارف في حكومة ثورة 14 تموز.
من كتابه: أسرار ثورة 14 تموز 1958، ص 433 ، دار لانا للنشر- لندن، 1986.

*************

أُعطيتُ حين قدومي (إلى بغداد) مركزاً خطيراً. لقد واجهت قائد الثورة، فوجدته يختلف عن القادة العسكريين الذين يقومون بأمثال هذه الثورة، في كل بلد متأخر في العالم الآن، ووجدته في حيرة. إن أهداف القوم واحدة، فلماذا يختلفون ويقتل بعضهم بعضاً ؟ إن الرجل لا يفهم أن يستعمل العنف لتأديب من استعمل العنف هو مرة إن له فلسفة كفلسفتنا، ولا أدري من أين أتته؟ إذ أنه نشأ وتربى في وسط القوة التي لا تعرف غير القوة حلاً. لقد ملت إلى الرجل، ولكني أدركت أنه حمامة سلام في ثوب نسر، أو مسيحاً يحمل صليبه على كتفه. إن أعداءه في الخارج يسمونه دكتاتوراً. وهو لا يستطيع في نظري أن يحمي نفسه. أنه يترفع عن استعمال القوة حتى في الدفاع عن نفسه. أما الساسة الحاذقون المطلعون فيعتبرونه جاهلاً في السياسة، مفلساً من أساليب الحكم الصحيحة.
أما أعداؤه في الداخل فيروجون بأنه رجل مجنون، وأن الخير في التخلص منه. وهو يسمع كل ذلك دون أن يتأثر، إن جل همه منصرف إلى إلغاء أنظمة قديمة جائرة، وإبدالها بأخرى منصفة إنسانية حديثة. وهذا ما استهواني للبقاء معه. على الرغم من أني أعلم، أنا وكل انصاره القلائل، بأننا سائرون إلى هاوية.
ذوالنون أيوب،
أديب عراقي في رواية عن الزعيم: وعلى الدنيا السلام، ص74-75

***********

إن ثورة 14 تموز العراقية صفحة مجيدة وخالدة في تاريخنا العراقي الحديث، أسهمت فيها كل القوى الوطنية الفاعلة آنذاك، وجماهير الشعب، وأما أخطاؤها وانحرافاتها فمن صنع هذه القوى نفسها، حيث لم تعبِّر عن النضج السياسي المطلوب ويظل قاسم زعيماً وطنياً ونظيفاً رغم أخطائه وخطاياه التي أسهمت فيها أخطاء الآخرين وخطاياهم، فمثلاً لو لم يفجِّر القوميون (والقيادة المصرية) كل الوضع العراقي بإسم الوحدة الإندماجية، ولو لم يتطرف الشيوعيون في الرد ويستصغرون القوى السياسية الأخرى، فلربما كان عبدالكريم قاسم مضطراً إلى السير في نهج آخر بدلاً من الحكم العسكري الفردي... وتبقى ثورة 14 تموز، ومهما اختلفت بشأنها الاجتهادات والآراء مجداً من أمجادنا الكبرى، فتحية لذكراها ولذكرى قاسم.

د.عزيز الحاج

قيادي شيوعي سابق، وكاتب سياسي، في مقال: ثورة 14 تموز من منظار مختلف، مجلة الموسم، العدد 32، 1997، ص197.

***********

يرصد المرء حالة استيقاظ واستنهاض جديدة في الوجدان السياسي العراقي، كانت مقموعة منذ ثلاثين عاما ونيف، نهضت وأمست مهموسة منذ العقد الماضي، وأصبحت مسموعة الآن، لتصبح حركة متجسدة في الغد المنظور.. إنها "حركة" إعادة الاعتبار إلى واحد من أهم الشخصيات الوطنية في عراق العصر الحديث، ألا وهو "شهيد الوطنية العراقية" عبدالكريم قاسم. ولهذا الاستيقاظ ما يبرره موضوعيا وذاتيا، سيما بعد أن تجلت الوقائع منذ خلال ممارسة الحكم، ومن خلال تجمع أنهر بحر الحقيقة، من مصادرها المتعددة، لتتمحور حول غائيتها لتعيد لهذا الرجل مكانته التاريخية التي رفضناها حينا أو ظلمناها حينا آخر، أو أغلبنا، تعسفا، الشهوانية الطائفية أو العشائرية، الحزبية المحدودة أو القومانية الضيقة.. خاصة وأن أجهزة الإعلام الحديثة "لوعاظ السلاطين" السابقين والجدد، لاتزال تحاول إخفاء دور وموقع هذا الزعيم والمؤسس للجمهورية، وبذات اللغة (الوكرية)، كما لو أن الحقائق لم تبان بعد، أو/و لأنهم متخاذلون ليس إزاء إنجازات هذا الراحل وطبيعة سياسته وإدارة الحكم فحسب، بل إزاء أنفسهم بعد الخذلان الذاتي الذي أصابهم نتيجة

فشلهم في تحقيق ذات الشعارات التي حاربوا الراحل بها حالما استلموا السلطة، وأمسى مشروعهم أكثر قطرية، بل إقليمية ومدينية. ومع كل ذلك بدأت الحقيقة بالظهور، لأنها موضوعية، ومن خلال جداول اعترافاتهم المتأخرة رغبوا بذلك أم لم يرغبوا، بعد أن هدأت عاصفة الحقد والضغينة نحو هذا الرجل.

د.عقيل الناصري
أستاذ جامعي وباحث في تاريخ العراق الحديث،
الموسم، العدد 32، 1997، ص 51.

***********

إن القيم التي زرعها الزعيم عبدالكريم قاسم يجب أن تحول دون أن نصبح جلادين أسوأ من صدام. هذه القيم ستنقذنا من إنحطاط خلقي ودموي جديد. إن أقسى عقاب نوجهه للمجرمين هو أن ننجح في بناء الوطن الذي أراد الزعيم بناءه لنا، ذات الوطن الذي حرمونا منه وهدَّموه على رؤوسنا. وهذا أنبل ما يمكن أن نقدمه لذكرى الزعيم. دعنا نستقي من روح الزعيم صورة للمستقبل.
د.علاء الدين الظاهر
صورة للذاكرة... صورة للمستقبل،
أستاذ جامعي وباحث في تاريخ العراق الحديث، الموسم، العدد 32،،1997، ص 43.

***********

قيل عن عبد الكريم انه كان شيوعياً ودكتاتوراً ودمويا واصلاحياً وخطراً ولغزاً... كيف جميعاً..؟!
كان لغزاً لأنه احب بلده وأخلص لشعبه.
كان خطراً لأنه أول رئيس عراقي لحكومة عراقية منذ الألف الثالث قبل الميلاد.
كان خطراً لأنه عمل جاهداً ليجنب بلدنا ما يدور فيه اليوم من مهزلة مزاد علني.
من يعرف نفسه جيداً من العراقيين يستطيع وبسهولة فهم عبد الكريم قاسم.
من يعرف طبيعة الشعب العراقي يفهم عبد الكريم قاسم.

لم يستطع أنصاف البشر حل هذا اللغز فقرروا القضاء عليه.
نعم كان خطراً عليهم فقتلوه وحُلَّ اللغز. كافح وناضل العراقيون آلاف السنين ليأتوا بقائد مثل عبدالكريم قاسم وحينما جاء، قتله الذين يناضلون من اجل عبوديتهم فصح فيهم قول الرصافي:

عبيد الأجانب هم ولكن　　　　على أبناء جلدتهم اسود

قُتل عبد الكريم قاسم وهو يبتسم بحنان !
ومنحنا بذلك خطيئة أزلية.

دلير مصطفى
مهندس كردي عراقي
مجلة الموسم، العدد 32، عام1997، ص 49.

***********

حين عاد القتلة من حفلة الدم الوحشية، بعد دفن جثة الزعيم عبد الكريم قاسم في ضواحي ديالى، فوجئوا باختفاء الجثة، وأعلنت يومها حالة طوارىء، من قبل دولة كبرى، بمقاييس البلدان النامية بحثا عن جثة هاربة للزعيم الذي ظل حتى اللحظة الأخيرة من حياته يرفض حوار السلاح، هو المحارب النظيف، الذي لم ينجب ( أطفالا بعد منتصف الليل) في ثكنة كما كان يفعل الشباطيون، والعقداء الغجر، وفرسان الفصاحة والتشهير!.
وحين ألقوه في النهر، كي لا يصير رمزا، لم يكونوا يدركون، لسذاجتهم، انهم صنعوا رمزا أبديا، وان المخيلة العراقية منذ أقدم العصور تربط بين الزعيم المنقذ وبين الأنهار المقدسة، وان أكثر حالات الانتظار قداسة عند العراقيين تلك التي تتم عند حافات الأنهار، وغياب جثة القائد في الأساطير والحكايات العراقية، يجعلها حاضرة أبدا، ويخلق فكرة الانتظار المثمرة، والأمل الإيجابي بالعودة، ويحولها إلى رمز.
هل واجه الزعيم قوى سياسية وأحزابا فقط، أم انه واجه قوانين تأريخية، إجتماعية، ورغبات منفلتة في مرحلة تحول، وانهيار مجموعة قيم، وأنماط ثقافية سائدة، وتفسخ اجتماعي، سياسي، أخلاقي، ثقافي؟. في مثل هذا النوع من المراحل العاصفة التي تهب على المجتمعات، في المراحل التي تعقب الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو الثورات، والهزات الاجتماعية العاصفة، يحصل ما يسميه علماء الاخلاق بحالة فقدان المعايير(Normlessness ) التي تؤدي إلى ضرب من العدمية السياسية، والإخلاقية، وانهيار منظومة المثل والأعراف السائدة، وفقدان المقاييس.

وفي مثل هذه الظروف الزلزالية العاصفة لا تتأسس القوانين، أو الدساتير، لأن الفورة الاجتماعية الجامحة لم تستقر بعد، ولأن الدساتير التي توضع في مثل هذه الأجواء لا تعكس بصورة دقيقة رغبات وقيم وحقوق الناس أو الشرائح الاجتماعية التي تمر في حالة إزالة وتراجع، وبروز قيم، وصراع آراء ومصالح جديدة، وفئات تتقدم وأخرى تتراجع، ونظام وأفكار وإخلاق يصعد في مشاهد عنف تاريخي جبار.
ولقد اثبت الزعيم عبد الكريم قاسم بعدم سنه دستور دائم للبلاد (في تلك الظروف) ذروة الوعي الحقوقي، وشجاعة المشرع، لأننا لا نستطيع ان نقيم حفلا موسيقيا حالما على ظهور التماسيح!. وكان يريد أن يهدأ التاريخ من عربدته ويراهن على الأيام، ولم يكن يراوغ، لأن الدساتير تعكس مرحلة الاستقرار النسبي لمجموعة نظام القيم، والحدود الفاصلة بين الأعراف، واستقرار المعايير حتى وان في مرحلة محددة من الزمن. ولا توجد أمة من الأمم شرعت دستورها الدائم في ظروف الاضطراب لأن في صراع المعايير، وانفلات القيم لأكثر من الدم، وسيكون التمييز صعباً بين المسرح السياسي ومسرع الدعارة لأن الذي يحدث هنا يحدث هناك في عدمية مكتسحة.
ولكن هذا الرجل المشتبك في صراع أسطوري، كأحد آلهة الإغريق، في صمت خرافي، وكبرياء حزين، مع هذه الأقدار الكبرى، حين يعود إلى منزله ليرتاح يجدنا قد حرمناه حتى من النوم الهادئ من أجلنا، واحتللنا وسادته، آخر مساحة للدموع السرية لأبطال الملاحم حين يعودون من معارك التاريخ الكبرى.
(تقرر وضع المناشير في غرفة عبد الكريم قاسم، بواسطة أحد الأطفال(؟).... الذين اعتادوا الدخول والخروج إلى بيت حامد(؟).... ودسها على سرير الزعيم.... ولدى دخول الزعيم إلى غرفته فوجئ بحزمة مناشير مخبئة تحت الفراش.... فلم نلاحظ رد فعل ضد القائمين بهذا العمل وهم معروفون لديه ولدى عائلته (؟)
أخيرا من قتل الزعيم عبد الكريم قاسم؟.

* نحن جميعا شركاء،
سواء الذين أطلقوا عليه الرصاص، أو الذين أطلقوا الدموع،
أو الذين صمتوا ولم يتحركوا لمنع تلك الجريمة،
أو الذين حاولوا من قبل ومن بعد قتل الزعيم الفكرة، والرمز.

كان الزعيم يستطيع صباح يوم الجريمة أن يقود هجوما مدرعا من داخل وزارة الدفاع، ويفتح مجزرة لو أراد، لكنه قرر الاستشهاد، في لا وعيه، وضميره وبطريقة من الصعب جدا أن يفهمها الرجال الصغار.

ايها الزعيم،

أنت ترقد في قاع النهر ممزوجا بطين وأساطير الأنهار المقدسة،

وسنظل ننتظرك، نحن الأبناء التعساء الذين أحببتهم كثيرا، على ضفاف الأنهار،

وعندما ستخرج إلينا يوما،

سنفرش قمصان اليتامى تحت قدميك،

لكي تمر أيها الصديق!.

حمزة الحسن

أديب وروائي عراقي.

في مقال: إنصافاً للرجل وللتاريخ، الغد الديمقراطي، العدد 121، تموز 1995.

***********

ماذا كان يدور في ذهن قاسم لحظة إعدامه؟

يقول طالب شبيب: وفي كل الأحوال فقد كان قاسم لا يستحق المصير الذي آل إليه ولا ندري بأي شيء تأمَّل أو فكَّر وهو يستعد لتلقي رصاصات سيطلقها تلاميذ مدرسته الوطنية العسكريين، الذين تمثلوا فوراً بعد قتله بطريقته في الحكم، ولكنهم فشلوا أن يصيبوا ما أصاب من عفوية وشعبية..؟

ويجيب المؤلف الدكتور علي كريم سعيد على هذا السؤال فيقول: لابد أن أسئلة وتوقعات كثيرة جداً مرت بذهن قاسم وهو يترقب خروج الطلقات من فوهات البنادق الموجهة إلى صدره. وربما تسائل: هل يستحق ما اقترفه أو ما قام به من أعمال أن يُقتل بهذه الطريقة؟ ولا بد أن شريطاً قد مر بذهنه وأمام مخيلته منذ أن كان ملازماً، عندما فاجأ تلاميذه بالكلية العسكرية وكان بينهم عبد السلام عارف والبكر وعبد الرحمن عارف وطاهر يحيى ومحي محمود والدراجي وطاهر وفاضل عباس المهداوي وغيرهم، فاجأهم بحديث ولغة غير معهودة داخل الجيش، وكان أول ضابط يقوم بذلك، حدثهم عن الوطنية والإستعمار البريطاني ووعدهم بيوم يتمكنون فيه بطرد العسكريين الأجانب من البلاد.

لا بد أن يكون قد تذكر إضافة لذلك معارك كردستان ثم حرب فلسطين وتحريره لقلعة كيشر والبيارات وإبداعه في نقل القوات خلال المواجهة مع الإسرائليين، ومخالفته للقيادة العسكرية العربية عندما خطط سراً لفك الحصار عن الجيش المصري المحاصر بالفالوجة، وتنسيقه مع عفيف البزري رئيس أركان الجيش السوري وعبد الحميد السراج في (المفرق) على مساعدة سوريا في حال تعرضها للإحتلال من قبل الجيش العراقي الذي كان بإمرة الإنكليز، وإنقاذه لبغداد من الفيضان عام 1954 وتأسيه لحركة الضباط الأحرار التي وصل عدد منتسبيها إلى حوالي مائتي ضابط مختلفي الإتجاهات بما في ذلك خلية بغداد المهمة التي قادها رفيق دربه رفعت الحاج سري، ثم قيادته ثورة 14 تموز، ومشاريعه في خدمة الفقراء التي تركزت على بناء المدارس وإيصال الكهرباء للريف والأحياء الفقيرة وبناء المساكن الشعبية والمعامل وإيجاد مناصب العمل ومشاريع الري وتوزيع الأراضي على مئات الآلاف الفلاحين وتعويض صرائف بغداد بمساكن شعبية، وتوسيع الجامعة والمعاهد وصار الدخول لها بواسطة الإجتهاد والمعلامات وليس المحسوبية والقبول الخاص أو الإستثنائي. وسن قانون رقم 80 الذي أمم أكثر من 99.5٪ من الأراضي العراقية وجلب أساتذة مصريين لسد نقص المعلمين بعد توسيع المقبولين في المدارس. وسلَّم مصر جميع الوثائق التي عُثِر عليها في الخارجية العراقية وتخص مصر وسوريا خصوصاً التي تتعلق بحلف بغداد والقواعد الصاروخية النووية في باكستان وتركية. وأسس جيش التحرير الفلسطيني. وبإقتراح من حكومته تأسست منظمة أوبك. وأسس صناعة الصلب والإسمنت والكيمياوية. وتضاعف دخل العراق واشتدت حركة السوق والبيع والشراء. وأبعد الطابع الأسري والطائفي، الذي اعتمده الإنكليز، عن السلطة. واخرج العراق من منطقة الإسترليني محرراً الإقتصاد العراقي من التبعية والهيمنة وبدلاً من ذلك جعل غطاء العملة العراقية ذهباً يعادلها تماماً، فلم يطبع أوراقاً ولم ينتفع ولم يدع غيره ينتفع بصورة غير مشروعة من أموال الوطن. ولم يخض حروباً بالنيابة، وغير ذلك كثير وكثير، مما يؤكد أن خصومه لم يعترضوا عليه لأسباب تتعلق بالسلوك بقدر ما كان صراعاً على توزيع المراكز في السلطة، فاستعانوا بجهات إقليمية ودولية لها مصالح في العراق لإسقاطه، فتتالت عليه الضربات والمشكلات المرتبة والتي انتهت بسقوطه، إلى درجة أن السفير البريطاني في العراق وصف حالة عبد الكريم قاسم بذكاء قائلاً عنه أنه: "فقد القابلية للتغلب على مشاكله".

ويذكر أن وزراء عبد الكريم قاسم أودعوا معتقل معسكر الرشيد وتم التحقيق معهم فوراً فتبين أنهم لم يرتكبوا أية مخالفات شخصية، دخلوا وزاراتهم وخرجوا منها دون أية مكاسب شخصية أو تجاوزات قانونية.

الدكتور علي كريم سعيد

باحث عراقي، في كتابه الموسوم:

عراق 8 شباط في ذاكرة طالب شبيب، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1999، ص114.

***********

إنه حان الوقت لنعيد لعبدالكريم قاسم إعتباره ونسمي الأشياء دونما أن نغفل ظروف ذلك الزمن ونوعية تحالافاته وعلاقاته.. كان عفيف اللسان نزيه الكف لم تذكر خطبه المسجلة كلمة شائنة في حق خصومه ولم تذكر دفاتره انه حقق جاهاً أو مالاً لنفسه أو لعائلته من وراء مناصبه.. مات كما لم يمت غيره من صناع تاريخ العراق، وحيداً دونما جاه أو قصور أو أطيان، أو حتى ملابس مدنية، ودونما أحزاب ومتحزبين ومليشيات، بل دونما زوجة أو وريث من صلبه.. بل سيذكر التاريخ إن الرجل الذي فجر الثورة وأسس الجمهورية وحالف الفقراء ووهب الوطن كل حياته لم يجد في أرض العراق الواسعة مترين من الأرض ليحتضنا جثته المثقوبة بالرصاص، وفضل رفاق الأمس في ظاهرة تكشف قلة الوفاء وسيطرة النوازع الإنتقامية، ان يرموا بالجسد في النهر ليكون طعاما للأسماك، حتى لا يعود العراقيون ذات يوم حينما يعود الوعي الغائب أو المغيب قسراً، إلى الترحم على رجل لم يبخل على أهله بشيء فبخل الأهل عليه بكل شيء بما في ذلك القبر!

عبدالله المدني

كاتب بحراني، (14 تموز وصورة قاسم)،

جريدة الحياة 1994/7/14.

# الــخلاصة

كانت ولادة الدولة العراقية عسيرة منذ البداية، إذ تمت من خلال عملية جراحية قيصرية. فبدأت بالحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني وتحريره من الحكم العثماني التركي، ثم ثورة العشرين (30 حزيران 1920) التي كانت السبب الأساسي لتأسيس الدولة الحديثة على أيدي الإنكليز والضباط الشريفيين والملك فيصل في ظروف صعبة بالغة التعقيد. لذلك ولدت الدولة العراقية في ظروف قاسية، ناقصة الإستقلال والسيادة الوطنية. وكذلك تطورها كان عسيراً حيث مر عبر انتفاضات شعبية ووثبات وطنية وإنقلابات عسكرية طيلة العهد الملكي من أجل إستكمال نواقصها.

كانت السنوات العشر الأولى هادئة نسبياً بفضل قيادة ودهاء وحكمة الملك فيصل الأول، الذي اعتمد أسلوب التطور السلمي التدريجي لبناء الدولة ومؤسساتها، حيث استطاع بحنكته أن يهدئ قادة المعارضة ويخفف من اندفاعهم، ناصحاً إياهم أن لا يقوموا بعمل يسيء إلى أمن وتطور البلاد، يطمئنهم أن كل ما يبتغونه سوف يتحقق ولكن مع الزمن على شرط أن لا يلجئوا إلى العنف. فكان يلتقي باستمرار مع مختلف الأطراف السياسية والدينية ورؤساء العشائر ويحاورهم ويبني الجسور معهم. وبهذا الأسلوب استطاع فيصل أن يبني مملكة حديثة بمؤسساتها الدستورية بدون هزات عنيفة خلال حكمه. ولكن لسوء حظ الشعب العراقي أن توفى الملك عام 1933 في وقت مبكر من عمره وقبل أن تكتمل الديمقراطية ومؤسساتها المدنية ولتصبح تقليداً يحترمه القادة السياسيون، سواءً في السلطة أو المعارضة.

وبعد وفاة فيصل الأول، تولى العرش ابنه الملك غازي الذي كان مليئاً بالحماس والوطنية وحب الشعب، إلا إنه كان يفتقر إلى النضج والثقافة

والخبرة السياسية. ومن أخطاء الملك الشاب القاتلة أنه أعلن العداء صراحة للإنكليز وأبدى ميلاً واضحاً إلى دول المحور وعلى رأسها ألمانيا النازية، أيام الصراع العنيف بين دول المحور ودول الحلفاء، الأمر الذي أدى إلى مصرعه في حادث مأساوي يعتقد أنه دبر له بدهاء للتخلص منه عام 1939.

بعد مقتل الملك غازي، تسلطت على الحكم مجموعة محدودة من السياسيين سرعان ما نشبت بينهم صراعات سياسية بسبب المنافسة على الحكم أدت إلى بروز عبدالإله الذي كان وصياً على العرش، ونوري السعيد الذي صار رئيساً للوزراء لأربعة عشر مرة. وتسلط هذا الثنائي على السلطة لمدة عشرين عاماً. وكان نوري السعيد هو الرئيس الفعلي للحكومة حتى في الأوقات التي ما كان فيها على رأس الحكومة.

تخلت قيادة السلطة بعد وفاة الملك فيصل الأول عن سياسة اللقاء والحوار مع قادة المعارضة التي تبناها الملك الراحل، فاعتمد الوصي ونوري السعيد على سياسة القمع والسجون والتنكيل والتعذيب وحتى الإعدام وإسقاط الجنسية عن كل من يبدي معارضة لسياساتهما. وكان السعيد يعتقد واهماً أن "دار السيد مأمونة" حسب تعبيره المعروف، أي لا خطر على سلطته معتمداً وبثقة عالية على القوات المسلحة في قمع المعارضة وعلى رجال الإقطاع في إدارة السلطة. ورغم كون الدولة كانت ديمقراطية ودستورية في الظاهر، إلا إنها كانت ديكتاتورية إقطاعية في الجوهر.

خلال أربعة عقود من الحكم الملكي، حصل تطور كبير في المجتمع العراقي، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، إلا إن السلطة الملكية رفضت بشدة إجراء أي تغيير ديمقراطي في إشراك المثقفين والطبقات الصاعدة، البرجوازية خاصة، والفئات المثقفة في السلطة بما يلائم هذا التطور ووقفت بشدة ضد أي تغيير ديمقراطي ولو تدريجي. إضافة إلى ما تقدم، كان نوري السعيد وعبدالإله يعلنان بصراحة سياسة موالية للإستعمار البريطاني وضد تطلعات الشعب العراقي والشعوب العربية والسلام العالمي وفق المفهوم السائد آنذاك. فكانت سياستهما ترمي إلى ربط العراق بالمعاهدات الإستعمارية المذلة والأحلاف العسكرية المجحفة. ولم يكن نوري سعيد يهتم بالإعلام المضاد، فلم يعر اهتماماً بلقاء معارضيه

ليشرح لهم أغراض وفوائد علاقاته بالغرب، أو يهتم بإقناعهم بجدوى سياساته تلك.

كذلك تبنت السلطة الملكية–السعيدية موقفاً معادياً لتطلعات الشعوب العربية أيام كان الجو العام في المنطقة العربية في غليان وبلغ الأوج في موقف السلطة المؤيد للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بعد إقدام الرئيس المصري جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس، ذلك الموقف الذي دفع عدداً كبيراً من الضباط العسكريين من مختلف الاتجاهات السياسية في الانتماء إلى تنظيمات الضباط الأحرار. وكذلك قيام الأحزاب الوطنية والقومية المعارضة بتشكيل جبهة الإتحاد الوطني عام 1957، وتبنى التنظيمان، العسكري والمدني، إسقاط السلطة بالقوة لغياب الوسائل السلمية في تحقيق التغيير المطلوب.

لم يستجب الحكم الملكي لتلبية حاجات جماهير الشعب المعيشية ومتطلبات التطور التاريخي وقد بلغ الأمر إلى أن استنفد هذا الحكم مبررات وجوده. لذلك سقط في صبيحة يوم 14 تموز 1958 بزحف القوات العسكرية على العاصمة بغداد. وربما كانت العملية إنقلاباً عسكرياً في ساعاتها الأولى، ولكن بعد إذاعة بيانها الأول اندفعت الجماهير الغفيرة في جميع المدن العراقية لتأييدها بحماس ودعمها وأحالتها إلى ثورة شعبية، بحيث لم يتجرأ أي مؤيد للحكم الملكي أن يتقدم للدفاع عنه. وبذلك حولت الجماهير تلك العملية من إنقلاب عسكري إلى ثورة شعبية وبقيت كذلك حتى إغتيالها في إنقلاب 8 شباط 1963. كذلك المنجزات التي تحققت بعد تلك العملية أعطتها صفة الثورة حسب شهادة عدد من الباحثين الأكاديميين الأجانب.

واجهت الثورة عبئاً هائلاً من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أرادت القيادة السياسية الجديدة بقيادة الزعيم عبدالكريم قاسم حل معظم هذه المشاكل وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والمنجزات وفي غضون فترة قصيرة. كل ذلك أدى إلى حصول صراعات بين طبقات وشرائح المجتمع، بين المستفيدين من هذه المكاسب مثل الطبقات الفقيرة، الفلاحين والعمال والطلبة، والمرأة من جهة، والمتضررين منها مثل شيوخ الإقطاع والملاك الكبار والشركات النفطية الاحتكارية والقوى

الأجنبية. ولعل من أكبر أخطاء قاسم التي عجلت بسقوطه هو القانون رقم 80، ومطالبته بالكويت رغم أنه لم يحرك جندياً واحدا لتحقيق مطلبه هذا.

احتدم الصراع الدموي بين أطراف الجبهة، أحزاب التيار القومي العربي التي أرادت الوحدة الفورية الإندماجية مع العربية المتحدة من جهة، والأحزاب والأطراف الوطنية الأخرى التي رفعت شعار الإتحاد الفيدرالي والتركيز على التنمية وحل المشاكل الوطنية أولاً، وثم تحقيق الوحدة العربية فيما بعد وتدريجياً وبأسلوب ديمقراطي من جهة أخرى. كما وأنعكس هذا الصراع على قيادة الثورة من العسكريين منذ أيامها الأولى حيث انشقت إلى جناحين: جناح مؤيد إلى عبدالكريم قاسم، والآخر مؤيد إلى عبدالسلام محمد عارف، انتهى إلى تنحية عارف. لقد لعبت القيادة المصرية الناصرية دوراً فعالاً في خلق هذا الصراع ضد الثورة العراقية وذلك عن طريق تحريض الضباط القوميين وتدبير المؤامرات ودعمها مالياً وعسكرياً وإعلامياً وسياسياً، مما خلقت إرباكاً للثورة وعرقلت مسيرتها ومهدت الطريق لإسقاطها.

كذلك الدول الإقليمية، إيران خاصة، التي أصابها الذعر والخوف من وصول عدوى الإجراءات الثورية مثل الإصلاح الزراعي إلى بلدانها، والدول الغربية التي خافت على مصالح شركاتها النفطية الاحتكارية وخاصة خوفها من قانون رقم 80. وقد أصاب الهلع مختلف الأطراف، الداخلية والخارجية، من اتساع نفوذ وشعبية الحزب الشيوعي واحتمال صعوده للسلطة. واشتد هذا الصراع في أوساط العسكريين القوميين مما دفعهم للقيام بحركات مسلحة ضد قيادة الثورة كما حصل في حركة الشواف في الموصل في آذار 1959. وهذه الحركة دفعت حكومة الثورة إلى إعدام العديد من القائمين بها والمخططين لها من الضباط، الأمر الذي دفع الضباط القوميين الآخرين بشكل أكثر للتخطيط من أجل الإطاحة بالسلطة للثأر والانتقام لرفاقهم من قاسم والشيوعيين. إن حصول الحزب الشيوعي العراقي على شعبية واسعة بين الجماهير قد أثار الرعب والهلع في نفوس جميع الأطراف المعادية للشيوعية في الداخل والخارج، مما أدى إلى تحالف أكثر من أربعين جهة دولية وعربية وعراقية ضد الثورة وتكللت تلك الجهود في الإنقلاب العسكري الدموي يوم 8 شباط 1963، بالإطاحة بحكومة الثورة وقتل قادتها وعلى رأسهم الزعيم عبدالكريم قاسم.

لم يكن التأخير في إنهاء الفترة الإنتقالية، والمباشرة بإجراء الإنتخابات البرلمانية، سبباً للإطاحة بالثورة كما يعتقد البعض، لأنه لو أجريت هذه الإنتخابات وتم بناء المؤسسات المدنية الديمقراطية بعد سنة من عمر الثورة، لحقق قاسم نصراً ساحقاً بإنتخابه رئيساً للجمهورية لِما كان يتمتع به من شعبية واسعة. وكذلك كان من السهولة أن يحرز الشيوعيون على أكثر من نصف المقاعد البرلمانية. وهذا يعني قيام حكومة يسارية بأغلبية شيوعية في العراق، الأمر الذي لا يمكن أن تتساهل معه الجهات الدولية والإقليمية في مرحلة الحرب الباردة، حتى ولو كانت منتخبة ديمقراطياً. ولو تحقق ذلك لعجَّل بالإنقلاب العسكري ضد الحكومة الديمقراطية المنتخبة كما حصل في إيران ضد حكومة مصدق عام 1954، وحكومة السيلفادور الليندي في شيلي عام 1973 وغيرهما من الأنظمة الديمقراطية التي أطيح بها بإنقلابات عسكرية من تدبير المخابرات الغربية والرجعية الداخلية، إذ لم تكن الديمقراطية تحظى بالإحترام والدعم في تلك المرحلة المتخلفة، ولم يكن ممكناً السماح لحزب شيوعي أن يحقق هذه المكانة السياسية في العراق حتى ولو جاء للحكم عن طريق صناديق الإقتراع السري، لأن العراق يمثّل قلب الشرق الأوسط والغني بثرواته النفطية في وقت كانت الحرب الباردة على أشدها.

وبناءً على ما تقدم، كانت ثورة 14 تموز 1958 حتمية بسبب سياسات حكومات العهد الملكي المعارضة للتغيير التدريجي سلمياً، وكذلك سقوطها كان حتمياً بسبب تعقيدات الوضع وعدم النضج السياسي لدى القوى الوطنية والقومية، وتشابك المصالح الطبقية والشركات الإحتكارية والحكومات الإقليمية والدولية، وتخلي الديمقراطيون عن عبدالكريم قاسم وعاداه العسكريون القوميون، مما أدى إلى تحالف الجهات الخارجية والداخلية ضده، وتكللت تلك الجهود بإنقلاب 8 شباط 1963 الذي أطاح بالثورة وأجهض تجربة تقدمية رائدة لو كتب لها الإستمرار لحقق العراق قفزات كبرى في طريق الديمقراطية والتقدم والإستقرار. ومنذ ذلك اليوم (8 شباط 1963) تسلطت على العراق فئة الأقلية من التيار القومي العروبي التي ربطت آيديولوجية القومية العربية بالديكتاتورية والعنصرية والطائفية. وبلغ الظلم أقصاه في عهد صدام حسين الذي زج بالبلاد في حروبه العبثية وأتى على كل ما بنته الأجيال السابقة من عمران.

وإذا ما أردنا تجنب تكرار دورات العنف بعد سقوط النظام البعثي الصدامي وتحقيق الإستقرار والتقدم والرفاه الإقتصادي، ونظراً لتبوء الديمقراطية المكانة المحترمة في العالم اليوم، وانتهاء الحرب الباردة وحصول قناعة لدى الأغلبية أن الديكتاتورية هي سبب الكوارث، لذلك يجب اختيار النظام الديمقراطي التعددي الفيدرالي في عراق ما بعد صدام وتبني سياسة التسامح وحق الإختلاف وتجنب التمييز الطائفي والعنصري، والتركيز على الهوية الوطنية العراقية دون إلغاء خصوصية التنوعات القومية والدينية والمذهبية، وإقرار الحقوق القومية لمكونات الشعب العراقي، ومنع تسييس العسكر، وتحريم العنف المسلح في حل الخلافات السياسية، ومنع منتسبي القوات المسلحة من ممارسة السياسة. أما إذا رغب أي عسكري في ممارسة العمل السياسي، فعليه أن يستقيل من القوات المسلحة ويتفرغ لعمله السياسي. وتبقى ثورة 14 تموز 1958 علامة مضيئة ومن أبرز الأحداث الوطنية التاريخية الكبرى في تاريخ العراق الحديث.

# الملحق- مقالات

بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، نشر عدد من الكتاب الأفاضل مقالات نقدية عنه، تضمنت ملاحظات مفيدة وانتقادات بناءة لا يستغنى عنها. كما واستلم المؤلف عدداً من الرسائل من الأصدقاء، أبدوا فيها ملاحظاتهم القيمة عما ورد فيه وتصحيحات لأخطاء طباعية. وهذه المقالات والرسائل أفادت كثيراً في تنقيح وتحسين الطبعة الثانية الموسعة التي بين يدي القاري الكريم. ونظراً لأهمية هذه المقالات النقدية، والتي تعتبر مكملة لما طرحه المؤلف، لذا رأينا إعادة نشر عدد منها في هذه الطبعة وذلك لتعميم الفائدة.

| المقالات | الكاتب |
| --- | --- |
| 1- ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم | د. احمد النعمان |
| 2- مراجعة كتاب: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبدالكريم قاسم | د.محمد الربيعي |
| 3- قراءة في كتاب الدكتور عبدالخالق حسين | د. رياض الأمير |
| 4- مطالعة في كتاب الدكتور عبد الخالق حسين الصادر تحت عنوان ثورة 14 تموز | عادل حبه |
| 5- سمو أسطورة خالدة<br>تعليق على كتاب الدكتور عبد الخالق حسين:<br>ثورة 14 تموز العراقية، وعبد الكريم قاسم | محمود سعيد |

# ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم

عرض لهذا الكتاب يقدمه د. احمد النعمان

هل ستعيد الجمهورية الخامسة بعد سقوط الدكتاتورية اخطاء الجمهورية الاولى؟!

(اليوم يتساءل المرء إن كانت امريكا وبريطانيا هما غيرهما بالأمس؟! كثير من العراقيين يعودون منذ مدة للحديث عن ثورة تموز كأهم محطة في تاريخ بلادهم الحديث, يعودون بدافع الحسرة تارة وتارة بدافع اخذ العبرة والدرس لبناء العراق الجديد حين يقيض له الخروج من محنته.)

(من كلمة الغلاف الأخير)

صدر كتاب الباحث العراقي الدكتور عبد الخالق حسين لتوه, (عام 2003) عن (دار الحصاد للنشر والتوزيع) في سورية. ويقع الكتاب ب 232 صفحة من الحجم الكبير, وبطباعة انيقة. وسرعان ما نفد من الاسواق او كاد, سيكون سعيدا من يحالفه الحظ باقتناء نسخة منه ان وجدت لموضوعيته العالية وشفافية بحثه.

يتسم الكتاب الآن في ظل التحولات الراديكالية في العراق بعد سقوط الجمهورية الرابعة لاعتى نظام دكتاتوري لربما في التاريخ, يتسم باهمية استثنائية على خلفية هذه الاحداث. والتي تنبأ بها المؤلف علنا او ايماء وكان صادقا في التحليل. وثورة تموز التي كالقطة اكلت اطفالها تنهض من جديد وكطائر العنقاء, في ميلادها ال 45, ووأدها الأربعين! فهل سيتيح التاريخ للعراق ان يكمل في القرن الواحد والعشرين ما بدأ في منصف القرن العشرين؟ هذا ما سنراه في قراءتنا العاجلة الآن.

## محتويات الكتاب

ينقسم الكتاب الى قسمين. يضم الاول المقدمة, ودراسات عن ثورة *14* تموز *1958* تتوزع على *10* فصول, فيما كرس المؤلف القسم الثاني لدراسات عن الزعيم عبد الكريم قاسم, من ثلاثة فصول تتوجها الخاتمة حيث يورد الدكتور عبد الخالق حسين اهم استنتاجات بحثه.

كتب عن الجمهورية الاولى التي تزعمها الجنرال عبد الكريم قاسم منذ فجر ثورتها في الرابع عشر من يوليو – تموز 1958 ولغاية انقلاب 8 فبراير – شباط 1963 الكثير, وسيكتب عنها اكثر في غياب تاريخ العراق المعاصر او تزويره. غير ان الكتاب الذي نحن بصدده الآن لربما واحد من اهم المصادر الموضوعية لهذا الحدث في التاريخ العراقي الحديث. ومما لفت نظري وانا بصدد دراسة الكتاب: المنهجية الدايلكتيكية لربط الاحداث ببعضها بمعزل عن الاعجاب الشخصي بشخصية الزعيم قاسم من قبل المؤلف. وهو إذ يعتبر ( ان ثورة 14 تموز 1958 من اهم الاحداث العاصفة في تاريخ العراق الحديث, بعد ثورة 30 حزيران 1920 ) كما جاء في مطلع المقدمة (ص 5), فالمؤلف يثبت بان الثورة التي اسقطت الملكية في العراق واقامت الجمهورية الاولى: (مكملة لثورة العشرين. ونقلة جديدة في التحولات التاريخية) للبلاد كما يقول.

العراق الذي حوله الطاغية صدام حسين الى مقابر جماعية وسجون فوق وتحت الارض, يرجع المؤلف جذور ذلك الى وأد الثورة واختطافها لتأسيس دوامة العنف البعثفاشي وطاحونة الدماء: ( ان العنف الدموي العاصف قد تعاظم ابتداء من انقلاب 8 شباط 1963 , حيث تناوبت الانقلابات العسكرية حتى بلغ العنف ذروته بعد مجيء النظام البعثي الثاني في تموز 1968 وبلغ الاوج بعد ترأس صدام حسين لرئاسة الجمهورية العراقية عام 1979, وحروبه العبثية وسياساته الطائشة) ص6

الفصل الاول مكرس لمعلومات اولية عن الثورة, ويفند رأي بعض القائلين بانها انقلاب؟! ويعرج المؤلف على تنظيمات الضباط الاحرار, والبيان الاول, وكيف ان عبد السلام عارف ادعى كتابته! وهنا يمكن

الاتفاق تماما مع المؤلف بان عبد السلام عارف الامي لحد الضحك ليس بامكانه ان يكتب جملة مفيدة في اللغة العربية! ويوغل د. عبد الخالق حسين في كتابه مع القراء الى اعماق ابعد في التاريخ والتي يكرس لها الفصل الثاني. ويؤكد المؤلف تأثير ثورة اكتوبر البلشفية على ثورة العشرين, حيث نقرأ في الصفحة 22: (ولما انتصرت الثورة البلشفية في روسيا. نشر لينين الاتفاقيات السرية بين فرنسا وبريطانيا (سايكس بيكو) والظلم الذي لحق الشعوب العربية من جراء هذه الاتفاقيات. وكرد فعل لفكرة الاستعمار البريطاني الاستيطاني للعراق وظلم المستعمر ونشوء الوعي الوطني والقومي اندلعت ثورة العشرين التي كلفت الانكليز ثمنا باهضا.)

يبحث المؤلف في الفصل الثالث الاسباب التي ادت الى ثورة 14 تموز 1958 ويؤكد: (ان ثورة 14 تموز كانت الابنة الشرعية لثورة العشرين (30 حزيران 1920) ص23 ويفند الراي الانهزامي المحبط والذي يحمل الثورة تبعات حزب البعث وتسييس العسكر, واذا كنا لا نتفق تماما مع المؤلف بان كل ما حصل للعراق والثورة بالذات هو جراء المؤآمرات الخارجية ونشوء بوادر الفاشية الجديدة المتمثلة بالبعث, في الداخل واخطاء القوى الوطنية في العراق, الا ان القارئ لا يمكن اغفال استنتاج المؤلف بانه في اية ظروف صعبة ومعقدة: (يلجأ قطاع واسع من الناس الى الايمان بالخرافات والتفسيرات الغيبية, فيفسرون ما حصل ( يقصد المؤلف الأنتكاسة) انها (عقاب من الله تعالى لابتعادنا عن تعاليم الدين وانه امتحان لنا بهذا البلاء)

ما اشبه اليوم بالأمس فاليوم ايضا تظهر بوضوح تلك الاتجاهات الفكرية الخاطئة! وان كان جوهرها بسيطا لاناس بسطاء من سواد الناس الا ان وراءها كما اعتقد يكمن خطر الاصولية الدينية التي تكفر كل شيء وكل انسان لا يسير معصوب العينين وراء "جنتهم" المؤجلة الى يوم يبعثون! ونستشف مع المؤلف بان خطر دكتاتورية جديدة باسم الدين "حجابا" قائم وسيظل لوقت طويل.

يتحدث المؤلف في الفصول: الرابع والخامس والسادس عن منجزات الثورة, وموضوعة الديموقراطية والوحدة العربية. أي تلك القضايا التي

جرى الاختلاف عليها بين القوى الوطنية ببعضها وبين هذه والحكم الجديد بزعامة عبد الكريم قاسم.

وهنا يوزع المؤلف اللوم على جميع القوى لتعثر الديموقراطية وعدم اجراء انتخابات برلمانية في البلاد! واذا كان استعراض الاحداث في الكتاب قد سار بشكل موضوعي الا ان توزيع اللوم بالقسطاط على الجميع لا يقارب الحقيقة تماما, فالزعيم كان يحكم لوحده تقريبا وان السلطة اية سلطة تتحمل المسؤلية اكثر من اية معارضة لا سيما اذا اعطيت الوقت الكافي تلك السلطة لاصلاح الاخطاء والهفوات. وقد كانت 5 سنوات كافية جدا للانتقال الى الحكم المدني والحياة البرلمانية الديموقراطية. بالطبع لا يمكن تجاهل العوامل التي طرحها المؤلف كعقبات في سبيل تحقيق تلك المهمات.

## الحركة الكردية والزعيم وثورة تموز

هنالك قضيتان بقدر ما هما مهمتان, فانهما معقدتان في العراق لا يمكن لاية سلطة ان تتجاهلهما. وهما: الحركة الكردية والمسألة الطائفية. والدكتور حسين قد اشبع المسألة الطائفية حقها وبموضوعية عالية. ويمكن ان ننصف الزعيم قاسم والمؤلف معا من أي شعور طائفي باي اتجاه كان. الا ان البحث كان منحازا لقاسم بعض الشيء بالنسبة للاكراد. صحيح ان الحركة الكردية كانت وما زالت عشائرية. وتتسم بكثير من الشوفينية ونزعة الإنفصال. وصحيح ايضا انها تعاونت مع الشيطان في سبيل تحقيق اهدافها والتي لا احد ينكر جوهرها التحرري العادل بما في ذلك المؤلف, ولكن والحق يفرض القول ايضا: ان الحركة الكردية العراقية كانت ولحد انهيار البعث والطاغية صدام ومنذ الاربعينات تحت رصاص حكام العراق العرب اصلا. ومن يعتقد ان امة لاقت مثلما لاقته الامة الكرية في حلبجة والانفال يمكن ان تنسى او تصفح فهو ساذج جدا. ومن يعتقد ان بحر الدماء الذي يعيش الاكراد علية تجففه شعارات وحدة تربة الوطن فهو خاطئ ايضا.

وهنا يطرح المؤلف مسألة لا يمكن تفنيدها قط, اذ يقول في الصفحة 110 من كتابه: (لقد تدخل الشوفينيون من الجانبين العربي والكردي وعملوا على عزل الثورة عن حليفها الكردي وتصعيد التوتر بينهما الى حد الاقتتال.)

ويربط المؤلف المسالة الوطنية العراقية بما فيها المسالتان المذهبية والقومية بالوضع الراهن بعد سقوط الحكم البعثفاشي فيقول محقا: (لقد آن الاوان. . . الى التفاهم والحكمة والصبر والديموقراطية وحق تقرير المصير السبيل الوحيد والاسلم لتجنب البلاد ويلات اخرى وليعيش الجميع بسلام ورفاه وتحقيق العدالة والمساوات في عراق ديموقراطي فدرالي, وطن القوميات المتآخية). ص111

## طروحات صحيحة واخرى تثير الجدل

فصلان اثارا اهتمامي اكثر من باقي الفصول وهما الفصل الثامن: (الثورة والحزب الشيوعي العراقي) والفصل الثاني عشر: (موقف الجواهري من قاسم). ففيما يخص الشيوعيين العراقيين فان الكثير مما ورد عنهم في الكتاب هو وقائع صحيحة وقد كتب عنها الكثيرون بما في ذلك الحزب الشيوعي ذاته. وصوبت مسائل وانتقدت وخطئت اخرى فيما ذهبت اسرار الى القبر مع من كان يحملها. والسبب في ذلك ولست ادري لماذا لا يريد الحزب الشيوعي كتابة تاريخه والذي هو تقريبا تاريخ الحركة الوطنية العراقية.

هنا لا اريد التعمق في هذا الموضوع وانا استعرض كتابا وكاتبا له وجهة نظره التي علينا ان نحترمها, وادع للحزب الشيوعي الكتابة عن ذلك اذا شاء, ولكن هناك بعض المواقف السلبية للزعيم قاسم من الحزب. وهذا لا يعني ان الشيوعي لم يرتكب اخطاء لربما اكثر. ومن ذلك:

1 – شاركت جميع الاحزاب والقوى السياسية في حكومة الثورة الاولى بما في ذلك حزب البعث, فيما اقصي الشيوعيون عنها. لماذا؟!

2– وضع قاسم كافة العراقيل لمنع الحزب الشيوعي من العمل العلني المرخص. واستبدل عنه "دكان السيد داود الصائغ. لماذا؟!

وهنالك مواقف واخطاء اخرى للزعيم لم ترد في الكتاب, او ان وردت فللدفاع عنها. وهنالك خطأ مشترك لقضية مشتركة لا بد من ذكرها ارتكبها قاسم والشيوعي العراقي:

ظن قاسم ان كل الجماهيرية هي له في الشارع العراقي! فيما ظن الشيوعيون انها جماهيريتهم. والحقيقة كانت اوسع الجماهير هي التي تعنى بالولاء للاثنين معا فيما كانت نسبة معينة صغيرة لكل من الطرفين. وعندما لا يزن السياسي ب "ميزان الذهب" القوى السياسية واصطفافاتها

الستراتيجية والتكتيكية او المرحلية عند ذلك تكون نتائجه مبنية على خيال والخيال في السياسة انتحار او اقرب اليه.

## الجواهري وقاسم

شاعر العرب الاكبر محمد مهدي الجواهري, هو سياسي كبير وصحفي محترف بارع وشخصية اجتماعية مرموقة ومحبوبة في عموم العراق. لذا ان عدم اخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل الزعيم سبب باخطاء قادت الى الجفاء بين الطرفين. وكنت قد نشرت مقابلة مستفيظة مع الجواهري في آخر سفرة له لموسكو في اوائل الثمانينات وتحدث مفصلا عن الزعيم وعلاقته به, ولم اجد في ذلك ما يقلل من شأن قاسم. على كل حال الإثنان كانا ضحية حكم واحد هو البعث الفاشي, وبذلك عبرة للمستقبل.

## كلمة لا بد منها

الملاحظات التي اوردتها لا تنقص من اهمية البحث شيئا, ولو كان الموضوع كتابا بسيطا فكان يمكنني ان اتلاشاها, ولكن جدية البحث الذي قام به الدكتور عبد الخالق حسين تحتم علي تناول بحثه بمستوى الجدية رغم اواصر الصداقة التي تربطني بالمؤلف. وكما استخلص المؤلف بعض الاستنتاجات فانا كقارئ استنتج التالي من هذا الكتاب:

1- الجبهة الوطنية باوسع اشكالها هي الطريق الاقصر لاهداف الشعب العراقي.
2- الديموقراطية هي النهج الوحيد لعراق آمن ومزدهر.
3- علمانية الدولة الفدرالية الحل الافضل لمجتمعنا متعدد الاديان والمذاهب والمعتقدات.
4- تحريم حزب البعث كحزب نازي عنصري امر لا بد منه. وقد حرمه الحلفاء بسابقة لم تطرحها القوى الوطنية وان فكرت فيه قواعدها اكثر.
5- الاصولية الدينية هي الخطر المخيم لقيام دكتاتورية دينية.

وكل هذه البنود جاءت في البحث روحا ان لم تكن نصا. فاين منها الاشارة الى بعض السلبيات؟!

اقول في الختام كتب الكثيرون عن الزعيم الخالد عبد الكريم قاسم. وسيبقى هذا الكتاب الذي نحن بصدده واحدا من خيرة المصادر واكثرها موضوعية. وايضا اقول: ان عبد الكريم قاسم قد ولد من جديد في العراق، في الذكرى ال (45) لثورة تموز المجيدة , وفي الذكرة ال (40) لاعدامه في قاعة الموسيقى من قبل الاوباش. ارجو الانتباه في قاعة الموسيقى!!! وايضا اقول: الحقيقة تحجب ولكن لا تموت وها هو الزعيم قاسم يعود الى امته في الوقت الذي يقبع الطاغية في مزبلة التاريخ.

* * *

# مراجعة كتاب: ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبدالكريم قاسم

**محمد الربيعي***

المؤلف: د. عبدالخالق حسين
الناشر: دارالحصاد للنشر والتوزيع، دمشق.
سنة الإصدار: 2003
عدد الصفحات 232 من الحجم الكبير.

تعد مسألة دراسة الشخصيات التاريخية من اصعب الحلقات في اطار دراسة التاريخ الا انها ضرورة خصوصا عندما تكون الشخصية موضع البحث قد صنعت بنفسها واثرت ايجابا او سلبا بالكثير من الاحداث التاريخية. ولربما يكون الزعيم عبد الكريم قاسم (شهيد الوطنية العراقية) من أهم الشخصيات السياسية النظيفة في عراق العصر الحديث، وثورة 14 تموز أهم حدث في التاريخ العربي الحديث ومجد من امجاد العراق الكبرى مهما اختلفت بشانه وشانها الاجتهادات. عن هذا القائد الفذ وعن هذه الثورة المجيدة يكتب الدكتور عبد الخالق حسين بطريقة متميزة يجمع فيها الحقائق المتناثرة هنا وهناك ليدافع عن التاريخ العراقي الحديث ويبعد عنه التشويه، لا سيما ان نظام البعث قد جند جيشا من شرطة الثقافة لتشويه تاريخنا تحت شعار (اعادة كتابة التاريخ). هذا الكتاب ذو العنوان الطويل نسبيا على طريقة البحوث العلمية الرصينة في الدراسات الجامعية، هو كتاب متميز لعدة اسباب: ففي المقام الاول انه مكتوب بلغة واسلوب هما غاية في البساطة والوضوح كما لو انه رواية من النوع التراجيدي الذي يدفعك لمواصلة القراءة بشغف لتصل الى نهاية القصة المأساوية. وفي المقام الثاني انه كتاب عن ثورة كادت تسبب حربا عالمية، اذ دقت طبول الحرب ونزلت القوات الامريكية والبريطانية على عجل في الاردن ولبنان واستنفر الاتحاد السوفيتي قواته المسلحة. ان ثورة تولد كل هذا الزخم تستحق بجدارة التعرف عليها وقائد يثير كل هذا

الجدل حوله نال اوسع شعبية، وواجه الد الخصوم، وتم اغتياله بابشع طريقة من قبل رفاق الأمس يستحق ان يكتب عنه الف كتاب.

يتحدث الكتور عبد الخالق حسين عن الثورة وقد عاصرها وعاش احداثها وهو في عمر الصبى ويؤكد بموضوعية انها ثورة وليست انقلابا عسكريا وبانها الابنة الشرعية لثورة العشرين ووريثتها، مضمونا وفكرا وبأن النظام الملكي نفسه ونوري السعيد تحديدا، هو المسؤول الاول والاخير عن اندلاع الثورة، فالكاتب يعتبر ان نهاية النظام الملكي بدات عمليا برحيل مؤسسه الملك فيصل الاول لذا كانت ثورة تموز ثورة وطنية أصيلة وحتمية فرضتها ظروف تاريخية ملحة نتيجة لاستنفاد دور الملكية التي صارت عقبة كأداء امام التطور الحتمي بحكم التاريخ، وقضت على اي امل في اجراء التغيير المطلوب بالطرق السلمية. وثالثا ولعل هذا اهمها ان الدكتور عبد الخالق استطاع ان يعبرعن حبه لثورة 14 تموز وشخصية الزعيم عبد الكريم قاسم بطرحه كل الادعاءات والاتهامات للثورة والزعيم على بساط البحث وبتجرد من العواطف والمبالغة في تعظيم الافراد عالج كل منها باسلوب جدلي وبطريقة اظهر فيها كيفية تداخل العوامل السياسية والعوامل الشخصية لتنتج ما انتجته من تاريخ لا زال يدغدغ مشاعر العراقيين المعذبين اليوم كي يعودوا الى تلك الايام بعد كل هذا الزمن.

وعبد الخالق حسين طبيب جراح وزميل كلية الجراحين الملكية البريطانية ومارس إختصاصه ما يقارب ثلاثين عاماً وبعد أن تأكد من تقاعد مريح نسبياً تفرغ عن عمله الطبي لغرض الكتابة والبحث في شؤون الديمقراطية وتاريخ العراق السياسي الحديث وهو ينشر كثيرا في ادبيات المعارضة العراقية والصحف العربية ولا يخاف من سلك الطرق الوعرة ويدعو دائما الى ادخال الجدل من دون تعصب والغاء الاخر كعنصر من عناصر التقرب من الحقيقة فعهد الادعاء بامتلاك الحقيقة وتوزيع صكوك الغفران، كما يقول في مقدمة الكتاب، قد ولىّ (أي يكسر ويجبر على قول المثل العراقي الشائع!). وكتابه هذا هو اول كتاب يصدره وهو بالاصل مستند على مجموعة مقالات ومحاضرات عن الثورة ويتحدث عنها كتاريخ حي فيعدد منجزاتها وما حققته من تحولات كبيرة في المجتمع العراقي والتي بقيت تأثيراتها حتى اليوم رغم الانقلابات المضادة ويؤكد ان زعيم الثورة كان عازما على انهاء فترة الانتقال واقامة الحياة

الديمقراطية والمؤسسات الدستورية الا ان الظروف الاستثنائية القاهرة هي التي وقفت حجر عثرة امام تحقيق هذا الهدف الى ان حصلت المجزرة واغتيلت الثورة في 8 شباط 1963. اما بشأن الوحدة العربية فليس أصدق مما قاله الكاتب بانها كانت مجرد شعور رومانسي يراود القوميين العرب لاعادة المجد التليد ولكنها في واقع الامر سارت كما يقول الكاتب الكويتي احمد الربعي على طريقة (انا قاعد فوق الاهرام وقدامي بساتين الشام). ويؤكد الدكتورعبد الخالق ان الزعيم عبد الكريم قاسم لم يكن ابدا ضد مبدا الوحدة ولكنه كان ضد التسرع ويستشهد بقوله (وأحب ان اؤكد لكم ان العراق جزء من الأمة العربية.. وان هذا الوطن شراكة بين العرب والاكراد... واذا تأمنت مصالح العرب في كل دولة وتحررت، فهذا معناه التحرر، واذا تحررت الشعوب العربية كلها في منطقتها فمعناه اتحاد عام والاتحاد لا يقره شخص واحد وانما تقرره شعوب الدول العربية والتي لها ان تقرر نوع الحكم).

ويخصص الكاتب فصلا كاملا ليشرح موقف الثورة من القضية الكردية وأسباب التوتر ومن ثم الاقتتال بين الطرفين وفي هذا الفصل يكشف الكاتب عن مدى حبه للثورة ولعبد الكريم قاسم عندما يقول بشأن انقلاب شباط 1963 باننا خسرنا اعظم ثورة واغتيل انزه زعيم وطني عرفه العراق في تاريخه الحديث، ويقتبس العبارة التالية للقائد الكردي الكبير مسعود البرزاني في تقييمه لعبد الكريم قاسم: (..فمهما يقل عن هذا الرجل فأنه كان قائدا فذا له فضل كبير يجب ان لا ننساه نحن الكرد ابدا. لا شك انه كان منحازا الى طبقة الفقراء والكادحين وكان يكن كل الحب والتقدير للشعب الكردي وكان وطنيا يحب العراق والعراقيين وكان التعامل معه ممكنا لو احسن التقدير).
ويتحدث المؤلف في فصل آخر عن العلاقة بين الثورة والحزب الشيوعي العراقي ويناقش مسألة حساسة وهي هل حاول الحزب الإستيلاء على السلطة في عهد الثورة، الموضوع الذي أثير حوله لغط كبير لحد الآن. وبهذا الخصوص يؤكد (ان سياسة الحزب الشيوعي العراقي منذ اللحظات الاولى لانتصار ثورة تموز كانت تتضمن مثل هذا الفهم، فعندما طرح الحزب ضرورة ازالة التناقض بين قاعدة الثورة وشكل الحكم الذي جاء بعد ثورة تموز، انما كان يعبر عن فهم عميق لأهمية السلطة السياسية ودورها في المجتمع). ويخصص الكاتب للزعيم عبدالكريم قاسم ثلاثة فصول، يتطرق فيها إلى سيرة قاسم بإيجاز شديد ودوره في التحضير

للثورة وقيادتها وثقافته وشخصيته وسياساته وما دار حوله من شائعات وشبهات وأقاويل وأسماء وألقاب ولماذا كسب شعبية واسعة قلما تمتع بها أي زعيم سياسي آخر في تاريخ العراق. وفي نهاية الكتاب يقتبس الكاتب مقاطع قصيرة مما قاله بعض السياسيين والكتاب العراقيين عن عبد الكريم قاسم كالقائد مسعود البرزاني والاستاذ حسن العلوي والدكتورة نزيهة الدليمي والدكتور عزيز الحاج والدكتور عقيل الناصري، ولابد من اغتنام الفرصة التي تسمح بها هذه المراجعة لاقتبس مرثية لعبد الكريم من مقالة تضمنها الكتاب للروائي والاديب حمزة الحسن:

"ايها الزعيم،
انت ترقد في قاع النهر ممزوجا بطين واساطير الانهار المقدسة،
وسنظل ننتظرك، نحن الابناء التعساء الذين احببتهم كثيرا، على ضفاف الانهار،
وعندما ستخرج الينا يوما،
سنفرش قمصان اليتامى تحت قدميك،
لكي تمر ايها الصديق!."

الكتاب على العموم رحلة شيقة في تاريخ العراق الحديث يمتاز بإسلوب سجالي مثير وشيق دون أي غموض أو حشو وبعيداً عن الحذلقة اللفظية والعبارات الإنشائية. كذلك يمتاز بتسلسل فصوله الزمني وتماسك أفكاره ولذلك أراه جديراً بالقراءة ولا بد أنه يسد فراغاً في المكتبة العربية.

---

* بروفيسور في جامعة برمنغهام

# قراءة في كتاب الدكتور عبدالخالق حسين

**بقلم: الدكتور رياض الأمير**

صدر للدكتور عبدالخالق حسين كتاب "ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم". وفي الوقت الذي تقدم اسرة تحرير "عراق الغد" تهانيها للزميل العزيز تتمنى له ولكتابه النجاح في العراق المحرر من النظام البعثفاشي.
بعد بداية الحرب الخامسة التي يعيشها الشعب العراقي منذ استيلاء النظام لحالي على السلطة قبل اربعة عقود والعراقيون يبحثون في الاسباب التي وراء كل المحن التي المت بهم وبوطنهم بالاضافة إلى الحروب الاضطهاد والتهجير والهجرة وغيرها. فالبعض يعزي ذلك إلى ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 والبعض الآخر إلى يوم اسقاطها في انقلاب الثامن من شباط(فبراير) 1963 الدموي الذي راح ضحيته الاف من الوطنيين العراقيين واستلام حزب البعث مقاليد السلطة. ففي هذا الوقت بالذات تأتي أهمية كتاب الدكتور عبد الخالق حسين الذي يحمل "عنوان ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم" ليجيب على تلك الاسئلة .
الدكتور عبد الخالق حسين مؤلف الكتاب

ان اهمية ذلك الكتاب ليست فقط للقارئ العراقي، وانما العربي وقواه السياسية لكي تستفيد من التجربة العراقية في عدم تهيئة الظروف والمعطيات التي مر بها العراق للانقضاض على السلطة وبناء نظام شمولي مثل النظام الحالي في العراق الذي اوصله إلى ما هو عليه الآن . والمؤلف في كتابه لا يدعي احتكار الحقيقة، فالحقيقة بالنسبة له لها وجوه عدة كالهرم مستفيدا من تجربته كطبيب جراح في وضع كل المواضيع التي تطرق إليها آخذا جوانب البحث مشخصا اياها وشارح أسبابها وواضعا تشخيصا لعللها ومقدما للقارئ استنتاجاته على اسس علمية موضحا النتائج وتعامل المجتمع العراقي وقواه السياسية مع ذلك ، صاغه في أسلوب ولغة شيقان. ومن منطق الباحث الحريص والوطني العراقي قدم عبد الخالق حسين دراسة مهمة تختلف عن جميع الدراسات التي

تطرقت إلى ثورة تموز عام 1958 وكذلك إلى انقلاب الثامن من شباط بعد ذلك بأقل من خمسة أعوام. . والفروق بينها وبين كتاب عبد الخالق حسين كثيرة، منها أنه قدم دراسة وافية للحدث السياسي او مرحلة ما في عمر الثورة وأسبابه وتعامل القوى السياسية العراقية معه من جانب، ومن جانب آخر تعامل حكومة الثورة التي ادت في عدة حالات إلى سقوطها وتآمر أكثر من طرف عليها لسببها. ويقول " ان العنف الدموي العاصف قد تعاظم ابتدءا من انقلاب الثامن من شباط عام 1963، حيث تناوبت الانقلابات العسكرية حتى بلغ العنف ذروته بعد مجيئ النظام البعثي الثاني في تموز(يوليو) عام 1979، وحروبه العبثية وسياساته الطائشة التي أطاحت بكل ما بنته الاجيال السابقة من عمران وأعادت العراق إلى عهود متخلفة وعانى الشعب العراقي معاناة قاسية لا مثيل لها في تاريخه القديم والحديث" . وفي كتابه الاول هذا يساهم عبدالخالق حسين في البحث والتقصي عن مجموعة حقائق تاريخية بأسلوب سجالي وتحليلي، ومناقشة مواقف العراقيين من تلك الأحداث على امل ان تفيد المهتمين بالشأن العراقي للخروج من الازمة الحالية والتخطيط للمستقبل . وضع المؤلف الحكمة التالية " من اجل ان تعرف المستقبل، يجب ان تعرف الماضي" كأساس لتقديم مؤلفه هذا. يقدم الكاتب دراسة وتعريف عن الثورة والانقلاب العسكري مميزا بين الثورة في تموز عام 1958 وانقلاب عام 1963.ففي الوقت الذي اعتبر فيه ان ما حدث في الرابع عشر من تموز ثورة كانت نتيجة طبيعية للظروف السياسية التي مر بها العراق على الرغم من تمتعه بنوع من الحرية والديمقراطية في العهد السابق لها. ويقول عن ذلك "ان ما حدث يوم الرابع عشر من تموز هو ثورة حتمية فرضتها قوانين التطور السياسي الاجتماعي والاقتصادي" . ويستند في ذلك أيضا على ما كتبه المستشرق الفرنسي مكسيم رودسون " ثوره 14تموز العراقية هي الثورة الوحيدة في العالم العربي" . ويعتبر الكاتب ان ثورة تموز هي الابنة الشرعية لثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني . وعلى العكس من ذلك يثبت ان ما حدث في شباط عام 1963 هو انقلاب عسكري، حيث تم تبديل رجال الحكم بالعنف المسلح دون ان يكون مصحوبا بأي تغير للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . يقدم الكاتب في القسم الاول نبذة تاريخية عن حالة العراق في العهد العثماني قبل تأسيس الدولة العراقية وكذلك الوضع العام في العراق في العهد الملكي الذي انتهى في الرابع عشر من تموز عام 1958

ومن ثم يقدم المؤلف دراسات عن ثورة تموز وتنظيم الضباط الاحرار في الجيش العراقي والاسباب التي دفعتهم للقيام بالثورة . وفي هذا المجال يدحض المؤلف بان ثورة تموز كانت البداية لتدخل الجيش في الحياة السياسية في العراق مستندا على محاولة الانقلاب العسكري الاولى لبكر صدقي عام 1936 ومن ثم حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 والتي اعدم فيها اربعة ضباط عراقيين . وفي نفس الوقت يدحض المؤلف بان الثورة كانت تحت تاثير شيوعي او ان قائدها عبدالكريم قاسم كان نصيرا للشيوعية والشيوعيين، وانما على العكس بانه كان متأثرا بافكار جماعة الأهالي ( الحزب الوطني الديمقراطي العراقي) . وبمناسبة الحديث عن تاثر الزعيم عبد الكريم قاسم بفكر جماعة الاهالي يقدم المؤلف عرضا لعلاقة زعيم الحزب كامل الجادرجي بالثورة وزعيمها . ويعتقد المؤلف ان رفض الجادرجي ترأس الوزارة الاولى متخليا عن دوره الوطني في تحمل المسئولية في دعم الثورة بخبرته السياسية وكذلك عداءه المستمر للزعيم قاسم اضعف المساهمة الفاعلة لتعزيز الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية ، وبالتالي كانت إحدى أسباب سقوط الثورة . ويعتبر الكاتب عبد الخالق حسين من المختصين العراقيين في الثورة العراقية في تموز وتجربتها وقد قدم العديد من الدراسات في هذا المجال ضمنها واحدة في كتابه هذا، في الفصل الرابع منه تحت عنوان"منجزات ثورة 14تموز عام 1958، مقسما اياها إلى منجزات على الصعيد الداخلي التي مست حياة العراقيين واثرت فيها بشكل ايجابي . ومن تلك الاعتماد على الكفاءات العراقية الوطنية بعيدا عن المناطقية والطائفية لاول مرة في تاريخ العراق الحديث . ففي الوقت التي حازت المنجزات التي حققتها الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي على رضا العراقيين ، اعتبرتها قوى محلية واخرى خارجية سببا للانقضاض على الثورة واسقاطها .
وفي جانب القضايا المهمة على الصعيد الداخلي والتي ساهمت بشكل من الاشكال في اسقاط الثورة القضية الكردية التي عالجها المؤلف بشكل مفصل مذكرا علاقة الحركة الكردية برجال الثورة والاسباب التي كانت خلف عودة القتال بين الاكراد والحكومة المركزية. ولربما من اهم الدراسات التي قدمها المؤلف دور الحزب الشيوعي العراقي في الحياة السياسية العراقية بعد الثورة . وقد استطاع المؤلف استنادا على الوقائع اقناع القارئ بأن التدخل السافر وغير المسئول للحزب الشيوعي العراقي في محاولته الغاء الأطراف السياسية الاخرى بالاضافة الى مطالبته بالحكم بشكل فوري دون الالتفاف للظروف المحلية والعالمية أثر بشكل

كبير على افساد الحياة الديمقراطية ا لحديثة في العراق ، مما ساعد على تكوين محور واسع لقوى سياسية ودينية وفرت المناخ لانقلاب الثامن من شباط عام 1963 . ويشير المؤلف الى ان عدد اعضاء الحزب الشيوعي العراقي ، وحسب سجلات الامن عند بداية الثورة في تموز لم يكن يتعدى الأربعمائة عضو . وفي الوقت الذي كانت فيه المنجزات على الصعيد الخارجي مهمة للعراق كما قدمها المؤلف لكنها كونت جبهة عريضة من العداء للثورة عملت على اسقاطها. وكان في طليعة الاسباب الخارجية تدخل الجمهورية العربية المتحدة والرئيس جمال عبد الناصر بالذات بالشأن العراقي ودفع العناصر القومية بتبني شعار الوحدة الفورية في مجتمع متعدد القوميات والثقافات ودفع بعض الضباط القومين للتآمر على الثورة وكذلك استخدام كافة وسائل الضغط على رجال الثورة من اجل اعدامهم ، كما هو الحال في قضية اعدام الطبقجلي وجماعته. ويقول في هذا الصدد " ومهما اختلفت الآراء، فالعراق بلد عربي تاريخيا وجغرافيا وطبوغرافيا، أي من ناحية أغلبية السكان. ولكن في الوقت ذاته ، يجب ان لا ننسى ان العراق بلد يتكون شعبه من مختلف الاعراق والاجناس والديانات والمذاهب واللغات وله خصوصياته التي تميزه عن بقية البلدان العربية الاخرى" . مدحضا بان ثورة تموز كانت ضد الوحدة العربية وانما العكس كانت وكان قادتها وفي مقدمتهم الزعيم عبد الكريم قاسم من دعاتها وهم الذين قدموا الكثير من اجل ذلك ومن اجل القضايا العربية في فلسطين ولثورة الجزائر وغيرها مما لا يدعوا مجال للشك في تفانيهم في خدمة القضايا العربية واهدافها . ولم تكن الوحدة الفروية من اهداف الثورة العراقية . ومن المصادر الكثيرة التي اعتمد عليها المؤلف التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1999 الذي ميز بين القومية والعروبة التي كانت اداة لدي الانقلابين في شباط لتصفية خصومهم من العراقيين الوطنيين بغض النظر عن كونهم عرب. وبعد ان يقدم عبدالخالق حسين صورة كاملة من انجازات الثورة في فترة زمنية لم تكتمل عامها الخامس يستعرض في الفصل العاشر أسباب اغتيالها مبتدأ بالمقولة "ان الثورة تأكل ابنائها". ويستعرض المؤلف الكثير من الاحاديث والمؤلفات التي كتبها عراقيون واحاديث لشخصيات سياسية عربية عن القوى التي ساهمت في اسقاط الثورة مستشهدا بحديث الملك حسين مع محمد حسنين هيكل:" اسمح لي ان اقول لك ان ما جرى في العراق في 8شباط(فبراير) قد حظي بدعم الاستخبارات الأمريكية. ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الامر ولكني اعرف الحقيقة. لقد عقدت اجتماعات عديدة

بين حزب البعث والاستخبارات الامريكية، وعقد اهمها في الكويت ". اما القسم الثاني من كتاب عبدالخالق حسين فخصصه لدراسات عن الزعيم عبدالكريم قاسم عارضا فيه الاتهامات التي وجهت إليه مفندا الواحدة بعد الاخرى في عرض سلس علمي موثق. ومن الفصول المثيرة في الكتاب علاقة الشاعر محمد مهدي الجواهري بالزعيم عبدالكريم قاسم الذي كان يكن للجواهري الاحترام واعطاه منزلة خاصة، ولكن الشاعر الذي كان يطالب قاسم باعدام من يختلف معه بالرأي ينقلب على الزعيم ويهاجمه ويقف مع اعداء الثورة وزعيمها. والكتاب جاء في قسمين وثلاثة عشر فصلا بالاضافة إلى مقدمة وخلاصة خرج منها المؤلف باستنتاج مهم بان الثورة العراقية في تموز عام 1958 كانت ثورة وطنية املتها الضروف وان قائدها الزعيم عبالكريم قاسم كان وطنيا وحاكما نزيها وان اسقاط الثورة في شباط عام 1963 كان السبب في كل ما حل بالعراق والعراقيين بعد ذلك . الكتاب ليس مخصص لمجموعة محددة من القراء ولا هو مخصص للقارئ العراقي وحده وانما لكل مثقف يريد ان يقرأ في السياسة بلغة شيقة واسلوب سلس. صدر الكتاب في طبعته الاولى عام 2003 عن دار الحصاد للنشر والتوزيع دمشق.

Sep 17, 2003

# مطالعة في كتاب الدكتور عبد الخالق حسين الصادر تحت عنوان ثورة 14 تموز

**عادل حبه**

**نقد الكتب**

مطالعة في كتاب الدكتور عبد الخالق حسين الصادر تحت عنوان
"ثورة 14 تموز 1958 وعبد الكريم قاسم"
سيبقى تموز وعبد الكريم قاسم يحيان في وجدان العراقيين

أهداني الدكتور عبد الخالق حسين مشكوراً كتابه الصادر تحت عنوان "ثورة 14 تموز 1958 وعبد الكريم قاسم", والذي نشرته دار الحصاد للنشر والتوزيع في سورية. الكتاب غني وذو منهج وابواب جديدة ويتسم بالمحاججة والسعي وراء الحقيقة, ويأتي بعد مؤلفات كثيرة اساءت بمعظمها الى هذه الشخصية العراقية التي لم تنصف وظلمت كسائر العراقيين على يد الكتاب القوميين العرب على وجه الخصوص, حيث ان جميع من كتب من العرب عن هذه الشخصية كان ينثر تشويهاته وإفتراءاته وسبابه يميناً ويساراً ولا يراعي شخصاً غادر الحياة بهذه الطريقة المأساوية, والذي لم يترك له حتى قبراً يرقد فيه شأنه شأن سائر من واجه الموت من خلق الله وذلك في الفصل الاول من جرائم البعث العراقي في عام 1963. بالطبع يستثنى من هؤلاء بعض الكتاب العراقيين ومنهم السيد ليث الزبيدي الذي كتب مؤلفاً موثقاً جدياً عن ثورة تموز بالرغم من انه كتب الكتاب وهو في ظل النظام البائد وفي ظروف لا تسمح له بكتابة مؤلف موضوعي ولكنه استطاع ان يتجاوز بعض القيود وببراعة. ويضاف الى ذلك بالطبع كتاب الاكاديمي البارع حنا بطاطو حول العراق والحركات السياسية والوضع الاجتماعي فيه.
ان مؤلف ثورة تموز 1958 العراقية وعبد الكريم قاسم للدكتور عبد الخالق حسين يعود بالقارئ وخاصة لمن عاش تفاصيل الايام التي سبقت الثورة وبعدها الى تلك الايام العاصفة التي شكلت كل لحظة منها حدثاً ذي اهمية خاصة في تاريخ العراق. ولذا اود القول ان 200 صفحة او اكثر

وهو حجم الكتاب لا تستطيع ان تغطي كل تلك الاحداث الكبيرة المتسارعة ولا القيام بتحليل شامل لها. وسيظل هذا الحدث ميداناً واسعاً للبحث والتقييم من قبل الباحثين. وسيأتي اليوم لكي يخرج علينا، وهذا ما أتمناه كعراقي, مؤلف كامل وبأجزاء عديدة الى حد ما ويتسم بالموضوعية العلمية والوثائقية.
ومن هذا المنطلق فإن تقسيم الكتاب ومنهجه في تناول علاقات عبد الكريم قاسم هو اسلوب جديد وغطى جوانب من يوميات الثورة وزعيمها ولكنه لم يغطي ميادين هامة اخرى, على سبيل المثال وليس الحصر الثورة والموقف العربي الرسمي (خاصة الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها عبد الناصر) وغير الرسمي وخاصة موقف الاحزاب القومية وبرامجها السياسية والعقل السياسي السائد آنذاك والتدخلات الفضّة لتلك القوى واثرها في انهيار الثورة، او الثورة والموقف الايراني حيث ان التراشق بالسلاح بين الطرفين لم يتوقف طوال ايام حكم عبد الكريم قاسم اضافة الى الموقف الايراني الداعم للحركة الكردية المسلحة, وكذا الحال بالنسبة الى الموقف الخطير للدول الغربية من ناحية او موقف الكتلة الشرقية وخاصة موقف الصين المتعارض مع الموقف السوفييتي بعد اندلاع النزاع المعروف بينهما واثر ذلك على مستقبل الثورة العراقية. ونضيف الى كل ذلك موقف الثورة من حركات التحرر العربية، هذا الموقف الذي يسعى القوميون ولحد الآن الى تجاهله. ان تناول هذه الابواب يسمح للقارئ وحتى الباحث نفسه على رسم خريطة موضوعية واكثر دقة لتفاصيل الاحداث ويوميات هذه الثورة الكبرى وسلوك قادتها ومنهج الحركات السياسية العراقية. ويفتقر البحث كذلك الى الوثائق الرسمية وهو امر يمكن فهمه لان هذه الوثائق غير متوفرة عملياً خارج العراق وموجودة في غالبيتها في اقبية اجهزة الامن العراقية ان بقيت سالمة من شر التخريب والدمار أخيراً.

وعلى العموم فإن موقف غالبية العرب تجاه العراق وشعبه والحركة السياسية فيه ومنذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة، ونراه اليوم بشكل واضح، هو موقف يتسم بالسلبية وعدم الفهم او الى حد الخصومة والتكفير علاوة على تجاهل هذا الشعب على صعيد اهل الفكر والابداع والثقافة والتنوير, بل وحتى تأريخه. ان "فقهاء" العرب القوميون وصفوا العراق ببروسيا العرب وهم لا يعرفون ان تركيبة الشعب العراقي غريبة على العرب وعلى بروسيا وعلى تركيبة المجتمعات العربية من الناحية

الاثنية والدينية والثقافية رغم انتماء هذا البلد الى المحيط العربي. وعلى سبيل المثال فبالنسبة لهؤلاء تعتبر الحركة القومية الكردية رديفاً للحركة الصهيونية, والتشيع رديفاً للشعوبية والرافضية, والقائمة تطول اذا لامسنا جوانب اخرى. وهكذا وقف جميع هؤلاء ومنذ ان وفد ساطع الحصري الى العراق وبدء عمله في وزارة المعارف العراقية ببث سموم التطرف القومي العربي المقتبس من التطرف الطوراني ودخلوا في نزاعات معروفة مع مثقفي العراق ورجال التنوير فيه طوال وجودهم في مناصبهم الحساسة. وحاول هؤلاء جهدهم ان يطبقوا مشروعهم القومي اليميني وبالقسر في بيئة غير مستعدة لتقبل هذا المشروع. ومن هنا نرى اندفاعهم وردود فعلهم العنيفة في العراق، حيث حاول جمال عبد الناصر ومنذ اللحظات الاولى للثورة النزول على الارض العراقية للتأثير على تطور الاحداث واحياناً بالسلاح لاحقاً لصالح اليمين القومي وحامت طائرته فوق بغداد يوم 15 من تموز عسى ان يتم السماح للطائرة بالنزول في بغداد. ولكن عبد الكريم قاسم فطن للنية ورفض السماح للطائرة وذهب عبد الناصر إلى دمشق لينظم اليه بعد حين عبد السلام عارف ليعده بالوحدة الفورية الاندماجية المعادية للديمقراطية ومزاج الشعب العراقي والتي سوف لاتكلفه الا "خمسة فلوس" لطلقة يغرسها في رأس عبد الكريم قاسم على حد تعبير عبد السلام عارف. وكان السفير المصري وهو رجل مخابرات يصر في الايام الاولى للثورة على حضور اجتماع مجلس الوزراء العراقي دون احترام لسيادة الدولة ولا العرف الدبلوماسي هذا ناهيك عن النشاط المحموم للسفارة المصرية في بغداد والتي اتسمت بالتخريب واثارة النزاعات بين العراقيين. والحكاية تطول عند الحديث عن تحالفات عبد الناصر مع الشيطان للاطاحة بالحكم في العراق. وعندما لم تتم زيارة عبد الناصر الى العراق توجه ميشيل عفلق في اليوم التالي الى بغداد في تظاهرة فاشلة سرعان ما ادرك انه غير مقبول على الساحة العراقية وغادر العراق وفي قلبه تراكم من الحقد على هذا الشعب.

اما على نطاق الحركات السياسية العربية الاخرى فإن حركة القوميين العرب ارسلت فريقاً "متخصصاً" من الخبراء بقيادة نايف حواتمة لتدريب انصارهم على حرب الشوارع والذي سرعان ما اعتقل ثم اطلق سراحه من قبل عبد الكريم قاسم على مبدأ (عفا الله عن ما سلف) ليحمل البندقية مرة اخرى في 8 شباط ضمن الحرس القومي السئ الصيت ليقود فرق الموت ضد العراقيين. ان الحديث عن هذا الامر يحتاج الى اهتمام خاص

لما له من اهمية حيث تتكرر الآن نفس المسرحية على يد المتطرفين العرب.

اعود الى محتويات الكتاب لاشير الى بعض الملاحظات حوله, وليس كل الملاحظات بالطبع. في البدء اعرج على فصل العلاقة بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين. وهنا اود الاشارة الى بعض العبارات المطلقة الواردة هنا مثل "اعتقد بإن الحزب الشيوعي لعب دوراً كبيراً في تدمير الثورة بشكل مباشر او غير مباشر", وهو استنتاج فيه قدر غير قليل من المبالغة, وعلى تعبير الشعب الانجليزي " too much". وهنا اود ان اشير الى انه لو كان الحزب الشيوعي قد لعب "دوراً كبيراً" في تدمير الثورة, فبماذا يمكن ان نصف الدور الذي لعبته التيارات القومية وشركات النفط والعربية المتحدة والمخابرات الاجنبية...؟ كما انني لم اتوقع ان ترد في هذا البحث الاكاديمي عبارات مثل "ماكو مهر بس هالشهر ونذب القاضي بالنهر", وهو الشعار الذي أعتبر انه قد رفع من قبل الحزب ,اضافة الى اتهام الحزب بالتجاوزات على الشخصيات الدينية مثل السيد محسن الحكيم ولم يرد في الكتاب طبيعة هذه التجاوزات. ان التهم التي كانت توجهها اذاعة صوت العرب وعلى لسان مهرجها احمد سعيد حول حرق القرآن وتعذيب "المناضلة حسنة ملص والمناضل عباس بيزه" هي تهم كانت تثير السخرية لدى المواطن العراقي وحتى الذين يخالفون النظام الجديد وفيها ما فيها من الابتذال السياسي. وفي الحقيقة هناك عدد من الشعارات التي أشار اليها الكتاب بكونها قد رفعت من قبل الشيوعيين لا اساس لها من الصحة مثل شعار"بأسمك يا فهد يحكم المهداوي"، في حين ان الشعار الاصلي كان" بأسمك يا شعب يحكم المهداوي". وكذلك الاشارة الى شعار لم اسمع به وهو"لولا فهد لما كان عبد الكريم قاسم"!!. هناك شعار رفعه المرحوم عبد القادر البستاني عند عودته الى العراق بعد الثورة واطلقه امام جموع المستقبلين في المطار وهو"وصانا فهد ثورتنا اشتراكية"، الذي انتقد من قبل قيادة الحزب واخبر التنظيم بخطأ طرح مثل هذا الشعار. ان كثرة من الاتهامات التي كانت تلصق بالحزب ليس لها اي اساس من الصحة، وغرضها بالاساس التعبئة الذهنية لتبرير موجات الاغتيالات ثم القتل الجماعي الذي تم في شباط عام 1963, حيث قبع في سجن الانقلابيين والملاعب الرياضية في بغداد واحد من كل ثمانية من البالغين العراقيين بعد الانقلاب وحسب احصائية اعلنها الانقلابيون آنذاك.

لقد كان امام الشيوعيين مهمات فوق طاقتهم وليس لديهم الوقت ولا النزعة للتفكير بالقاضي لكي يرموه بالنهر ولا بالقرآن لكي يحرقوه. لقد تمت مراسيم زواج العديد من قادة الحزب الذين خرجوا من السجن ولم يرمي احدهم القضاة بالنهر بل جاؤوا بهم ليعقدوا زواجهم وبالاحترام المعهود ومنهم المرحوم حسين الوردي وجمال الحيدري وعزيز محمد ومحمد الجلبي ونافع يونس وعزيز الحاج ولطيف الحاج وعشرات آخرين ممن اتاحت لهم الثورة فرصة التمتع بحياة زوجية بعد سنوات من السجن والمنافي. وإضافة الى ذلك فإن غالبية كوادر الحزب تنحدر من عوائل دينية ومحافظة معروفة يصعب على ابنائها تجاوز المراسيم التقليدية للزواج. ان اكثر ما عمله هؤلاء هو ان غالبيتهم كانوا "مفاليس" مادياً وقد خرجوا للتو من السجون ولم يكن بأمكانهم دفع مهور عالية حتى ان الكثير منهم اكتفى بمبالغ رمزية لا تتجاوز المئة فلس كما حصل مع المرحوم حسين الوردي. اما الحديث عن استفزاز الحزب لرجال الدين والدين فليس له اي اساس من الصحة. فلو كان الامر كذلك لما كانت جماهيرية الحزب هي الاوسع في مدن مقدسة مثل الكاظمية وكربلاء والنجف, ولما خرجت مواكب اتحاد الشبيبة الديمقراطية في شوارع النجف وكربلاء وهي تعبر عن حزنها وتلطم على مأساة الامام الحسين في عاشوراء. واذا كان للشيوعيين العراقيين من حسنة فإنهم احترموا المعتقدات الدينية وكانت جريدة اتحاد الشعب والقاعدة قبلها لا تفوت الفرصة في ابراز احترامها لهذه المناسبات الدينية، هذا التقليد الذي دأبت عليه الصحافة الشيوعية العراقية ولحد الآن. وليس من قبيل الصدفة ان العديد من رجال الدين كانوا في صفوف الحزب حتى وصل الامر في اول انتخابات لاتحاد الطلبة في كلية الشريعة ان حصل الشيوعيون على اربعة مقاعد من اصل ثمانية في قيادة الاتحاد في الكلية حيث فاز بالاربعة الاخرى الاخوان المسلمون. اما موضوع استفزاز السيد الحكيم فهو غير وارد بتاتاً ولا توجد اية وثيقة او حادثة لشهود عيان تدل على ذلك وفشل جميع الكتاب لتأكيد هذا الامر. وفي الحقيقة يعود الامر الى عام 1956 عندما بدء العدوان الثلاثي على مصر وقام العراقيون بدورهم في دعم اشقائهم وتوجه العديد من ابناء النجف من كل الاتجاهات السياسية بمن فيهم رجال الدين مطالبين السيد الحكيم بإصدار موقف ضد العدوان من المرجعية ولكنه ابى القيام بذلك، مما ادى الى غضب اهالي النجف ورجال الدين وحدا بالجمهرة الغاضبة والمتوترة المحيطة بمنزل السيد الحكيم برمي النعل على بيت الحكيم واتهم الشيوعيين بهذا العمل

وهو غير صحيح كما تأكدت بنفسي وقتئذ، ولا ادري لماذا يولع العراقيون برمي النعل؟؟. ولم يحدث بعد الثورة في النجف أي توتر مع السيد الحكيم وانخرط الكثير من آل الحكيم في الحزب الشيوعي. ولا يوجد في وثائق الحزب اية اشارة الى الحكيم سلباً ام ايجاباً سواء في اثناء احداث قناة السويس او بعدها. ولقد كان موقف الحزب تجاه الدين ورجاله يتسم دائماً بالحذر وتجنب اية اساءة لهم. وكان الحزب يمجد مراجع تقليد من امثال آية الله النائيني الذي اتسمت افكاره بالتحرر من الدوغما والتعصب وآية الله السيد ابو الحسن الاصفهاني الذي امتنع عن اصدار فتوى بناء على اصرار من الشاه وحكام العراق بتحليل هدر دم الشيوعيين العراقيين وأعضاء حزب توده في الأربعينيات. وهناك شواهد كثيرة على ممارسة كوادر وقادة في الحزب للفرائض الدينية كالصلاة والصوم ومنهم على سبيل المثال ولحد الآن العزيزة الدكتورة نزيهة الدليمي. إن مثل هذه الممارسة الدينية لاعضاء الحزب هي اكثر ملحوظة في ريف الوسط والجنوب وعلى نطاق كردستان العراق. فاذا كان موقف بعض رجال الدين سلبياً تجاه الشيوعيين لاي سبب فلماذا وقفوا ضد ثورة تموز ككل وقائدها ووضعوا ايديهم بيد اوساط مناوئة حتى للجماهير الشيعية التي يدّعون الدفاع عنها وضد الثورة التي اعطت الفرصة لاول مرة للشيعة بالتمتع بحريتهم وحقوقهم واصدروا الفتاوى بالقتل وحولوا ضريح الكاظمية الى مركز للتحقيق والتعذيب على يد انصار الخالصي الابن والذي راح ضحيتها حوالي ثلاثين شخصاً من ابناء الكاظمية!!!هناك واقع تبلور بعد ثورة تموز انقسمت فيه المؤسسة الدينية الشيعية والسنية بين معارض وموافق للنظام الجديد لاسباب تتعلق بالموقف السياسي ولا علاقة ذلك بالإيمان الديني. لقد كان موقف بعض رجال الدين المعارض للثورة وكل من يدافع عنها نابع من عدة اسباب منها ارتباطهم بالنظام الاقطاعي المنهار الذي كان يمدهم بمصادر مالية خاصة بعد اعلان الاصلاح الزراعي وقانون الاحوال الشخصية وغيرها من القوانين اضافة الى موقفهم الايجابي من النظام السياسي السابق الذي انهار او بحكم علاقتهم بالحكم الايراني الشاهنشاهي، ولدي قصة طويلة حول ذلك عندما كنت في السجن الايراني في الاعوام من 1964 الى 1971 لا يتسع المجال لسردها هنا. ان القضية هي ليست في الرعب من الخطر الشيوعي المزعوم، فالخطر كما يحصل الآن هو انهيار المنظومة الطائفية العنصرية التي كرسها الارث العثماني الثقيل في بلادنا والقائم على حكم الأقلية وابعاد الاكثرية والتمييز الطائفي والقومي، ومن هنا تم رفع

شعار"لا شيعية ولا شيوعية ولا شركاوية" من قبل اعداء النظام الجديد. والغريب هو ان يقف قسم قليل من رجال الدين الشيعة ضد ابناء جلدتهم ويتستروا على المحنة التي تعرض لها الشعب العراقي لاحقاً.
في الكتاب هناك عبارات توحي وكأن الشيوعيين عبارة عن موجودات عنيفة فالتة من عقالها وتضرب يميناً ويساراً، وهذا غير دقيق. العنف بدأ به انصار النظام المنهار ومن انضم منهم الى الحركات القومية في الساعات الاولى من انهيار النظام السابق تماما كما انضم الآن انصار النظام الصدامي الى التيارات الدينية وحتى المدافعين عن الديمقراطية وحقوق الانسان بعد التاسع من نيسان عام 2003. وهنا اود التأكيد على ان الاحزاب القومية شهدت بعد ثورة تموز تحولاً كبيراً في تركيبها بما يضمن هيمنة اقصى اليمين وأنصار النظام السابق عليها، وبرزت شخصيات لم تكن معروفة على الساحة القومية وغرق حزب البعث على وجه الخصوص بالضباط اليمينيين الموالين للنظام السابق وأزاحوا ثم اغتالوا مؤسس الحزب في العراق فؤاد الركابي والعديد من قادة الحزب.
ان اول الاغتيالات وفي وقت مبكر من الثورة نفذت ضد الشيوعيين، وسقط أول شيوعي, الحاج آل سعدون, برصاص الغدر في تكريت على يد القاتل صدام حسين في الاسابيع الاولى التي اعقبت الثورة. وكانت الضحية الثانية هو العامل وعضو المقاومة الشعبية في صوب الكرخ عزيز سوادي، هذا قبل تصاعد الخلافات الحادة وما يسمى بالمد الاحمر. ثم استمرت حملات الاغتيالات لاحقاً في شوارع بغداد ومدن أخرى ليقع صريعاً المربي الفاضل الشيوعي ممدوح الآلوسي وفهر نعمان الاعظمي وعشرات آخرين بحيث وصل عدد الضحايا في الموصل وحدها الى اكثر من 400 شخص، واخليت مناطق في بغداد وبعض المدن من الشيوعيين وانصارهم كما حدث في الأعظمية والموصل على سبيل المثال وليس الحصر. ولم يكن الحزب الشيوعي هو البادئ في الصراعات السياسية حيث بذل جهداً غير قليل من اجل اعادة الحياة في جبهة الاتحاد الوطني، وتصرف الحزب بحذر لفترة غير قليلة. ولكن واقع الخوف من الديمقراطية وما ينتج عنها من نتائج غير مناسبة خاصة بالنسبة للتيار القومي وحتى بالنسبة الى تيارات سياسية اخرى وضباط الجيش من القوميين والتدخلات العربية سد الابواب امام كل محاولة لاضفاء الهدوء في العلاقة بين الاطراف المختلفة. ربما لم يكن لدى الحزب المهارة الكافية في ادارة هذا الصراع.

كما ان السلوك العملي لبعض الاحزاب لم يساعد على التهدئة، وعلى سبيل المثال اقدام حسين جميل على غلق صحيفة اتحاد الشعب بشكل يعد خرقاً لابسط التقاليد الديمقراطية لا يمكن ان يثير الود لدى الطرف الآخر او عند انصاره. كما ان اقدام الحزب الوطني الديمقراطي على تجميد نفسه بين حين وآخر وفي ظروف حساسة هو الآخر يثير التساؤل والشكوك وربما الى اندفاعات طائشة لدى اعضاء في الحزب الشيوعي العراقي. كما أن امتناع الحزب الوطني عن تقديم اية مبادرة للخروج من دوامة الاختلافات والصراعات والتزام الصمت يثير هو الآخر الشكوك حول نوايا الحزب. وبالمناسبة فإن الحزب الوطني الديمقراطي مد الجسور سراً مع من نفذ الصفحة الاولى من الجريمة الكبرى في العراق الا وهم انقلابيي شباط ولم يتم ادانة او التلميح بالادانة لهذا الفعل الاجرامي من قيادة الحزب الوطني الديمقراطي على الاطلاق. وهنا لا أنكر حدوث تجاوزات لا ديمقراطية أزاء نشاطات معدودة للحزب الوطني الديمقراطي وأحياناً رفع شعارات تنتقد الحزب وبعض قادته، ولكنها تبقى في إطار محدود ولا تتم عن تنظيم مسبق مخطط ومدبر من الحزب وقيادته. وفي الحقيقة اشير الى انني وقد كنت مسؤولاً عن التنظيم الطلابي (الكليات والثانويات) في بغداد لم استلم اي توجيه بذلك ولم يحصل اي صدام مع اعضاء في الحزب الوطني بل وكنا على تعاون مع ممثلهم في اتحاد الطلبة الطالب في كلية طب الاسنان ناصر حسين الطرفي والذي جرى انتخابه بدعم القوة التصويتية للشيوعيين في كلية طب الاسنان. وبالطبع لا انفي بعض الاندفاعات العفوية للناس، وهي صفة عامة ترافق كل الثورات حيث يطغى فيها قدر كبير من الهستيريا والتطرف. ولكن التجاوز على الوطني الديمقراطي، الذي يوعز الى المنافسة بين الحزبين على المواقع في الكتاب، فيه قدر من عدم الدقة والمبالغة. فمثل هذه المنافسة غير موجودة بل كان هناك خلافات. فالحزب الشيوعي وخلال الفترة التي سبقت الثورة كان على احسن علاقات مع الديمقراطي وكان اعضاء الحزب يقومون بالنيابة بتوزيع نشرات الحزب الوطني وبيانات غرفة تجارة بغداد التي كان يدعمها الوطني الديمقراطي خاصة في فترات حرجة كتلك التي واكبت انتفاضة العراقيين في عام 1956 للتعبير عن التضامن مع الشعب المصري. وللتاريخ كان الحزب الشيوعي عوناً لكل الاحزاب ومن ضمنها حزب البعث الذي تلقى هدية ثمينة في ذلك الوقت وهو جهاز طباعة، وكانت بيانات جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الاحرار تطبع في مطابع

الحزب أو مطابع يشرف عليها الشيوعيون. بالطبع لا يمكن الركون الى حديث يونس الطائي الذي كان جزء من المخطط الذي حيك للاطاحة بالزعيم عبد الكريم قاسم. وكذلك لا يمكن الركون الى مذكرات رفعت الجادرجي الذي كان خائفاً من ان يطرد من دار ابيه في حالة قبوله بمنصب اداري في امانة العاصمة اقترحه عليه عبد الكريم قاسم كمظهر من مظاهر التعامل الديمقراطي بين الاب والابن!!

والأمر الهام الاخر الذي يناقشه الكتاب هو موضوع السلطة والشيوعيون بعد تموز. وهنا ينبغي الإشارة الى ان الحكومة التي تشكلت بعد ثورة تموز ابعد عن المشاركة فيها ظلماً الحزب الشيوعي العراقي، ومن المفارقات أن يشارك الحزب في حكومة عراقية في ظل الاحتلال الامريكي الآن وفي عام 2003 ولا يسمح له بالمشاركة في حكومة قادت جبهة الاتحاد الوطني الثورة فيها والتي لعب الشيوعيون الدور الابرز في نشاطها. بالطبع لابد وان يترك ذلك تساؤلات عن مغزى هذا التمييز في الوقت الذي شارك ممثلي جميع الاحزاب في الحكومة التي تشكلت بعد ثورة تموز. ولكن ذلك لم يمنع الشيوعيين من تقدم الصفوف في حماية المنجز الشعبي الكبير. وتجاهل الحزب هذه المسألة لحين خروج البعث والاستقلال وفريق الجادرجي من الحكومة وبقاء فريق محمد حديد فيها، حيث حصل فراغ سياسي خطير في السلطة، ثم تصاعد التآمر ضد النظام الجديد بعد محاولة اغتيال قاسم. عندها طرح الحزب في مظاهرة اول ايار شعار"حزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيمي" وهو الشعار الداعي الى المشاركة في الحكومة لتعزيز مقاومتها وردعها للتآمر وليس استلام السلطة وازاحة عبد الكريم قاسم. وبعدها جرى استيزار اول وزيرة في العراق والعالم العربي الشيوعية الدكتورة نزيهة الدليمي لوزارة خدمية هي وزارة البلديات.

وفي الحقيقة لم يطالب الحزب بالسلطة حتى في فترة قيادة الرفيق فهد، حيث اقتصر برنامج الحزب على التحرر من التبعية وتحرير الفلاح وانصاف العامل وتنمية الصناعة الوطنية والديمقراطية الليبرالية فقط دون الحديث في اية وثيقة حزبية عن سعي الحزب لاستلام السلطة ولا الحديث عن سلطة الطبقة العاملة او ديكتاتورية البروليتاريا. وفي الواقع فإن المتتبع لكتابات فهد يمكن التأكد من ان هذه الشخصية كانت تطالب بالديمقراطية الليبرالية ولم ترد في كتاباته اية عبارة حول الديمقراطية الشعبية او الديمقراطية الموجهة التي لم تكن مطروحة اصلاً قبل اعدام الرفيق فهد ورفاقه. ربما يمكن استثناء كتاب واحد كتبه الرفيق فهد وهو

"حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" الذي ما هو الا نقل بالنص للنظريات الستالينية الشائعة آنذاك والتي فرضتها ضرورات الصلة بالحركة الشيوعية العالمية، وهي ليست وجهة نظره والتي لم يجر تطبيقها في غالبية الاحزاب الشيوعية في انحاء العالم. بالطبع بعد اعدام قادة الحزب في عام 1949جاءت قيادات تفتقر الى الحكمة والتجربة وغلب عليها ميول التطرف اليساري وادت الى تمزق الحزب، شأنها شأن ميول متطرفة ظهرت خصوصاً بعد 8 شباط وبقيت بعض ذيولها الى الآن مثل اقحام عدد من الموضوعات المتعلقة بديكتاتورية الطبقة العاملة او رفع شعار المنجل والمطرقة على الصفحة الاولى من طريق الشعب. إن القيادات المزايدة بالتطرف والحديثة العهد بالسياسة هذه، استمرت لفترة قصيرة بعد إعدام قادة الحزب في شباط عام 1949, وسرعان ما تمت معالجة الامر على يد الشهيد سلام عادل الذي اعاد الوحدة للحزب وسلك الحزب سلوكاً واقعياً وهذا ما اتسمت به وثيقة الكونفرنس الثاني للحزب عام 1956 والتي خلت من التطرف والمزايدات اليسارية التي تلي عادة اي فشل او هجوم تتعرض له الحركات السياسية. هذه الوثيقة مهدت الطريق لانطلاقة الحزب ولتحالفه مع القوى الوطنية العراقية ولتحرر العراق في تموز عام 1958. وقد امكن اخراج مثل هذه الوثيقة المتينة والواقعية بسبب اندماج كل من راية الشغيلة وحزب الشعب اللذين ضما نخبة من المثقفين وذوي النزعات الواقعية وضد التطرف وبسبب إنهيار الستالينية على نطاق الحركة الشيوعية, مما ادى الى ان يعمل الحزب خلال الفترة التي تلت الوحدة الحزبية عام 1956 بشكل نشيط وتسوده حياة حزبية صحية تتصارع فيها الافكار بشكل سليم بما تشكل فترة زاهية في العمل السياسي العراقي والشيوعي بوجه خاص حتى اندلاع الثورة. واؤكد هنا ان موضوعة السلطة لم تطرح أبداً الا بعد مأساة شباط عام 1963 وبدء التنافس بالتنظير حول هذه القضية بين الطامحين على زعامة الحزب أو عندما هيمنت المرارة على الشيوعيين بعد الضحايا الكبيرة التي قدموها، ومعها بدأ التراشق والاتهامات بين ما تبقى من القياديين الشيوعيين عن المسبب لهذه الخسارة وتنافس العديد في تبرئة النفس والقاء اللوم على هذا وذاك. ولكن الحقيقة والواقع في ذلك الوقت هو امر آخر حيث ان الحزب لم يناقش موضوعة استلام السلطة عبر ازاحة عبد الكريم قاسم. واذكر اننا كنا نشبه وضع الحزب بحزب اكيل القبرصي الذي لديه الغالبية من الاصوات في البرلمان ولكنه يدعم شخصيات قبرصية كالقس ماكاريوس لتولي مسؤولية الحكم لاعتبارات

تتعلق بالاجواء المحيطة بالبلد واجواء الحرب الباردة. وبتقديري فإن استلام السلطة من قبل الحزب في ذلك الوقت كان سيعرض الحزب لمأساة اكبر مما حصل على المدى القريب والبعيد واتفق بما ورد في الكتاب. ان القول بأن الشهيد سلام عادل كان الى جانب ازاحة عبد الكريم قاسم واستلام السلطة لا تؤكده جملة من المعطيات. الدليل الاول انه لا توجد اية وثيقة حزبية تشير الى ذلك ومنها محاضر اجتماعات المكتب السياسي في ذلك الوقت. ولا يصح التعويل على حديث المرحوم صالح دكلة والتي تصور الامر كمؤامرة بين سلام عادل وبعض العسكريين، هذا التصور هو اقرب الى صورة كاريكاتورية من صور افلام رامبو. ان أهم ميزة لسلام عادل هو الحرص على الرجوع الى الهيئات الحزبية في اتخاذ القرارات وهو الذي استلم قيادة الحزب بعد ازاحة حميد عثمان الذي لم يكن يعير اهمية لاية هيئة ويصدر القرارات بإسمه. ومن غير المعقول ان يبادر الشهيد سلام الى ارتكاب خطيئة تخطي الهيئات الحزبية للبت في مسألة على هذه الدرجة من الخطورة. اضف الى ذلك فإن الشهيد كان يستمع كثيراً الى تقديرات القيادة السوفييتية التي كانت تقف ضد القيام بعمل لازاحة عبد الكريم قاسم وضد توتير العلاقات مع جمال عبد الناصر. انني اؤكد ان النقاشات التي كانت تجري في منظمتنا كانت تنصّب على كيفية التصدي للتآمر والنشاط المعادي الذي اخذ ابعاداً خطيرة بعد ان بدأ عبد الكريم قاسم بالهجوم على الشيوعيين وازاحة الضباط الشيوعيين من الجيش او اعتقال بعضهم وارجاع العديد من الضباط الذين تآمروا عليه إلى الجيش وعودة الحياة لجهاز الامن الخبير في مطاردة الشيوعيين وعودة الشرطة، التي كانت بلا عمل بعد الثورة سوى الخروج بمظاهرات ترفع شعار "اسألوا الشرطة ماذا تريد وطن حر وشعب سعيد"، الى الميدان لتسهم في قمع الاضرابات العمالية والانخراط في مهمة مطاردة اليسار وبحيوية. بالطبع ان استفحال النشاط المعادي اثار الخوف والقلق عند الجميع وشرع الحزب بتنظيم ما يسمى بلجان الطوارئ على نطاق بغداد وبعض المدن بعد ان حل عبد الكريم قاسم المقاومة الشعبية التي قامت بجهد كبير للجم الجرائم والحد من النشاط المعادي للحكم. وللاسف ان مسألة المقاومة الشعبية تعرضت للتجني من قبل العديد وبغير حق على انها مؤسسة سلبية وغيرها من الاوصاف وهي التي انشأت بقرار من الحكم. أن لجان الطوارئ التي مر ذكرها كانت غير فاعلة فهي لا تملك السلاح لان الحزب كان يخشى من ردود فعل عبد الكريم قاسم في حالة العثور عليه، وبقيت مهمة هذه اللجان ذات طابع

تعبوي في حالة حدوث طارئ ونشاط معادي كالذي حدث عند محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد أو في صبيحة الانقلاب الاسود في 8 شباط. واسترشد الحزب بسياسة ما سمي آنذاك بسياسة "تضامن–كفاح–تضامن" ازاء عبد الكريم قاسم، واستمر هذا النهج حتى 8 شباط عام 1963. بالطبع كان هناك ضغط من قبل بعض العسكريين الشيوعيين من الذين كانوا يتحسسون الخطر المحدق اكثر من غيرهم ويتنبئون بالمحنة المقبلة وكانوا يعبرون عن اراء حول ازاحة قاسم. وقد نقل لي المرحوم عامر عبدالله ذلك قبل سفري للدراسة الحزبية في موسكو في خريف عام 1960 حيث كرر اكثر من مرة"ان هناك ضغوط من بعض الضباط للقيام بعملية لازاحة عبد الكريم قاسم دون النظر الى ردود الفعل الاقليمية والدولية والعراق محاط بالخصوم، وهذا مرفوض من قبل قيادة الحزب". وعندما ابعد الشهيد سلام عادل الى موسكو في عام 1961 بناء على قرار من قيادة الحزب وجاء الى المدرسة الحزبية كنت غالباً ما اتردد اليه ونذهب في اوقات الفراغ لمشاهدة معارض الفنون التشكيلية العامرة في موسكو او الى المسارح الجميلة، صدف وان فتح هذا الموضوع، اي ازاحة عبد الكريم قاسم، بيننا وطرحت عليه فكرة استلام السلطة، وأجابني بالنص:"ان ذلك ضرب من المغامرة والجنون". والحقيقة ان موضوعة استلام السلطة جاءت من خارج الحزب قبل انقلاب شباط ومن داخل الحزب بعد شباط وضمن الصراعات الداخلية في الحزب. في الخارج كان هناك توجه محموم من قبل الصحافة الغربية لتصوير ما يحدث في العراق على غرار ما جرى في روسيا عام 1917 وتشبيه قاسم بكيرينيسكي, رئيس وزراء الحكومة المؤقتة بعد ثورة شباط عام 1917، وتشبيه البلاشفة وسياستهم بالشيوعيين العراقيين ومساعيهم المزعومة لازاحة عبد الكريم قاسم. وقد غطت هذه التقارير الصحف الغربية وكذلك مراسلي الصحف الاجنبية الذين كانوا يلتقون عبد الكريم قاسم ويعزفون على وتر التهديد الشيوعي لحكمه ومنهم صحفي هندي معروف لا اتذكر اسمه الآن تردد اكثر من مرة الى العراق وركز بشكل خاص على موضوعة الحزب الشيوعي العراقي. وهناك دور الصين الذي لا يجري الاشارة اليه. ان غالبية وفود الحزب الشيوعي العراقي التي ذهبت الى الصين قبل انقطاع العلاقة الحزبية مع الحزب الشيوعي الصيني كانت تنقل لقيادة الحزب الشيوعي الصيني دور ومكانة الحزب الشيوعي العراقي في العملية الجارية في البلاد وكانت تسمع الجواب التالي من القيادة الصينية، ومنهم شو آن لاي:"ماذا تنتظرون لاستلام السلطة". وكان

هذا الجواب غريباً على مسامع هذه الوفود. وانتقل الامر الى نمط آخر مغاير بعد ربيع عام 1960 عندما شرع الحزب بنشر موضوعات القيادة الصينية المعروفة بـ"تحيا اللينينية" ثم توقف نشرها دون اكمالها في صحيفة اتحاد الشعب بعد ان انتبه بعض القياديين الى انها تتناقض جوهرياً مع سياسة التعايش السلمي والتوجه العام الذي اقر في وثيقة عام 1957 وفي اجتماع عام 1959 للاحزاب الشيوعية والعمالية. هذا الاختلاف ترك اثراً في قيادة الحزب بين موال لموقف غالبية الاحزاب والموقف السوفييتي وبين بعض القياديين ومنهم من مثل الحزب في اجتماع للاحزاب الشيوعية في موسكو بما اعتبر تعاطفاً مع الموقف الصيني. وتكرر نفس الشيء في كل المنظمات العالمية سواء في اتحاد الطلبة العالمي او اتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي واتحاد النقابات ومجلس السلم حيث تحول الامر الى مواجهة حادة بين الجانبين السوفييتي والصيني، واتخذت قيادة الحزب العراقي موقفاً شديد الانحياز للموقف السوفييتي، علماً انه قد بدأ نوع من الفرز داخل القيادة ضمن هذا الصراع الخطير الذي أحاط بالحركة الشيوعية العالمية. وبدأت القيادة الصينية بمساعي لجذب انصار لها داخل الحركة الشيوعية وخارجها واضعاف مواقع السوفييت على نطاق الحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطني واضعاف مواقع الاحزاب الشيوعية التي تقف الى جانب الموقف السوفييتي. وكان نصيب الحزب الشيوعي العراقي من هذا التوجه كبيراً لدى القيادة الصينية حيث راح الموفدون الصينيون يسعون الى دق اسفين وتعميق التوتر بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وتشديد توجس قاسم من مخططات الشيوعيين المزعومة بالاطاحة به وتطور الامر الى حد تقديم معونات الاسلحة لانقلابيي شباط عام 1963.

يقع العديد من الباحثين عند نقد سلوك الشيوعيين العراقيين بعد تموز عام 1958 ومنهم الباحث حنا بطاطو في دوامة التأكيد على ان الشيوعيين كانوا يهولوا ويرددوا كثيراً من موضوعة التآمر من أجل مكاسب حزبية ضيقة. ان توضيح هذا الامر وردّه الى درجة من السهولة لو عدنا الى حجم التآمر الذي وجه ضد النظام الجديد وقيادة عبد الكريم قاسم والقوى الداعمة له. فالحدث التموزي العراقي كان بالغ الخطورة على قوى دولية واقليمية ومحلية بحيث بادرت الى انزال القوات العسكرية في لبنان والاردن والحشود العسكرية الايرانية على الحدود العراقية لتتطور الى تراشق مستمر بالاسلحة بين الطرفين على الحدود ونصب محطات اذاعية في سوريا وايران ضد الوضع الجديد والمؤامرات الكثيرة التي حيكت

والتي تكاد تكون يومية الى حد استهداف حياة عبد الكريم قاسم، كل ذلك لدليل على صحة توقعات الحزب ومصادر معلوماته وليس العكس. ولا يحتاج ذلك الى عبقرية استثنائية لمعرفة ذلك، ويستغرب الباحث المحايد كيف ان تنطلي لعبة نفي هذه المؤمرات على شخصية عسكرية ذكية مثل الزعيم عبد الكريم قاسم.
وهناك العديد من المآخذ الأخرى ضد الشيوعيين والتي يمكن تفنيدها وبسهولة. ولكن هل يعني ذلك عدم ارتكاب الشيوعيين اخطاء مما اوصل الوضع الى الحصيلة الدرامية في عام 1963؟؟. بالطبع كلا والف كلا، فالشيوعيون العراقيون كانوا جزءاً من التجربة بإيجابياتها وسلبياتها. وكان من ابرز ما واجه الشيوعيين من عثرات هي صعوبات داخلية وفي القيادة الحزبية التي اعقبت تموز. لقد كانت قيادة الحزب واسلوب عملها منذ وحدة الحزب او منذ استلام سلام عادل لقيادة الحزب وحتى عشية تموز عام 1958 تتسم بميزة الانسجام والنظام في العمل وبحياة حزبية بعيدة عن الصراعات الحادة وهذا لا يعني بالطبع الاختلاف في الرؤية لدى اعضاء القيادة وفي الحزب عموماً. ولكن ما أن انفتحت ابواب السجون وخرج قياديون سابقون وكوادر من السجون ثم انضمام الكثير منهم الى الطاقم القيادي حتى بدأت الحياة الحزبية تأخذ منحى آخر. لقد كان جو السجن مشحوناً بالصراعات التي كانت تتسم غالبيتها بالذاتية والبعد عن ساحة النضال والتطورات المتسارعة اليومية وعدم استيعاب ما يجري في المجتمع، وهو أمر مفهوم. ويسرد الشهيد سلام عادل قصة تلك الرسالة التي ارسلت الى قيادة السجن قبل شهور من ثورة تموز والتي يلمح فيها الحزب الى قرب تحرر السجناء وبأمل تحرر العراق. وما كان من احد الرفاق القياديين الا ان يسخر من هذه التلميحات باعتبارها "مزعطة". وعند أنضمام العديد من القياديين السابقين الى الطاقم القيادي بعد تموز الذين كانوا بعيدين كل البعد عن البناء والاسلوب الذي اتبع بعد وحدة الحزب عام 1956 اضافة الى ملموسيات الوضع السياسي والاجتماعي والفكري في المجتمع, نقلوا معهم تلك الأجواء المشحونة بالصراعات مما ادى الى شل قدرة القيادة في الادارة الماهرة للاداء السياسي المناسب للحزب. وفي الحقيقة لم يكن لدينا فكرة عما يجري في القيادة ولكننا بدأنا نحس تدريجياً بتخلخل في الاداء مقارنة بذلك الاداء الحزبي الراقي الذي سبق الثورة الى حين تفجر التناقضات والصراعات التي كانت تتسم بالصراع حول القيادة والمراكز القيادية. ومما شدد ذلك عدم لجوء قيادة الحزب الى عقد مؤتمر أو كنفرنس حزبي ليناقش ويحدد ملامح السياسة

الواجب اتباعها في الظروف الجديدة التي تلت ثورة تموز عام 1958. هذا الصراع اللامبدئي حرم قيادة الحزب من التفكير بتروي والتفكير بوضع خطة نسلكها لمواجهة الاوضاع البالغة التعقيد التي تواجه البلاد.

وارتكبت قيادة الحزب من ناحية أخرى خطأ كبيراً في فتح باب الحزب على مصراعيه بقبول افواج كثيرة من الاعضاء الجدد، بحيث زادت عضوية الحزب من حوالي اكثر من 700 عضو قبل الثورة الى عشرات الالاف من الاعضاء الجدد، ربما اكثر من 40 الف عضو ومرشح خلال شهور. وهذا يعني ان الحزب الذي كان ينعم بديناميكية عالية مع قلة العضوية قد ترهل وانخفض مستواه السياسي والاداء النوعي ولم يعد بإمكانه ضبط سلوك الاعضاء الجدد على النحو الذي كان سائداً في الفترة التي سبقت الثورة. ولم يكن بالامكان انجاز مهمة التربية السياسية والفكرية لهذه الجمهرة الواسعة الجديدة وغرق الحزب في هذه الجمهرة. ومن هنا كنا نلاحظ الشطط والاندفاعات التي تتناقض حتى مع الاتجاه الحزبي العام. وقد ارتكبنا نفس الخطأ اثناء فترة التحالف مع البعث في السبعينيات مما ادى الى امر آخر وهو حالة اندساس خطيرة للمخابرات الصدامية داخل الحزب مما ادى الى شله. واعتقد ان العبرة في العضوية ليست في العدد بل في النوعية والدينامية للاعضاء. ومما زاد الطين بلة ان هذه الجمهرة القليلة الخبرة لا يمكنها بالنتيجة قيادة ذلك الجمهور الهائج الذي نزل الى شوارع المدن العراقية وريف العراق من اقصى كردستان الى ريف البصرة، هذا الجمهور الهائج المنفعل الذي يرافق عادة تلك المنعطفات الثورية المصيرية التي يمر بها اي بلد، ولنا في ذلك مثال الثورة الفرنسية وآخرها مثال الثورة الشعبية في أيران. ان هذا البحر والموج الجماهيري الهائج المشروع له شعاراته الخاصة واساليبه الخاصة ولا ينتظر التوجيه من احد بعد ان خرج "الجني" من القمقم. وفي الشارع كانت تصيبنا الحيرة من الشعارات والممارسات العجيبة والغريبة ومنذ اللحظات الاولى للثورة. أذكر الآن انه كانت لنا مواعيد كل نصف ساعة يوم 14 تموز لمتابعة الشؤون الحزبية وصادف ان كان لي موعد على قمة جسر التحرير الذي افتتح في نفس اليوم من قبل أهالي المنطقة. وبينما كنت انتظر لمحت ثلاث مدرعات من صنع انجليزي كان يستخدمها الجيش العراقي وكانت تسير وراء هذه المدرعات جمهرة كبيرة من ابناء المنطقة وهي تهتف وتلوح بالعصي ضد اشخاص في المدرعات تبين انهم اعضاء في حكومة الاتحاد الهاشمي من الاردنيين وبينهم ابراهيم عبد

الهادي. وعندما اقترب الموكب الغاضب لمحت احد الضباط وهو الملازم عبد الرزاق وهو شيوعي ومن الضباط الاحرار وخاطبني بضرورة التحدث للناس بالكف عن ملاحقة هؤلاء. وبالفعل صعدت على متن المدرعة وبدأت اتحدث الى الجمهرة مطالباً اياهم بأسم جبهة الاتحاد الوطني بالكف عن الملاحقة والسماح للضابط بإيصال الاردنيين الى وزارة الدفاع. وما ان انتهيت حتى انبرى احدهم وكان ضخم الجثة ويحمل قامة تلمع بيديه وقال لي :"انزل ابن الحجي ولا تحشر نفسك، يبدو ان منشأك البرجوازي البرجوازي مازال قوياً عندك"!!! ونزلت وعرفت فيما بعد ان الجماعة قد اجهزوا على هؤلاء الأردنيين الوزراء الثلاثة. وبعد وقت قليل وفي نفس اليوم كنت على موعد آخر في شارع الرشيد وفي ساحة حافظ القاضي وامام مصور ارمني قديم اسمه ارشاك. وكان الرجل منهمكاً ببيع صور اخذها ربما لجثة عبد الاله، وطلب منا المسؤول الحزبي ان نسعى لاقناع ارشاك بضرر بيع هذه التصاوير وبدأنا نجمعها من الطريق. كما سمعت في نفس اليوم ان والدة احد العقداء الاربعة الذين اعدموا بعد حركة مايس 1941 وهو محمود سلمان إنها توجهت نحو جثة عبد الاله التي كانت معلقة في عمارة في صوب الكرخ وامام جسر الشهداء وبدأت تعضها تحقيقاً لنذر لها بعد إعدام ابنها الطيار محمود سلمان الذي اعدم بأمر من الوصي عبد الاله. مثل هذه الحوادث ومن ضمنها قتل الملك والعائلة المالكة حدثت في اليوم الاول من الثورة.

بالطبع ومع تعقد الاوضاع السياسية كان من الصعب السيطرة على انفعالات الناس. ولكن ذلك لا يعفي الحزب من ضرورة التفكير وعلى الاقل للحد منها في احداث لاحقة، ولو كان من الصعب السيطرة عليها. بالطبع إن كل هذه الممارسات لا يمكن ان تلصق بالحزب الشيوعي وبتوجيه منه ولا حتى بالاحزاب الاخرى. ومع مرور الايام بدأنا نسمع شعارات غريبة ومنها " عاش الحزب الشيوعي العراقي بقيادة الزعيم الاوحد عبد الكريم قاسم". ومع اشتداد الصراع أخذنا نسمع شعارات اخرى مثل "المايصفك عفلقي" و"ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة" والتي لم يقف الحزب بشكل حازم تجاه وقفها، بالطبع دون ان يكون الحزب هو من رفعها. اذكر إنني كنت واقفاً على شرفة مكتب الشهيد حمزة سلمان امام سوق الصفافير في شارع الرشيد وكنت اتحدث الى الشهيد والانسان الرائع ابراهيم حكاك الذي ما ان سمع هذا الشعار حتى قال" بالله عليك هل اننا ثرنا وقمنا بهذا العمل من اجل تحقيق مثل هذا

الشعار وهذه الترهات"!!انني اشير هنا الى ان الحزب وفي كثير من الاحيان اصبح رهينة للحركة العفوية الجماهيرية بسبب الخلل الذي وجد في المركز القيادي.
كان الحزب يشدد في الجانب الدبلوماسي من علاقات العراق الخارجية على جانب واحد وهو تطوير العلاقة مع الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية وضمن عقلية الحرب الباردة المستعرة في ذلك الوقت، ولم يعر إهتماماً مطلوباً لحساسية وضع العراق اقليمياً وهو محاط بخصوم الداء منذ لحظة اندلاع الثورة ولا مع الدول العربية ولا مع الدول الغربية التي بادلته العداء. بالطبع كان هؤلاء مرعوبين مما حدث في تموز ولم يتوقعوه، ولكن كان على الحزب ان يلعب دوراً في تهدئة هذا العداء وليس تشديده. كان عبد الكريم قاسم يسعى الى تهدئة العلاقات وتخفيف التوتر ولكننا كنا نشدد بدعوى معاداة الامبريالية والرجعية ونضغط على الحكم بهذا الاتجاه. وعلى سبيل المثال ارسلت الحكومة الامريكية مبعوثاً لها هو راونتري للتباحث مع الادارة العراقية الجديدة ونظم الحزب مظاهرات ضده وطوق مطار بغداد لكي لا يستطيع الخروج منه والتباحث مع وزارة الخارجية وعاد من حيث أتى. وبالرغم من الموقف العدائي لعبد الناصر ولكن كان علينا ان نضغط بإتجاه قدر من التطبيع معه. وفي الحقيقة حشرنا انفسنا في عجلة الحرب الباردة وآثارها السلبية على البلاد دون ان نفكر بعواقب ذلك. وارعبنا هذه الاطراف بشكل اكثر من واقع الحال رغم انها، كما اشرت، كانت مرعوبة من الحدث نفسه وهو 14 تموز. ومما شد ذلك اكثر هو ابراز الود للاتحاد السوفييتي بمناسبة وغير مناسبة،"اتحاد فدرالي صداقة سوفييتية"، وغيرها من الشعارات التي كانت توحي وكأن العراق اضحى جزءاً من الكتلة الشرقية. لم يكن هناك خلاف تقريباً حول الصداقة مع الاتحاد السوفييتي بعد مواقفه المساندة للعرب، ولكننا طرحنا شعارات غير واقعية وتتعدى ذلك الاحترام الذي كان يكنه العرب عموماً للاتحاد السوفييتي.

وهناك ثغرة جدية في ممارساتنا خاصة بعد اشتداد المواجهة مع خصوم الحكم القائم هي اننا تصرفنا ومن منطلق الحرص بالطبع وكأننا سلطة موازية في بعض الاحيان، مما اعطى انطباعاً وكأن هناك ازدواجية في السلطة، سلطة عبد الكريم قاسم وسلطة الحزب الشيوعي، مما حمّلنا اوزار الحكم وتبعاته من ناحية، ومن ناحية اخرى انخرطنا في اعمال ليست من صلاحياتنا مثل اقامة محاكم في الموصل لانصار الشواف

والذين اعلنوا العصيان في المدينة، ولا يبرر ذلك عصيان الشواف والانتهاكات واعمال القتل التي ارتكبت ضد الشيوعيين وانصارهم وانصار الحزب الديمقراطي الكردستاني. وعلى العموم كان هناك تفريط في النشاطات الجماهيرية والمظاهرات بذريعة تعبئة الناس ضد الاعمال المعادية وكان بعضها غير مبرر ولا يأخذ بنظر الاعتبار ظروف كل مكان وزمان. ان اقامة مهرجان لانصار السلام في الموصل لم يأخذ بنظر الاعتبار الجو المتوتر في المدينة التي كانت بغالبيتها لا تتعاطف مع الشيوعيين وانصارهم. علماً ان هذه النشاطات الاستعراضية لم تقدم ولم تأخر ولم تضف شيئاً الى مكانة الشيوعيين وشعبيتهم، لربما بالعكس. وتنطبق نفس المقولة على احداث كركوك، إذ على الرغم من أن طابع الصدام هو صدام كردي تركماني بالاساس ويعود الى خصومات متراكمة ومصالح متضاربة، و لم يخلو من استفزازات مقصودة ضد مظاهر الاحتفال بالذكرى الاولى لعيد الثورة وساهمت قوى معروفة في الاستفزاز، ولكن كان على منظمة الحزب في كركوك ان تلعب دورها في تهدئة الوضع وليس الانجرار وراء المصادمات في 14 تموز عام 1959.

في البداية اشرت الى ان البحث الحالي عن 14 تموز وعبد الكريم قاسم يفتقر الى فصول كثيرة اخرى لكي تكتمل صورة هذا الحدث الكبير وزعيمه. ومن هذه الفصول الهامة الناقصة هو فصل خاص بالأخطاء التي ارتكبها عبد الكريم قاسم والتي اودت بحياته وحياة الالاف من العراقيين وقادت العراق الى دوامة ونفق من التدمير مستمرة لحد الآن. وبتقديري ان عبد الكريم قاسم لم تكن لديه صورة عن الخطر الداهم ضده لسبب بسيط هو انه لم يقدر حجم الضربات التي وجهت الى المصالح الاجنبية. فإذا كان تأميم النفط في أيران وتأميم قناة السويس قد أدى إلى أستنفار الغرب ضد إيران والعدوان الثلاثي ضد مصر, فإنني أعتقد أن الخروج من حلف بغداد والاسترليني واصدار قانون رقم 80 حول تقليص حدود سيطرة الشركات الاجنبية النفطية وإقامة علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفييتي وتسليح الثورة الجزائرية وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني واصدار قانون الاصلاح الزراعي واعتبار الاكراد شركاء في الوطن وتحرير المرأة وبداية ممارسة المواطن العراقي لبعض حقوقه الديمقراطية ...الخ, كل ذلك يعد أكثر خطورة ويجند خصوماً بطيف أوسع ويخططون ليل نهار لازالة هذا التهديد الجدي للقوى المندحرة

داخلياً وإقليمياً وعالمياً. وهذا ما لم يدركه قاسم ولربما الجميع لكي يقودوا سفينة البلاد بمهارة عبر هذه العواصف. وهكذا كان يردد عبد الكريم قاسم دائماً "ماكو مؤآمرة" و"العفو عما سلف". بالطبع لم يكن المطلوب منه اقامة حمامات الدم ولا التغني بشعار"اعدم ..اعدم", ولكن السعي لردع المتآمرين الذي يعملون على المكشوف لاقامة حمامات دم وشرعوا بها حتى قبل إنقلابهم المشؤوم.
كان أمام الشهيد عبد الكريم قاسم فرص ذهبية للانتقال بالبلاد الى مجتمع المؤسسات وتكريس تقاليد ديمقراطية توفر الفرصة للجميع بالمشاركة في ادارة البلاد ولفتح الباب واسعاً امام البلاد العربية نحو الديمقراطية بدلاً من الفساد والاستبداد المريع الذي مازال يشد بخناقة على العرب المساكين ويكنّز الثروة في نفر محدود ويعرقل التطور والتنمية في البلدان العربية التي، رغم ثرواتها الهائلة، مازالت الامية تشكل 50٪ من السكان فيها، وتهيمن التيارات الاصولية الدينية المتطرفة على اذهان وسط واسع من الشبيبة العربية وتزجهم في دوامة العنف المرير. وبتصوري ان عبد الكريم قاسم كان على قناعة بأن شخصيته الكاريزماتية لوحدها، وهو فكر ساد غالبية البلدان العربية والاحزاب السياسية والعالم الثالث وبلدان الكتلة الشرقية آنذاك، هي كافية لتعبئة الشعب لتحقيق مشروعه ودفع البلاد على سكة التنمية والتطور. ان هذا التقدير فشل على يد عبد الناصر وسوكارنو وبورقيبه وكاسترو وكيم ايل سونك وغيرهم. ولهذا تأخر في الشروع بأصدار قانون الاحزاب ولم يأخذ بشكل جدي هذه العملية عندما رفض طلب الحزب الشيوعي واعطى اجازة الحزب لداوود الصائغ الذي لم يمثّل الا نفسه وكان محظ أداة بيد قاسم ضمن عملية الشد بينه وبين الحزب الشيوعي. وهكذا بدأت عملية وتّرت العلاقات اكثر بين الطرفين عندما بادرت قيادة الحزب من اجل عرقلة "الحزب الشيوعي القاسمي" بإرسال متطوعين من اعضاء الحزب للانضمام الى داوود الصائغ لكسب اجازته ولكنهم ينسحبون من حزب الصائغ حال تقديم طلبه ويفرط هذا الحزب. وتكررت هذه العملية الكوميدية عدة مرات ولشهور حتى سحب الحزب الشيوعي يده من اللعبة. وكان عبد الكريم قاسم سلبياً ازاء مساعي لتقريب وجهات النظر بين الاحزاب. ففي منتصف عام 1959 بادر الحزب الشيوعي الى جمع بعض القيادات في الاحزاب العراقية لتكوين تجمع جديد بديلاً لجبهة الاتحاد الوطني التي انتهت مهمتها وفرطت. ولكن انبرى المرحوم ملا مصطفى البارازاني الذي كان يعتبر نفسه "جندي الزعيم" وبقوة السلاح الى اقتحام مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني

واخراج المرحوم حمزة عبدلله وآخرين من المقر وبمباركة من عبد الكريم قاسم. ولا ادري ماهي الحكمة في اقحام عبد الكريم قاسم نفسه بهذه العملية خاصة وان هذا التجمع لم يكن موجهاً ضد عبد الكريم قاسم بل بالعكس كان يرمي الى تطويق المخاطر التي تحيط بالبلاد. اعتقد ان ما جاء في الكتاب حول مسؤولية الجميع في عرقلة تطبيق الديمقراطية فيه شئ من عدم الدقة، واعتقد انه كانت هناك كل الظروف مناسبة ومنذ اليوم الاول للثورة للشروع بالحياة الحزبية والتي من شأنها الحد من المواجهة الحادة بين الحركات السياسية والتوجه للعقلانية والاحتكام الى رأي الجمهور في الامور المختلف عليها.

ان اكثر الاخطاء جدية عند عبد الكريم قاسم هو تعامله مع القضية الكردية. كان قاسم مبادراً نحو طرح القضية الكردية والشروع بإنصاف هذا الشعب. وكانت اولى مبادراته السماح بعودة المرحوم الملا مصطفى البارازاني ورفاقه الى العرق, ثم الشروع بتسمية الكرد كشركاء في الوطن وعدد غير قليل من الاجراءات الثقافية ومراعاة الخصوصية الكردية وهي اجراءات ذات اهمية تاريخية يمكن تطويرها على مراحل، هذا في ظل أجواء قومية عربية شوفينية تعتبر مجرد الحديث عن حقوق الشعب الكردي مؤامرة ضد العرب!!. انني اعتقد ان لجوء القيادة الكردية بعد اكثر من سنة من عمر الثورة نحو حمل السلاح كان خطأ تاريخياً ألحق الضرر بقضية الشعب الكردي والشعب العراقي خاصة وانها لم تقدم تصور عن مطاليبها الملموسة. لقد كان هذا الصراع عاملاً في تهديم البلاد وتبديد موارده المادية والتمهيد لسيطرة القوى الاكثر تطرفاً وفاشية في العراق. ومهد هذا الصراع الطريق نحو لجوء القيادة الكردية نحو ايران وهو امر يثير العجب خاصة من المرحوم الملا مصطفى البارازاني, والحديث هنا عن ايران الشاه العدو اللدود لأماني الشعب الكردي، والولايات المتحدة التي استخدمت القضية الكردية وسيلة ضمن دوامة الحرب الباردة, وتدخل اسرائيل في هذا الصراع ضمن مساعيها للنفوذ في المنطقة وفرض ارادتها. لقد كان هناك قوى ضغط داخل الحركة القومية الكردية تعمل بإتجاه ابعاد الحركة القومية الكردية عن القوى الديمقراطية العراقية وتقويض مفهوم النضال المشترك بين العرب والاكراد الى حد انها مدت الخيوط مع ألد اعداء الشعب الكردي في الداخل وهو اليمين القومي في شباط عام 1963، في حين ان مصير الشعبين مشترك ولا حاجة لاقحام قوى لا تؤمن اساسا بحق الشعب

الكردي بل تستغل المشكلة لدوافع آنية براغماتية. هذا النهج كبل القيادة الكردية وحشرها في طريق غير معنية به الى حد إضطرارها الى الاستجابة لطلب الشاه بتسليم كوادر من الحزب الديمقراطي الايراني الى الساواك حيث تم اعدام البعض منهم و زج آخرين في غياهب السجون حيث التقيت ببعضهم عندما كنت نزيل سجن الشاه في الستينيات. وقد عبر عن هذه المأساة بمرارة السيد مسعود البارزاني عندما التقيناه، الرفيق كريم احمد وكاتب هذه السطور، في عام 1979 بعد انتصار الثورة الشعبية الايرانية التي اطاحت بنظام الشاه في فندق متواضع في ساحة الطوبخانة (ساحة الخميني حالياً) لاول مرة بعد انقطاع وصدام بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني وكان لقاءاً مؤثراً للغاية. وقتها اشار السيد مسعود البارزاني في معرض حديثه عن النكسة التي تعرضت لها الحركة القومية الكردية بعد اتفاقية الجزائر عام 1975 بما يلي:"كنا نقف مع القوى الوطنية الديمقراطية العراقية وكنا اقوياء بذلك رغم سلاحنا ومعداتنا الشحيحة والبسيطة، ولكننا حصلنا على السلاح واحدث المعدات من قوى خارجية غدرت بنا وبجرة قلم في الجزائر وانهار كل شئ"، مؤكداً ضرورة السعي لحل المسألة الكردية ضمن اطار عراقي دون اللجوء الى دوامة مجهولة والسير في دهليز مظلم لا يؤدي الى شئ. فاذا كان الموقف الذي اتخذته القيادة الكردية بحمل السلاح خاطئاً فان الخطأ عند الطرف المقابل, أي عبد الكريم قاسم, كان هو الآخر فادحاً حيث لم يستطع استدراج القيادة الكردية نحو التسوية والاتفاق على غرار ما فعله الطرف الاخر. لقد قدمت الكثير من المشاريع لتجنب الصدام ومنها المشروع الذي قدمه الحزب الشيوعي حول الحكم الذاتي ولاول مرة في العراق. ولكن تم تجاهله، وتدخلت اطراف صديقة للطرفين وفشلت في تحقيق السلام في كردستان. ونظمت الكثير من الفعاليات لوقف الحرب ضد الشعب الكردي بمبادرة من الشيوعيين والديمقراطيين, وكانت تواجه بالعنف وليس التعامل بتروي ومسؤولية معها. بالطبع بادر عبد الكريم قاسم بإظهار قدر من التراجع ولكن بعد خراب البصرة.

كان الشهيد عبد الكريم قاسم رجلاً عسكرياً موهوباً وذي خبرة ومعرفة وثقافة عسكرية عالية. ولا افهم كيف وقع هذا الإنسان في فخ العمل العسكري الداخلي وخاصة ضد الكرد وهو يعرف مصير كل الحملات التأديبية السابقة التي قامت بها الحكومات العراقية المتعاقبة؟؟ فاللجوء الى

السلاح والجيش في صراع داخلي قد يخمد او يعرقل قضية شعب ولكنه لا يضع حداً لطموح اي شعب كان، وان القضية الكردية قضية سياسية ديمقراطية لا يمكن حلها بالاسلوب العسكري. وهذا هو الامر المحير الذي دفع عبد الكريم قاسم الى فخ المواجهة العسكرية المدمرة والتي كانت السبب الرئيسي في الاطاحة به واغراق العراق بحمامات الدم.

وبدون الاثقال على الشهيد عبد الكريم قاسم، أود ان اشير الى ان العراق وطبيعته وتعقيداته تحتاج الى جهد مشترك وعقل جماعي لحل مشاكله ولا يمكن لفرد مهما كانت خبرته وموقعه وسمعته ونزاهته ان يحل المشاكل. العالم كان يتجه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نحو المشاركة الجماعية التي حيثما وجدت تمتع هذا المجتمع او ذاك بقدر من الاستقرار والازدهار. ان النزعة الفردية لعبد الكريم قاسم كانت احدى نواقصه، ونواقص الكثير من السياسيين ولحد الآن. كان يقيل الوزراء ويعينهم دون اعلام مسبق لهم ودون تبيان الاسباب وهذا ما حصل مع الدكتور الفاضل إبراهيم كبة والدكتورة نزيهة الدليمي وآخرين. والغريب انه كان الى جوار عبد الكريم قاسم شخصيات عسكرية ومدنية ذات كفاءات عالية في الدولة من امثال جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية ووصفي طاهر المرافق الاقدم لعبد كريم قاسم وطه الشيخ احمد وفاضل المهداوي والكثير من الشخصيات المدنية التي كان قاسم يتجاهلها ويقرب شخص مثل يونس الطائي الضالع في التآمر ضده!!! ولم يستمع عبد الكريم قاسم الى جملة من التحذيرات حول الجهود المبذولة للاطاحة به ومن ضمنها ماردده شاعرنا الكبير محمد مهدي الجواهري مكرراً نفس التحذيرات الموجهة الى بكر صدقي عام 1936 حيث قال :
وضيق الحبل واشدد من خناقهم لعل كان في أرخائه ضـررتالله لأقتيد زيد بأسم زائـدة ولأصطلى عمر والمبتلى به عمر. اما العلاقة بين الجواهري وقاسم فهي احد القصص الدرامية التي احاطت بثورة تموز ورجالها. ترجع علاقتي المباشرة واليومية تقريباً بالنابغة الجواهري الى عام 1973 عندما تم ايفادي من قبل الحزب للعمل في مجلة قضايا السلم والاشتراكية في براغ. وكان شاعرنا الكبير يعرج على المجلة يومياً لتناول الجعة الجيكية الطازجة التي كان يفضلها على غيرها. ولا حاجة للتذكير بأن الجواهري نابغة عصره وكتب تاريخ العراق بشعره البليغ والنافذ ولم يبخل بإبداعه في ميدان النثر، وللانصاف كان للجواهري قدرة على التنبؤ بالاحداث السياسية قد لا تجدها حتى عند محترفي السياسة الذين تشغلهم

الاحداث اليومية. ومن هنا كان يتنبأ بمجزرة شباط وتنبأ ايضاً بإنهيار الجبهة بين الحزب الشيوعي والبعث والتي كان يسميها "جبهة الحلي. والجواهري شأنه شأن أي انسان لا يخلو من الدوافع الذاتية والمرارات التي تعتري بني البشر. بالطبع لا اظن انه كان في نية عبد الكريم قاسم اغتيال الجواهري كما ردده هو وكتبه في مذكراته. اعتقد ان الدافع الاساس لخروج الجواهري من العراق بعد تأزم علاقته مع عبد الكريم قاسم هو خوف الشيوعيين من تعرض الجواهري الى الاغتيال من قبل انصار التيارات القومية اليمينية الذين كانوا يكنون الحقد له. ولم يتم ترتيب خروجه ولجوئه الى جيكوسلوفاكيا بمعزل عن الحزب الشيوعي العراقي. اما مذكراته التي كتبها في اواخر الثمانينيات فلم تكن بمعزل عن الجو النفسي القاسي الذي كان يعاني منه، والذي اتسم باليأس المرير وبالسلبية ازاء السياسة ونشاط الاحزاب وعدم قدرتها على احداث تغيير في الوضع. وطالت هذه النفسية حتى تقييمه لاحداث عراقية مثل ثورة العشرين التي اخذ يستكثر تسميتها بالثورة وما هي إلا "كونة" على حد تعبيره. وقد عايشته عن قرب عندما كنت في سوريا وكنت أتتبع مزاج هذا العملاق ومراراته. وبالطبع طالت مرارات الجواهري وملاماته عبد الكريم قاسم ومسؤوليته في الاحداث في العراق وهذا سبب كاف لان يحتل هذا الموضوع حيزاً كبيراً في مذكرات الجواهري المعروفة.

لندن في30 – 10 – 2003

# سمو أسطورة خالدة
# تعليق على كتاب الدكتور عبد الخالق حسين:
# ثورة 14 تموز العراقية، وعبد الكريم قاسم

**محمود سعيد***

ومن الساعة السادسة كانت ظلمة على كل الأرض إلى الساعة التاسعة، ونحو الساعة التاسعة صرخ يسوع، ( وهو على الصليب) صرخ بصوت عظيم:

–أيلي، إيلي، لما شبقتني؟ أي إلهي، إلهي، لماذا تركتني؟

هكذا انتهت قصة المسيح في إنجيل إيليا، ولما كانت الترجمة غير دقيقة، والصياغة بليدة إلى حد العمى، فإن التعبير المناسب هو:

إلهي، إلهي، لماذا ورطتني! فمن يترك ابنه مع أعداء ظلمة، لا يرحمون، يورطه ويخذله، ومهما كانت قيمة هذه النقطة فهي أقل أهمية من نقطة أخرى هي مقدار الوعي الذي يتمتع به من ينذر نفسه للتصدي للتغيير! وعي أن يكون على قدر المسؤولية! فمن نجح من أبطال التغيير فسيتمتع بنجاحه كلينين، وواشنطون، والمنصور، ومن فشل فلا أسهل من إلقاء التبعة على الآخر، حتى لو كان ذلك الآخر أباً، أو إلهاً، فسواء أضحى المسيح بنفسه، أم ضُحي به، وسواء أكان مقتنعاً أم لم يكن، فمهما كانت تعليلات، أو تبريرات الأحباء والمريدين، والمتعصبين، والأتباع، فقد كان في تلك الصرخة احتجاج هائل ينسف الأصول والفروع والمرجعية كلها، ليؤشر إلى أن القضية فيها من اللعب، العبث، الورطة بقدر ما فيها من إيمان! ولما وجد الحسين نفسه أمام الموت، وصل إلى نفس المؤشر، اقترح على قتلته واحداً من ثلاثة: أن يرجع من حيث بدأ، أو يذهب إلى يزيد، أو يلتحق مجاهداً بالثغور! لكن ظلم أعدائه فاق حدود الضمير، فانتهى إلى مأساة تعادل مأساة المسيح أهمية، وقصور وعي! لتبقى فكرة التضحية الإنسانية وهماً، وحقيقة بنفس الوقت، فكرة بحاجة إلى سمو غير محدود، لا متناهٍ، يعيد لها قيمتها، بريقها، رفعتها، ويضعها في قالبها الإنساني الواعي المسؤول، لذلك أصبح القدر هو الحكم، هو الأول والأخير، بالرغم من عماه، وتخبطه، لكنه دفع من رحم الغيب من أعاد القيمة لمفهوم التضحية، فخلَق من سيصبح، ليكون، وليبقى وإلى الأبد

أعظم وأسمى مثل للنبل، والتضحية، ومكارم الأخلاق، ليكون الرجل الذي يتصدى بوعي كامل للتغير فيتحمل المسؤولية كلها من دون إلقائها على عاتق الغير، ومن دون تخاذل أو تراجع أو تملص.

كتبت عشرات الكتب عن عبد الكريم قاسم، وستكتب العشرات، حللت شخصيته العظيمة، وسيعاد تحليلها، مرات ومرات، وستقارن بغيرها، وستحلل مواقفه، وتصرفاته، وأفعاله، وعندئذ سيعاد تقييمه، وتصنيفه، ووصفه الوصف الملائم: أعدل، وأنزه، وأطيب، وأكمل، وأكثر إنسانية من أي حاكم آخر، حكم العراق على مر العصور، سيكون ذلك الحكم الملائم، الذي يستحق، ولا بد، فلقد رفض أن يأخذ فلساً واحداً أكثر من راتبه قبل أن يقوم بالثورة، ولم يتقاضَ سوى راتب منصب واحد، بينما كان يشغل أكثر من موقع كبير، ومهم، وكان "وبشهادة ألدّ أعدائه" يوزع راتبه على الفقراء، ولم يمتلك أي دار، كان يسكن في دار أخته، مقابل دفع أجرة بيتها، ورفض أن يعطيها داراً من الدور التي يوزعها على الفقراء، "منح 35000 داراً للفقراء، ووزع أكثر من مليون قطعة أرض لذوي الدخل المحدود، ومنحهم قروضاً ميسرة، بفائدة قليلة للبناء، فرفع مستواهم المعاشي في أقل من سنة، ليصبحوا نواة للطبقة الوسطى في العراق" وعندما استشهد، غادر الحياة وهو أفقر من جميع العراقيين، بما فيهم أولئك الذين رفع معدلات دخلهم جميعاً، فلم يجدوا في جيبه سوى أقل من دينار واحد، وبتلك السيرة المتميزة، النظيفة، السامية، خط عبد الكريم ومن دون أن يتعمد سيرة حياة متميزة، تكاد إن قورنت بغيرها أن تكون أسمى أسطورة بشرية في تاريخ العراق، والعرب معاً، سيرة لم يرتفع إلى مستواها شبيه، أو مثيل على الإطلاق..

ولذلك فلا بد من إلقاء نظرة على ما كل ما يكتب عنه.

تندرج الكتب التي كتبت عن عبد الكريم قاسم تحت أربع خانات:

القسم الأول ما كتب في ظل العبث والشر، منذ 1963 وحتى الآن، وهي كتب حاقدة، شريرة، قلبت الحقائق، رأساً على عقب، تصرفت فيها، كما لا يمكن أن يتصور إنسان، منها مسلسلة طويلة، بدأت ولما تنتهِ، كاتبها قزم مسخ، "يأبى القلم ترفعاً ذكر اسمه" نصب نفسه مؤرخاً لثورة الرابع عشر من تموز، وضع نصب عينيه تشويه كل حسنة قام بها الزعيم، وشاركه في ذلك الانحدار آخرون كثيرون.

والثانية كتبت في ظل العبث والشر أيضاً، حاول مؤلفوها أن يذكروا فيها كمية لا بأس بها من الحقائق ليعادلوا ما اضطرتهم السلطة من تسطيره من أكاذيب وتلفيقات، وهؤلاء أقل ضرراً، وأصح ضميراً من الفريق الأول، بالرغم من الإساءات العميقة، وغير المبررة التي ألصقوها ظلماً، وعدواناً بالزعيم، طريقة هؤلاء المتذاكين كانت ذكر بعض الحقائق تُسَّهل لهم تغليف الإساءات، والأكاذيب، "تغليف السم بالدسم" فقد ذكر ليث الزبيدي على سبيل المثال، أن عدد ألقاب الزعيم فاقت التسعين، وذكر الخبر بصيغة مسيئة، مجانبة للصواب، وكأن الزعيم هو من أوعز للآخرين إطلاق تلك الألقاب، أو أمر بها، ومن هذا القبيل أيضاً حلقات أبو ظبي، التلفزيونية عن الزعيم، فقد كانت مليئة بإساءات وأكاذيب مختلقة، لكنها مغلفة ببعض الحقائق ليسهل تمريرها وخدع الأجيال غير المواكبة للزعيم..

أما القسم الثالث من الكتاب فهم المسيئون، النادمون، ولقد لعب هؤلاء أدواراً تآمرية، في غاية القذارة، والسوء، والحطة، في حياة الزعيم، حتى إذ انتهت الفترة، وتتتالى أشباه الرجال على سدة الحكم، أحسوا بجريمتهم، فانقلبوا على رؤوسهم، وحاولوا أن يعيدوا الحق إلى نصابه بالكلمات، فصدقهم الطيبون، والبسطاء، متأسين بسلوك الزعيم المتناهي طيبة وسمواً، فما دام الزعيم قد عفا عن أعدائه فلماذا لا نعفو عنه، ولم يدروا أن الزعيم سامح ألئك المسيئين عن دمه، لكنه بالتأكيد كان سيحاسبهم على دماء ملايين الأبرياء لو بقي حياً.

مهد ألئك الكتاب الطريق لحزب العبث والشر، ليلغ بدم الشعب المسكين، ومن هؤلاء الكتاب حسن العلوي، سكرتير شريك صدام بالجريمة، أحمد حسن البكر، فقد كان ،قبل، يحرض الناس على عبد الكريم من جامع أبي حنيفة "السني"، مؤلباً عليه جماهير مخدوعة أساساً، مساهماً قدر استطاعته في إسقاط حكمه، وعندما أطيح بقريبه، وسنده بالحكم، عدنان الحمداني، ورأى الموت قاب قوسين أو أدنى، نجا بجلده، ليعيد التفكير بما فات ومات، وليرسم لما هو آت، عاد الآن ينتصف له لا لغرض إحقاق الحق، بل ليجيره على الشيعة، ولم يعلم أنه بذلك قتله مرتين، الأولى بالتآمر عليه، والثانية بإلصاق قذارة الطائفية به، وهو أبعد الأبعدين عنها، وعن جيفتها، ومنهم إسماعيل العارف الذي كان مسؤولاً عن خطة الدفاع عن بغداد في حالة حدوث انقلاب، ولو قام العارف بواجبه، كإنسان شريف،

وحرك قواته ضد المؤمراين، وكان يعرف الكثير عنها، لما انتهت ثورة تموز، لكنه باع نفسه رخيصاً للأعداء، فعين بمناصب تافهة أكثرها قيمة "سفير"، وكان في عهد عبد الكريم قاسم صديقاً، ثقة، مقرباً، ووزيراً، فيا لانحدار النكرات! ومنهم جاسم كاظم العزاوي، سكرتير الزعيم، وحافظ سره، وكان يلعب كما قال الدكتور عبد الخالق، على لسان ذو النون أيوب دور يهوذا الاسخريوطي، فاستشهد الزعيم، وبقي حياً في قلوب الملايين، ومات العزاوي وهو حي، مكفناً بثوب الخيانة أبد الآبدين، ألا ساء ما يصفون، وما يكتبون!

أما القسم الرابع من الكتاب، فهم قلة الآن، لكنه سيزدادون بالتأكيد، ما أن تتوافر حرية الدراسة، والبحث، وهم أثقل وزناً، وأعلى شأناً، وأحكم قراراً، وأصدق أنباءً، هم ضمير الشعب العراقي الأصيل، الطيب، النبيل، وصوته الحقيق، من هؤلاء الكتاب الدكتور عبد الخالق حسين، وكتابه الرائع: ثورة 14 تموز العراقية، وعبد الكريم قاسم.

**جديد الكتاب:**

يبتدئ الكتاب بعبارة للمستشرق الفرنسي "مكسيم رودنسون":

ثورة 14 تموز العراقية هي الثورة الوحيدة في العالم العربي.

وهي حقيقة لكن البعض يشكك بها، لذلك أبدى المؤلف من الأدلة ما يثبت كونها ثورة لا انقلاب، فقد غيرت لا النظام حسب، بل أجرت تحولات عميقة في المجتمع، كقضائها على الإقطاع، وإلغائها المعاهدات الجائرة، والأحلاف الاستعمارية، وتحريرها الاقتصاد العراقي، وو..إلى ما لا يحصى! ويفند بذكر حقيقة، تدل على ذاكرة حية ذكية، وبما لا يقبل الشك ادعاءات البعض بأن عبد السلام عارف هو من كتب البيان الأول، مذكراً إيانا، وكلنا شهود عيان، بأن البيان الأول كان "مكتوباً بأحرف معدنية كبيرة، منصوباً في ساحة التحرير، وقد أزاله عبد السلام بنفسه من الساحة بعد أيام قلائل تسلمه السلطة، بعد انقلاب 8 شباط، 63، فلو كان هو كاتبه فلماذا أزاله؟ ويفند تهمة ثانية طالما استند إليها نظام العبث والشر، من أن عبد الكريم قاسم بثورته، هو من قطع الطريق على التطور الديمقراطي، وشرّع الانقلابات، فذكر أن الانقلابات بدأت قبل عبد الكريم قاسم، وأثبت أن العهد الملكي لم يكن عهداً ديمقراطياً، فقد كان النواب يعينون نواباً، و"ينتخبون" وهم جالسون في بيوتهم، لا يدرون أي شيء، عن مناطقهم الانتخابية، ومن انتخبهم، وكانت عبارة " أنتخب بالتزكية"

مألوفة في ذلك العصر، وأثبت المؤلف أن عبد الكريم قاسم، هو أول من حاول إقامة حكم ديمقراطي، شعبي، انتخابي، حقيقي، وأثبت ذلك، فلقد باشر في سن دستور دائم، وإجازة الأحزاب، وإجراء الانتخابات، وشرح في وضوح موقف عبد الكريم قاسم من الوحدة، وتوجهه العروبي النقي، ذلك الموقف الذي أثبتته الأيام، وأماط اللثام عن وثيقة لم يتنبه إليها الكثير، فقد صمم عبد الناصر، بوقت مبكر، حال رجوعه من موسكو، في الأيام الأولى من ثورة 14تموز، على تدمير الثورة بأي ثمن، لأن إمكانات العراق الكبيرة تؤهله لقيادة الأمة العربية، وقادته رجال أكفاء مخلصون، ومن نكران الجميل تناسي موقف عبد الكريم قاسم من قضية العرب المركزية، "فلسطين" فلقد تم إغفال دوره البطولة في معارك فلسطين، وتقديمه للمحاكمة مرتين بسبب تجاوزه للأوامر، وجرى التعتيم "وبشكل متعمد" على آرائه في حل المشكلة، عندما اقترح انسحاب مصر من قطاع غزة، وانسحاب الأردن من الضفة الغربية، ودعوة الفلسطينيين لإقامة دولتهم، وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم، ودعمهم، ودوره في تأسيس نواة للجيش الفلسطيني، لكن المزايدين المزيفين قومياً، خشوا أن يكشف حقيقتهم فقاوموا الفكرة، ولو قامت الدولة الفلسطينية في ذلك الوقت، لما توسعت إسرائيل، وتركزت، وتعملقت، واستفردت بالفلسطينيين، ومزقتها شذر، مذر.

وفضح الكتاب أيضاً جبن الطبقجلي المزمن في حدثين مهمين: ثورة 14تموز، ومؤامرة الشواف، وتهافت الآراء التي وحدت المؤامرين على عبد الكريم، وفند سخف نغمة الشعوبية التي ألصقها القوميون المزيفون بعبد الكريم قاسم، ثم عرج على الحركة الكردية، وأشار إلى كلمة مسعود البارزاني: لقد ساهمت القضية الكردية في إسقاط الثورة نتيجة قصر نظر القيادات السياسية آنذاك، فكما قال السيد مسعود البارزاني، إنه كان من الممكن التعامل مع عبدالكريم قاسم بغير الحرب،حيث كان يحب الشعب الكردي ولكن مع الأسف الشديد تغلبت لغة السلاح على لغة العقل وبالتالي كان الأكراد قد دفعوا ثمناً باهضاً بالمساهمة في إسقاط حكومة عبدالكريم قاسم)

فند الكتاب أيضاً ما اتهمت به الثورة من قتل العائلة المالكة، والتمثيل بالجثث، وفند التهم التي علقت بمحكمة الشعب، تلك التي ذهبت ضحية للحقد الأعمى، "مع الأسف الشديد" فلم يثبت أنها اتخذت أي قرار جائر،

بحق أي كان، كما فند المزاعم التي لا تستند إلى أي أساس في تشكيل ما يسمى بمجلس قيادة الثورة، وأشياء أخرى كثيرة.

يعتبر الكتاب في نظري أحد أهم ما كتب عن عبد الكريم قاسم، وثورة 14 تموز المجيدة، لكن هناك نقطة مهمة جانب فيها الصواب، فقد شدد على دور الحزب الشيوعي في تدمير الثورة "بشكل مباشر أو غير مباشر" لأنه طالب بالحكم، ومن المعروف أن الحزب الشيوعي طالب بالمساهمة بالحكم، لا بالحكم، وهذا فرق كبير، فقد كان في الوزارة الأولى بعد الثورة ممثلين لثلاثة أحزاب ساهمت في الجبهة الوطنية، قبل الثورة، هي الحزب الوطني الديموقراطي، حزب الاستقلال، حزب البعث، لكن الوزارة كانت تخلو من أي ممثل للحزب الشيوعي، ولذلك قامت المظاهرات لتصحح الخلل، ومع ذلك فقد كانت تلك المظاهرات غير موفقة في توقيتها، فما يهم الحزب الشيوعي تحقيق أهدافه في رفع مستوى الشعب المعاشي، ورفع الحيف عن الطبقات الفقيرة، كالعمال والفلاحين، وهذا ما فعلته حكومة عبد الكريم قاسم، فلماذا الإصرار على المساهمة في الحكم، أو الوصول إليه؟، وبرأيي فإن هذا كان خطأ الحزب الوحيد، فلو اكتفى الحزب بدعم الثورة من بعيد، لكان ذلك أفضل، ولكن قلة الوعي صفة لزمت جميع العاملين بالحقل السياسي، وبخاصة المخلصين للثورة، آنئذ، مع الأسف، كما أن متتبع حوادث تلك الفترة، يشاهد بوضوح أن الغرب صمم على استئصال الثورة حال حدوثها، سواء أخطأ الحزب الشيوعي، أم أصاب، كان الغرب مسكونا بالانتقام من الثورة لاستئصالها مصالحه، ولأنها في الأساس حاولت توزيع الثروة بطريقة إنسانية عادلة، وهذا يهدد الأنظمة العميلة المجاورة، ويبث في شعوب بلدانها رغبة التغيير التي يحرص الغرب على استبعادها بأي شكل من الأشكال، إذاً فقد فكان من المحتوم القضاء على الثورة بأي شكل من الأشكال، وربما كان تنفيذ ذلك سيتأخر لو لم تتخذ ال; C.A.I من البعث وغيره حصان طروادة، تملؤه بالطابور الخامس، لكن ذلك لن يغير من النتيجة المحتومة، وهي أن القرن العشرين كان قرناً أمريكاً مع الأسف الشديد.

يعدد الكتاب أسباب اغتيال ثورة تموز، فيشرح كيف وقف الغرب ضدها لأنها أنهت حلف بغداد، واجتثت النفوذ الأنكلوسكسوني، وقضت على النقطة الرابعة، ومهدت لتأميم النفط، وبين كيف وقفت الجمهورية العربية المتحدة ضدها، لأن قادتها أكفاء، صادقين، ومن المحتمل أن يقودوا الأمة

العربية في طريق النصر، فيتجاوزا ما حققه قادة 21 يوليو، أما أعداء الداخل فكانوا خليطاً من المستفيدين من الحكم الملكي، ومن إقطاعيين ضرب الإصلاح الزراعي مصالحهم، ورجال دين ممالئين لهم، كمحسن الحكيم، أو ضباط شرهون للحكم، يطمحون للثروة والمناصب، والنفوذ، كشفت حقيقة نفوسهم المريضة أعمالهم بعد ردة شباط 1963.

وفي الكتاب فصل كنت أتمنى لو حذف، والفصل مركز على موقف الجواهري من عبد الكريم قاسم، ولست أدري كيف أعطى المؤلف أهمية لهذا الشاعر المتقلب! لقد مدح الجواهري عبد الكريم قاسم بقصيدة عصماء، ثم هجاه، ومن مدح وذم كذب مرتين، حسب التصنيف الديني، وفي رأيي نافق مرتين، وخان ضميره مرتين، وفقد إنسانيته مرة وإلى الأبد، وامتدح نفس الشاعر ثلة من أخس الناس، وإن يسكت المنصف على قصائده في مدح رجال العهد البائد فماذا يقول في مدح نكرة، غفل، لا قيمة، ولا أهمية له، مجرد أنه ابن أحمد حسن البكر! "محمد" وربما يدعي امرؤ أنه كان صديقاً للجواهري، لكن الفارق الكبير بين العمرين وهو أكثر من نصف قرن يكذب الإدعاء، ومدح نفس الشاعر بقصائد متعددة أحد أقذر الناس خلقاً، وضميراً وسلوكاً، وتصرفاً، أحد أكبر الجواسيس والمجرمين في تاريخ العراق، المهزوز، الشويعر "صالح مهدي عماش" [1]، ومدع الشاعر إضافة إلى هؤلاء ثلة نحس آخرين، أقزاماً، ملوكاً، ورؤساء مكروهين لشعوبهم، طغاة، مستبدين، ظلمة، مجرمين، ولعل أشد من مدحهم الجواهري خسة، وانحطاطاً، وإجراماً: صدام حسين:

يا ابن الحسين الفذ شهماً سميدعاً    مهيباً، وثوباً قبل أن يتوثبا[2]

ولعل أفضل ما فعله الجواهري مدحُه إنساناً عادياً ليس ذا منصب، لا فضل له سوى كونه منتفخ الجيب، مليونيراً: " حمدي نجيب"، ولو أبقى شهيته مفتوحة لمثل هؤلاء الناس العاديين، لتجنب اللوم، فلماذا ورط نفسه بمدح وذم أنقى وأطهر خلق الله!

ومن هنا جاء عتبي على المؤلف لاهتمامه بالجواهري وماذا يقول! ولو ترك ذلك لمن يهتم بدراسة المرتزقة الذين يتقربون من ذوي الجاه والمال والسلطان لكان ذلك أفضل؟

وختاماً فلا بد أن نتساءل بعد عرضنا للكتاب عمن كان له الدور الأهم في اغتيال عبد الكريم قاسم؟

لاشك أن المثل العليا التي كان يتمتع بها الزعيم هي التي قتلته، فقد كان مؤمناً إيماناً لا يتطرق إليه أي شك بالقيم الإسلامية، والعربية، المثل العليا: العدل أساس الملك، هل جزاء الإحسان إلا الإحسان، ومن يفعل الخير لا يعدم جوازيه، لا يذهب العرف عند الله والناس، أحسن إلى من أساء إليك، الرحمة فوق العدل..الخ.

كان مثالياً أكثر من اللازم، أكثر مما يتطلبه الواقع، حاول أن يكون مثلاً أعلى، نزيهاً، كريماً، عادلاً، ولقد نجح في ذلك نجاحاً لا يطاله الشك، وأتصور أنه عندما سيق به إلى الموت، نظر بدهشة إلى المتآمرين عليه، الذين يريدون تصفيته، نظر إليهم، واحداً واحداً: عبد السلام عارف، البكر، عماش، علي صالح السعدي، عبد الستار عبد اللطيف الدوري، حردان التكريتي، يحي طاهر..الخ، رآهم كلهم موضع إحسانه، وعنايته، وعطفه، كلهم تآمر عليه غير مرة، وخانه غير مرة، لكنه عفا عنهم جميعاً، فكيف يخونون ضمائرهم؟ ماذا سيقولون لأولادهم؟ بماذا سيصفهم التاريخ؟ ما هذه الدناءة! أين قيمهم! كانوا يتظاهرون بالتدين، والتمسك بقيم العروبة! كانوا يقبلون يديه عندما يقابلونه، ويكيلون له من المدائح ما تعجز أذناه عن سماعه، وكان من المستحيل عليه أن يتصور أن هؤلاء سيغدرون به، بعد تلك المعاملة وذلك الإحسان، وبخاصة أنهم جميعاً درسوا طيلة حياتهم مثلما درس، ورددوا نفس المبادئ مثلما ردد، ، ولابد أنه حينما نظر في عيني عبد السلام طاف به كيف كان هذا يصرخ بكل قوة: ماكو زعيم إلا كريم، أنا صنع عبد الكريم، أنا خادم عبد الكريم، أنا جندي لعبد الكريم، أن لم أخن ولن أخون عبد الكريم! لكنه كذب، نقض وعده، وخان عهده، وأتمر غير مرة عليه،[i] حاول قتله بسحب مسدسه وهو يدير له ظهره، وعفا عنه! مرة بعد مرة، لا، مثل هذا المخلوق الذي أنقذه من الإعدام غير مرة لن يقتله، لقد كان مؤمناً تمام الإيمان أن الشر لا يمكن أن ينتصر على الخير، لكنه مع الأسف انتصر.

أظن أن على كل عراقي أن يقرأ هذا الكتاب، فهو المصل الواقي ضد الأكاذيب التي لحقت بثورة 14 تموز وقائدها السامي، وأنه "الكتاب" سيضع قاعدة أخلاقية، وعلمية، معاصرة، يتسلح بها العراقي في المتسقبل تغنيه عن أي قاعدة أخرى.

(1) **فضح هاني الفكيكي، عماش في كتابه "أوكار الهزيمة"، وبين منصبه الرفيع بالمخابرات المركزية، ص 150.**

(2) **الثقافة الجديدة ص 45**

*-كاتب روائي عراقي مقيم في الإمارات
الزمان اللندنية، 2003/6/21

**المؤلف في سطور**

* محل الولادة: الفاو، محافظة البصرة
* أكمل الدراسة الابتدائية والمتوسطة في الفاو، والإعدادية في ثانوية البصرة- عشار
* تخرج من كلية الطب في الموصل عام 1968 بشهادة باكالوريوس في الطب والجراحة.
* التدرج الطبي في مستشفيات بغداد والبصرة
* دبلوم جراحة من جامعة بغداد عام 1977
* غادر إلى بريطانيا عام 1979 للتخصص والتدريب في الجراحة
* حصل على شهادة الزمالة FRCS من كلية الجراحين الملكية البريطانية في كلاسكو/سكوتلاندة عام 1980
* عمل في الجراحة في بريطانيا لمدة عشرين عاماً إضافة إلى عشر سنوات تدريب وخدمة في المستشفيات العراقية.
* تقاعد مبكراً لأسباب صحية عام 1999 وتفرغ للقضايا الفكرية والسياسية التي كان يهواها منذ الصغر.
* نشر عدداً من البحوث العلمية في المجلات الطبية البريطانية.
* نشر مئات المقالات والبحوث عن القضية العراقية في الصحف العراقية والعربية ومواقع الإنترنت.

**المؤلفات:**

نشر له كتاب: ثورة وزعيم (ثورة 14 تموز 1958 العراقية وعبدالكريم قاسم عام 2003.) وله كتب أخرى يأمل نشرها في المستقبل القريب، تخص الديمقراطية والعلمانية والإسلاموية، والطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ومسائل تتعلق بالتطور الاجتماعي.

المواقع الشخصية على الشبكة:

http://www.sotaliraq.com/Dr-Abdulkhaliq-Hussein.html

http://www.rezgar.com/m.asp?i=26